جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة

بعنوان:

أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها

– دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2011–2015) –

من إعداد المرشحة:

زحاف صونيا

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ. الدكتور :	محمد الجموعي قريشي	أستاذ تعليم عالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ. الدكتور:	أعمر عزاوي	أستاذ تعليم عالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ. الدكتور:	عبد الوهاب دادن	أستاذ تعليم عالي	جامعة ورقلة	مناقشا
أ. الدكتورة:	نوال بن عمارة	أستاذة تعليم عالي	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتور:	محمد الهادي ضيف الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
الدكتور:	حمزة طيبي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـداء

الى من احمل اسمه بكل افتخار....ارجو ان يطيل الله في عمرك..... **ابي الحبيب**

لى قدوتي ومرشدتي ....الى من صبرت وتحملت لأجلنا وزعت فينا الارادة

والقيم الى من كان دعائها سر نجاحي..... **امي الحبيبة**

الى من سارت معي نحو الحلم خطوة خطوة ...الى من كانت سندي.....

اختي مليكة

الى من شاركوني حضن امي و كانو سندي ...وعزي و مصدر فخري.....

اخوتي... محمد و عماد

الى من حثني على العلم والمتابعة .....الى من اخذ بيد الى النجاح والطموح فكان له

الفضل بعد الله الى ما وصلت اليه حتى الان.....**سوطة الجمعي**

الى من كان سندي .....و ووقف الى جانبي في اصعب الاوقات ....انار

لي الطريق وقدم لي يد العون...الى..... **يويحي عبد النور**

الى من انسني في دراستي وشاركني وحفزني ..... تذكار وتقديرا.....

صديقي قزال اسماعيل

شكر و تقدير

اشكر الله العلي القدير الذي من علي بفضله ويسر لي امري بان اتممت رسالة العلم التي ارجو من الله سبحانه وتعالى ان تكون علما ينفع به ،ومرجعا لكل طالب علم .

كما اتقدم باسمى ايات الشكر والعرفان والتقدير والمحبة الى استاذي

(الاستاذ الدكتور/ عزاوي اعمر)

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ،دون ان يدخر وقتا ولا جهدا ولا نصيحة لإنارة مساري العلمي فكان عونا كبيرا لي ومشرفا قديرا ومنارة علم ،فجزاه الله عني خير الجزاء واسأل الله تعالى له المثوبة ،وان يبارك له في عمله.

كما يسرني ان اتقدم بالشكر والامتنان الى **الاستاذ الدكتور/ بختي ابراهيم** على الدعم الذي قدمه لي و الذي اقول له : **بشرك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ان الحوت في البحر والطير في السماء يصلون على معلم الناس الخير "**

والشكر موصول للاستاذ القدير: **بدوي الياس** على الدعم الذي قدمه لي .

ولا يفوتني ان اتوجه بالشكر الى الاستاذة اعضاء لجنة المناقشة الكرام ،الذين سانال شرف مناقشتهم لبحثي هذا ،فلهم مني كل الشكر على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي تنير مسارنا العلمي.

الى كل هؤلاء اقول شكرا

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع "**اهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها في البنوك العاملة في الجزائر**" ،وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من احدى عشر (11) بنك ،خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م ،كما تم استخدام برنامج (spss) لغايات اجراء التحليل اللازم لبيانات الدراسة.

لتحقيق اهداف الدراسة تم قياس جودة الارباح من خلال: استمرارية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ،معدل العائد على الاصول ،كما تم قياس ممارسات التلاعب بالأرباح من خلال: ادارة الارباح وتمهيد الدخل .

دلت نتائج الدراسة انه لا يوجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر بممارسة التلاعب بأرباحها ولا على تمتع هته الارباح بالجودة خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة الى انه يوجد اثر سلبي ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على التلاعب بالأرباح مقاسة بتمهيد الدخل، وانه يوجد اثر سلبي ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية ،واثر ايجابي ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح و معدل العائد على الاصول ،بينما لم يكن للمتغيرات الاخرى اثر ذو دلالة احصائية على كل من ممارسات التلاعب بالأرباح وجودتها .

الكلمات المفتاحية : حوكمة البنوك ،جودة الارباح ،ادارة الارباح ،تمهيد الدخل ،هيكل الملكية .

Abdtact:

This study aims to treat the subject of "**the importance of compliance with requirements of governance to reducing the manipulation of earnings and improve theire quality in the Algerian banks**", applying to a sample consited (11) Algerian banks during the period between 2011 and 2015, and we used (SPSS) package to estimate the meeded statistics .

In order to archieve this aim we measured "**earnings quality**" using three measures including the continuty of earnings, the closeness of earnings to cash and return on assests. While we measured the "**manipulation of earnings**" using of earnings management and income smoothing.

The study found that there are no indications of statistical significance for the Algerian banks to manipulate their earnings, there are also no statistically significant indicators of the quality of earnings of Algerian banks during the study period. The results of the study also found that there is a significant negative effect of the existence of audit committees on the manipulation of earnings measured by income smoothing, There was a statistically significant negative impact on government ownership and a statistically significant positive effect of foreign ownership on the quality of earnings measured by EARN and ROA, While other variables had no statistically significant effect on both earnings manipulation and quality practices.

Keywords: corporate governance, earnings management, income smoothing, ownership structure.

الفـهــرس	الصفحة
الاهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	XI
قائمة الملاحق	XII
قائمة المختصرات والرموز	XIV
المقدمة	أ
القسم الاول : الادبيات النظرية والتطبيقية	
الفصل الاول : الحوكمة ،التلاعب بالارباح ،جودة الارباح	
تـمهيـد :	1
المبحث الاول : الاطار النظري للحوكمة	2
المبحث الثاني: ممارسات ادارة الارباح ،تمهيد الدخل وعلاقتهما بجودة الارباح	26
المبحث الثالث : علاقة متطلبات الحوكمة بجودة الارباح	41
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني : الادبيات النظرية والتطبيقية حول الحوكمة ،جودة الارباح والتلاعب بالارباح	
تـمهيـد :	51
المبحث الاول : الدراسات الأجنبية	52
المبحث الثاني: الدراسات العربية	57
المبحث الثالث : مساهمة البحث	67
خلاصة الفصل	73
القسم الثاني : الدراسة الميدانية	
الفصل الثالث : الادوات والاجراءات	
تـمهيـد :	74
المبحث الاول :ادوات ومتغيرات الدراسة	75
المبحث الثاني :اساليب قياس متغيرات الدراسة	79

المبحث الثالث :الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	86
خلاصة الفصل	119
الفصل الرابع : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد :	120
المبحث الاول : اختبار صلاحية البيانات للتوزيع الاحصائي	121
المبحث الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح	127
المبحث الثالث : قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح	138
خلاصة الفصل	153
الخاتمة	159
قائمة المراجع	160
الملاحق	165
الفهرس	176

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نماذج حوكمة المؤسسة	04
(2-1)	اهم الفروق بين مدخلي الحوكمة على اساس القواعد و على اساس المبادئ	10
(3-1)	اهم الاطراف المهتمة بجودة الارباح ووجهات نظرها	37
(1-2)	اهم نقاط اتفاق الادبيات التطبيقية الاجنبية السابقة مع الدراسة الحالية	67
(2-2)	اهم نقاط اتفاق الادبيات التطبيقية العربية السابقة مع الدراسة الحالية	69
(1-3)	قائمة البنوك عينة الدراسة	76
(2-3)	مقاييس متطلبات الحوكمة المعتمدة من طرف الباحثة	85
(3-3)	الاحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2011-2015	86
(4-3)	نسبة البنوك الممارسة وغير ممارسة لإدارة الارباح خلال فترة الدراسة	88
(5-3)	نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لممارسات ادارة الارباح	90
(6-3)	مؤشر سلوك تمهيد الدخل (قبل الضريبة) للعينة المدروسة	90
(7-3)	البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها خلال فترات الدراسة	93
(8-3)	نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لممارسات تمهيد الدخل	95
(9-3)	تحديد خط الاتجاه العام للأرباح السنوية للبنوك عينة الدراسة	96
(10-3)	احداثيات خط الاتجاه العام لأرباح بنوك عينة الدراسة	98
(11-3)	مؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015.	105
(12-3)	الاحصاءات الوصفية لمؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة	107
(13-3)	نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاقتراب الارباح من النقد	110
(14-3)	الاحصاء الوصفي لمقياس استمرارية الارباح	110
(15-3)	نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاستمرارية الارباح	112
(16-3)	معدل العائد على الاصول للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2015.	112
(17-3)	البنوك الملتزمة وغير ملتزمة بمتطلبات الحوكمة	115
(18-3)	نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لمتطلبات الحوكمة	117
(19-3)	متوسط ولوغاريتم اجمالي اصول البنك للعينة المدروسة	117
(1-4)	نتائج اختبار Shapiro-Wilk	121
(2-4)	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov	122
(3-4)	مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	123
(4-4)	معامل (VIF) لنموذج استمرارية الارباح قبل التعديل	124
(5-4)	معامل (VIF) لنموذج استمرارية الارباح بعد التعديل	124

(4-6)	معامل (VIF) لنموذج اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول قبل التعديل	125
(4-7)	معامل (VIF) لنموذج اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول بعد التعديل	125
(4-8)	معامل (VIF) لنموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل قبل التعديل	126
(4-9)	معامل (VIF) لنموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل بعد التعديل	126
(4-10)	اختبار D-W للارتباط الذاتي في نماذج الانحدار	127
(4-11)	تكرارات تقدير الثابت فقط في النموذج اللوجستي لإدارة الارباح	128
(4-12)	الدلالة الاحصائية للثابت في نموذج ادارة الارباح	129
(4-13)	متغيرات الدراسة المستبعدة من نموذج ادارة الارباح	129
(4-14)	اختبار الدلالة الاحصائية لنموذج ادارة الارباح ككل	130
(4-15)	تفسير المتغيرات التوضيحية لنموذج ادارة الارباح	130
(4-16)	كفاءة تصنيف نموذج ادارة الارباح في الخطوة الاولى	131
(4-17)	كفاءة تصنيف نموذج ادارة الارباح في الخطوة (0)	131
(4-18)	اختبار(Hosmer And Lemeshow) لنموذج ادارة الارباح	131
(4-19)	نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر	132
(4-20)	اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح	133
(4-21)	تفسير اثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح	134
(4-22)	نتائج نموذج الانحدار اللوجستي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح	135
(4-23)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل	136
(4-23)	نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل	137
(4-24)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على تمهيد الدخل	142
(4-25)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح	143
(4-26)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح	145
(4-27)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول	146
(4-28)	تحليل الانحدار الخطي البسيط لاثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول	148
(4-30)	تكرارات تقدير الثابت فقط في النموذج اللوجستي لاقتراب الارباح من النقد	148
(4-31)	الدلالة الاحصائية للثابت في نموذج اقتراب الارباح من النقد	148
(4-32)	متغيرات الدراسة المستبعدة من نموذج اقتراب الارباح من النقد	149
(4-33)	اختبار الدلالة الاحصائية لنموذج اقتراب الارباح من النقد ككل	149
(4-34)	تفسير المتغيرات التوضيحية لنموذج اقتراب الارباح من النقد	150
(4-35)	كفاءة تصنيف نموذج اقتراب الارباح من النقد في الخطوة الاولى	150
(4-36)	كفاءة تصنيف نموذج اقتراب الارباح من النقد في الخطوة (0)	151

(4-37)	اختبار(Hosmer and Lemeshow) لنموذج اقتراب الارباح من النقد	151
(4-38)	نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لاقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر	152
(4-39)	اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد	152
(4-40)	تفسير اثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد	153
(4-41)	نتائج نموذج الانحدار اللوجستي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد	154

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مراحل تطبيق الحوكمة	12
(2-1)	الإطار المتكامل لنظام الحوكمة	13
(3-1)	العامل المشترك للدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2	18
(4-1)	مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل 3	20
(5-1)	انواع تمهيد الدخل وأبعاده	33
(6-1)	وسائل تطبيق مجلس الادارة للحوكمة	43
(1-3)	متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م.	88
(2-3)	البنوك الممارسة وغير ممارسة لإدارة الارباح خلال فترات الدراسة	89
(3-3)	مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2012	91
(4-3)	مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2012-2013	92
(5-3)	مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2013-2014	92
(6-3)	مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2014-2015	93
(7-3)	البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها خلال فترات الدراسة	94
(8-3)	خط الاتجاه العام لبنك BNA	99
(9-3)	خط الاتجاه العام لبنكARAB BANK	100
(10-3)	خط الاتجاه العام لبنك BARAKA	100
(11-3)	خط الاتجاه العام لبنك BDL	101
(12-3)	خط الاتجاه العام لبنك BNP	101
(13-3)	خط الاتجاه العام لبنك BEA	102
(14-3)	خط الاتجاه العام لبنك AGB	102
(15-3)	خط الاتجاه العام لبنك HUSING BANK	103
(16-3)	خط الاتجاه العام لبنك FRANCA BANK	103
(17-3)	خط الاتجاه العام لبنك BADR	104
(18-3)	خط الاتجاه العام لبنك السلام	104
(19-3)	متوسط مؤشر جودة الارباح حسب البنك خلال فترة الدراسة	108
(20-3)	المتوسط السنوي لمقياس جودة الارباح للعينة المدروسة	109
(21-3)	استمرارية الارباح للعينة المدروسة	111
(22-3)	متوسط مؤشر ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015	114
(22-3)	مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة	116
(23-3)	لوغاريتم مجموع الاصول لعينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015	118

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المستحقات الكلية للعينة المدروسة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015	184
02	معادلات الانحدار خلال الفترة 2011-2015	186
03	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2011 حسب مخرجات spss	188
04	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2012 حسب مخرجات spss	188
05	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2013 حسب مخرجات spss	188
06	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2014 حسب مخرجات spss	189
07	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2015 حسب مخرجات spss	189
08	المستحقات الاختيارية وممارسات ادارة الارباح للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015	190
09	متوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2011-2015	191
10	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام البنوك العاملة في الجزائر بإدارة الارباح خلال الفترة 2011-2015	192
11	مؤشر سلوك تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترات 2011-2012 و 2012 -2013 و 2014-2015	192
12	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام البنوك العاملة في الجزائر بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015	194
13	الاحصاءات الوصفية لمؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015	195
14	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى اقتراب ارباح البنوك العاملة في الجزائر من النقد خلال الفترة 2011-2015	195
15	معامل نموذج الانحدار لبنك BNA حسب مخرجات spss	196
16	معامل نموذج الانحدار لبنك ARAB BANK حسب مخرجات spss	196
17	معامل نموذج الانحدار لبنك BARAKA BANKحسب مخرجات Spss	196
18	معامل نموذج الانحدار لبنك BDL حسب مخرجات Spss	197
19	معامل نموذج الانحدار لبنك BNP حسب مخرجات Spss	197
20	معامل نموذج الانحدار لبنك BEA حسب مخرجات Spss	197
21	معامل نموذج الانحدار لبنك AGB حسب مخرجات Spss	198
22	معامل نموذج الانحدار لبنك HUISING BANK حسب مخرجات Spss	198
23	معامل نموذج الانحدار لبنك FRANCA BANK حسب مخرجات Spss	198
24	معامل نموذج الانحدار لبنك BADR حسب مخرجات Spss	199
25	معامل نموذج الانحدار لبنك السلام حسب مخرجات Spss	199

26	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية استمرارية الارباح في بنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2015	199
27	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة	200
28	مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة	200
29	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	201
30	مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	201
31	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في نموذج استمرارية الارباح	202
32	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في نموذجي اقتراب الارباح من النقد و معدل العائد على الاصول	204
33	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في نموذجي ادارة الارباح و تمهيد الدخل	205
34	اختبار الانحدار اللوجستي لنموذج ادارة الارباح	206
35	اختبار الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ادارة الارباح	209
36	اختبار الانحدار المتعدد لنموذج تمهيد الدخل	210
37	اختبار الانحدار التدريجي لنموذج تمهيد الدخل	211
38	اختبار الانحدار البسيط لآثر الملكية الاجنبية على تمهيد الدخل	212
39	اختبار الانحدار المتعدد لنموذج استمرارية الارباح	212
40	اختبار الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح	213
41	اختبار الانحدار المتعدد لنموذج معدل العائد على الاصول	214
42	اختبار الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول	214
43	اختبار الانحدار اللوجستي لنموذج اقتراب الارباح من النقد	215
45	اختبار الانحدار البسيط لآثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد	217

قائمة المختصرات و الرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
CGG	The Commission on Global Governance	لجنة الحوكمة
IFC	International Finance Corporation	منضمة التمويل الدولي
OECD	Organisation De Coopération Et De Développement Économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
C I P E	Center For International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة

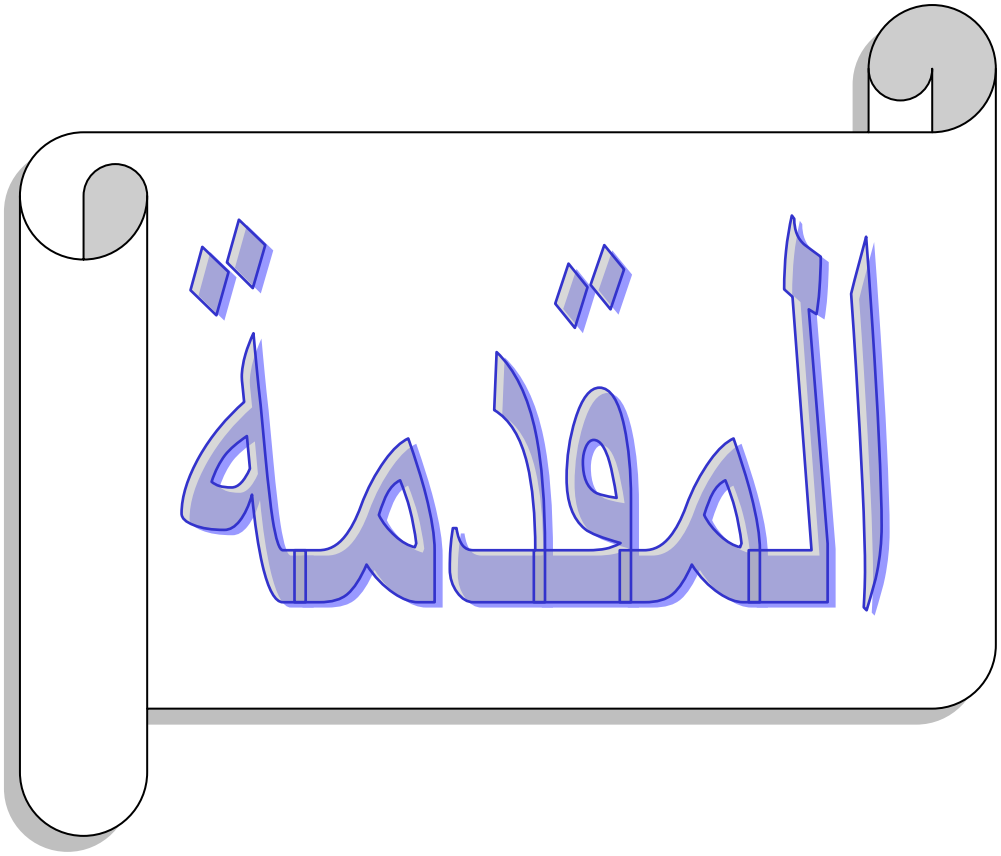
المقدمة

تـوطئـــة:

في ظل تفشي ظاهرة التلاعب بالارباح المحاسبية وتفاقمها باختلاف اوجهها وسبلها ودوافعها ،بات الاعتماد على رقم الربح المعلن عنه بالقوائم المالية مظل للاطراف المسلمة به وغير مجد لاتخاذ القرارات المصيرية المبنية عليه ،لذا اعطي اهتمام اكبر لمفهوم "**جودة الارباح**" بدلا من مفهوم "**الربح**" ،وتم البحث اكثر في صفات هذا الاخير وتحليلها واستدلال مقاييسها والعوامل المؤثرة فيها ،للوقوف على مدى جودتها وابتعادها عن كل التقديرات والتحيزات التي تكون في طياتها هادفة بشكل اساسي للتحكم في الارباح .

وبالرجوع الى الفكر والادبيات المحاسبية نجد ان مفهوم جودة الارباح تباين بتباين وجهات نظر مستخدميه ونوعية القرارات التي تبنى عليه ،وتباين الصفات المتوقعة من الارباح كالديمومة ،الاستمرارية ،عكس الاداء الحقيقي والاقتراب من النقد ،وغيرها من الصفات التي ترتبط بمفهوم الربح او الصفات التي تربط بين الربح والخصائص الرئيسة لجودة المعلومات المحاسبية .

الا انه وعلى رغم اهمية هذا المفهوم واهمية اعتماده كمدخلات اتخاذ القرارات المختلفة وكوسيلة تحليل نشاط الوحدات الاقتصادية ،الا ان الاهتمامات المتخصصة في المجال المحاسبي لم تتوقف فقط عنده .بل سعت جاهدة للبحث على وسائل وقائية رقابية ردعية من شانها ان تحد من الممارسات الاحتيالية التي تدنس وتشوه مخرجات العمل المحاسبي ،فكانت كل هذه التداعيات متجسدة فيما يعرف بـ"**الحوكمة**" لقيامها على مجموعة من القواعد اساسها سلوكي اخلاقي ،وتبنيها مجموعة من المبادئ اساسها الشفافية والنزاهة والمساءلة ،واعتمادها على اليات داخلية وخارجية تتناسق تعمل جنبا الى جنب للارتقاء بالعمل المحاسبي وضمان جودة ونزاهة القوائم المالية .

اشكالية الدراسة:

جاء التأكيد على أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة وتفعيل آلياتها استجابة لما شهدته بيئة الاعمال من ازمات مالية وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي ،التي تقود الى حالات الافلاس لكبرى المنشات الاقتصادية محليا ودوليا ،وباعتبار الحوكمة نظام رقابي يؤثر على الاداء المالي للمؤسسات و ينعكس على مخرجات العمل المحاسبي وجودة القوائم المالية المعلنة ،بما يخدم مصالح مستخدميها ويرشد القرارت التي تبنى على الارباح باعتبارها اساس صنع القرار على اختلاف نوعيتها وتوجهها . وعلى هذا الاساس فانه يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

" الى اي مدى يساهم الالتزام بمتطلبات الحوكمة في الحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها ؟

ويمكن تقسيم الاشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية؟

- فيما تتمثل اوجه التلاعب بالارباح ؟ والى اي مدى تتجه البنوك العاملة في الجزائر الى مثل هذه الممارسات ؟
- مالمقصود بجودة الارباح ،وماهي اهم مقاييسها وصفاتها ؟
- الى اي مدى تتمتع ارباح البنوك العاملة في الجزائر بالجودة ؟
- فيما تتمثل متطلبات الحوكمة ؟ ومامدى التزام البنوك العاملة في الجزائر بهذه المتطلبات ؟

- ما مدى تأثير الالتزام بمتطلبات الحوكمة على ممارسات التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م ؟
- ما مدى تأثير الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م ؟

فرضيات الدراسة :

في ضوء عناصر مشكلة الدراسة والتساؤلات الفرعية المطروحة ،تمت صياغة الفرضيات الرئيسة والفرعية على النحو التالي :

الفرضية الرئيسة الأولى : توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك عينة الدراسة بممارسة التلاعب بأرباحها (والمعبر عنها بكل من ادارة الارباح وتمهيد الدخل) خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

الفرضية الرئيسة الثانية : توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك عينة الدراسة (المعبر عنها باستمراريتها ، اقترابها من النقد ،ديمومتها وقدرتها على التنبؤ ومعدل العائد على الاصول) خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

الفرضية الرئيسة الثالثة : توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك عينة الدراسة بمتطلبات الحوكمة المعبر عنها بكل من : هيكل الملكية ، خصائص مجلس الادارة (حجم المجلس ،الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي) و تشكيل لجان التدقيق.

الفرضية الرئيسة الرابعة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات الحوكمة على ممارسات التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .

ويتفرع عن هذه الفرضية **سته (06)** فرضيات كما يلي:

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الأجنبية على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الادارة على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) وتمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .

الفرضية الرئيسة الخامسة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .

و يتفرع عن هذه الفرضية **سبعة (07)** فرضيات كما يلي:

- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الأجنبية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الادارة على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم البنك على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م .

اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية جودة الارباح المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ،باختلاف مستخدميها واختلاف نوعية القرارات التي تبنى عليها ،في ظل تفاقم الممارسات الاحتيالية المتعمدة من قبل الادارة للتلاعب بالأرباح المعلنة ،والتي من شانها ان توجه تلك القرارات لما يحقق مساعي الادارة وفئات معينة من اصحاب المصلحة دون غيرهم .

كما تنبع اهميتها ايضا من التطبيقات العملية لنماذجها المتعمدة والنتائج التي تسفر عنها ،لمعرفة متطلبات الحوكمة الاكثر اهمية في التأثير على كل من التلاعب بالأرباح وجودتها.

مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل اهم اسباب معالجة موضوع الدراسة في النقاط التالية :

- اهتمام الادبيات المحاسبية بموضوع جودة الارباح واهم مقاييسه والبحث في العوامل المؤثرة فيه ؛
- تلبية لتوصيات الادبيات التطبيقية السابقة حول مجال الحوكمة وأداء المؤسسة ،بضرورة اجراء المزيد من الدراسات في ذات المجال ومحاولة تناوله من زاوية مختلفة .
- محاولة الوقوف على اهمية ومضمون كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة وكذا توافر لجان التدقيق في ظل الحوكمة، و اثرها في الحد من التلاعب بالأرباح كمدحل لتحسين جودتها ؛
- رغبتا من الباحث في التوسع في مجال الحوكمة وجودة الارباح والنظر للموضوعين من زوايا تختلف عن زوايا البحوث السابقة.

اهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فـي تحري و اختبار اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر على كل من ممارسات التلاعب بالأرباح وجودتها .حيث باتت جودة التقارير المالية مطلبا لجميع الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسات ،في الوقت الذي اهتزت فيه الثقة في العمل المحاسبي بسبب الازمات المالية العالمية ومخلفاتها علي البيئة الاقتصادية ،لذلك فان قياس العلاقة بين هذه المحاور جاء للوقوف على مدى مساهمة الحوكمة من خلال بعض متطلباتها في ضمان نزاهة العمل المحاسبي ،للحد من التلاعبات في الارباح المعتمدة من قبل الادارة بما يضمن جودتها .

وعليه سيتم اختبار العلاقة بين المتغيرين التابعين الرئيسيين (التلاعب بالأرباح ،وجودة الارباح) وبين المتغير المستقل (متطلبات الحوكمة) ،وبالتالي الوصول لنتائج توضح العلاقة بين هذه المتغيرات.

ومما سبق يمكن القول ان هذه الدراسة تحقق ذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية :

- اختبار مدى توافر مؤشرات ذات دلالة احصائية على تلاعب البنوك العاملة في الجزائر بأرباحها خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م؛
- اختبار مدى توافر مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م؛
- الوقوف على مدى التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة المعتمدة ؛
- الوقوف على اثر متطلبات الحوكمة على كل من ممارسات ادارة الارباح وجودتها في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بعض المقاييس دون سواها لقياس كل من الحوكمة ، التلاعب بالارباح وجودتها وهي :

- ملكية اعضاء مجلس الادارة ،حجم المجلس والفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي دون التطرق للخصائص الاخرى المتعلقة بمجلس الادارة .
- الملكية الأجنبية ،الملكية الحكومية دون التطرق لأشكال الملكية الاخرى (الملكية العائلية ،الادارية ،تركز الملكية ...) ؛
- التطرق لوجود لجان التدقيق دون البحث في اثر خصائص هذه اللجان؛

- ❖ تعددت مقاييس جودة الارباح المعتمدة في الادب المحاسبي و الدراسات السابقة ،إلا انه تم الاعتماد على اربعة مقاييس فقط (ديمومة وتنبؤية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ،استمرارية الارباح ،معدل العائد على الاصول) دون التطرق الى المقاييس الاخرى المشار اليها في الدراسة النظرية.
- ❖ كذلك بالنسبة لمقاييس التلاعب بالارباح فقد تم اعتماد مقياسين فقط (ادارة الارباح وتمهيد الدخل).

2- الحدود الزمنية والمكانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م ،اما الحدود المكانية فاقتصرت على عينة مكونة من احدى عشر (11) بنك ناشط في البيئة الجزائرية.

المنهج المتبع:

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف اهم الظواهر المعتمد (مماسة التلاعب بالارباح ،جودة الارباح الالتزام بمتطلبات الحوكمة) للوقوف على مدى تمتع ارباح البنوك عينة الدراسة بالجودة ومدى التلاعب بها خلال الفترة المدروسة ،بالاضافة الى استخدام المنهج الاحصائي لاختبار نماذج الدراسة التي تم اعتمادها لتحرى الاثر المنشود ،والتي تم على اساسها اعتماد عدة اختبارات احصائية باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية **SPSS** ،و سيتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الثالث .

مصادر جمع البيانات :

تم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر التالية:

1- **المصادر الثانوية:** استخدمت كأساس للإطار النظري للدراسة ،حيث تم الحصول عليها من خلال القيام بمسح مكتبي للدراسات السابقة ،في الدوريات والكتب العلمية والمراجع العربية والأجنبية والمجلات والمقالات والرسائل العلمية المرتبطة بالدراسة.

2- **المصادر الاولية** : استخدمت لتغطية الاطار العملي للدراسة والتي تم الحصول عليها من خلال :

- ❖ المواقع الرسمية للبنوك (في حالة تواجدها) حيث تم جمع المعلومات لقياس كل من المتغيرات التابعة (التلاعب بالأرباح وجودتها) من التقارير المالية المنشورة ،كما تم جمع المعلومات المتعلقة بمتطلبات الحوكمة من خلال التقارير السنوية للبنوك المنشورة وتقارير مجلس الادارة؛
- ❖ التقارير المالية الصادرة عن البنوك المتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري ،لاستكمال المعلومات الخاصة بالبنوك التي لا تقوم بنشر تقاريرها السنوية عبر الموقع الرسمي للبنك؛
- ❖ المقابلات الشخصية عند الحاجة.

هيكل البحث :

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال قسمين تراستهما مقدمة عامة ،واختتم بخاتمة متضمنة اهم نتائج البحث وتوصياته، ويمكن تلخيصه فيما يلي:

المقدمة : تم الاشارة من خلالها الى نقاط الانطلاق ،التي على اساسها تم تناول الدراسة واختيار المتغيرات الاساسية ،والربط فيما بينها لتتبلور اشكالية رئيسية تنبثق عنها اشكاليات فرعية تقابلها فرضيات يحاول اثباتها او نفيها ،اعتمادا على منهج معين في حدود دراسية مبينة وادوات منهجية مساعدة لبلوغ الاهداف المسطرة.

القسم الاول : متعلق بالجانب النظري تم تقسيمه الى فصلين كما يلي:

- **الفصل الاول** : يتناول الاطار المفاهيمي للحوكمة (نشأة حوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها ، مداخل ومراحل تطبيق الحوكمة ومحدداتها) و ممارسات ادارة الارباح ،تمهيد الدخل وعلاقتهما بجودة الارباح .
- **الفصل الثاني** : مرتبط اساس بالدراسات السابقة العربية والأجنبية ،وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

القسم الثاني : متعلق بالجانب التطبيقي تم تقسيمه الى فصلين كما يلي :

- **الفصل الثالث** : تم فيه التطرق الى ادوات و اساليب قياس متغيرات الدراسة والتطرق لاهم و الاحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات ؛
- **الفصل الرابع** : تم فيه اختبار صلاحية البيانات للتوزيع الاحصائي ،كخطوة سابقة لاختبار نماذج الدراسة المعتمدة والتي تقيس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على كل من التلاعب بالأرباح وجودتها ،والمعبر عنها بخمسة (05) نماذج إحصائية ،من ثم واختبار فرضيات الدراسة للخروج بنتائج .

الخاتمة: تعتبر بمثابه محصلة لما سبق مدرجة لاهم النتائج التي خرجت بها الدراسة ،لتنتج توصيات يرجى العمل بها لاثراء جانب الموضوع وتكون انطلاقة لدراسات مستقبيلة مقترحة.

القسم الاول
الادبيات النظرية
و التطبيقية

الفصل الاول

الحوكمة ،التلاعب بالارباح

جودة الارباح

تـمهيـد :

يتميز العمل المحاسبي بالمرونة نظرا لتعدد البدائل المحاسبية المتاحة وحرية المفاضلة فيما بينها ،والتي تعد اداة في يد الادارة للتلاعب بالارباح المحاسبية تحقيقا لاهدافها ومساعيها ،سواءا اكانت لخدمة مصالحها الشخصية ومنافعها الذاتية او كانت هادفة لضمان استمرارية المؤسسة ،او اظهار وضع مالي غير مرتبط بالوضع الاقتصادي لها لزيادة تنافسيتها في السوق او الحصول على مزايا اقتصادية ومالية .

ان مجمل هذه الممارسات ينصب في المفهوم العام للتلاعب بالارباح ،فبرغم اختلاف اشكاله (ادارة الارباح ،تمهيد الدخل ، التخلص من خسائر سنوات سابقة...الخ) الا ان نتيجته تظهر على الارباح المتضمنة في الكشوفات المالية ،والتي تعتبر متحكم بها ليكون بذلك المتضرر الاساسي والنهائي مستخدم القوائم المالية ،باختلاف هدفه وزاوية نظره واعتماده على هذه الارباح ،دون اهتمامه بمدى جودة تلك الارباح وتعبيرها عن الاداء الفعلي للمؤسسة. ومن خلال هذه الوقائع ازدادت المساعي للبحث عن ادوات رقابية ردعية من شانها الحد من السلوكات الانتهازية للادرة وضبط التلاعبات المحاسبية بالارباح لضمان جودتها.

وبالرجوع للادبيات المحاسبية نجد ان الكثير من الباحثين اهتموا بموضوع الحوكمة ومعالجتها كنظام رقابي وارشادي ،وتم تحرى اثرها على كل من ممارسات التلاعب بالارباح وجودتها ،فاتجهت اغلبها للاعتماد على الحوكمة كالية لردع مثل هذه التصرفات وكان لتشكيلة مجلس الادارة ولجان التدقيق وكذا هيكل الملكية النصيب الاوفر في الاهتمامات البحثية ،والوقوف على اثر مضامينها وخصائصها كاليات رقابية في الحد من التلاعب بالارباح لضمان جودتها وجودة التقارير المالية .

المبحث الاول : الاطار النظري للحوكمة

تعتبر الحوكمة النظام الذي يتم من خلاله توجيه المؤسسات والرقابة على ادائها ،وترتكز على الطريق الصحيح الذي يضبط العلاقة بين مديري ومالكي المؤسسة والاطراف المتعاملة معها ،لسد الفجوة التي تحدث جراء الممارسات الاحتيالية التي من شانها الحاق الاضرار بكافة المتفاعلين في الحلقة الاقتصادية .فمن خلال القواعد التي تقوم عليها يتم خلق نوع من الانضباط المالي والاخلاقي واعطاء الاهمية للشفافية في العمل المحاسبي بما يضمن جودة ونزاهة القوائم المالية ،كما تساهم في تفعيل دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والتنسيق فيما بينها ،باعتبارها ادوات رقابية فعالة تعمل جنبا الى جنب مع مجلس الادارة واللجان التابعة له لمنع التلاعبات والحد من حالات الغش والفساد سواء المالي او الاداري او المحاسبي.

لذا سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لنشاة الحوكمة والنظريات المفسرة لها ،الاطار المفاهيمي ،مداخل ومراحل تطبيق الحوكمة ومحدداتها .

المطلب الاول : نشأة حوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها

تعود جذور حوكمة الشركات الى ما ذكره ادم سميث في كتاباته ،بان كل انسان يسعى الى تعظيم منفعته الذاتية ،فالصراع قائم منذ بدء البشرية ،كما تناولتها بعض نظريات التنظيم والادارة في اوائل القرن التاسع عشر ،اذ تعتبر دراسة (**Berale And Means,1932**) بعنوان "**The Modern Cirporations And Privateproperty**" من اهم الدراسات التي تطرقت لمفهوم الحوكمة وتحليل هيكل تشتت الملكية للشركات الأمريكية ،وتلتها دراسة (**Ronald Coase,1937**) تحت عنوان "**The Nature If The Firm**" ،اذ عمل من خلالها على تحليل البعد التنظيمي للمؤسسة التي يمكنها ان تشكل نمطا تناسقيا بديلا في السوق[1]،وفي عام 1976 نشر (**Mackling And Jensen**) مقالهما الشهير الذي كان له اكبر اثر في استخدام نظرية الوكالة في البحوث المحاسبية .

وعلى هذا الاساس ادى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل ،الى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة ايجاد مجموعة من اللوائح والاليات والاجراءات الهادفة لسد الفجوة التي قد تحدث بين ملاك ومديري المؤسسات ،نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة جراء الممارسات السلبية والتي قد يتعدى ضررها من المؤسسة الى الاقتصاد ككل[2] .ويمكن ابراز اهم النظريات التي كان لها الاثر في تطوير مبادئ الحوكمة واليتها في كل من :

- نظرية الوكالة ؛
- نظرية المضيف ؛
- نظرية تكلفة المعاملة ؛
- اصحاب المصالح ؛
- نظرية تجذر المسيرين.

[1] Coase. R.H, « **La Nature De La Firme** », Revue Française D'economie, Paris, 1988, Pp. 391.

[2] Jensen, M & Meckling, W."**Theory Of The Firm**: **Managerial Behavior**, **Agency Costs And Ownership Structure**", Journal Of Economics, October, 1976 .P5.

وعلى الرغم من وجود فروقات مميزة بين مختلف النظريات ،اذ ان كل منها يحاول ان يحلل المشكلات نفسها لكن من مناظير مختلفة ،الا انها تتداخل نظريا وتتفاعل فيما بينها لتطوير قواعد الحوكمة ،لذا سيتم عرض نظرة مختصرة للنظريات السابقة الذكر لبيان الاثر الذي احدثته في تفعيل الحوكمة بالمؤسسات على النحو التالي :

الفرع الاول : نظرية الوكالة وعلاقتها بحوكمة الشركات

ترجع جذور نظرية الوكالة الى مشروع بحث نشا بجامعة (**Rochester**) بداية السبعينيات ،اذ عرفت على أنها عقد يلزم بموجبه شخص او عدة اشخاص (الموكل او المساهم) شخصا اخر (الوكيل او المدير) من اجل القيام بأعماله باسمه ،بما يؤدي الى تفويض (الموكل الرئيسي) جزاءا من سلطة اتخاذ القرار للوكيل[1]،كما تسمح هذه النظرية للإجابة عن سؤالين مهمين : من يراقب المتحكم أو المسيطر في الشركة الرأسمالية؟ وكيف تنظم عملية مراقبة الجهد الإنتاجي؟ .

وبالتالي فان اليات و مبادئ الحوكمة وجدت لهدف واحد و أساسي ،ألا و هو التقليل من مشاكل الفصل بين الملكية و الادارة ،وعليه يمكن مقارنة نظرية الوكالة بالإطار الفكري لحوكمة الشركات على النحو التالي:[2]

- تبرز نظرية الوكالة سعي الادارة الى تعظيم منفعتها الذاتية ولو على حساب المساهمين ،بينما تدفع الحوكمة الادارة الى العمل من اجل تعظيم قيمة الشركة ككل لصالح جميع الفئات المعنية بها عامة ،ولصالح المساهمين بصفة خاصة؛
- تستند نظرية الوكالة الى حرية الادارة في اختيار السياسات المحاسبية ،بينما تقيد الحوكمة هذه الحرية بأفضل الممارسات المحاسبية؛
- تساند نظرية الوكالة النظرية الايجابية "**The Positive Theory**" ،بينما تساند الحوكمة النظرية المعيارية " **The Normative Theory**"؛
- تقوم نظرية الوكالة على فرض عدم ملاحظة الاصيل (المساهم) لتصرفات الوكيل (المدير) ،بينما تقوم الحوكمة على مبادئ عدة منها: العدالة و الشفافية و مساءلة الادارة؛
- تتسبب نظرية الوكالة في وجود مشكلة الاختلال الأخلاقي ،بينما تتطلب الحوكمة الالتزام بالمواثيق والقيم الأخلاقية وبصفة خاصة العدالة وحمايه حقوق الاخرين.

الفرع الثاني : نظرية المضيف وعلاقتها بحوكمة الشركات

تعمل هذه النظرية على دمج الاهداف الفردية للمديرين مع اهداف المؤسسة للدرجة التي يشعرون بها ان مستقبلهم الوظيفي وحقوقهم التعاقدية مرتبطة بها ،وبالتالي مصلحتهم مرتبطة بمصلحة المؤسسة حتى ولو لم يمتلكو حصصا فيها.[3]

ارتبطت هذه النظرية بالحوكمة فيما يخص مجلس الادارة وعلاقته بالإدارة العليا من خلال توفير الهياكل التنظيمية المشجعة للمديرين التنفيذيين.

---

[1] Michael Jensen And Clifford," **Strockolders**, **Manager And Creditor Interests**: **Applocation Of Agency Theiry**", Harvard Business School, 1985, P2.

[2] الحفناوي شوقي عبد العزيز بيومي ،" **حوكمة الشركات ودورها في علاج امراض الفكر والتطبيق المحاسبي**" ،المؤتمر العلمي الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية ،ج 2 ،جامعة الاسكندرية ،مصر 2005 ،ص 220.

[3] Donaldson, L. And Davis,"**Stewardship Theory Or Agency Theor**: **Ceo Governance And Shareholder Returns**", Australian Journal Of Management, 1991, Vol.16, No.1,P 49.

الفرع الثالث : نظرية تكلفة المعاملة (الصفقة) وعلاقتها بحوكمة الشركات

تهدف هذه النظرية الى فهم المعاملات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ،بحيث كانت اول انطلاقة لها النظرية من مقال (**Ronald Coase,1937**) حول طبيعة المؤسسة التي كبر حجمها وحلت مكان السوق في تخصيص الموارد ،والتي بات ينظر اليها على انها تنظيم يشمل افراد عديدة بتطلعات مختلفة .

كما تتركز نظرية تكلفة المعاملة على ثلاثة عناصر اساسية :[1]

- تقترح النظرية الوقاية لحماية كل طرف من السلوك الانتهازي على حساب الاخر ،وتقدم دوافع للالتزام بالمعاملة ،وهنا تشدد النظرية على التحكم في تكاليف نقض العقد باستعمال ايداعات امنه كضمان؛
- بزيادة طول مدة الالتزام ،يصبح من الضروري اعادة تحديد التزامات الاطراف فيما يتعلق بسير اداء العقد ،فعندما يعلم الاطاراف انه يمكن مراجعة العقد مستقبلا ،يكونون اقل ميلا لانتهاك التزاماتهم؛
- وضع اليات خاصة لحل النزاعات ،فعلى الاطراف المتعاقدة ان يوافقوا مسبقا على اجراءات لحل الخلافات.

وتبلورت علاقة هذه النظرية بحوكمة الشركات فيما يخض التعاملات والعلاقات مع اصحاب المصالح الخارجيين.

الفرع الرابع : نظرية اصحاب المصالح (التوقعات) وعلاقتها بحوكمة الشركات

يعود التطور الجوهري لنظرية اصحاب المصالح الى (**Freeman,1984**) الذي راى عدم ملاءمة التركيز على تعظيم ثروة الملاك ،والاخذ بالاعتبار حاجات اصحاب المصالح ،والعمل على ادارة العلاقة معهم بشكل فعال يجعل المؤسسة اكثر تنافسية على الممدى البعيد ويضمن بقائها و ربحيتها.[2]

وتبلورت علاقة هذه النظرية بحوكمة الشركات ،فيما يخض حقوق اصحاب المصالح ،من خلال تحديد نموذجين تنظيميين مختلفين في حوكمة المؤسسة ،موضحين في الجدول التالي:

جدول (1-1) : نماذج حوكمة المؤسسة

نموذج المساهمين	نموذج اصحاب المصالح
▪ يجب أن يخدم نشاط المؤسسة مصلحة المساهمين. ▪ هدف المؤسسة هو تعظيم القيمة التساهمية.	▪ على كل من أصحاب المصالح (أجراء ،مؤسسات مالية ،زبائن ،موردين و مقاوليين ...) والمعنيين بنشاط المؤسسة الدفاع على مصالحهم من أجل تعظيم القيمة التشاركية. ▪ يجب أن يتم إدماج أصحاب المصالح ضمن نمط مراقبة نشاط المؤسسة.

المصدر: نجم عبود نجم ،"**أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**" ،الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن، 2006،ص 201.

---

[1] Mark Bevir," **Encyclopedia of Governance – Rationalization**", Vii, California: Sage Publications Inc, 2007, P980.

[2] Freeman, R.Edward, " **Strategic Management** : **A Stakeholder Approach**", Boston: Pitman Press, 1984, P-P 49-60.

مما سبق نجد ان الحوكمة تقاطعت في نقاط اساسية مع النظريات المفسرة لها واختلفت في نقاط اخرى ،اذ تبلورت عنها وغطت جوانب القصور التي لم تحاكيها كل نظرية من النظريات السالفة الذكر ،فكانت هادفة اساسا الى تعزيز الجانب الرقابي اكثر من الجانب التسييري في المؤسسة ،من خلال اعادة تفعيل الاجهزة الرقابية والتنسيق فيما بينها وتوفير الهياكل التنظيمية العلائقية ومراعات الالتزام القانوني والاخلاقي في كل التعاملات ،بما يقيد ويقلل من الممارسات الاحتيالية ويضمن حماية مصالح جميع الاطراف المتفاعلة مع المؤسسة.

المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للحوكمة

تعتبر الحوكمة مفهوم واسع يشمل عدة معان بحيث يخدم كل معنى هدف معين ،إلا ان مجملها ينصب في توجيه ومراقبة المؤسسة والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية ،بما ينسجم وأهداف المؤسسة و يخدم تطلعات واحتياجات اصحاب المصالح كما انه و لتحقيق اهداف الحوكمة لابد من توفر قواعد وخصائص تساهم في تفعيل نظام الحوكمة.

الفرع الاول : المفاهيم المرتبطة بحوكمة الشركات

تعددت وتباينت التعاريف المتضمنة لحوكمة الشركات في الفكر المحاسبي ،بحسب الهدف او الغرض او وجهة نظر الجهة التي تصدر التعريف ،اذ لم يتفق المختصين والمهنيين على تعريف موحد ،نظرا لتداخله في مسائل تنظيمية واقتصادية ومالية واجتماعية للمؤسسات ،وعليه يمكن تبويبها كمايلي:

اولا : التعاريف الواردة عن المنضمات الدولية للحوكمة

يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) [*] على أنها :"ممارسة السلطة السياسية ،الاقتصادية والإدارية في إطار شؤون الدولة على كافة المستويات ،فالحوكمة تمثل الآليات ،العمليات ،العلاقات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[1].

وحسب لجنة الحوكمة[**] "**GGG**" فقد عرفتها سنة 1995 م " كمجموعة من الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة "[2].

---

[*] يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميدانيا من خلال شبكة عالمية في 166 دولة على مساعدة منظومة الأمم المتحدة وشركائها لزيادة النوعية ومتابعة التقدم ،كما يساعد الدول للحصول على المعلومات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .لمزيد من التفصيل أنظر " **www.undp.org** "

[1] Aboubacar Yenikoye Ismael,"**Comment analyser la gouvernance?**", L'harmattan, Paris/France, 2007, P: 09. (www.editions-harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj=livre&no=24936).

[**] هي هيئة استشارية مستقلة تأسست لتقديم المشورة والتوجيه الاستراتيجي للمؤسسات وجميع المستويات الحكومية ،تتمثل مهمتها الاساسية في مساعدة المؤسسات للحصول على التميز المؤسسي من خلال ادارة قوية وقابلة للمساءلة. لمزيد من التفصيل انظر: " **www.globalgovernancegroup.com** ".

[2] Abdelkader Ben Henni, "**De la gestation de l'ordre international à la gouvernance de l'ordre Mondial**", revue Idara, Ecole Nationale d'Administration, Hydra- Alger, 2-2005, Vol: 15, N°:30, P: 59.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) *** بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة و وسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الأداء"[1].

في حين عرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (**C I P E**) **** أنها "الإطار التي تمارس فيه المؤسسات وجودها ،وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ،وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المؤسسة"[2] ،وقد عرف معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (**IIA**) حوكمة الشركات في مجلة (**Tone At The Top**) الصادرة عنه بأنها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من اجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ،ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف ،والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".[3]

تقع التعاريف السابقة الذكر في مجال واسع من المضامين ،نظرا لتعبيرها عن وجهات نظر واسعة النطاق وتناولها محاور تتسع او تضيق بحسب وجهة نظر واضعيها ،الا انها تتفق في اساسيات لعل اهمها مايلي :

- انها تعبر عن علاقات ومصالح اطرافة فاعلة في المؤسسة؛
- انها تضبط اهداف المؤسسة وسبل تحقيق تلك الاهداف في ظل الاشراف عليها والرقابة على الاداء ممايقلل المخاطر؛
- تفعيل العلاقة بين الاطراف الاساسية المرتبطة بحقل المؤسسة الداخلي والخارجي (مساهمين ،موظفين ،اعضاء مجلس الادارة ،اصحاب المصالح).

ثانيا : التعريف حسب الأبعاد التي تغطيها الحوكمة

تناولت دراسة (**Cristono Et Al ,2005**) مفهوم حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الأبعاد هي:[4]

- **الحوكمة على اساس السلوك**: و يتناول هذا البعد ضمان الالتزام بالقواعد و المبادئ و المواثيق الداخلية والخارجية؛
- **الحوكمة على أساس القياس (القيمة)** : يتناول هذا البعد توجيه الأنشطة والعمليات الخاصة بإستراتيجية المؤسسة نحو خلق القيمة؛
- **الحوكمة على أساس المعرفة (الفلسفة)** : يتناول هذا البعد إدارة عمليات التعليم و تبادل المعرفة من خلال توافق سلوك ومعتقدات الافراد مع مبادئ واستراتيجيه المؤسسة.

---

[1] Agamir,M,"**Corporate Governance**: **A Risk Perspective**", Paper Presented To: Corporate Governance And Reform, Paving The Way Ti Financial Stability And Devlopment, A Conference Organized By The Egyptian Banking Institute, Cairo, 7-8/May/2007,P3.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة،" **قضايا واتجاهات حوكمة الشركات**" ،نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ،العدد الثامن ،اغسطس 2005 ،ف 11 ،ص 2.

[3] The Institute Of Internal Auditors,"**The Lessons That Lie Beneath**", Tone Al The Top, Usa, February 2002, P2.

[4] الخطيب ،حنان محمد صالح،" **دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الارباح _دراسة ميدانية**" ،مجلة الفكر المحاسبي _مصر ،المجلد 17 العدد 04،ديسمبر 2013،ص ص 45-44.

ويرى باحثون آخرون أن مفهوم الحوكمة يغطي بعدين هما:[1]

- **الالتزام:** حيث تكون الغاية هي التحقق من مواجهة وتنفيذ المتطلبات والالتزامات والسياسات التشريعية القانونية و الإدارية ،فضلا عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والشفافية.
- **الأداء:** وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة لرفع مستوى الأداء الشامل للمنظمة ،والسعي الى استغلال الفرص الايجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة ،والتقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر.

ومما سبق تغطي الحوكمة ابعاد اساسية تضبط من خلالها السلوكيات وتلزم التحلي بها في ظل فلسفة المؤسسة ،وبما يخلق قيمة ويرفع الاداء في ظل تقليل المخاطر.

ثالثا : التعريف حسب اتجاهات الحوكمة

يرى الباحثون ان هناك مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تناولت تحديد مفهوم حوكمة الشركات ،ولعل من اهم تلك الاتجاهات الاتجاهين التاليين:[2]

أ– **الاتجاه التنظيمي:** يتجسد من خلال النقاط التالية:

- اذ ان الحوكمة عبارة عن نظام يضم مجموعة من المكونات المترابطة فيما بينها ،وعلاقات تبادلية من النظم الاخرى بغرض بلوغ هدف او مجموعة من الاهداف المحددة و المرتبطة بالمؤسسة .كما ان نظام الحوكمة هو الذي يدير المؤسسة و يتحكم في اعمالها و استراتيجياتها ،بما يحقق لها اكبر ربحية واقل خسائر ،وذلك من خلال التحكم في اعمالها المالية والتشغيلية والادارية ؛
- من خلال ايجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الاسهم وحملة السندات والعاملين بالمؤسسة واصحاب المصالح وغيرهم؛
- ان الحوكمة هي مجموعة من العلاقات المترابطة مع بعضها البعض و المتمثلة في ادارة المؤسسة و مجلس الادارة والمساهمين والجهات الخارجية؛
- تهتم الحوكمة بمصالح جميع الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة اذ توفر لهم الضمان بان المؤسسة تسير نحو تحقيق مصالحهم بكل شفافية.

ب– **الاتجاه الرقابي:** يتجسد من خلال النقاط التالية:

- تهتم الحوكمة بمراقبة اداء ادارة المؤسسة ونظامها الاداري ،لضمان عدم تضارب المصالح بين ادارة المؤسسة وبين اصحاب المصالح كافة بالمؤسسة؛
- تهتم الحوكمة بتفعيل رقابة مجلس الادارة و الافصاح عن جميع المعاملات ذات العلاقة بين اعضاء مجلس الادارة و المؤسسة والافصاح عنها ،وكذلك الافصاح عن مكافآت و رواتب كبار التنفيذيين لجميع المساهمين؛
- الرقابة على اداء المؤسسة التشغيلي و الاستثماري و التمويلي ،والتأكد من التطبيق السليم لجميع القرارات التشغيلية و المالية ،التي تصب في مصلحة المؤسسة وليس في مصلحة احد اعضاء مجلس الادارة.

---

[1] سليمان محمد مصطفى ،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**" ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2006 ،ص 15.

[2] عيسى عبد الله الغنودي،"**امكانية حوكمة الشركات لتحسين الاداء في الشركات الصناعية الليبية__ دراسة ميدانية تحليلية**" ،رسالة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،قسم المحاسبة،2011 ،ص40.

الفرع الثاني : اهمية وأهداف الحوكمة

تنبع اهمية الحوكمة من تعدد الجهات التي تتوقع منافع منها ،ولعل اهمها المؤسسات بدرجة اولى والعلاقة بين الأطراف الفاعلة بصفة خاصة ، يمكن تلخيصها في الأتي:[1]

- أن تأكيد مسؤوليات الإدارة و تعزيز مسائلتها وتحسين الممارسات المحاسبية و المالية و الإدارية و التأكيد على الشفافية ، كل ذلك من شانه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري ،و اتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه و علاج أسبابه و أثاره؛
- أن تأكيد مسؤولية الإدارة و تعزيز مساءلتها أيضا و حماية أصول المؤسسة ،وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في المؤسسة ،وتعزيز دورها في مراقبة أداء المؤسسة والتأكيد على الشفافية ،كل ذلك من شانه أن يقي المؤسسة و العاملين فيها من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري والأزمات والإفلاس.

كما يجب الوقوف عند أهمية الحكومة في المؤسسات المالية والمصرفية ،استنادا إلى الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية في النقاط التالية:[2]

- أن رؤوس اموال المصارف تتسم بالصغر نسبيا اذا ما قورنت برؤوس أموال مؤسسات أخرى ،كما أن الخصوم تكون على شكل ودائع بأشكال مختلفة (جارية ،توفير ،ثابتة) أما موجوداتها فإنها تتسم بكونها عادة استحقاقات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل .الأمر الذي يمكن ان يترتب عليه حدوث اختلال توازن بين مواعيد الاستحقاقات داخل الميزانية ؛
- ان البنوك من خلال طبيعتها ،تقوم بإدارة السيولة والمخاطر في ميزانيتها ذات رافعة عالية ،كما تواجه في عملياتها اليومية العديد من المخاطر المعقدة (المخاطر الائتمانية, مخاطر السيولة ،مخاطر السوق ،المخاطر التشغيلية)،فالمخاطر والمشاكل التي يمكن أن تتمحص عن انعدام التوازن قد تكون شديدة ليس على البنك فقط وإنما على الجهاز المصرفي ككل؛
- ان الإفصاح المالي و المحاسبة الجيدة يشكلان عنصران هامان وحيويان لضمان اكبر قدر من الشفافية ،من خلال تذليل الكثير من التعقيدات في عمليات البنوك؛
- ان النوك الناجحة دائما تقوم بتنويع المنتجات والخدمات التي تقدمها ،وذلك تماشيا مع نمو تمثيلها في الخارج واتساع طبيعة وحجم المخاطر التي تديرها ،ذلك من الضروري أن يوجد إطار سليم للتنظيم والإدارة؛
- إن تداخل و ترابط أنشطة البنوك فيما بينها عبر سلسلة معقدة من العلاقات ،من شئنها أن تصبح في حال حدوث صعوبات آليات تعجيل انتشار الأمراض ووسط ناقل للعدوى ،حيث أن انهيار مؤسسة رئيسة أو مجموعة مؤسسات وبغض النضر عن السبب في ذلك ،يؤدي الى انتشار عدوى ذلك الانهيار الى مؤسسات أخرى و خلق مخاطر جدية للنظم المصرفية والمالية.

---

[1] حسين احمد دحدوح ،"**نموذج رقابي لقياس جودة اداء حوكمة المؤسسات في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ،قسم المحاسبة ،2011،ص23.

[2] صادق راشد الشمري ،" **الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي**" ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السابع عشر ،ايار 2008 ،ص 136-137.

الفرع الثالث : الأطراف المؤثرة و المعنية بتطبيق الحوكمة

يحتاج تطبيق الحوكمة إلى أطراف فاعلة رئيسية لتطبيق نظامها بالمؤسسات الاقتصادية أو البنوك على حد سواء ،مشكلة علاقات تكاملية ترابطية تأثر وتتأثر بالتطبيق السليم لقواعد الحوكمة ،تم تحديدها في أربعة أطراف هي:[1]

أ- **المساهمين** : هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم و لتنفيذ عمليات الحوكمة ،وفقا للقواعد الموضوعية ومع توكيل المراجعين الخارجين لتقديم تأكيدات عن مدى كفاية النظم الرقابية المطبقة[2].

وفي هذا الصدد وجد (**Ward Et Al 2009**) انه في ظل ظروف ضعف الأداء ،فان المساهمين لهم دور في توفير الرقابة الخارجية الفعالة و التي يمكن أن تحسن فعالية الحوكمة للمؤسسة. [3]

ب- **مجلس الإدارة** : يعتبر اعضاء مجلس الادارة ممثلين للمساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح ،لذا ينبغي في إطار الحوكمة أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه و الإرشاد للمؤسسة ،والرقابة الفعالة على اداء الإدارة ،كما ينبغي محاسبة عن مسؤوليته أمام المؤسسة و المساهمين .ومن المهامه الضرورية للمجلس ما يلي:[4]

- يجب أن يعملوا على أساس المعلومات الكاملة وبحسن نية بما يحقق أفضل مصلحة للمؤسسة والمساهمين؛
- يجب ان يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة؛
- يجب أن يطبق معايير عالية في الأخلاقيات ويأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- للمجلس وظائف أساسية منها رسم السياسة العامة للمؤسسة ،وضع الموازنات السنوية واختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم ،لضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة.

ت- **المدراء التنفيذيون (الإدارة):** تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها ،بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

ث- **أصحاب المصالح** : أصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المؤسسة (الدائنين ،الموردين ،العملاء ،العمال...الخ) اذ تختلف المصالح باختلاف موقع الطرف الأخر وأهدافه من التعامل مع المؤسسة ،لذا على المؤسسة إدراك حقيقة أهميتهم بالنسبة لوجودها وأدائها.

الفرع الرابع : المداخل والركائز الأساسية للحوكمة

هنالك مداخل مختلفة للتطبيق الفعال للحوكمة ،أهمها المدخل على أساس المبادئ ،الذي يفترض وجود بيئة أخلاقية وثقافية عالية ،والمدخل على أساس القواعد الذي يفرض الالتزام الصارم بالقوانين والإجراءات والقواعد ،ويعتمد بدرجة اقل على المعايير الأخلاقية والثقافية ،كما هنالك مدخل على أساس المخاطر الذي يركز على عمليات إدارة المخاطر بشكل أخلاقي وعلى مستوى المؤسسة بشكل عام ،وسيتم توضيحها كما يلي:[5]

[1] شحاته السيد شحاته ،عبد الوهاب نصر علي،"**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2008 ،ص 20.

[2] عيسى عبد الله الغنودي ،مرجع سبق ذكره ،ص 52.

[3] نور الدين محمد خليل ابونقيرة ،" **اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الارباح والمتانه المالية ،دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرج اسهمها في بورصة عمان** " ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان ،2014 ،ص 23 .

[4] سليمان محمد ،"**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون**" ،الدار الجامعية 2001 ،ص 54.

[5] عيسى عبد الله الغنودي ،مرجع سبق ذكره ،ص 57- 58.

اولا : المدخل على أساس المبادئ و المدخل على أساس القواعد

يتطلب المدخل على أساس المبادئ درجة اقل من التعقيد والإلزام ،ويركز بشكل اكبر على القيم والصدق في التعامل وتكون إمكانية تطبيقه مناسبة في المجتمعات المتقدمة ثقافيا .بينما يعتمد المدخل على أساس القواعد على الالتزام الصارم بالقوانين والقواعد ،وتمثل فيه المعايير الأخلاقية درجة اقل ،كما يلائم هذا المدخل المجتمعات الأقل ثقافة ،ويتم الالتزام فيها عن طريق التقنين وليس السلوك الشخصي للأفراد ،والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين خصائص المدخلين:

جدول (1– 2): اهم الفروق بين مدخلي الحوكمة على اساس القواعد و على اساس المبادئ

المدخل على اساس القواعد	المدخل على اساس المبادئ
الالتزام بمجموعة محددة من المتطلبات الاجرائية .	يشدد على عمل الاشياء الصحيحة بوسائل ملائمة و قيادة و سلوك المؤسسة ،من خلال التركيز على النتائج النهائية.
التزام والا.....	التزام او فسر او اشرح (عدم الالتزام).
يوجد عادة ضمن الإجراءات المفصلة للمؤسسة.	يوجد عادة لنظم الرقابة الاجتماعية القوية.
يتبع المعنى الحرفي القانون.	يتبع روح القانون.
يمثل أدنى مستوى من المعايير الأخلاقية.	يتسع ليشمل المجالات التي لا يغطيها القانون و أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
يؤكد على المنهج التحليلي و يشدد على التفاصيل و القدرة على التطبيق بالقوة.	يشدد على عمليات التواصل.
يميل نحو التركيز على الجوانب الكمية و الموضوعية.	يميل نحو التركيز على الجوانب النوعية الشخصية.
شرط ضروري لفعالية الحوكمة.	شرط كاف لفعالية الحوكمة.
يتطلب متابعة مستمرة.	يتطور خلال فترة طويلة.
يركز على الاكتشاف.	يركز على الحماية.
يميل نحو إخافة المنفذين.	يميل لان يكون مبنيا على القيم.
وصفي ،مفصل ،واضح بشكل كبير.	واسع و تنظيمي بشكل كبير.
يميل نحو رؤية الاشياء كابيض او اسود.	ياخذ في الاعتبار القضايا الوسطية (بين الابيض و الاسود).
يتطلب الالتزام الاعمى بالقواعد.	يعزز التمسك بالقيم.
الزامي.	يعطى مساحة من حرية التصرف.
سهولة التطبيق.	صعوبة في التطبيق.

المصدر: عيسى عبد الله الغنودي،"امكانية حوكمة المؤسسات لتحسين الاداء في المؤسسات الصناعية الليبية__ دراسة ميدانية تحليلية" ،رسالة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،قسم المحاسبة ،2011 ،ص58.

ثانيا : المدخل على أساس المخاطر

يحاول من خلال المدخل على أساس المخاطر الاستفادة من ميزات المدخلين السابقين ،فقد أثبتت حالات الفشل والانهيارات المالية لكبرى المؤسسات عدم التقدير السليم للمخاطر المترتبة على عدم الالتزام الأخلاقي من جهة ،وعدم الالتزام بالقواعد والتشريعات من جهة أخرى ويصمم هذا المدخل لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- تدعيم وجود القيم الأخلاقية مع حوكمة جيدة ،من خلال مساعدة المؤسسات على التعامل بفاعلية مع الأحداث المستقبلية المحتملة والتي تنتج عن عدم التأكد؛
- الاستجابة لأسلوب يؤدي الى تخفيض احتمال التأثير السلبي على النتائج وزيادة النمو؛
- استغلال الفرصة المتاحة ؛

و يؤكد هذا المدخل الإطار الذي أصدرته لجنه (**COSO**) في عام 2004 بعنوان "**إدارة المخاطر بالمنشأة إطار متكامل**" والذي يضم : [2]

- تقديم خريطة طريق للمؤسسات في تحديد المخاطر وتجنبها وحماية المساهمين؛
- يضمن هذا الإطار مخاطبة عناصر أساسية تتعلق ببيئة المؤسسات ومراحل التقييم والتعامل مع المخاطر؛
- ركز هذا الاطار على وجود بيئة أخلاقية.

الفرع الخامس : مراحل تطبيق الحوكمة

إن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب تهيئة خاصة والمرور بمراحل متسلسلة ،تمكن من إقناع الآخرين بجدواها والنتائج الايجابية المنتظرة منها ،وقد ذكر احد الباحثين عدة مراحل تمر بها الحوكمة حتى تصبح واقعا ملموسا ،وتحقق النتائج المرجوة منها وهي:[3]

المرحلة الأولى: المرحلة التعريفية بالحوكمة وتكوين راي مؤيد وداعم لها

في هذه المرحلة يتم توضيح معالم وجوانب الحوكمة ،وتحديد الأبعاد والمفاهيم الخاصة بها ،كما يتم شرح مناهجها ونظرياتها وأدواتها ووسائلها ،ولهذا تعتبر هذه المرحلة هي اخطر مراحل الحوكمة ،لان الإحاطة بكل جوانب وأبعاد الحوكمة سواء في امتداد هذه الجوانب ،أوفي انطلاقها وتدافعها وبالشكل الذي يساعد الأفراد على الإحاطة بها.

المرحلة الثانية: بناء البنية الاساسية للحوكمة

حيث تحتاج الحوكمة الى بناء بنية أساسية قوية ،قادرة على استيعاب حركتها وبإمكانها التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها ،بحكم العلاقة القوية التي تربط أطراف الحوكمة أوبحكم شبكة المصالح والمنافع المنتظر الوصول إليها من خلال التطبيق الكامل للحوكمة.

---

[1] عيسى عبد الله الغنودي ،مرجع سابق ،ص 60-61.

[2] لجنة coso هي اللجنة الراعية للمنظمات المنبثة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين ،راعية لخمس منظمات دولية مهنية وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، معهد المدققين الداخليين ،معهد المديرين التنفيذيين الماليين الدوليين ،وجمعية المحاسبة الأمريكية ،ومعهد المحاسبين الإداريين. تشكلت هذه اللجنة سنة 1985 ،كما صدر التقرير الاول لها سنة 1987 ،حيث دعا الادارة أن تقدم تقريرا عن فعالية نظم الرقابة الداخلية وقد شدد على العناصر الرئيسية التالية: وجود نظام فعال للرقابة الداخلية ،بما في ذلك بيئة رقابية قوية ،مدونة لقواعد السلوك ،لجنة التدقيق المختصة ،إدارة قوية ،إدارة مخاطر المشروع.

[3] الخضيري محسن احمد ،" **حوكمة الشركات: كيف يتم تفعيل أدوات الرقابة الضميرية ،والإشراف الذاتي على الشركات ،وتحقيق عوامل الصحة والسلامة المهنية والوظيفية وعناصر الشفافية والإفصاح في عصر العولمة والاجتياحية**" ،مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ،مصر 2005 ،ص 206.

كما تتضمن هذه المرحلة تكوين بنية أساسية من القيم والمرجعيات الأخلاقية التي يتم الاستناد اليها .

المرحلة الثالثة: وضع برنامج معياري قياسي للحوكمة ،وتحديد توقيتاته.

حيث يتم تحديد البرنامج الزمني لتطبيق الحوكمة لمتابعة مدى التقدم في الخطة المحددة.

المرحلة الر ابعة: تنفيذ وتطبيق الحوكمة

تبدأ الاختبارات الحقيقية في هذه المرحلة ،وقياس مدى الاستعداد ورغبة جميع الأطراف في تطبيق الحوكمة ،فالحوكمة كما تشمل على الحريات تشمل على الضوابط والقيود خاصة فيما يتعلق بالمحتوى القيمي والأخلاقي.

المرحلة الخامسة: متابعة وتطوير الحوكمة

فائدة هذه المرحلة أنها تتضمن وتؤكد حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة ،حيث تعد الرقابة والمتابعة الوسيلة والأداة الرئيسية التي تستخدمها جميع المؤسسات والمنظمات من اجل حسن تنفيذ الحوكمة ،وهي رقابة ذات طبيعة اشتقاقية تكاملية ،لها وظيفتان رئيسيتان **أولهما**: وظيفة لمعالجة أي خطا أوقصور يحدث ،**ثانيهما**: وظيفة وقائية ابتكاريه عمادها ابتكار الادوات والوسائل التي تزيد فعالية الحوكمة وتمنع أي ضرر. ومما سبق يمكن تلخيص مراحل الحوكمة السابقة في الشكل الآتي:

شكل (1-1) : مراحل تطبيق الحوكمة

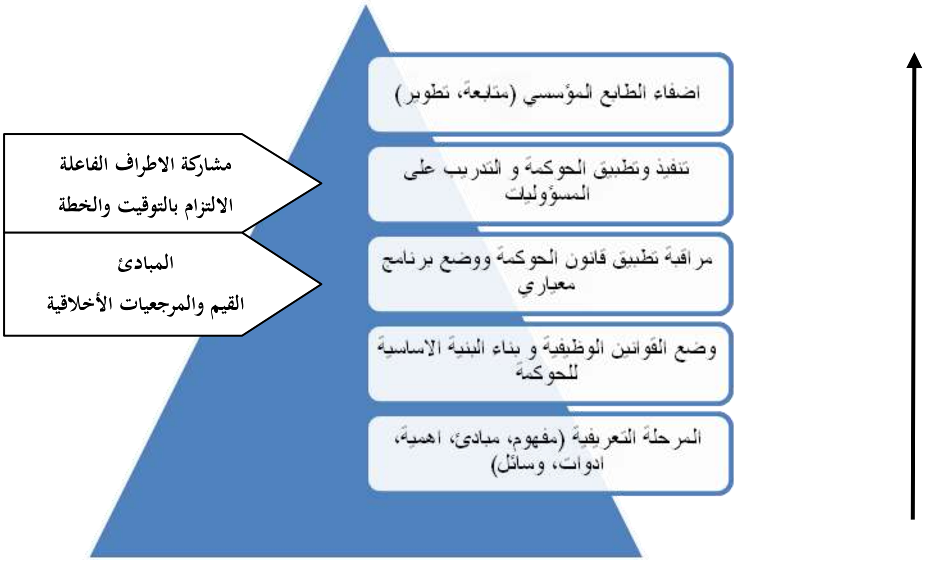

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المراحل السابقة .

وعليه يبين الشكل(1-2) الاطار المتكامل لنظام الحوكمة ،والذي يصورها كمظله ،تتكون من الصفات او الخصائص التي يجب ان تكون لدى المكلفين بها ،والتي تتضمن العلم ،المعرفة ،الثقافة ،الخبرة ،الجدارة ،السلطات والسلطة ،السلوكيات الاخلاقية السليمة ،اضافة الى الزامية وجود الرقابة والتقييم الذاتي لدى جميع الاطراف لتحقيق كفاءة وفاعلية الحوكمة ككل. كما يصور هيكل الحوكمة اطارا عاما يشمل العلاقات بين مجلس الادارة ولجانه المختلفة (لجنة التدقيق ،لجنة الافصاح ،لجنة الحوكمة ،لجنة التعيينات والمكافآت...) ،والتدقيق الخارجي ،الادارة العليا واصحاب المصالح الاخرين.[1]

[1] عفاف اسحق محمد ابوزر،"**استراتيجية مقترحة لتحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني**" ،اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن، 2006، ص71.

شكل (1–2) : الإطار المتكامل لنظام الحوكمة

المصدر :عفاف اسحق محمد ابوزر،"**استراتيجية مقترحة لتحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني**" ،اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن، 2006، ص71.

المطلب الثالث : حوكمة القطاع المصرفي وملامحها في البيئة الجزائرية

ادت الازمات المالية التي عصفت باقتصاديات بعض المناطق من العالم في النصف الثاني من عقد التسعينات وبعض الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية ،الى اتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في القطاع البنكي لتفادى هذه الازمات ،كون ان الحوكمة ليست مجرد شيء اخلاقي جيد يجب الالتزام به ،بل هي ايضا وسيلة للتأكد من دقة وحسن اداء البنوك بما يؤدي الى ضمان تحقيق الاهداف والربحية والنمو للاقتصاد ولمؤسسات الاعمال .

وفي ظل هذه التداعيات برزت الحاجة الى اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك بشكل خاص مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى فما المقصود بالحوكمة المصرفية ؟ ،وفيما تتجسد خصوصية الحوكمة المصرفية مقارنة بالقطاعات الاخرى؟ .

الفرع الاول : مفهوم الحوكمة المصرفية وطبيعة خصوصيتها

هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية نذكر منها مايلي:

- عرفها بنك التسويات الدولية بأنها " الاساليب التي تدير بها البنوك اعمالها من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا له ،التي تحدد كيفية وضع اهداف البنك ،التشغيل ،حماية مصالح حملة الاسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق مصلحة المودعين ".[1]
- كما تعرف بأنها النظام الذي تتم بموجبه ادارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها ،فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الاموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسيين)[2].
- ومن منظور اخر يمكن ان نعرفها على انها تتضمن الاساليب والإجراءات الخاصة بكيفية ادارة مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لشؤون البنك والتي تشمل على :[3]
  - ✓ وضع الاهداف الاستراتجية للبنك ؛
  - ✓ تشغيل عمليات البنك بشكل يومي ؛
  - ✓ كيفية الوفاء بمسؤوليتهم تجاه المساهمين وأصحاب المصالح ؛
  - ✓ كيفية تنظيم انشطة البنك بشكل امن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين ؛
  - ✓ حماية مصالح المودعين.

كما تختلف البنوك عن باقي المؤسسات نظرا لتنوع الادوات المالية لها ،وازدياد الحاجة لقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب التطوير المستمر لطرق ادارة المخاطر وتغيير القوانين بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي وبما يضمن زيادة قيمة المساهمين ورفع التنافسية . وعليه تعتبر حوكمة الشركات بالبنوك حالة خاصة ومختلفة عن بقية القطاعات الاقتصادية نظرا لـــ:

- اعتماد النشاط البنكي على اموال الغير في تحقيق ارباح للملاك ،ويعتمد المودعون (الغير) على الطبيعة الائتمانية لهذه المؤسسات ؛

---

[1] بن رجن محمد خميسي ،معيزي احلام ،"**اثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية** " ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ،العدد 08 ،2012 ،ص 236 .

[2] جوناثان تشاركهام-ترجمه مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ،"**ارشادات لاعضاء مجالس ادارة البنوك**" ،المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،2005 ،ص9.

[3] سليمان محمد مصطفى ،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** " ،الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2009 ،ص244.

- افلاس البنوك لا يؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة (زبائن ،مودعين ،مقرضين...) لكن يؤثر على البنوك الاخرى (علاقة سوق مابين البنوك) مما يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل ؛
- غموض وعدم تماثل المعلومات يصعب تقييم الاداء والمخاطر ،خاصة في ظل افتقار البنوك للإفصاح الكاف عن المعلومات المحاسبية ؛
- تباين نوعية العلاقة بين البنك والأطراف ذات المصلحة ،اذ ان هنالك علاقة وكالة تنشا بين البنك والمودع الذي غالبا ما يتعرض لعدم تماثل المعلومات (عدم تمكنه من فحص ملائمة المقرضين وعدم التمكن من تقييم المخاطر) ،وعلاقة تنشا بين البنك والمقرضين الذين يسعون جادا للحصول على تمويل لاستثماراتهم حتى ولوباستخدام طرق احتيالية تجعلهم محل ثقة لدى البنك.

الفرع الثاني :توصيات لجنة بازل بشان حوكمة البنوك

اصدرت لجنة بازل عدة اوراق عمل حول مواضيع محددة ،حيث تم فيها التركيز على اهمية الحوكمة وتشمل هذه الاوراق على ما يلي:[1]

- مبادئ ادارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر1998) ؛
- تحسين شفافية البنك (سبتمبر 1998) ؛
- اطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (سبتمبر 1998) ؛
- مبادئ ادارة مخاطر الائتمان (ماي 1998).

كما تتمثل اهداف اتفاقية بازل الاولى في النقاط التالية:[2]

- المساهمة في تقوية والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي ،وبالتحديد بعد تفاقم ازمة الديون الخارجية في الدول النامية؛
- وضع البنوك الدولية في اوضاع تنافسية متكافئة ،وبالتالي ازالة الفروق بين المتطلبات الرقابية الوطنية بشان راس المال البنكي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادية بين البنوك؛
- العمل على ايجاد اليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية؛
- تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الاساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

---

[1] جبار عبد الرزاق ،"**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي– حالة دول شمال افريقيا**" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السابع ،ص 84.

[2] دهمش نعيم ،اسحاق ابوزر عفاف ،" **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**" ،مجلة البنوك في الأردن ،العدد العاشر ،المجلد الثاني والعشرون ،ديسمبر 2003 ،ص ص 27-30.

تم تعديل تقرير لجنه بازل لسنة 1999م بإصدار نسخة معدلة عام 2005 م ،وفي فبراير 2006 اصدرت نسخة محدثة بعنوان"Enhacing Corporate Governance For Banking Organization" ،يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتتمثل في: [1]

المبدأ الاول: يجب ان يكون اعضاء مجلس الادارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على ادارة العمل بالبنك ،ويكون اعضاء مجلس الادارة مسئولين بشكل تام عن اداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك ،وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح .وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على اداء واجبهم على اكمل وجه تجاه البنك ،وان يقوموا بإعادة هيكلة المجلس ويتضمن ذلك عدد الاعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة.

وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة تعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على ادارة البنك ،وان يكون اعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ واسس الانشطة المالية للبنك التي يجب اتباعها والبيئة التشريعية ،ويقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنه تنفيذية ولجنه مراجعة داخلية. وتقوم لجنه المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وان تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد اوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم. كما يشكل مجلس الادارة لجنه المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان ادارة مخاطر الائتمان والسوق ،السيولة ،التشغيل ،السمعة وغير ذلك من المخاطر ولجنه الاجور التي تضع نظم الاجور ومبادئ تعيين الادارة التنفيذية والمسئولين بالبنك بما يتماشى مع اهداف واسترا تسجية البنك.

المبدأ الثاني: يجب ان يراقب ويوافق مجلس الادارة الاهداف الاستراتيجية للبنك ،وقيم ومعايير العمل اخذا في الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين ،وان تكون هذه القيم سارية في البنك. ويجب ان يتأكد مجلس الادارة من ان الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك ،وتمنع الانشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها السيطرة ،الاغلبية ،اعطاء مزايا تفضيلية لأشخاص ذات الصلة. ويجب على مجلس الادارة والادارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية اوغير اخلاقية من اي اجراءات تأديبية مباشرة اوغير مباشرة.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الادارة ان يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل اداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع: يجب ان يتأكد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس ،وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة اعمال البنك ،وان تتم انشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الادارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

[1] Basel committee on banking supervision, "**principles for enhancing corporate governance for banking organization bank for international settlements**", switzerland February, 2006 .P 6-14 . sur le site **http://www.bis.org/publ/bcbs122.pdf**

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الادارة ان يقر باستقلالية مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف ،وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الادارة عن عمليات وأداء البنك والإدارة العليا للبنك .يجب ان تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الاجل الطويل.

ويجب على مجلس الادارة والإدارة العليا للبنك التحقق من ان القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه ،وذلك من اجل التأكد من ان مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ،وان يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية للبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية ،ومن الملائم ان تقوم لجنه المراجعة الداخلية بكتابه التقارير مباشرة الى مجلس الادارة.

المبدأ السادس : يجب ان يتأكد مجلس الادارة من ان السياسات الاجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف استراتيجية البنك في الاجل الطويل ،وان ترتبط حوافز الادارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الاجل الطويل.

المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة ،وتبعا لدليل لجنه بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الاخرين في السوق ان يراقبوا بشكل صحيح وفعال اداء ادارة البنك في ظل نقص الشفافية ،وهذا يحدث اذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه

ويعد الافصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ،ويمكن الافصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية ،ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر ،او عما اذا كان البنك مسجلا في البورصة .ومن ضمن المعلومات التي يجب الافصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية ،التعرض للمخاطر ،الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات اعضاء مجلس الادارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الاجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن: يجب ان يتفهم اعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ،ويمكن ان يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر ،عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يشغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة انشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

والملاحظ ان المبادئ الصادرة عن لجنة بازل 2 مطورة ومعززة في الجوهر ،وأضافت المبدا الثامن (08) المتعلق بالمخاطر التشغيلية ويمكن توضيح العامل المشترك للدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2 في الشكل ادناه.

شكل (1–3): العامل المشترك للدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2

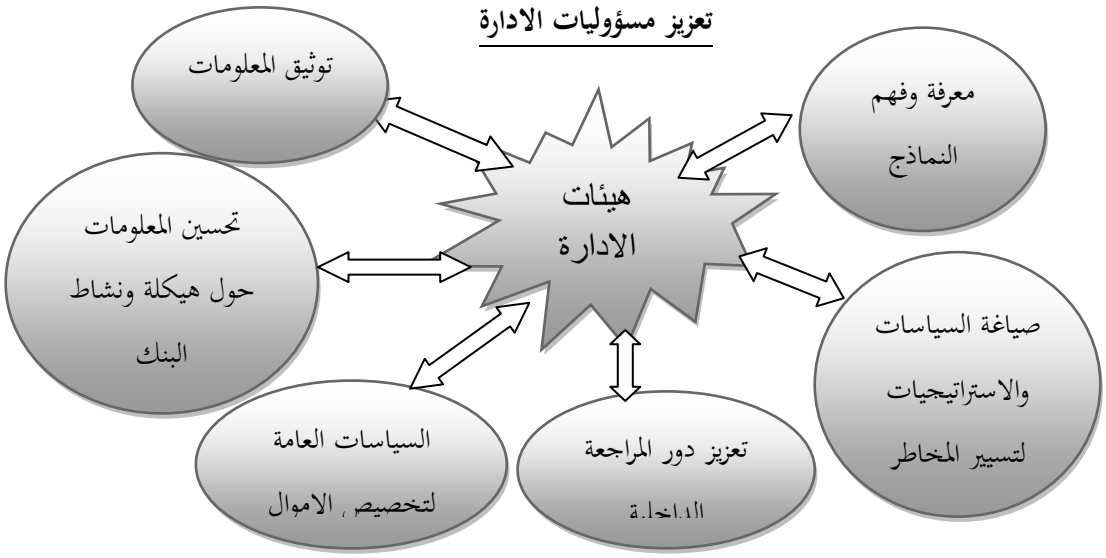

المصدر: جبار عبد الرزاق ،"**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي الغربي–حالة دول شمال افريقيا** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السابع ،ص 87.

كما ان الازمة المالية الاخيرة (2008) طرحت نقاط استفهام حول مدى قدرة اتفاقية بازل 2 على الوقاية من الازمات ،مما ادى الى اصدار اتفاقية بازل الثالثة التي تمت المصادقة عليها من خلال مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين بسيول في 12 نوفمبر 2010 ،وتمثلت الاهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية فيما يلي:[1]

- تحسين نوعية راس المال في البنوك؛
- زيادة قوية في مستوى راس المال المطلوب في البنوك؛
- الحد من المخاطر النظامية؛
- اتاحة الوقت الكافي للانتقال الى مستوى النظام الجديد بسلاسة.

وعليه اعيد النظر في المبادئ لسنة 2006م ،من خلال تسليطها الضوء على المجالات الرئيسية التالية:[2]

المجال الاول: ممارسات المجلس

1– المسؤولية العامة للمجلس:

المبدأ الاول: يتحمل المجلس المسؤولية العامة للبنك ،بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الاهداف الاستراتيجية له استراتيجية المخاطر ،حوكمة البنك وقيمه ،كما يعتبر المجلس ايضا مسئولا عن توفير الاشراف على الادارة العليا.

[1] Jaime Caruana, Balle 3," **Vers Une Système Finenciere Plus Sur**",3e Conference Bonaire International Santander, Madrid,15 September, 2010,P 02.

[2] Basel Commtee on Banking Supervision, **Group of Governors and Heads of Supervision Announces higher Global Minimum Capital Standards** ,Press release Bank for international Settlement ,Switzerland ,12 September 2010 pp 08,29. sur le site, **http://www.bis .org/pub176.pdf**

2- مؤهلات المجلس:

المبدأ الثاني: ينبغي على اعضاء المجلس ان يكونوا مؤهلين وذلك من خلال التدريب على مناصبهم ،كما ينبغي ان يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة البنوك ،ويكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم والموضوعي عن شؤون البنك.

3- ممارسات المجلس وهيكله:

المبدأ الثالث: ينبغي على المجلس تحديد ممارسات حوكمة ملائمة لعمله ،وان تتوفر لديه الوسائل لضمان ان مثل هذه الممارسات تتم متابعتها ومراجعتها دوريا من اجل تحسينها.

4- هياكل المجموعة:

المبدأ الرابع: في هيكل المجموعة ،مجلس الشركة الام يتحمل المسؤولية العامة عن حوكمة الشركات الكافية في المجموعة ،وضمان وجود سياسات حوكمة واليات ملائمة للهيكل ،الاعمال ،ومخاطر المجموعة ووحداتها.

المجال الثاني: الادارة العليا

المبدأ الخامس: بتوجيه من المجلس ينبغي على الادارة العليا ضمان ان انشطة البنك تنسجم مع الاعمال الاستراتيجية والمخاطر المحتملة والسياسات التي اقرها المجلس.

المجال الثالث :ادارة المخاطر والرقابة الداخلية

المبدأ السادس: ينبغي على البنوك ان تملك نظام فعال للرقابة الداخلية ووظيفة مستقلة لإدارة المخاطر ،مع سلطة كافية ، المكانه الاستقلالية ،الموارد والوصول الى المجلس.

المبدأ السابع: ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها على اساس مستمر ،ومدى تطور ادارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية للبنى التحتية ،ينبغي ان يواكب اي تغيرات مع مخاطر البنك الداخلية والخارجية.

المبدأ الثامن: تتطلب الادارة الفعالة للمخاطر اتصال قوي داخل البنك حول المخاطر من خلال تقديم التقارير الى المجلس والإدارة العليا.

المبدأ التاسع: ينبغي على المجلس والإدارة العليا الاستخدام الفعال للعمل المنجز من قبل مهام المراجعة الداخلية ،المراجعين الخارجيين ومهام الرقابة الداخلية.

المجال الرابع المكافآت والتعويضات

المبدأ العاشر: ينبغي ان يشرف المجلس على تصميم نظام التعويضات وتنفيذه ،كما ينبغي عليه مراقبة ومراجعة نظام التعويضات للتأكد من انه يعمل على النحو المنشود.

المبدأ الحادي عشر: ينبغي ان يتلاءم تعويض الموظف بشكل فعال مع المخاطر المحتملة ،بحيث ينبغي تكييف التعويضات مع جميع انواع المخاطر ،نتائج التعويضات ،ينبغي ان تكون متلائمة مع نتائج المخاطر ،جداول الدفع للتعويضات ،ينبغي ان تكون حساسة للآفاق الزمنية للمخاطر وغيرها.

المجال الخامس: هياكل البنوك المتهمة والمعقدة

المبدأ الثاني عشر: ينبغي على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التشغيلي للبنك والمخاطر التي يمكن ان تشكله.

المبدأ الثالث عشر: عندما يعمل البنك من خلال الاغراض الخاصة او الهياكل ذات الصلة تعيق الشفافية او لا تستوفي المعايير البنكية الدولية ،فينبغي على المجلس و ادارته العليا فهم هذا الغرض ،الهيكل والمخاطر الفريدة لهذه العملية. كما ينبغي ايضا السعي للتخفيف من المخاطر المحددة (اي اعرف الهيكل الخاص بك).

المجال السادس: الافصاح والشفافية

المبدأ الرابع عشر: ينبغي لحوكمة البنك ان تكون شفافة على نحو كاف لمساهميها ،مودعيها اصحاب المصلحة الاخرين و المشاركين في السوق.

وسنحاول تلخيص مبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف في الشكل التالي:

شكل (1–4): مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل 3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على اتفاقية بازل الثالثة .

الفرع الثالث : ملامح حوكمة المؤسسات المصرفية الجزائرية

بذلت السلطات الجزائرية جهودا من اجل اصلاح المنظومة المصرفية والتي تعبر عن ملامح ارساء التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات المصرفية ،من خلال سن قوانين ممثلة اطارا تشريعيا لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ،ومعبر عنها بمجموعة من الأوامر والأنظمة والتعليمات التي تحكم اعمالها مستندة من القانون المشترك والقانون الخاص ،مبينة على النحو التالي:

اولا : ملامح ارساء الحوكمة من خلال القانون التجاري

باعتبار الاعمال المصرفية اعمالا تجارية وفق المادة 2-13 من القانون التجاري ،تطبق احكامه المتضمنة في الكتاب الثالث (الافلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار والتفليس ،و ما عداه من جرائم الافلاس) والكتاب الخامس (الشركات التجارية) وعليه تعتبر اطارا تشريعيا لحوكمة البنوك العاملة في الجزائر . فهي تتضمن العناصر الاتية :

- تأسيس شركات المساهمة (تحديد هيكل الملكية اما ان تكون مركزة او مشتته ،اذ حددت المواد من 596 الى 609 نوع التأسيس) ؛
- ادارة شركة المساهمة (اعتماد على النظام الثنائي المتمثل في مجلس الادارة من جهة ومجلس المديرين ومجلس المراقبة من جهة اخرى) ؛
- جمعيات المساهمين (احكام تسيير عمل اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية) وحسابات الشركة .

.

ثانيا : ملامح ارساء الحوكمة من خلال تنظيم العمل المحاسبي

تجسدت في مجموعة من الاصلاحات التي مست العمل المحاسبي سواء من خلال اصدار النظام المحاسبي المالي ، او من خلال تحديد مخطط للحسابات المصرفية وكيفيه اعتمادها للارتقاء بالعمل المحاسبي ،ومبينه فيما يلي :

- **النظام رقم 07-11**[1] الذي الغى الامر 75-35[2] منذ دخوله حيز التطبيق في 2010/1/1 والذي يهدف الى تحديد النظام المحاسبي المالي وكذا شروط و كيفيات تطبيقه ،بحيث يتضمن النظام المحاسبي اطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على اساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.
- **النظام رقم 92-08**[3] الذي يهدف الى تحديد مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المتمثلة في المبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم الخاصة.
- **النظام رقم 92-09**[4] المتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية للبنوك والمؤسسات المالية ،حيث تتكون هذه الحسابات من الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج والملحق ،وعلى البنوك عند تقديم اول حسابات فردية سنوية ان ترفق وثائق التفسيرات والجداول المناسبة لتبرير التغيرات التي ادخلت على بنود الحسابات الفردية السنوية للسنة المالية السابقة.

---

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 44 ،العدد 74.

[2] الامر رقم 75-35 المؤرخ في 29 افريل سنة 1975 ،المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 15 ،العدد 37.

[3] النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1992 ،المتضمن لمخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ،الجريدة الرسمية الجزائرية ، السنة 32 ،العدد 13.

[4] النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1992 ،المتعلق باعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات لمالية ،ونشرها ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 30 ،العدد 15.

ثالثا : ملامح ارساء الحوكمة من خلال ادارة المخاطر

وذلك من خلال مجموعة الانظمة المعتمدة لتسيير المخاطر المصرفية والتي تعتمد على اتفاقية بازل ،وكذا اللوائح التنظيمية لبورصة القيم المنقولة ،والمبينة فيمايلي :

النظام رقم 91–09 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ،يهدف هذا النظام الى :[1]

- تحديد قواعد توزيع وتقسييم المخاطر ،
- تصنيف الديون حسب درجة المخاطر المترتبة؛
- تكوين المؤونات ودمج الفوائد الناتجة من الديون المشكوك في تحصيلها ؛

وفي سبيل ادارة البنك لمخاطر الائتمان التي من الممكن التعرض لها ،ينبغى عليه احترام :[2]

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الاموال الخاصة؛
- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة معينة من صافي الاموال الخاصة من جهة ومن جهة ومبلغ صافي هذه الاموال الخاصة من جهة اخرى؛
- نسبة دنيا بين مبلغ صافي هذه الاموال الخاصة ومبلغ مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته.

النظام رقم 95–04[3] المعدل والمتمم للنظام رقم 91–09 ،الذي يهدف الى تعديل المادتين 3 و4 ،حيث اخذت بعين الاعتبار اتفاقية بازل الاولى التي تميز بين الاموال الخاصة القاعدية (راس المال) والأموال الخاصة المكملة ،والتي بينت في مادته رقم 04 .

اللوائح التنظيمية لبورصة القيم المنقولة: يمكن للبورصة ان تقوم بدور رقابي من خلال لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في حوكمة البنوك ،اذ تسعى الى التأكد من ان الشركات المقبول تداول قيمها المنقولة تتقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها ولاسيما في مجال القيم المنقولة وعقد الجمعيات العامة ،وتشكيلة اجهزة الادارة والرقابة وعمليات النشر القانونية[4] ،ونظرا لضعف البورصة وعدم وجود بنوك مدرجة فيها فان اللوائح التنظيمية الصادرة عنها لا تلعب دورا فعالا في ارساء مبادئ الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر.

رابعا : ارساء الحوكمة من خلال دعم مهنة محافظي الحسابات

في احكام الامر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض ولاسيما المادة 100 منه نص على الزام كل بنك او مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنوك الاجنبية ،ان تعين محافظين اثنين للحسابات على الاقل ،كما حددت المادة 101 من نفس الامر مضمون ودورية التقارير وأعمال المراقبة الناتجة عن المسؤوليات المنوطة بمحافظي حسابات البنك او المؤسسة المالية ،و لتفعيل دور مراقب الحسابات قامت الجزائر ببعض التعديلات على مهنة التدقيق التي كان ينظمها القانون رقم 91–08 المتعلق الخبراء المحاسبين

---

[1] المادة 1 من النظام رقم 91–09 المؤرخ في 14 اوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ،الصادر عن بنك الجزائر.

[2] المادة 2 منه.

3 التنظيم رقم 95–04 المؤرخ في 20 افريل 1995 المعدل والمتمم للنظام رقم 91–09 المؤرخ في 14 اوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ، الصادر عن بنك الجزائر.

[4] المادة 35 من المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 ،المعدل والمتمم بالقانون رقم 03–04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 ،المتعلق ببورصة القيم المنقولة.

ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من خلال اصدار القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 والمعدل وفق القانون السابق ،حيث قام بتكريس مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال مبدأ حماية حقوق المساهمين ،ومبدأ العدالة بين المساهمين ،كذلك بالنسبة لمبدأ الشفافية والإفصاح من خلال التقارير العامة والخاصة التي يعدها محافظ الحسابات حول الامور المتعلقة بالمؤسسة ، ومبدأ مسؤوليات مجلس الادارة الذي يتيح مساءلة مجلس الادارة من قبل المؤسسة والمساهمين من خلال تقديم شروط ابرام الاتفاقيات التي تكون فيها للقائمين الادارة مصالح مباشرة او غير مباشرة

خامسا : ملامح ارساء الحوكمة من خلال قانون النقد والقرض

تمثل في قانون 90-10 الذي اعاد بناء المنظومة المصرفية الجزائرية من الناحية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية ،الذي تم تعديله وتتميمه بموجب الامر 01-01 وإلغاؤه من خلال الامر رقم 03-11[1] والذي بدوره تع تعديله وتتميمه بموجب الامر رقم 10 -04[2] ،وبالتالي تخضع البنوك العاملة في الجزائر حاليا لأحكام الامرين الاخيرين. اذ مثل قانون النقد والقرض (90-10) منعطفا حاسما في مسار الاصلاح المصرفي الجزائري ،ولعلى اهم النقاط والتدابير التي تضمنها :

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى"بنك الجزائر "واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد ،إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته؛
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ،وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي ،وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ،ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي؛
- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني ،وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية ،إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

كما بين الهيئات الرقابية الاساسية لضمان انضباط واستقرار النظام المصرفي وهي:

لجنه الرقابة المصرفية : حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على انشاء هذه اللجنة وحددت اعضائها وصلاحياتها ،اذ تتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا وقاضيان من المحكمة العليا ،وخبيرين يقترحهما وزير المالية. تقوم اللجنة بالرقابة على اساس الوثائق او عن طريق الزيارات الميدانية الى مقرات البنوك والمؤسسات المالية.

مركزية المخاطر: اسس قانون النقد والقرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع معلومات عن المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي ، سميت مركز المخاطر :"ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية."

مركزية عوارض الدفع: قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع ، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها.

جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 ، كذلك النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 جانفي 2008 والمتضمن الاحتياط ومحاربة اصدار الشيكات بدون رصيد.

---

[1] الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 ،المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 40 ،العدد 52.

[2] الامر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 47 ،العدد 50.

كما يعتبر الامر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 اول تعديل لقانون 90-10 حيث مس الجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ،ويهدف اساسا الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين :

- الاول يتكون من مجلس الادارة الذي يشرف على ادارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون ؛
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس ادارة لبنك الجزائر.

سادسا: قانون المراقبة والمساءلة في البنوك المؤسسات المالية

اصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ،والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس انظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر ،تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل.[1] تحتوي الرقابة الداخلية التي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية ان تقيمها ،على الاتي:[2]

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية (المواد من 05 الى 15)؛
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات (المواد من 16 الى 21)؛
- انظمة تقدير المخاطر والنتائج (المواد من 22 الى 33)؛
- انظمة المراقبة والتحكم في المخاطر (المواد من 34 الى 39)؛
- نظام الاعلام والتوثيق (المواد من 40 الى 47).

وحسب هذا التنظيم فان المتدخلين الرئيسيين في نظام الرقابة الداخلية المصرفية هم: الجهاز التنفيذي (الاشخاص المذكورين في المادة 135 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض)؛ هيئة التداول (مجلس الادارة او مجلس المراقبة)؛ لجنه التدقيق .

ليليه التنظيم رقم 11-08 المؤرخ في 2011/05/24 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ،الذي جاء مسايرة لاتفاقية بازل 3 التي جاءت مشددة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة ،والناشئة عن العمليات في المشتقات ،وتمويل سندات الدين ... الخ ،وتم ادراج قواعد الحوكمة في الباب السادس من التنظيم والموضحة في المواد من 63 الى 73 منه.

سابعا : سن قوانين مكافحة الفساد المالي والإداري

انضمت الجزائر الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 اكتوبر سنة 2003 ،والمصادقة عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 افريل سنة 2004 ،بالإضافة الى اصدار السلطات التنظيمية للنصوص التشريعية والتنظيمية التالية:

- **المرسوم التنفيذي رقم 02-127**[3] المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها والتي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بمكلفة بمكافحة تمويل الارهاب وتبييض الاموال.

[1] امال عياري ،ابو بكر خوالد ،"**تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية– دراسة حالة الجزائر**" ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،06 -07 ماي 2012 ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ص15 .

[2] المادة 03 من التنظيم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 ،المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية ، والصادر عن بنك الجزائر.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 7 افريل سنة 2002 ،المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 39 ،العدد 23.

- **القانون رقم 05–01 المؤرخ في 2005/02/06** [1] الذي يهدف الى الوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها ،قصد تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على اموال.
- **القانون رقم 06–01** [2] المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- **الامر رقم 12–02 المؤرخ في 13 فيفري 2012 المعدل والمكمل للقانون رقم 05–01** بشان منع ومكافحة تبييض الاموال ،ويهدف هذا الامر الى تكييف القوانين الجزائرية مع التقنيات الجديدة التي يستعملها المجرمون في انتهاك الانظمة المصرفية ومع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رغم الاصلاحات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية ،والتي تسعى من خلالها الى مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال والارتقاء بالعمل المحاسبي والمالي في البيئة الجزائرية ،خاصة في ظل التنافسية التي تفرضها المستجدات البيئية والانفتاحات الاقتصادية، الا ان هذه الاصلاحات لم تشر في مضمونها صراحة نية الدولة الجزائرية بصريح العبارة عن تبنيها لما يعرف بالحوكمة المصرفية ،كما ان الارضية الاساسية التي يجب الانطلاق منها تتجسد في المحدد الخارجي للحوكمة الا وهو البيئة التشريعية والقانونية التي كان لابد للدولة من اصلاحها بمايتماشى مع متطلبات الحوكمة من خلال العمل الجدي في اصدار مدونة حوكمة البنوك الجزائرية التي تعتبر اطارا قانونيا تنتهجه البنوك العاملة في الجزائر.

المبحث الثاني: ممارسات ادارة الارباح ،تمهيد الدخل وعلاقتهما بجودة الارباح

في ظل اهمية رقم الربح المعلن عنه في القوائم المالية ،وتعدد الجهات المستخدمة له بتعدد زاوية اهتمامهم ،ونوعية القرارات التي تبنى عليه سواء اكانت استثمارية تمويلية او سياسية ،ازدادت اوجه التلاعب التي تتبناها الادارة لتغيير مدلوله ،بما يخدم اهدافها واغراضها ومساعيها او مساعي جهات واطراف دون غيرها من اصحاب المصلحة والمتعاملين مع المؤسسة .وعلى رغم اختلاف الطرق والاساليب المتبناة في سبيل تحقيق ذلك ،الا ان مجملها ينصب في التحكم والتلاعب بالارباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها او من خلال خرقها.

ومما سبق بات التساؤل يطرح نفسه ،مالغرض من التلاعب بالارباح؟ وما هي الاساليب المعتمدة في ذلك ؟ و الى اي مدى تعتبر الارباح المعلن عنها في القوائم المالية ذات جودة في ظل التلاعبات التي تسعى للتحكم فيه وادارته ؟ .

وللاجابه على هذه التساؤلات سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لكل من ادارة الارباح وتمهيد الدخل ،باعتبارهما من بين الاساليب الشائعة في ممارسات التلاعب بالارباح ولاثرهما على جودة الارباح .

المطلب الاول : ممارسات ادارة الارباح

تسعى الادارة من خلال التلاعب بالارباح لتحسين الاداء ،وتجنب اي شكل من اشكال التهديدات التي من الممكن ان تمس المؤسسة واستقرارها المالي ،او تمس شخص المسير واستقراره الوظيفي ،او بهدف الاحتيال وتظليل متخذي القرارات باختلاف تمركزهم وتاثيراتهم على المؤسسة .لذا تتعدد المفاهيم التي تناولت ادارة الارباح في الفكر المحاسبي بتعدد اساليبها واهدافها والنتائج المرجوة منها.

[1] القانون رقم 05–01 المؤرخ في 6 فيفري سنة 2005 ،المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 42 ،العدد 11.
[2] القانون رقم 06–01 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 ،المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 43 ،العدد 1.

الفرع الاول : مفاهيم إدارة الأرباح

عرف (**Davidson Et Al,1989**) إدارة الأرباح على أنها "عملية اتخاذ خطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما بهدف تحقيق المستوى المطلوب من الأرباح المعلنة بالقوائم المالية"[1] ،في حين أشار كلا من (**Healy Et Wahten,1999**) الى أن إدارة الأرباح "تحدث عند استخدام المديرين للحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وفي هيكلة العمليات من اجل تغيير مدلول التقارير المالية ،إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو من اجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بهذه التقارير"[2].

في حين يرى اخرون أن إدارة الأرباح تقوم على نوعين رئيسيين من المقومات: [3] **الأول:** يتحدد من خلال طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ،وطبيعة الاستحقاق التي تمكن الإدارة من الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس الصفقات والأحداث ،والقيام بالعديد من التقديرات. **الثاني:** يتحدد من خلال موقع الإدارة في المؤسسة وطبيعة دوافع الاختبار المحاسبي بشكل عام. وفي ذات الصدد اشار (**Parafet**) الى وجود نوعين من إدارة الأرباح :[4]

- **ادارة الارباح السيئة:** تهدف الى اخفاء الاداء التشغيلي الحقيقي للمؤسسة عن طريق انشاء بعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية (مثل تشكيل احتياطات سرية والاعتراف الخاطئ بالايرادات) ،او استخدام تقديرات مفرطة وغير منطقية عند ممارسة الاحكام المحاسبية (مثل تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها) ،وعليه تعتبر ممارسة ادارة الارباح السيئة غير منتجة ،ولا تخلق اي قيمة حقيقية للمؤسسة وفي اسوء حالاتها تشكل عمليات احتيالية ،وبالتالي فهي تمثل ادارة غير قانونية وغير شرعية للارباح.
- **ادارة الارباح الجيدة:** هي كل عملية تسيير تقوم بها المؤسسة وتهدف الى تحسين ادائها وتحقيق اهداف واضحة ،تتفاعل مع كل التهديدات المتوقعة والفرص المحتملة ،وتعترف بجميع الالتزامات المترتبة على المؤسسة وفي وقتها المحدد كما تستطيع خلق قيمة للمساهمين ،وعليه فان ادارة الارباح التشغيلية التي تحدث عند اتخاذ الادارة للقرارات الاختيارية من شانها المحافظة على الاداء المالي المستقر والمقبول بالنسبة للمؤسسة.

ومما سبق فان ادارة الارباح تقع ضمن مجالان اساسيان الا هما :طبيعة الاستحقاق وموقع الادارة ،اللذان يحددان نوعيتها وهدفها.

---

1 Nedal Al Fayoumi, Bana Abuzayed, David Alexander, "**Ownership And Earning Management In Earning Marketets,The Cas Of Jordan**",International Rearch Journal Of Finance And Economics, Issue,38,2010,P29.

2 Paul M.Healy And James M.Wahlen, "**A Review Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting**", Accounting Horizons, Vol 13 No4, Dec 1999,P 3.

3 الجبري علي عبد الله احمد،"**الاطار الفكري لادارة الارباح: دراسة نظرية**" ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة– مصر ،العدد1 ،2013 ،ص 1308.

4 فواز سفير القتامي ،توفيق بن عبد المحسن الخيال،" **ادارة الارباح في الشركات المساهمة السعودية ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الاسكندرية ، المجلد 47 ،العدد الاول ،جانفي 2010 ،ص247.

الفرع الثاني : محددات إدارة الأرباح

هنالك مجموعة من العوامل والمحددات التي تتحكم في سلوك الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح ،والتي تحدد وفقا لخصائص تختلف من مؤسسة الى أخرى ،باختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها ،ومن هذه المحددات مايلي: [1]

- **حجم المؤسسة:** متغيرا يؤثر الحجم المؤسسة على اتجاهها نحو ممارسة إدارة الأرباح ،فالمؤسسات صغيرة الحجم تحاول تجنب التقرير عن الخسائر فتكون أكثر عرضة لهذه الظاهرة ،إلا أن بعض الدراسات كدراسة كل من (**Sun And Rith,2009**) و (**Noronah And Zeng,2008**) بينت ان أن المؤسسات ذات الحجم الكبير يمكنها أن تمارس ظاهرة إدارة الأرباح.
- **نسبة المديونية:** ان المؤسسات التي تعتمد على الديون في إدارة نشاطها الاقتصادي ترتفع نسبة المديونية لديها وتقل فيها العوائد التي تقرر للمستثمرين ،وبهذا تكون عرضة للمخاطر بشكل كبير ،وعليه فكلما ارتفعت نسبة المديونية تحاول ادارة المؤسسة تخفيض هذه النسبة باللجوء الى ممارسة إدارة الأرباح.
- **ربحية المؤسسة:** تحدد ممارسة إدارة الأرباح بمستوى الأرباح من خلال رايين : فالرأي الأول يتجه الى ان أن المؤسسات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من المؤسسات ذات الربحية المنخفضة ،اما الرأي الثاني مفاده أن المؤسسات التي تحقق زيادة في الايرادات والأرباح تكون اقل تعرضا لإدارة الأرباح.
- **القيد بالبورصة:** تكون المؤسسات المقيدة في البورصة اقل عرضة لممارسة ظاهرة إدارة الأرباح.
- **نوع الصناعة (النشاط):** تتميز المؤسسات الصناعية والتجارية بأرصدة كبيرة من المخزون وحساب العملاء ،مما يمكنها من ممارسة إدارة الأرباح بسهولة.
- **سيولة المؤسسة:** قد تكون سيولة المؤسسة سببا لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الأموال السائلة ،وجذب العديد من المستثمرين.
- **نوع القطاع الذي تنتمي إلية المؤسسة:** تختلف الظروف التشغيلية من قطاع الى أخر ،فهناك قطاعات يكون متوفرا لديها ما تستطيع من خلاله ممارسة إدارة الأرباح ،وقطاعات أخرى تكون ممارسات تلك الظاهرة محدودة.
- **نسبة السعر(القيمة الدفترية):** توجد دوافع للتورط في إدارة الأرباح بهدف رفع القيمة السوقية للاسهم وبالتالي زيادة نسبة السعر.
- **هيكل الملكية:** ان المؤسسات التي يكون لديها هيكل ملكية متفرق بين عدد كبير من الملاك يكون المدراء فيها في وضع يسمح لهم بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق أهدافهم ومصالحهم.

الفرع الثالث: دوافع ممارسة إدارة الأرباح

يشير "**Beneish**" لوجود وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام الإدارة بممارسة ادارة الارباح ،هما وجهة نظر الانتهازية و وجهة النظر المعلوماتية ،بالنسبة لوجهة النظر الأولى ترى ان الادارة تهدف من ممارسة ادارة الارباح لتضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة او للتأثير عن النتائج التعاقدية لها بغرض تحقيق منافع ذاتية لها ،اما بالنسبة لوجهة

[1] الشريف محمد الطيب محمد ،" **ادارة الارباح في الشركات المساهمة الليبية**" ،مجلة الفكر المحاسبي-مصر ،المجلد 17 ،العدد 02 ،2013 ،ص 150- 152.

النظر الثانية فترى ان الدافع هو التاثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق الكشف على معلومات تتفق و توقعاتها بشان التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة[1].

كما يمكن تقسيم ادارة الارباح الى ثلاثة دوافع رئيسية قد تنطوي كل منها على الدوافع الانتهازية او الدافع الانتهازي (دافع الكفاءة) او على الدافعين معا كما يلي[2]:

- الدوافع التعاقدية (**Contractual Arrangements Motivations**)؛
- دوافع سوق المال (**Capital Market Motivations**)؛
- الدوافع التنظيمية (**Regulatory Motivations**).

اولا : الدوافع التعاقدية

تتفق كل من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الايجابية ،حول ضرورة استخدام المؤسسات لعقود التعويضات والمكافآت للمدراء كوسيلة لتحفيزهم على العمل بأقصى جهد ممكن ،من اجل مصلحة المؤسسة ،وقد يعمد بعض هؤلاء المدراء على تغيير نتائج الحقيقية للمؤسسة من اجل الحصول على مكاسب اضافية[3]،وقد اشار (**Scott & Pitman**) الى انه عندما يكون التعاقد بين المؤسسة والاطراف الاخرى مبنيا على النتائج المحاسبية ،يتولد لدى المديرين الحافز لإدارة الأرباح .ويتمثل الحافز التعاقدي في[4]:

- مواثيق الدين؛
- تعظيم مكافاة الادارة؛
- مقابلة شروط القروض؛
- الامان الوظيفي؛
- اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

كما يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- **عقود الاقراض**

تشير نظرية المحاسبة الايجابية الى ان عقود الاقراض تؤثر بشكل كبير على الخيارات المحاسبية للمؤسسة ،وتؤكد النظرية بشكل اكثر تحديدا على انه وفي حال كانت عقود الدين تشتمل على شروط تقييدية على البيانات المالية المفصح عنها ،فان الادارة سوف تسعى لاستخدام الاساليب المحاسبية التي تظهر ارباحا اكبر من الحقيقة ،مما يخفض احتمال امتثالها للشروط الموجودة في عقود الاقراض[5].

---

1 Messod D. Beneish, **Earnings Management**: **A Perspective**, *Working Paper*, Indiana University, April 2001, p 3, Available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625

2 Paul M.Healy And James M.Wahlen, Op Cit , P154.

3 Sun, Lan, "**Executive compensation and contract-driven earnings management**", Asian academy of management journal of accounting and finance, 8(2), 2012, p112.

4 Scott B. Jackson, Marshall K. Pitman, **Auditors and Earnings Management**, July 2001, Available from: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2001/0700/features/f073801.htm

5 Omid, Akhgar M., "**Type Of Earnings Management And The Effects Debt Contracts**, **Future Earnings Growth Forecast And Sales Growth**: **Evidence From Iran**" School Of Doctoral Studies (European Union) Journal 2012", 2012,P8.

ب- **حوافز الإدارة**

تعد دراسة (**Healy,1985**) من اوائل الدراسات التي اهتمت ببحث اثر خطط المكافآت على اتخاذ القرارات المحاسبية ،حيث تشير نتائج هذه الدراسة الى ان ممارسة الادارة للتلاعب في الارباح يتم من خلال التلاعب في الاستحقاقات وفقا للحدود العليا والدنيا للمكافأة ،فإذا كانت المؤسسة تحقق ارباحا تفوق الحد الاعلى للربح المحدد في خطط الحوافز ،فان الادارة سوف يكون لديها دافع لتخفيض الارباح وتأجيلها لفترة مستقبلية ،لان هذه الزيادة لن تزيد من قيمة المكافآت والعكس بالعكس[1]، ووفقا لـ (sun,2012) فان هناك خمسة عوامل اساسية تعمل على زيادة وتعظيم ثروة الادارة وهي : [2]

- انخفاض او تاجيل مدفوعات الضرائب؛
- وجود انظمة مرنة؛
- تخفيض التكاليف السياسية؛
- انخفاض تكاليف انتاج المعلومات؛
- الزيادة في الارباح المعلن عنها والتي يتم على اساسها منح العلاوات والمكافات.

في حين ان حافز اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحاديات العمال لم يحظى باهتمام كبير لان مثل هذه العقود لا تمثل دافعا كبيرا للقيام بممارسات إدارة الأرباح .

ثانيا: دوافع سوق المال

اظهرت الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح ،ان الارباح تستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين في السوق من جهة والادارة من جهة اخرى[3]،ويمكن تقسيم الحوافز الخاصة بسوق المال على النحو التالي: [4]

أ- **تنبؤات الارباح** : تشكل تنبؤات الارباح الصادرة عن المحللين الماليين في السوق او التي تصدرها الادارة نفسها ،احد الارقام المستهدفة بالنسبة لادارة الارباح ،فتسعى الادارة للتقرير عن ارقام ربح تتفق مع التنبؤات او تزيد عليها ،وفلسفة الادارة من هذا السلوك تتمثل في خشيتها من تحمل تكاليف قد تكون باهضة في حال كانت الارباح المقررة اقل مما هو متنبا به ،وبالتالي فهي تسعى الى تجنب حدوث انخفاض في اسعار الاسهم كرد فعل سلبي من السوق.

ب- **خيارات الاسهم** :يشكل تحديد مكافات الادارة على صورة خيارات الاسهم دافعا قويا للادار ،لاختيار التسويات المحاسبية الاستثنائية بصورة تؤثر على زيادة الاسعار السوقية للاسهم في تاريخ منح هذه الخيارات ،من الطرق التي تضع مصالح المدراء وقيمة المؤسسة التي يديرونها في اطار واحد.

---

[1] نصحي امير عاطف،" **اثر استخدام خطط مكافات الادارة على الحد من ممارسات ادارة الارباح: دراسة تطبيقية**" ،المجلة العملية للاقتصاد والتجارة ،العدد 2 ،مصر 2015،ص 340-341.

[2] Sun, Lan, Op Cit ,113.

[3] Dechow, Patricia M., And Skinner, Douglas J., "**Earnings Management**", Reconciling The Views Of, Accounting Academics Practitioners, And Regulators, University Of Michigan Business Schoo, 2000,P212.

[4] جبر إبراهيم الداعور ،**اثر تطبيق بطاقة الاداء المتوازن في الحد من ادارة الأرباح**" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 21 ،العدد 2 ،غزة ،فلسطسن 2013 ،ص118.

ت- **عروض حقوق الملكية الاولية** :تهدف للتاثير على السعر السوقي للاسهم ،عند حدوث عروض الاسهم من اجل رفع القيمة السوقية لها ،وفي حال عرض اسهم لاول مرة في السوق لايكون هناك سعر سوقي ثابت لها ،فيكون هناك نقص للمعلومات لدى المستثمرين مما يجعلهم يعتمدون على القوائم المالية ،مما يمنح فرصة لممارسة ادارة الارباح .

ثالثا: الدوافع التنظيمية

تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الارباح عندما يوجد اعتقاد بان للإرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات او المسؤولين الحكوميين ،مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المؤسسة ،ويمكن استعراض الدوافع التنظيمية من خلال النقطتين التاليتين:[1]

أ- **تفادي التكاليف السياسية** : اتجهت بعض الدراسات الى ان المؤسسات تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام ،وقد تخضع لقرارات حكومية وتفرض عليها تكاليف سياسية ،وتتمثل تلك التكاليف في الاعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم ،نتيجة القوانين والانظمة التي تفرضها الدولة ،مثل: قوانين زيادة معدلات الضرائب اوتحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة[2]. لذلك فمن المحتمل ان يقوم المديرين بتخفيض قيمة الارباح المفصح عنها للسنة الحالية ،عندما تفصح هذه المؤسسات عن ارباح ضخمة كنتيجة لزيادة الاسعار على المستهلكين مما يؤدي الى قيام الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة الاحتكار ،مما يترتب عليه قيام المديرون باختيار سياسات محاسبية التي من شانها ان تقلل الارباح من الفترة الحالية الى الفترات المستقبلية.[3]

ب- **تخفيض المدفوعات الضريبية:** تعد مخرجات النظم المحاسبية كمدخلات للادارة الضريبية ،من خلال الاعتماد على رقم الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية لتحديد الوعاء الضريبي ،وبالتالي يمكن للادارة التلاعب بصافي الربح المحاسبي لتقليل الوعاء الضريبي ،والحصول على اكبر قدر ممكن من الاعفاءات الضريبية ،ففي حالة تمتع المؤسسة باعفاءات سواء خاصة بانشطة محددة او لمناطق معينه او لفترات بداية النشاط ،تسعى الادارة للحصول عليها او من خلال تسيير جبائي يمكنها من تحقيق العبئ.

المطلب الثاني : ممارسات تمهيد الدخل

اهتم الباحثون بتمهيد الدخل في العقود القليلة الماضية ،اذ ان اول من اشار اليه دراسة (**Hepworth,1953**) التي بينت ان الملاك يشعرون بمزيد من الثقة في المؤسسات التي تعلن ارباح مستقرة ،وهذا ما اكدته دراسة (**Gordon,1964**) اذ بينت ان الادارة ينبغي ان تمهد دخلها (وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها) لتزيد رضا المساهمين عن معدل نمو و استقرار دخل

[1] سمير كامل محمد عيسى ،"**اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الاسكندرية ،المجلد 45 ،العدد 02 ،جويلية 2008 ،ص15.

[2] جبر ابراهيم الداعور ،محمد نواف عابد،"**اثر السياسات المحاسبية لادارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ،في سوق فلسطين للاوراق المالية، دراسة تطبيقية**" ،مجلة الجامعة الاسلامية ،المجلد السابع عشر ،العدد الاول ،يناير 2009 ،ص826.

[3] Watts, Ross L., And Zimmerman, Jerold L.," **Positive Accounting Theory; A Ten Years Perspective**", The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, 1990,P 139.

المؤسسة[1] ،وعليه تسعى الادارة الى تخفيض تقلبات الدخل و تحقيق الاستقرار في السلسلة الزمنية للارباح .و من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى اهم نقاط تمهيد الدخل (مفهومه ،ابعاده ،انواعه طرقه وكذا دوافعه).

الفرع الاول : مفهوم تمهيد الدخل

استخدم مصطلح تمهيد الدخل كترجمة للمصطلح (**Income Smoothing**) ،وقد تناولت الادبيات المحاسبية العديد من التعاريف لهذا المفهوم ،فقد عرفه (Givoly And Ronen,1981) على انه "تقليل التقلبات في الأرباح باستخدام المديرين تقديراتهم في الاختيار بين البدائل المحاسبية بما تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (**GAAP**) ،للحد أو للاتجاه الذي يعتقدون أنه يعكس رأيهم بأفضل صورة للمستثمرين وللتوقعات المستقبلية لأداء المؤسسة" ،كما ان الهدف من تمهيد الدخل يتمثل في زيادة صافي الأرباح أو تخفيضها لتحقيق الأهداف الخاصة بالممهدين والتي تظهر أحياناً متباينة ومتقاطعة ،كما تهدف احيانا لضبط الربح لفتا لنظر المنافسين ،والمستثمرين[2].

في حين عرفه (**Copeland, 1968**) "بانه تعديل التقلبات في الدخل السنوي بنقل الارباح من السنوات الاكثر ربحا (سنوات الذروة) الى السنوات الاقل ربحا ".[3]

اما (**Fudenberg And Tirole,1995**) فقد عرفا تمهيد الدخل بانه "عملية يتم من خلالها معالجة الارباح المحققة بصورة احتيالية لجعل الدخل الناتج اقل تقلبا"[4] .

و يرى (**Giroux,2004**) بانه محاولة لتوليد عوائد ثابتة ،ونمو في ارباح المؤسسات بدلا من التغيرات غير المنتظمة و العشوائية فيها ،بالاعتماد على مرونة المبادئ المحاسبية وليس على وقائع او عمليات اقتصادية.[5]

اما (**Jones,2011**) فيقدم احدث التعريفات التي يرى من خلالها ان تمهيد الدخل هو : " استخدام التقلبات المحاسبية لضمان الدخل المستقر ،وبعبارة اخرى هو الغاء الارتفاع الطبيعي للربح المحاسبي"[6].

وعليه يمكن القول بان تمهيد الدخل هو سلوك اداري هادف الى تخفيض تذبذبات الدخل ،ويكون اختياري تقوم به الادارة لعرض اداء افضل وتجنب التقرير عن التقلبات الحادة في الدخل ،للحفاظ على استقرار السلسلة الزمنية للارباح ،مما يعزز ثقة المساهمين ،من خلال استغلال للمرونة المتاحة عند الاختيار بين البدائل المحاسبية من قبل الادارة .

---

[1] ابتسام خالد شباب العتيبي ،"**تمهيد الدخل و العوائد غير العادية للاسهم في الشركات المساهمة السعودية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الشرق العربي للدراسات العليا، المملكة السعودية ،2016 ،ص 3.

[2] آمنة خميس حمد ،محمد أبونصار ،"**أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**" ،مجلة دراسات العلوم الادارية ،المجلد 40 ، العدد2 ،2013 ،ص332.

[3] Copeland, R. M. "**Income Smoothing**", Journal Of Accounting Research, Empirical Research In Accounting, Supplement. 6(3),1968 , P 101.

[4] امنه خميسي حمد ،محمد ابو ناصر ،مرجع سابق ،ص331.

[5] احمد جمال فايز عابورة ،"**اثر ممارسات تمهيد الدخل على المؤشرات المحاسبية و السوقية في البنوك التجارية الاردنية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاقتصاد و الاعمال ،جامعة جدارا ،الاردن ،2015 ،ص 10.

[6] فداوي امينة ،"**دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية —دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشرSBF250-**" ، اطروحة دكتوراه الطور الثالث ،مالية محاسبة و التسويق في المؤسسة ،جامعة عنابة ،الجزائر ،2013-2014. ،ص 134.

الفرع الثاني : انواع وطرق تمهيد الدخل

تلجا الادارة الى اساليب مختلفة للتاثير في رقم الدخل المعلن للتقليل من تقلباته او لتغير مدلول القوائم المالية ،فاتجه باحثين الى تقسيم ممارسات تمهيد الدخل الى نوعين مختلفين (قرعان،2005) (العبد الله والحسناوي،2006) (belkaoui,2004) (Bagnoli And Watts ,2010) (حمد و ابو ناصر ،2013) (المطارنة،2014) و هما كما يلي : [1]

أ- **التمهيد الطبيعي**: ينتج هذا النوع عن العملية الطبيعية لتوليد الارباح في المؤسسة ،دون وجود اي تاثير غير طبيعي فيها حيث يعتبر مقصود ،وتصمم عليه الادارة للسيطرة على الاحداث الاقتصادية ومدى تاثيره فيها ،كالتركيز على القرارات التشغيلية او الاستثمارية ،او من خلال استخدام الادارة لايرادات ومصروفات فترة معينة ،بهدف القيام بتاثير محدد على الدخل المعلن.

ب- **التمهيد الوهمي**: يتعلق هذا النوع بتوزيع التكلفة على الفترات المحاسبية ،او عن طريق التصنيف الداخلي لعناصر قائمة الدخل لتحقيق اهداف الادارة ،حيث يتم نقل تكلفة او ايراد من فترة مالية الى اخرى في المؤسسة .اي ان التمهيد الوهمي لايكون له تاثير مباشر على التدفقات النقدية ،وانما يكون على بعض الارقام المحاسبية فقط اي بنقل البنود او العناصر التي تتكون منها القوائم المالية ،او في التغيير في الطرق المحاسبية المختلفة.

ت- **التمهيد التصنيفي**: يعتمد التمهيد التصنيفي على فقرات كشف الدخل بشكل اساسي ،اذ يمكن للادارة ان تستفيد من بعض البنود في كشف الدخل من اجل تقليل التذبذب الحاصل فيه والعمل على ضمان استقراره ،حيث تقوم الادارة في بعض المؤسسات بتصنيف الفقرات الاعتيادية الى فقرات غير اعتيادية او بالعكس ،وفق مايتماشى مع سياستها و الخطط الموضوعه من قبلها.[2]

و بالاضافة الى الانواع السابقة يوجد **التمهيد الحقيقي** الذي عرفه (**Eckel.1981**) على انه القرارات التي تقوم الادارة باتخاذها للسيطرة على الاحداث الاقتصادية ،كما اشار (**Dascher& Malcolm, 1970**) بان تمهيد الدخل الحقيقي هو تنفيذ او عدم تنفيذ الاحداث الاقتصادية على اساس تاثيرها على تمهيد الدخل[3]. وعليه يمكن ان نميز بين الطرق الثلاث لتمهيد الدخل من خلال الشكل التالي :

[1] ميسون دهام حمادة الشمري ،"**اثر تمهيد الدخل على الاداءالمالي- دراسة تطبيقية على بنك الاسكان للتجارة والتمويل 2010-2014**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الاوسط ،ايار 2016 ،ص 33.

[2] احمد راهي عبد ،" **اثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للاسهم**" ،مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ،المجلد 16،العدد3 ،2014 ،ص263.

[3] عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، "**مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الاردني**"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 572.

الشكل (1-5) : انواع تمهيد الدخل و ابعاده

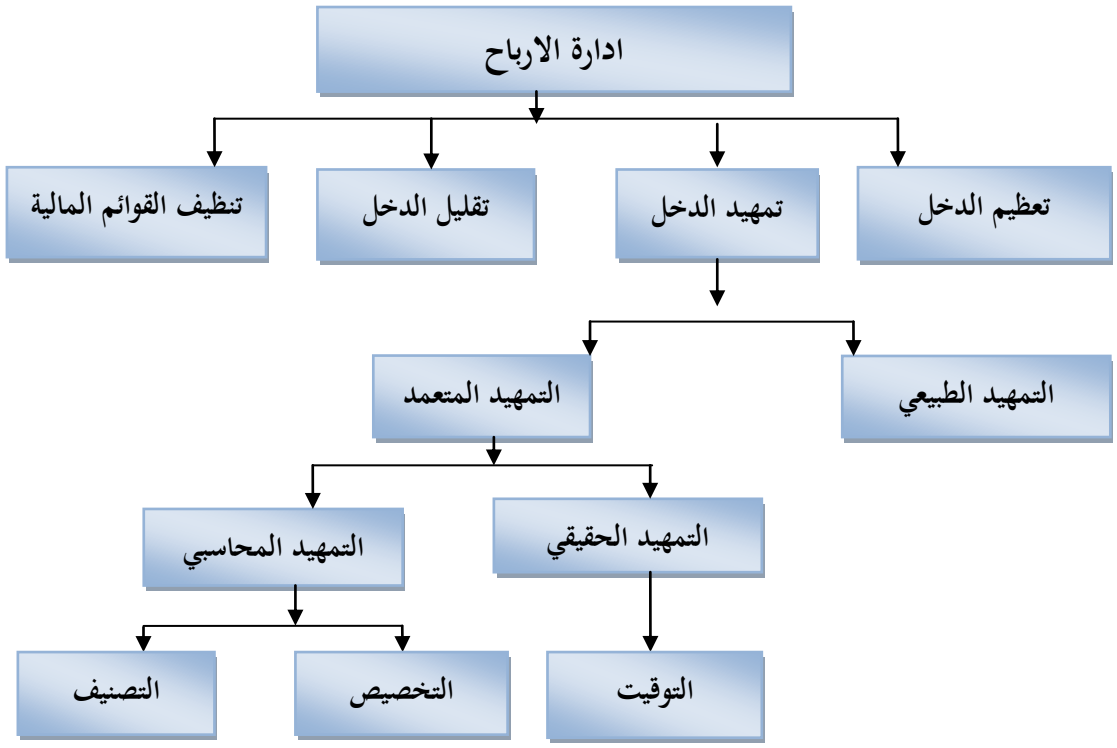

المصدر : ابتسام خالد شباب العتيبي ،"**تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للاسهم في الشركات المساهمة السعودية**"،رسالة ماجستير العلوم في المحاسبة ،المملكة العربية السعودية ،كلية الشرق العربي للدراسات العليا ،2016 ،ص 22.

وقد اقترح (**Gordon, 1964**) ثلاثة طرق عامة لتحديد سلوك تمهيد الدخل، ممثلة فيما يلي: [1]

- **التاكيد من خلال المقابلات والملاحظات والاستبيان** ؛ و الملاحظ ان هذه الطريقة يصعب تحقيقها نظرا لان الادارة قد لاتتعاون بالكشف عن مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل و الاساليب المختلفة للقيام بذلك ،خوفا من ان تتضرر مصالحها الخاصة نتيجة ذلك.
- **الاتصال مع مدققي الحسابات القانونيين والسؤال المباشر عن مدى وجود تدخل من قبل الادارة بعمليات القياس وذلك من خلال اعمال التدقيق على السجلات**؛ الا ان الباحث قد يواجه عدم التعاون كون الافصاح عن معلومات العميل يعد مخالفا لاخلاقيات مهنة التدقيق.
- **تدقيق التقارير المالية وتحليلها**؛ يتجه اغلب الباحثون لهذه الطريقة من خلال اختبارات خاصة للقوائم المالية للوصول الى مدى ممارسة الادارة لسلوك تمهيد الدخل.

[1] عمر عبد الله عبد المهدي المطارنة ،"**تمهيد الدخل وعلاقته بمؤشرات الربحية ،ومصروف ضريبة الدخل ،وجودة التدقيق ،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان ،2014 ،ص 10.

الفرع الثالث : ابعاد تمهيد الدخل

بينت دراسة (**Ronen And Sadan,1975**) ان تمهيد الدخل يتم بثلاث اساليب :[1]

1- التوقيت : وذلك عن طريق لجوء الادارة الى اختيار توقيت حدوث العمليات او الصفقات الفعلية بشكل يؤدي الى تقليل تقلبات الدخل المعلن عنه بمرور الوقت.

2- التخصيص : اي توزيع للمصروفات التي يمتد اثرها لاكثر من فترة محاسبية واحدة ،على اساس تحميل التكلفة على الفترات المحاسبية المستفيدة طبقا لطريقة معينة من طرائق الاهتلاك او الاطفاء بحيث يؤدي ذلك الى تقليل التفاوت في الدخل عبر الفترات المالية المتتالية.

3- اعادة التصنيف : اي تصنيف بعض بنود الايرادات و المصروفات غير المتكررة كبنود عادية او غير عادية .

كما اضافت دراسة (**الجهاني،2001**) التغيرات المحاسبية : حيث ان استخدام التغير في الطرق المحاسبية من قبل الادارة لتمهيد الدخل يختلف اسلوبه باختلاف الحوافز المؤدية لتمهيد الدخل .[2]

كما تتنوع ممارسات تمهيد الدخل وتتعدد طرقها ،فقد تتم بزيادة الدخل من خلال زيادة الايرادات او تخفيض المصروفات ،ويتم تخفيض الدخل من خلال تخفيض الايرادات او زيادة المصروفات ،وقد صنفت كما يلي :[3]

1- ممارسات تؤدي الى زيادة الدخل : ويتم ذلك من خلال زيادة الايرادات وتاخذ الاشكال التالية :

- التلاعب في توقيت الاعتراف بالايراد قبل اكتسابه وتحقيقه؛
- تسجيل ايرادات وهمية؛
- التلاعب في مخصص المردودات و مرتجعات المتوقعة ؛

كما يتم زيادة الدخل من خلال تخفيض المصروفات من خلال الممارسات التالية:

- رسملة وتاجيل المصروفات لفترات لاحقة؛
- المغالاة في تقييم مخزون اخر الفترة؛
- التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات من خلال تخفيضها ؛
- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الاصول الثابته وغير الملموسة.

2- ممارسات تؤدي الى تخفيض الدخل : تتم من خلال تخفيض الايرادات من خلال تاجيل الاعتراف بالايراد بالرغم من تحققه ،ويتم تخفيض الدخل من خلال زيادة المصروفات من خلال الممارسات التالية:

- تسجيل مصروفات الفترة اللاحقة خلال الفترة الحالية؛
- التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات من خلال زيادتها؛
- التلاعب في جرد وتقييم المخزون؛
- عدم تسجيل الزيادة في قيمة الاصول المادية وغير المادية.

[1] آمنة خميس حمد ،محمد أبونصار ،مرجع سابق ،ص 333.

[2] عبير فايز الخوري ،محمد زياد شخاترة ،مرجع سبق ذكره ،ص572.

[3] زياد محمد حسن طاهر النابلسي ،" **دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في بورصة عمان ،دراسة ميدانية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاقتصاد و الاعمال ،جامعة جدارا ،الاردن ،2012 ،ص 77.

الفرع الرابع : دوافع تمهيد الدخل

اشارت دراسة (**Bamea Et Al,1976**) ان اهم دوافع الادارة لتمهيد الدخل هو زيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وزيادة الثقة في هذا التنبؤ[1]، وبالتالي هناك العديد من الاهداف و الدوافع التي تجعل الادارة تسلك سلوك تمهيد الدخل ضمن المرونة المتاحة لها ،والتي من اهمها مايلي: [2]

- استقرار سياسة توزيع الارباح لزيادة الثقة بالادارة؛
- تخفيض المخاطر التمويلية؛
- تخفيض المدفوعات الضريبية؛
- استقرار اسعار اسهم الشركات ومحاولة زيادتها؛
- تنمية العلاقة بين الادارة من جهة والمساهمين والدائنين من جهة اخرى؛
- تحقيق ميزة الامان الوظيفي للادارة والعاملين؛
- تخفيض كلفة الاقراض؛
- تقليل مطالبات العاملين بزيادة الرواتب والاجور؛
- التخطيط ووضع الموازنات التقديرية؛
- مقابلة توقعات المحللين الماليين للارباح.

المطلب الثالث : الاطار المفاهيمي لجودة الارباح

فرق (**salon,1996**) بين الأرباح المرتفعة الجودة وبين الأرباح المنخفضة الجودة ،فعرف الأولى على بأنها تلك الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية من عمليات تشغيلية ،أما الأرباح المنخفضة الجودة فقد عرفها بأنها تلك التي اعتمدت بصورة شبه كاملة على أساس الاستحقاق[3]،وستم من خلال هذا المطلب التطرق لمفاهيم خصائص وصفات جودة الارباح واهم مقاييسها .

الفرع الاول : مفهوم ،خصائص وصفات جودة الأرباح

اتجهت اغلب التعاريف الواردة بخصوص جودة الأرباح الى أربعة وجهات أساسية ،حيث ربطت جودة الأرباح بكل من تقييم الأداء المالي للمؤسسة ،القدرة التنبؤية المستقبلية ،استمرارية الأرباح وجودة المستحقات كما يلي:

أ- جودة الارباح والتقييم المالي للمؤسسة :

عرفت جودة الأرباح بأنها "مدى تعبير الأرباح المعلنة من قبل المؤسسة عن صدق و عدالة الأرباح الحقيقية ،أي ان أرباح المؤسسة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس و تخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية"[4]،وأضاف (**Dechow,P, Et Al**) بان

[1] عبير فايز الخوري ،محمد زياد شحاترة ،مرجع سبق ذكره ،ص 570.

[2] عمر عبد الله عبد المهدي المطارنة، مرجع سبق ذكره ،ص17.

[3] احمد سامح محمد رضا رياض ،"**التحفظ المحاسبي وجودة قياس الارباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية**" ،المجلة العربية للادارة- المنظمة العربية للتنمية الادارية ،المجلد 31 ،العدد 02 ،مصر ، 2011 ،ص 745.

[4] علام محمد موسى حمدان ،"**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :دليل من المؤسسات الصناعية الأردنية**" ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد العشرين العدد الأول ،يناير2012 ،ص 267.

الارباح ذات الجودة العالية ،هي التي توفر المزيد من المعلومات حول الاداء المالي للمؤسسات عالية الجودة في المستحقات والتي تمتلك استمرارية عالية.[1] هذا ما اكدته دراسة (**Gissel Et Al,2005**) التي عرفت جودة الارباح على انها قدرة الارباح المعلنة على عكس الارباح الحقيقية للمؤسسة وإعطاء مؤشرات تمكن من التنبؤ بالأرباح المستقبلية[2].

ب- جودة الارباح واستمراريتها :

بينت دراسات أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح ،اذ انه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية اكثر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة اعلى.[3] ومن جانب آخر فان الارباح تعد ذات جودة عالية عندما يكون لها قدرة على الاستدامة بمعنى ان الجودة تدور في اطار الاستدامة والاستمرارية،[4] والاستمرارية في الأرباح تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية .

ت- جودة الارباح والمستحقات :

اشار (**Bellovary Et Al,2005**) انه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في المؤسسات ،حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح ،أما الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات فتشير إلى تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي تدني الدقة في حساب الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض جودتها ،وهذه الجودة المنخفضة تؤدى إلى عوائد مستقبلية ضعيفة.[5]

مما سبق يمكن القول ان الارباح المعلن عنها ذات جودة ،اذا حققت احدى الخصائص التالية :

- ❖ ان تعبر عن الوضع المالي الفعلي للمؤسسة ؛
- ❖ ان تعطي مؤشرات للتنبؤ بالارباح المستقبلية (خاصية قدرتها التنبؤية) ؛
- ❖ ان تكون ذات وجود نقدي ملموس (الوجود المادي) ؛
- ❖ ان تخلو من التقديرات الشخصية والاجتهادات (التحيز).

---

[1] منصور ،شويكار محمد ناجي فؤاد،" **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح**" ،مجلة الفكر المحاسبي – مصر ،دار المنظومة ،المجلد 18 ،العدد 02 ،2014 ،ص292.

[2] نور الدين محمد خليل ابونقيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص36.

[3] اقبال عدنان الشريف ،عماد محمد ابوعجيلة ،"**العلاقة بين جودة الارباح والحاكمية المؤسسية**" ،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال ،التحديات ،الفرص ،الافاق ،المنعقدة يومي 10-11 نوفمبر 2009 ،كلية الاقتصاد ،جامعة الزرقاء الخاصة ،الأردن ،ص11.

[4] إبراهيم فريد محرم فريد،" **العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض المؤسسة لمخاطر التعثر المالي دراسة تطبيقية على المؤسسات المساهمة المصرية غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري**" ،الفكر المحاسبي – مصر ،دار المنظومة ،المجلد 18 ،العدد 1 ،2014 ،،ص 192.

[5] J.Bellovary, E. Don, A. Michael, "**Earning Quality**: **It's Time To Measure And Report**", The CPA Journal, Vol. 75, No. 11, November,2005.P33.

الفرع الثاني : أهمية و أهداف جودة الأرباح

لخصت دراسة (**Schipper And Vincent,2003**) ودراسة (**Myers, And Omer,2003**) اهمية جودة الارباح لمتخذي القرار على النحو التالي:[1]

- يتم استخدام الارباح في مجال التعاقدات وخاصة في اتفاقيات المكافآت والقروض ،وتعتبر جودة الارباح ضرورية لانه في حالة المبالغة في صافي الربح ،فان الادارة سوف تحصل على مكافات اكبر من التي تستحقها ،وبالتالي تكون مكافاتها مبالغ فيها وغير مبررة. كذلك بالنسبة لتعاقدات القروض حيث ان ضعف جودة الارباح قد يؤدي الى المبالغة في الارباح وهو ما يشكل دافعا للمقرضين لاقراض المؤسسة بناء على ذلك دون ان تكون المؤسسة فعليا جديرة بالحصول على القرض؛
- تعتبر الارباح اهم المدخلات اللازمة لصنع القرار الاستثماري ،حيث ان الارباح تعتبر من اهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين لتقييم اداء المؤسسة ومخاطرها. وبالتالي فان انخفاض جودة الارباح قد يعطي للمستثمرين والمحللين اشارات مضللة عن المؤسسة مما يتسبب في اتخاذهم لقرارات غير صحيحة؛
- تعتبر جودة الارباح مؤشرا لتقييم جودة المعايير المحاسبية ،وبالتالي فإنها قد تستخدم من قبل واضعي المعايير المحاسبية لتقييم فعالية المعايير المطبقة؛
- تعتبر جودة الأرباح مؤشرا على توزيعات الارباح ،فاحتمالية توزيع الارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح ،كما ان مقدار تلك التوزيعات يزداد بزيادة جودة الارباح.

كما تختلف وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية و اهتماماتهم بجودة الأرباح في تقييم الاداء ،و أهمهم المستثمرون الحاليون و المحتملون و الدائنون ،و لكن يختلفون من حيث مواضع التركيز ،وفيما يلي اهم الاطراف المهتمة بجودة الارباح و مجالات اهتماماتهم فيها كما هو مبين في الجدول التالي :[2]

جدول (1-3): اهم الاطراف المهتمة بجودة الارباح ووجهات نظرها

اهم الاطراف المهتمة بجودة الارباح	وجهة النظر لجودة الأرباح
المستثمرون الحاليون و المحتملون	يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح واستمراريتها ،ومقدار هذه التوزيعات فهم يريدون لاستثماراتهم ان تدفع؛ أي انهم يشترون الارباح.
المحللين الماليين و الصحافة	إن الصحافة والمحللين الماليين بحاجة إلى إعداد التقييمات والتوقعات لأداء الوحدات الاقتصادية ،ولذلك فهم يفضلون أن تكون الأرباح شفافة ويمكن التنبؤ بها ،بحيث يمكن أن تعطي تنبؤا صحيح.

[1] هدى محمد الشرقطلي،" **اثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الارباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة (2002-2012)**"،اطروحة دكتورة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية،2015.ص48.

[2] عباس حميد يحي التميمي ،استقلال جمعة وجر،"**دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الارباح**" ،مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة السادسة والثلاثون ،العدد خمسة وتسعون ،2013 ،ص ص94-93 .

الدائنون و الموردون	يرغب كل من الدائنين و الموردين في التعرف على المتانة المالية للمؤسسة وسيولتها ، وذلك من خلال رقم الارباح المقرر عنها ،اذ يعتبرون ان السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض و الائتمان للمؤسسة. الا ان الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته وخاصة اذا كان مبالغ فيه يخفي ضعف القدرة الايفائية للمؤسسة ويضلل المقرضين ويدفعهم بشكل خاطئ الى استمرار اقراضهم لها او تمديد مدة القرض.
المنظمون و واضعو المعايير و المدققون	واضعو المعايير يرون أن جودة التقارير المالية مؤشرا غير مباشر لجودة معايير الإبلاغ المالي لذلك يطالب واضعو المعايير المحاسبية بالتغذية الراجعة ،للتأكد من كفائة المعايير الصادرة ،اي انهم يتجهون باتجاه المخرجات التي تتضمن الارباح المفصح عنها ،وان الإطار المفاهيمي للـ FASB يشير إلى فائدة القرار كمعيار لتقويم كفاءته.
الادارة	ينقسم اهتمام الإدارة في جودة الأرباح إلى جزئين ،أولا للإدارة دور في إرضاء المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين على توقعاتهم لجودة الأرباح ،ثانيا ممكن أن يكون هناك اتصال بين مكافآت الإدارة وبقاء العاملين في وظائفهم والأرقام المحاسبية المقرر عنها كقياس للأداء.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (عباس حميد يحي التميمي ،استقلال جمعة وجر،"**دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الارباح**" ،مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة السادسة والثلاثون ،العدد خمسة وتسعون ،2013).

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في جودة الأرباح ومحدداتها

بحثت العديد من الدراسات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها ، وفي هذا الصدد أشارت دراسة (**De-Jun, 2009**) لوجود ستة (06) عوامل مؤثرة في جودة الارباح هي:[1]

أ- **جودة المعايير المحاسبية:** حيث ان ادارة المؤسسة يمكن ان تستغل ثغرات المعايير المحاسبية في ادارة الارباح ،لذلك لو كانت المعايير المحاسبية اكثر صرامه فمن شانها ان تزيد من جودة الارباح.

ب- **اختلاف المعايير المحاسبية:** اذ ان وجود اختلاف بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية في اعداد التقارير المالية من شانه ان يؤثر بشكل كبير على جودة الارباح ،وهذا يرجع للمعايير التي يتم تطبيقها عند اعداد القوائم المالية ،وفي هذا الشان يرى (**Barth,Et. Al .2000**) ان المؤسسات التي تتبع المبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وأقل ممارسة لإدارة الأرباح.[2]

ت- **فهم تركيبة حملة الأسهم** : وذلك عن طريق تحقيق استقلالية مجلس الادارة ،فقد وجد (**Lee, Et Al,2007**) ان ممارسات ادارة الارباح تكون اقل في المؤسسات التي لديها نسبة اعلى من اعضاء مجلس الادارة المستقلين.[3]

ث- **سيطرة حملة الاسهم:** اي نسبة امتلاك المساهمين للأسهم ،حيث وجد انه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الاسهم لأقل من النصف فان جودة الارباح تنخفض في هذه المؤسسات.

[1] De-Jun, W.U., "**What Are Affecting Earning Quality**: **A Summarization**", Journal Of Modern Accounting And Auditing, Vol 5, No 5, 2009, P57.

[2] علام محمد موسى حمدان ،مرجع سبق ذكره ،ص268.

[3] مرجع سابق، ص 269.

ج- **تأثير اعضاء مجلس الادارة على جودة الارباح:** رغم اختلاف وجهات النظر حول علاقة عدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم بالغش في القوائم المالية ،وكذا علاقة خصائص اخرى للمجلس بجودة الارباح ،الا ان اغلب الدراسات اجمعت على هذا التأثير.

ح- **تاثيرات لجنة التدقيق في جودة الارباح:** تلعب لجنة التدقيق الداخلي دورا كبيرا في تحسين جودة الارباح ،لذلك ازداد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في المؤسسات ،واتجهت اغلب الدراسات للبحث في اثر خصائص لجان التدقيق على جودة الارباح وممارسات الاحتيال والتلاعب.

الفرع الرابع : مقاييس جودة الأرباح

تعددت مقاييس جودة الأرباح باختلاف خصائص وصفات الأرباح ،اذ حدد (**Francis Et Al,2004**) سبعة مقاييس لجودة الأرباح ،كما صنف مواصفات الأرباح (مقاييس جودة الأرباح) بأنها إما تبنى على أساس محاسبي أو تبنى على أساس سوقي ،وذلك وفقا للافتراضات التي تبنى عليها وظيفة التقارير المالية ،وقد أشارا الى ان هذه الافتراضات سوف تؤثر على طريقة قياس المواصفات ،وقسمها كما يلي:[1]

اولا: مواصفات الارباح على الاساس المحاسبي ،وتتمثل في:

- جودة المستحقات (Accrual Quality)؛
- الاستمرارية (persistence)؛
- القابيلة للتنبؤ (Predictability)؛
- التمهيد (Smoothness).

وتتخذ هذه المواصفات من النقدية او الارباح (او مقاييس اخرى ،والتي يمكن ان تنشق منها ،مثل الاستحقاقات) لبناء مقياس مرجعي ،ويتم تقديرها على بيانات محاسبية.

ثانيا: مواصفات الارباح على اساس سوقي ،وتتمثل في:

- الدلالة القيمية (Value Relevance)؛
- التوقيت (Timeliness)؛
- التحفظ(Conservatism).

كما ابقت دراسة اخرى على نفس المقاييس مضيفة مقياس أبعاد الجودة لتدعيم ما سبق اذ استخدمت ثلاثة مقاييس لتقييم جودة الارباح: القدرة التنبؤية؛ الملائمة التقييمية؛ المحتوى المعلوماتي.[2]

أ- **مدخل جودة المستحقات:** ان الأرباح المفصح عنها مكونة من التدفقات النقدية الناشئة من العمليات التشغيلية مضافاً إليها التسويات المحاسبية والتي تسمى المستحقات (Accruals) ،كما تعتبر هذه الاخيرة وسيلة للتلاعب من قبل المدراء للتأثير على الارباح المستقبلية.[3]

---

[1] عفيفي هلال عبد الفتاح،" **العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية**" ،مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)– مصر ،العدد 2 ،دار المنظومة ،2011 ،ص 194.

[2] نور الدين محمد خليل ابونقيرة ،مرجع سابق ،ص 45.

[3] الزين عبدالله بابكر ،بابكر إبراهيم الصديق،" **الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية" دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**" ،مجله العلوم الاقتصادية ،المجلد 16 ،العدد 2 ،2015،ص 98.(http://journals.sustech.edu/).

ب- مدخل استمرارية الارباح:

تعتبر استمرارية الارباح مقياس احصائي يبين مدى ارتباط الارباح الحالية بالارباح المستقبلية[1]،ويتم الإعتماد على معامل بيتا المستخرج من معادلة الإنحدار البسيط للحكم على مدى جودة الارباح ،اذ تدل الاستمرارية على مدى قدرة المحافظة على الأرباح في الأجل الطويل . والاستمرارية العالية تعني اتقرار السلسلة الزمنية للارباح وابتعادها عن التذبذب ،ممايحفز المستثمرين ويجذبهم للاستثمار في المؤسسة باعتبارهم يسعون لتحقيق ارباح وعوائد .

ت- القدرة التنبؤية للأرباح:

تعتبر خاصية القدرة التنبؤية ،من احدى الخصائص الفرعية لخاصية الملاءمة المعبرة عن جودة المعلومات المحاسبية ،والتي تلقى اهتمام كبير من جانب المحللين الماليين ،كما تعتبر مقياس مهم لجودة الارباح بالنسبة للمستثمرين، اذ يتم قياسها على اساس الارتباط بين الارباح الحالية و التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

ث- مدخل تمهيد الارباح:

تمارس المؤسسات تمهيد الدخل بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه ،أو أرباح تعادل تنبؤاتها المنشورة حول أرباح المؤسسة ، أوتوقعات المحللين في السوق ،ولتحقيق ذلك تسعى المؤسسات دائما إلى استقرار السلسلة الزمنية لكي تزيد إمكانية الاعتماد على التنبؤ الذي يعتمد أساسا على سلسلة الأرباح. [2] الا ان مثل هذه الممارسات يبقى مضلل لمستخدمي رقم الربح المعلن ويؤثر على قراراتهم المستقبلية .

ج- مدخل تحفظ الأرباح:

يعتبر تحفظ الارباح احد الخصائص المهمة المحددة لجودة الأرباح ،إذ يعرف التحفظ في الفكر المحاسبي بأنه عدم توقع أية أرباح ولكن توقع كل الخسائر ،فالتحفظ المحاسبي هو ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم المالية بالانباء السيئة بصورة اسرع مقارنة بالانباء الحسنة ،مثل تضمين الخسائر المستقبلية وليس الارباح المستقبلية عند التقرير عن الارباح في القوائم المالية.[3] الا انه مايعاب عليه في حالة المبالغة في اعتماد سياسات محاسبية متحفظة والتي قد تكون اداة في يد الادارة للتلاعب بالارباح بمايحقق غاياتها او غايات اطراف اخرى .

ح- مدخل القيمة الملائمة للارباح:

عرفت القيمة الملائمة للرقم المحاسبي" على انها تعني ارتباط الرقم المحاسبي مع مقياس ما للقيمة مثل اسعار الاسهم ،فاذا كان هذ الرقم يزيد من قوة العلاقة المقدرة بينهما بشكل معنوي ،يمكن القول بانه ذو قيمة ملائمة ،اما اذا لم يكن هناك علاقة معنوية بين الطرفين ،فان الرقم المحاسبي ليس ذو قيمة ملائمة"[4] ،وتكون المعلومات المحاسبية ملائمة اذا كانت الأرباح المحاسبية ذات صلة بالقيمة الحالية للمؤسسة ،وتصبح معلومات الأرباح غير ملائمة في حالة عدم وجود إرتباط بينها وبين قيمة المؤسسة.[5]

---

[1] عبد الناصر ابراهيم نور ،حنان العواودة ،"**ادارة الأرباح وأثرها على جودة الارباح المحاسبية – دراسة اختبارية على المؤسسات الصناعية الاردنية المساهمة العامة**" ،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية للفترة ما بين 22- 2015/4/24 ،جامعة العلوم التطبيقية – الاردن ،ص14.

[2] عبير فايزة الخوري ،محمد زياد شختارة ،مرجع سبق ذكره ،ص574.

[3] احمد سامح محمد رضا رياض ،مرجع سبق ذكره ،ص 129.

[4] Barth.M., "**Valuation- Based Accounting Research :Implications For Finance Reporting And Opportuities For Future Research**", Accounting And Finance, Vol 40, 2000,P 16.

[5] سماسم كامل موسى إبراهيم ، "**تأثير جودة الأرباح على الأداء المالي والتشغيلي للوحدات الاقتصادية المصرية ،(دراسة تطبيقية)**" ،مجلة الدراسات المالية والتجارية ،جامعة بنى سويف ،العدد الثاني ، 2011م ،ص30 .

خ- مقياس خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح:

يمكن قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسة ،بالاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية ،بحيث كلما كانت ممارسات ادارة الأرباح اقل كلما كانت جودة الأرباح أعلى.[1]

د- مقياس اقتراب الارباح الى النقد:

استخدمت بعض الدراسات السابقة معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح ،بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها ،وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول ،وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

المبحث الثالث : علاقة متطلبات الحوكمة بجودة الارباح

اهتمت الدراسات البحثية بتحليل اثر بعض جوانب الحوكمة على كل من ممارسات ادارة الارباح وجودتها ،لذا سيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى مضمون خصائص متطلبات الحوكمة المعتمدة (مجلس الادارة ، طبيعة هيكل الملكية و وجود لجنة تدقيق) والوقوف على علاقتها بكل من ممارسات التلاعب بالارباح وجودة الارباح.

المطلب الاول : علاقة مجلس الادارة بجودة الارباح

يعد مجلس الإدارة وتكوينه إحدى دعائم تطبيق الحوكمة وأحسن أداة لمراقبة سلوكها ،حيث اهتمت اغلب الدراسات التي أجريت حول الحوكمة بمجلس الإدارة كالية رقابية داخلية ،لذا سنحاول ابراز دور مجلس الادارة واثر خصائصه على جودة الارباح.

الفرع الاول : دور مجلس الادارة في حوكمة الشركات

يتكون أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين في المؤسسة ،ويكون لديهم خبرات ومهارات فنية ،ويمكن للمجلس تكوين لجان (لجنة المكافآت والترشيحات والحوافز) من أعضائه للقيام بمهام محددة ولفترات معينة ،ولابد أن يتضمن تشكيل كل لجنة عضوا مستقلا واحدا على الأقل[2].كما ركزت العملية البحثية على طبيعة دور مجلس الإدارة وناقشت أن هذا الدور يقوم على محورين؛ اشرافي واستشاري كما يلي :[3]

- **دور إشرافي**: يتضمن ضمان أن الإدارة العليا تعمل لمصلحة حملة الأسهم ،وهنا يكون الأعضاء المستقلون أكثر استقلالية و موضوعية في مهامهم مقارنة بالأعضاء الذين هم من داخل المؤسسة ،حيث يرتبط الأعضاء الداخليون بعمل الإدارة التنفيذية ويعتمدون عليها.

---

[1] هدى محمد الشرقطلي ،مرجع سبق ذكره ،ص50.

[2] عوض سلامة الرحيلي ،"**لجان المراجع كاحد دعائم حوكمة الشركات ،حالة السعودية**" ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد والإدارة ،المجلد 22 ،العدد 1 ، يناير2008،ص 180.

[3] علي يوسف ،"**اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد الثاني،2012 ،ص238.

- **دور استشاري:** ويتم من خلال تقديم الاستشارة و النصح للإدارة التنفيذية ،وعدم التدخل في عمل الإدارة .يعتمد هذا الدور على خبرة العضو في تقديم النصح للإدارة وإرشادها للخطط والقرارات الإستراتجية للمؤسسة ،فهو يقدم آراءه كسياسة عامة ،وعند حصول المشكلات.

وفي هذا الصدد قام الاتحاد القومي لمديري المؤسسات وبالتعاون مع مؤسسة (**Ernest & Young**) بوضع عشرة وصايا لمساعدة مجالس الادارة المختلفة ،على تحسين ممارساتها للحوكمة وفقا لما تحتاج اليه كل مؤسسة ،بحسب الظروف البيئية والاقتصادية المحيطة بها وهي:[1]

- التفكير الجدي في اضافة اشخاص خارجيين مستقلين ،بهدف ملئ الفجوات في الخبرة ولتاكيد وضمان اشراف اكثر استقلالا ونزاهة ،من حيث اتخاذ القرارات من قبل مجلس الادارة؛
- التفكير الجدي في جميع مراحل تطور المؤسسات وذلك بانشاء لجنة دائمة للمراجعة ،او القيام بانشاء لجنة دائمة لتحديد الرواتب والترشيحات؛
- الضرورة الملحة للموازنة مابين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والاشراف القوي على النواحي الرئيسية في المؤسسة ،على سبيل المثال ادارة المخاطر والموارد البشرية؛
- وضع اليات متقنه يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج اليها مجلس الادارة والتاكيد الفعلي من حصول المجالس عليها؛
- عند البحث الفعلي على اعضاء جدد لمجلس الادارة ،يجب القيام بالسعي الى ضم مرشحين من ذوي الكفاءة والنزاهة والخبرة في الصناعة؛
- يجب القيام بوضع ارشادات لعمل مجالس الادارة المؤسسات ،مع التاكيد من قيام اعضاء مجالس الادارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجالس؛
- زيادة درجة اداء مجالس الادارة ،عن طريق زيادة عدد الاجتماعات والوقت المخصص لاعداد الاجتماعات؛
- التركيز الفعلي على المعلومات الخاصة بالمؤسسة ،مع التركيز في نفس الوقت على هياكل واليات عمل مجالس الادارة؛
- التفكير الجدي في تحديد مستوى معين كحد ادنى لملكية اعضاء مجلس الادارة من اسهم المؤسسات ،وذلك بهدف تحقيق اكبر قدر من التوافق بين مصالحهم ومصلحة المؤسسة واصحابها؛
- عند اتباع الوصايا السابقة يجب اخذ الحيطة وقدر من الحساسية بشكل يتناسب مع مستوى نضج المؤسسة ،والبحث الدؤوب عن الحلول الافضل ملائمة لمراحل الحياة التي بلغتها المؤسسة.

[1] National Association Young And Ernest,: "**Effective Entreprenanial Boards Of Corporate Directors**", 2002, P 3 ,(Www. Nacdonline. Org).

وبصفة عامة هنالك ثلاث مكونات أساسية يجب أن تتوافر في مجلس الإدارة موضحة بالشكل التالي:

شكل (1–6): وسائل تطبيق مجلس الادارة للحوكمة

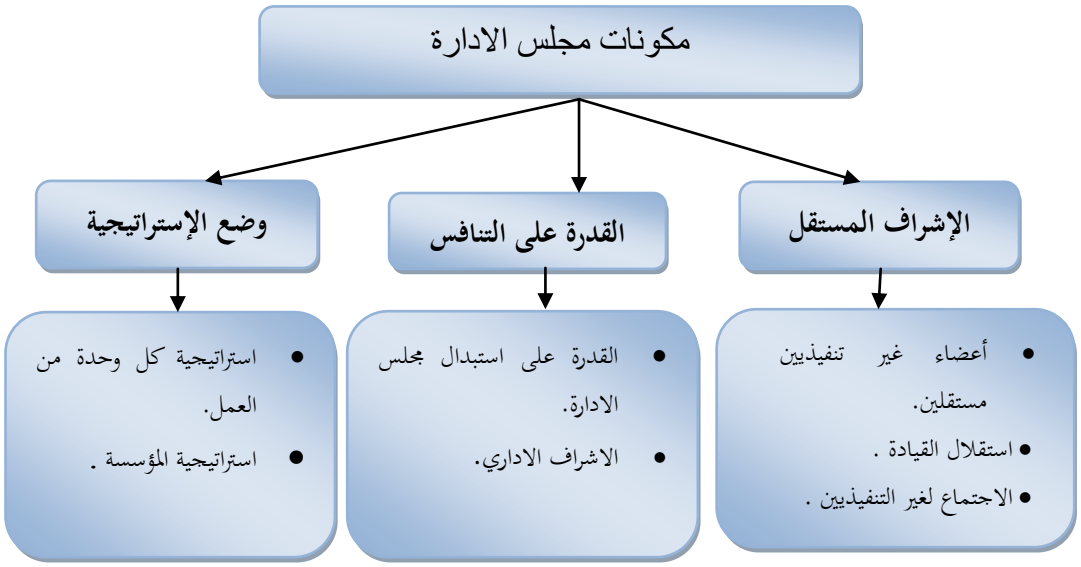

المصدر :سليمان محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة**"،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2006 ،ص9 .

الفرع الثاني : اثر خصائص مجلس الادارة على جودة الارباح

ناقشت الدراسات البحثية العديد من خصائص مجلس الإدارة ،التي تؤثر تأثيرا فعالا على أداء المؤسسة وسياساتها والقرارات التي تتخذها ،وتأثير تلك الخصائص في جودة الأرباح .لعل أبرزها (**Bushman Et Al،2004**)؛(**Fan, 2004**)؛(**Brick And Chidambaran, 2010**)؛(**Kim And Lim,2010**) ،التي وضحتها في النقاط التالية:[1]

- تركيبة مجلس الإدارة ،مثل :نسبة الأعضاء الذين هم من خارج المؤسسة وحجم مجلس الإدارة ،خبرة الأعضاء الذين هم من خارج المؤسسة في القطاع الذي تعمل فيه ؛
- سمعة الأعضاء المستقلين و غير التنفيذيين من المجلس؛
- استقلالية لجان المجلس المتعلقة بكل من : المكافآت ،التعيين والمراجعة؛
- فصل دور المدير التنفيذي عن دور رئيس المجلس؛
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، فتزايد عدد مرات اجتماعاته يزيد من فعالية دوره الإشرافي؛
- تنوع المجلس من خلال وجود خبرات متنوعة خاصة منها الخبراء الماليون.

وسيتم تناول الخصائص الخاصة بمجلس الإدارة التي تعتبر ذات صلة بالموضوع ،على النحو التالي:

1- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

تتجسد خاصية الاستقلالية من خلال بعدين، **البعد الأول** يتمثل في عدد الأعضاء الخارجيين ،والمنطق وراء هذا البعد هو أن الأعضاء الخارجيين غالبا ما يكونون أكثر حرصا من المديرين التنفيذيين على حملة الأسهم وسعيهم نحو تحسين سمعتهم المهنية .أما

[1] علي يوسف ،مرجع سبق ذكره ،ص 237.

البعد الثاني فيتمثل في فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .كما يرجع تفوق الاعضاء المستقلين الخارجيين في المجلس في رقابتهم للتقارير المالية للمؤسسة عن الاعضاء التنفيذيين الداخليين الى سببين اساسيين ،وهما: **الاول:** ان الاعضاء الخارجيين اقل تأثيرا بإدارة المؤسسة ،وبالتالي يمتلكون القدرة على اعطاء نظرة مستقلة عن اداء الادارة والتقارير المالية ،و**الثاني:** ان الاعضاء الخارجيين لهم القدرة على تطبيق اساليب رقابية جديدة ،من خلال خبراتهم المكتسبة من التعامل مع مجالس ادارات اخرى.[1]

وفي هذا الصدد ،استنتج (**Baliga,Moyer,1996**) أن للفصل بين مهمة الرقابة ومهمة التسيير اثر ايجابي على فعالية أداء المؤسسة .ومن جهة اخرى يرى (**Brickley**) أن هذا الفصل يؤدي الى زيادة تكاليف الوكالة ،المرتبطة بالرقابة على تصرفات رئيس مجلس الإدارة ،وخلص الى ان احتمال عدم الفصل يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على أداء المؤسسة.[2]

كما توصلت دراسة (**Tehranian Et Siunders,2006**) في الولايات المتحدة الأمريكية ،ان شركات المساهمة التي بها مجلس إدارة مستقل تحقق عوائد أعلى على الملكية ،ولديها هامش ربح أعلى ،وتمنح توزيعات اكبر ،وتقوم بإعادة شراء الأسهم بشكل اكبر.[3] في حين ناقش(**Machuga And Teitel 2009**) أن دراسات متعددة قامت باختبار تأثير تركيبة مجلس الإدارة في سلوك الإدارة النفعي في التقرير عن الأرباح ،وأن نتائج هذه الدراسات تبين علاقة إيجابية بين زيادة استقلالية المجلس وجودة الأرباح المحاسبية.

إلا أن (**Dechow Et Al ,2010**) من خلال المسح الذي قام به لبدائل قياس جودة الارباح في الدراسات المحاسبية ،ناقش أن احد أمثلة وجود نتائج مختلطة عن جودة الأرباح هو علاقتها باستقلالية مجلس الإدارة ،إذ أن أعضاء مجلس الإدارة في بعض المنشات قد لا يقومون بأي دور في عملية التقرير المالي[4].

مما سبق نستنتج أن تحقيق استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يتوفر من خلال توفر نسبة الأكبر من الأعضاء الخارجيين غير التنفيذيين ،والفصل بين مهام رئيس المجلس والرئيس التنفيذي (المدير العام).

2- **حجم مجلس الادارة :**

طرحت دراسات بحثية اثر حجم مجلس الإدارة في أداء المؤسسة ،إلا أن نتائج الدراسات التطبيقية غير متفقة حول اتجاه العلاقة بين حجم المجلس وفعاليته ،فقد اتجهت دراسات الى ان المجلس الاصغر حجما اقل بيروقراطية ،ويكون افضل اشرافا على جودة التقارير المالية ،الا انه من الناحية التجريبية هناك نتائج (**Yermack, 1996**)؛(**Wells,Eisenberg,Sundgren, 1998**) ؛ (**Mashayekhi,Bazaz, 2008**) تدعم ان حجم المجلس الاكبر هو اقل فعالية في الرقابة ،وان المجالس الاصغر ترتبط باداء افضل[5]،و على الاغلب هناك و جهتي نظر متعارضتين لتاثير حجم المجلس كما يلي:

---

[1] شاهين محمد احمد،"**دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية**" ،المجله العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ،العدد 4 ،2011 ،ص 434.

[2] حمادي نبيل،" **اثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،دراسة حالة الجزائر**" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 ، ص 92.

[3]Tehranian.H, A.Sounders,"**Earning Managment, Cirporate Governance And True Financial Performance**", Wirking Paper, Southern- Lllinois University,2006, P20. (Www.2bc.Edu) .

[4] علي يوسف ،مرجع سابق ،ص 238-240.

[5] Marjan Tadayyon Chaharsoughi, Rashidah Abdul Rahman," **Corporate Governance and Earnings Quality:The Experience of Listed Companies in Iran**", Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583, June 2013, Vol . 9, No. 6 , p 792.

أ- **وجهة النظر المؤيدة لصغر حجم المجلس:**

أكدت نظرية الوكالة أن كبر حجم المجلس يضر بعمليات الرقابة والمتابعة التي يجب أن يقوم بها ،كما انه يؤدي الى نقص التعاون والتكامل بين أعضاء المجلس مما يعكس القدرة على اتخاذ قرارت الرقابة، اذ أن صغر حجم المجلس يعزز الدور الرقابي ،مما يؤدي الى انخفاض استخدام المستحقات الاختيارية وهي إحدى مداخل إدارة الربح[1] .هذا ما أيده (**Adjaoud**, **Et Al,2007**) في دراسته إذ توصل الى أن انخفاض حجم مجلس الإدارة و تجنب العدد الكبير للإداريين يزيد من فعالية دوره كآلية رقابية ،فالمجلس الذي يتكون من عدد كبير من الإداريين يعزز من سيطرة المسير ويزيد من الصراعات في المؤسسة[2].

ب- **وجهة النظر المؤيدة لكبر حجم المجلس:**

أشارت دراسة (**Vafees,2000**) أن المؤسسات ذات حجم مجلس الإدارة الصغير تزيد في علاقة الأرباح بالعوائد ،مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين بجودة الأرباح[3]،كما وجدت دراسة (**Dalton**, **Et**. **Al**., **1999**) ان مجلس الادارة الذي يحتوي على اعضاء اكثر يقدم منفعة اكثر من خلال تنوع خبرة اعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل افضل.[4]

المطلب الثاني: علاقة لجنة التدقيق بجودة الارباح

تعد لجنة التدقيق احد مقومات الحوكمة ،اذ انها تنبثق عن مجلس الادارة ووجودها يساهم في مد خط فعال ومباشر بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي ،مما يساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تنتج عن الاختلاف في وجهات النظر أو التقديرات الشخصية ،فضلاً عن ذلك فإن هذه اللجنة تعمل على تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية بالشكل الذي يدعم دور واستقلال هذا القسم[5].لذا سنحاول ابراز دور هذه اللجنة واثر خصائصها على جودة الارباح.

الفرع الاول : ضوابط تشكيل لجنه التدقيق

توجد بعض الأمور الواجب مراعاتها عند تشكيل لجنة التدقيق ،يمكن توضيحها في النقاط التالية :[6]

- ينبغي على مجلس الإدارة تعيين لجنة تدقيق تكون أغلبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين ،كما يجب أن تكون على علم بالأمور المالية؛
- ينبغي ان يكون رئيس لجنة التدقيق احد الأعضاء غير التنفيذيين ،وان يكون مستقلا ،والرأي الأفضل هو أن رئيس مجلس الإدارة لا ينبغي مطلقا أن يكون عضوا في لجنة التدقيق ،ولكن يمكن دعوته لحضور اجتماعات لجنة التدقيق ؛

---

[1] Tehranian.H, A.Sounders, Op Cit, P 28.

[2] حمادي نبيل ،مرجع سبق ذكره ،ص 92.

[3] Vafees, N, "**Board Structure And The Information Of Earnings**", Journal Of Accounting And Public Policy, Vol 19, No 2, June 2000, P140.

[4] Dan R.Dalton, Catheriane M.Daily, Jonathan L.Johnson, Alan E.Ellstrand ,"**Number Of Director And Financial Performance**: **A Meta-Analysis**", Academy Of Management Journal, Vol (2), December 1999, P 680.

[5] جميل احمد ،سفير محمد ،"**تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح**" ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، يومي 06-07 ماي 2012 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص 13.

[6] طارق عبد العال حمادة،"**حوكمة المؤسسات ،المفاهيم ،المبادئ ،التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف**،"الطبعة الاولى ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر 2005 ،ص 165-166.

- لابد أن يكون للجنة التدقيق نظاما مكتوبا عن عضويتها وسلطاتها وواجباتها ،كما انه لابد أن تفصح المؤسسات في تقريرها السنوي عما إذا كانت لجنة التدقيق قد راعت النظام الرسمي ،وما إذا كانت قد أوفت بالتزاماتها ،وذلك بما يتفق مع نظامها ؛
- ويجب أيضا أن يتم الإفصاح في التقرير السنوي عن عضوية لجنة التدقيق ،ولابد أن يكون رئيسها موجودا في الجمعية العمومية للرد على أيه أسئلة عن عمل اللجنة.

الفرع الثاني : اثر خصائص لجان التدقيق على جودة الارباح

اهتمت دراسات عديدة بخصائص لجنة التدقيق كإحدى أدوات الحوكمة ،والوقوف على مدى فاعليتها في عدة جوانب كالحد من إدارة الأرباح وتحسين جودتها ،وفي ذات الصدد بينت دراسة (**Vafeas, 2005**) أن هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح ،وقد وافقته في ذلك (**Zhai,2006**) التي رأت أن تشكيل لجنة التدقيق و زيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة لأرباح.[1] لذا سيتم التطرق لخصائص لجنة التدقيق في النقاط التالية:

1- استقلالية لجنة التدقيق :

يعرف استقلال أعضاء لجنة التدقيق بمدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية ،دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للمؤسسة ،ويتم قياس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة[2] .

وعند البحث في اثرها على ممارسات التلاعب بالارباح، نجد ان دراسة (**Klein, 2002**) بينت ان استقلالية لجنة التدقيق تقلل من احتمالية التلاعب الادارة بالارباح[3] ،وتوصلت دراسة (**Saleh, Et. Al, 2007**) الى ان توفر الاستقلالية الكاملة في أعضاء لجنة التدقيق يخفض من ممارسات إدارة الأرباح ،وتكون درجة الانخفاض في مثل هذه الممارسات مرتبطا بصورة طردية مع مدى الخبرة والنشاط وحجم اجتماعات لجنة التدقيق في المؤسسة[4] .اما دراسة (**Felo, Et. Al, 2003**) فقد بينت وجود علاقة عكسية بين التحريفات في القوائم المالية واستقلالية أعضاء اللجنة ،وخلصت كذلك الى انه كلما زاد حجم اللجنة والخبرة المالية لأعضائها ارتفعت جودة البيانات المالية المنشورة .[5]

---

[1] علام محمد حمدان ،صبري ماهر مشتهى ،بهاء صبحي عواد، "**دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**" ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 8 ،العدد 3 ،2012، ص 414.

[2] حسين يوسف صلاح عبد الله ،"**محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي**" ،مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية ،21 (01) ،2009، ص 100.

[3] April Klein, "**Economic Determinants Of Audit Committee Independence**" , Accounting Review, Vol. 77, No.2, 2002,P 39.

[4] Norman Mohd Saleh, Takiah Mohisk Andar, Mohd Madrid Rahmat, "**Audit Committee Characteristics And Earning Management: Evidence From Malaysia**", Asian Review Of Accounting, Vol(15), No (2), Pp 147-163,2007,153.

[5] عبد المطلب السرطاوي ،علام حمدان ،صبري مشتهي ،عماد ابوعجيلة،" **اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من ادارة الارباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ماقبل الازمة المالية العالمية**" ،مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) ،المجلد 28 ،العدد 4 ،2013، ص 768.

2- خبرة أعضاء لجنة التدقيق :

تعتبر خبرة لجنة التدقيق والخلفيات العلمية والعملية لهم ،وقدرتهم على اعطاء احكام صائبة على البيانات المالية ،واتخاذ القرارات السليمة والتقرير عنها بدقة ونزاهة ،من العوامل الاساسية لتاكيد نجاح لجنة التدقيق في القيام بمسؤولياتها[1] ،وفي هذا الشان بينت دراسة (**Sondat Et Al.,2003**) أن لجنة التدقيق التي تضم بين أعضائها شخصا له خبرة مالية تكون أكثر فاعلية في الرقابة على تصرفات الإدارة ،والحد من قدرتها على التلاعب بالأرباح بما يتماشى مع مصالحها الخاصة .لذلك يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والخبرة الكافية في الأمور المالية والمحاسبية ،وتأخذ اللجنة قراراتها وتوصياتها حسب ما يؤيده أكثرية الأعضاء بما يحقق مصلحة المؤسسة ،بالإضافة الى انه يجب أن يتم وضع الإجراءات التي تنظم عملها داخل المؤسسة ،وبما يضمن لها الاستعانة بأي طرف خارجي لأيه أعمال كانت سواء كانت قانونية أو مالية أو إدارية ،وهذا كله يدل على أهميتها .حيث لا يقتصر دورها في داخل المؤسسة فقط ،بل ولها اثر على الجهات الخارجية مثل المدقق الخارجي[2].

المطلب الثالث : علاقة هيكل الملكية بجودة الارباح

ينظر لهيكل الملكية من خلال نظرية الوكالة ،على انها مصدر يمكن استخدامه لدعم او معارضة الادارة ،اعتمادا على كيفية تركزها واستخدامها (**Salamcik,Pfeffer,1980**)[3] . ويمكن تعريفها من خلال اتجاهين رئيسين ،**الاول**: من خلال درجة تركز الملكية **والثاني**: طبيعة الملاك،كما اعتبرت نظرية الوكالة وادبيات حوكمة الشركات (**Charreaux,1997**) (**Vishny &** **Shleifer,1997**) (**Hayam & Khaled,2013**) (**Gibson,2014**) ان هيكل الملكية قد يكون وسيلة فعالة لمراقبة اداء الادارة من خلال طبيعة تركز الملكية وطبيعة الملاك.[4]

الفرع الاول : تركز الملكية وجودة الارباح

اهتمت ادبيات حوكمة الشركات بالمساهم الرئيسي او مايعرف بتركز الملكية ومدى اهميتها كالية رقابية، اذ بينت دراسة كل من (**Dechow,Sloan,Sweenf,1996**)؛(**Marrakchi,2000**) ان الملكية التي تكون مركزة في يد فئة من المساهمين او مساهم مهيمن تسمح بالتحكم بفعالية في عملية اعداد وعرض البيانات المالية ،والحد من السلوك التقديري والانتهازي للادارة ،ما يحمى مصالح الاقلية من ممارسات ادارة الارباح[5]. كما واضافت دراسة كل من (**Shleifer And Vishny, 1997**) (**Craswell Et Al, 1997**) (**Zeckhauser And Pound, 1990**) (**Huddart, 1993**) ان تركز الملكية يساهم

[1] Paul Colier,"**Factors Affecting The Formation Of Audit Committees In Major UK Listed Companies**" **A**ccounting And Business Research, Vol.(23), Issue91A, 1993,P425.

[2] Sonda marrakchi chtourou, Bedard Jean, Lucic Couteau, "**Corporate Governance And Earning Management**", 2003, P 98. (**Http**://**Www**.**Ssrn**.**Com**).

[3] Pegg M.Lee, Hugh M.O'neill," **Ownership Structures And R&D Investments Of U.S. And Japanese Firms: Agency And Stewardship Perspectives**", The Academy Of Management Journal, Vol. 46, No. 2 , Apr 2003 , P 214.

[4] Amel Kouaib, Anis Jarboui, " **External Audit Quality And Ownership Structure: Interaction And Impact On Earnings Management Of Industrial And Commercial Tunisian Sectors**", Journal Of Economics, Finance And Administrative Science 19 (2014), P 81.

[5] Op Cit, P 80.

في وضع اجراءات اكثر صرامة في مراقبة تصرفات الادارة[1]. في حين وجدت دراسات عديدة اثر ايجابي لتركز الملكية في الحد من التلاعب بالارباح منها دراسة كل من (**Rennebooy,Szilagyi,2011**)(**Usman,Yero,2012**) (**Zekri,2012**) ، بينما وجدت دراسة كل من (**Chashni;2011**)(**Alves,2012**)(**Abdoli,2011**) ارتباط كبير وعكسي بين ممارسات ادارة الارباح وتركز الملكية ،كما وان (**Bebchuk,1994**)(**Stiglilz,1985**) وجدا ان الملكية المركزة قد تؤثر سلبا على قيمة المؤسسة ،نظرا لاستغلال كبار المساهمين مكانتهم على حساب اصحاب الاقلية ،كما توصلت دراستهم الى وجود ارتباط ايجابي وكبير بين مستوى تركز الملكية وممارسات ادارة الارباح[2].

الفرع الثاني : طبيعة الملاك وجودة الارباح

في ظل اختلاف وجهات النظر حول دور هيكل الملكية في الحد من ممارسات ادارة الارباح لضمان جودتها ،باختلاف طبيعة تركزها وزاوية اهتمام الملاك المهيمنين برقم الربح ونوعية القرارات التي تبنى عليه ،سيتم مناقشتها على النحو التالي :

1- الملكية المؤسسية:

عرف (**Bushee,1998**) الملكية المؤسسية ،على انها تركز ملكية الاسهم في يد بعض المؤسسات مثل : صناديق الاستثمار ،شركات التامين وصناديق المعاشات والبنوك ،بحيث يكون ملاكها عادة ذوي خبرة في تشغيل المعلومات والرقابة مما قد يغير من سلوك المستثمرين الاخرين[3].

وبالرجوع للدراسات التجريبية و التي من بينها (**Cornett Et Ak, 2006**)؛(**Agenscheny,Reitenga,2009**) (**Falilrahman,2010**)؛(**Hadami Et Al,2011**) نجد انها بينت ان للملكية المؤسسية دور في الحد من لجوء الادارة الى المستحقات الاختيارية مما يحد من التلاعب بالارباح[4]،وفي ذات السياق اكدت دراسة كل من (**Bushee,1998**)(**Chung Et Al,2002**)(**Kho,2003**)(**Ebrahim,2007**) ان الملكية المؤسسية تمنع المديرين من ممارسة السلوك الانتهازي والتلاعب بالارباح .غير ان دراسات اخرى (**Claessens,Fam,2002**)(**Porter,1992**) توصلت الى ان الملكية المؤسسية لا تلعب دورا في الحد من ممارسات ادارة الارباح[5].

---

[1] علام محمد موسى حمدان ،عادل محمد يسلم السريع ،محمد سلامة عناسوة ،"**هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة**" ، المجلة الاقتصاد و الاعمال بالجامعة الاسلامية غزة ،المجلد 24، العدد 04 ،2016 ،ص 84.

[2] Kamran, Attaullah Shah," **The Impact Of Corporate Governance And Ownership Structure On Earnings Management Practices: Evidence From Listed Companies In Pakistan**", The Lahore Journal Of Economics 19 : 2 (Winter 2014), p36.

[3] Mohammad Ali Moradi, Ahmad Nezami," **Influence Of Ownership Structure On Earning Quality In The Listed Firms Of Tehran Stock Exchange**", International Journal Of Business Administration, Vol. 2, No. 4; November 2011,p 147.

[4] Amel Kouaib, Anis Jarboui, op cit, p 81.

[5] Soheil Kazemian, Zuraidah Mohd Sanusi," **Earnings Management And Ownership Structure" International Accounting And Business Conference 2015, Iabc 2015** ", Procedia Economics And Finance 31 (2015), P620.

2- ملكية اعضاء مجلس الادارة:

اهتمت العديد من الدراسات بتحليل علاقة ملكية أعضاء مجلس الادارة بممارسات التلاعب بالأرباح المعلنة ،منها دراسة (**Jensen, 1993**) التي اشارت الى ان ملكية اعضاء مجلس الادارة لأسهم المؤسسة يساعد في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك والمديرين ،فكلما زادت ملكية اعضاء مجلس الادارة للأسهم ادى ذلك الى تحسين اداء الادارة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة وبالتالي من المتوقع ان يكون هناك علاقة بين ملكية اعضاء مجلس الادارة لأسهم المؤسسة وبين جودة الارباح[1] .ومن ناحية اخرى فقد بين (**Stulz,1988**) ان المديرين الذين يملكون قدرا كبيرا من الاسهم قد يتلاعبون بالارباح لتحقيق اقصى قدر من المنافع والاهداف الشخصية ،وهذا ما اكدته دراسة كل من (**CHENG,WARFIELD,2005**)(**HEALY,1985**) (**HOLTHOUSEN ET AL,1995**)[2].

3- ملكية كبار المساهمين:

ينظر الى كبار المساهمين في كثير من الاحيان كاحدى اليات نظم الرقابة الداخلية ،باعتبار ان حصصهم قد تمنحهم القوة للضغط على الادارة او تكون حافز لمراقبتها، وحسب (**shleifer and vishuy,1988**) فان حصص ملكية المساهمين التي تتجاوز مستوى معين تضع المديرين في وضع مهيمن يمكنهم من استخدامهم لاستغلال مساهمي الاقلية الخارجية[3]، وعليه توجد وجهتا نظر متناقضتن في هذا الشان مبينه على النحو التالي :[4]

- **وجهة النظر الاولى** : ان الملاك الكبار الخارجيين يتطلبون عائدا كبيرا على استثماراتهم ويفرضون تهديدا كبيرا للتدخل في الادارة، وبذلك يمكن الا يكون لديهم الرغبة في حث الادارة على التقرير عن ارباح ذات جودة عالية.
- **وجهة النظر الثانية** : ان الملاك الكبار الخارجيين، في ظل دافع قوى وقدرة عالية على مراقبة افعال الادارة عن صغار حملة الاسهم، يمكن ان يحدو من ادارة الارباح من خلال رقابتهم الاكثر صرامة.

[1] Jensen C.Michael, "**The Modern Industrial Revolation Exit And The Failure Of The Internal Control System**", Journal Of Finance, Vol(48), July, 1993,P851

[2] Pegg M.Lee, Hugh M.O'neill, Op Cit , P 214 .

[3] Kamran, Attaullah Shah, Op Cit , p35.

[4] عفيفي هلال عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 178.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل ،تبين لنا ان نظرية الوكالة والمشاكل التي ارتبطت بها من بين المؤثرات الرئيسية لتفعيل مبادئ واليات الحوكمة ،بحيث ارتبط مفهوم الحوكمة بابعاد تقتضي ضمان الالتزام بالقواعد والمبادئ الداخلية والخارجية وتوجيه الانشطة الاستراتيجية للمؤسسة نحو خلق قيمة ،وضمان تلبية توقعات واحتياجات المساهمين واصحاب المصالح بكل امانة وشفافية ،لحماية حقوقهم ومصالحهم من مختلف اشكال التلاعب التي تقوم بها الادارة .

كما ان الحوكمة اصبحت مطلب اساسي ورئيسي في كل المؤسسات خاصة المالية (البنوك) ،كون ان الالتزام بمبادئها يعزز من مصداقية القوائم المالية لتلك المؤسسات ،الا انه في حالة البيئة الجزائرية خاصة البنوك لايزال تطبيق مبادئ الحوكمة في مرحلته الاولى رغم الاصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية ،المجسدة في القوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات التي تعبر عن الرغبة الفعلية والحقيقية للالتزام بمبادئ الحوكمة .

تم الوقوف ايضا على مفاهيم ،اساليب ودوافع كل من ممارسة ادارة الارباح وتمهيد الدخل ، اذ ان المفهوم الاول تسعى الادارة من خلاله الى تحقيق مستوى مطلوب من الارباح ب،استغلال مرونة المبادئ المحاسبية وطبيعة الاستحقاق في المفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة ،حسب تمركز الادارة ودوافعها لتغيير مدلول القوائم المالية .في حين الهدف من تمهيد الدخل هو تقليل تقلبات الارباح او لفت انظار المنافسين والمستثمرين من خلال ضمان استقرار الدخل عبر سلسلة زمنية محددة ،ورغم اختلاف المفهومين فالادارة تسعى من خلالهما للوصول الى نتائج محددة باهداف محددة، روغم كون تمهيد الدخل حالة خاصة من ادارة الارباح ،الا ان كلاهما يهدف للتاثير على رقم الربح المعلن.

كما تم التطرق الى مفهوم جودة الارباح ،نظرا لاهميته في الوصول لدلائل حقيقية معبره عن الواقع الاقتصادي مقارنة بالربح المعلن في القوائم المالية ،الذي قد يكون مستهدف ومحل تلاعب من قبال الادارة ،اذ ثم استعراض مقاييسه والعوامل المؤثرة فيه ، ليتم بعدها تناول اهم المتطلبات الرقابية للحوكمة (هيكل الملكية ، مجلس الادارة ،لجان التدقيق) ،ومضمون كل منها كالة حوكمية تسمح بالتحكم في عملية اعداد وعرض البيانات المالية ،والحذر من السلوك التقديري والانتهازي للادارة ،من خلال مراقبة وضبط سلوك الادارة بالتنسيق فيما بينها وتكامل ادوارها ،لضمان نزاهة القوائم المالية وجودة الارباح المعلنة.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة
حول الموضوع

تـمـهيد :

سنحاول من خلال هذا الفصل ابراز اهم الدراسات السابقة ،التي تناولت موضوع الحوكمة وحاولت الربط بينه وبين موضوعي ممارسات التلاعب بالارباح وجودة الارباح ،سواء كان في دول عربية او اجنبية خلال فترات زمنية مختلفة ،وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل اليها و الأدوات المستخدمة في التحليل اضافة الى عملية مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

كما سيتم ابراز اهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ،سواء من خلال مستوى التحليل ،مجتمع الدراسة وكذلك النتائج المتوصل اليها ،لبيان مايميز دراستنا عن سابقتها.

المبحث الاول : الدراسات الأجنبية

1- دراســة (Davidson Et Al,2005) بعنــوان : "دور هيكل حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ".[1]

هدفت الدراسة للبحث في دور هيكل حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ،بحيث تم قياس هيكل الحوكمة من خلال آلياته الممثلة في : استقلالية مجلس الإدارة (الذي تم قياسه من خلال تصنيف المديرين الى تنفيذيين وغير تنفيذيين) ،كفاءة لجان المراجعة (الذي تم قياسها من خلال وحجم لجان المراجعة وتكرار اجتماعاتها مع المراجعين الخارجيين) ،ومدى وجود إدارة للمراجعة الداخلية بالشركة لقياس فعالية المراجعة الداخلية ،انتقاء المراجع الخارجي ،كما استخدمت المستحقات الاختيارية لقياس ممارسة إدارة الأرباح .

توصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة عكسية بين مستوى ممارسات إدارة الأرباح وكل من استقلالية مجلس الإدارة (بما يعني أن الأغلبية العظمى من أعضاءه من المديرين غير التنفيذيين) وفعالية لجنة التدقيق ،في حين لا توجد علاقة بين مستوى إدارة الأرباح وكل من فصل المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة ،ووجود إدارة للمراجعة الداخلية ،وكذلك استخدام إحدى شركات المراجعة الخمس الكبرى.

2- دراســة (Luohe et al, 2008) ،بـعنـوان : "مجالس الإدارة ،فعالية لجان التدقيق و جودة التقارير المالية : أدلة تجريبية ".[2]

هدفت الدراسة الى إبراز الدور المهم لأدوات الحوكمة في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية في كندا ،ولتحقيق هذه الأهداف عمدت الدراسة الى قياس الحوكمة من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) وفحص مكونات خصائص لجنه التدقيق (استقلالية أعضاء اللجنة وخبرتهم المالية) ،مع تقصي أثرها على جودة التقارير المالية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس هي : إدارة الأرباح ،تحليل المحتوى المعلوماتي للأرباح ،التقارير المالية المضللة ،وتم تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار المتعدد ،في حين تكونت عينة الدراسة من 50 شركة كندية.

توصلت الدراسة الى أن هنالك اثر لخصائص كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة التقارير المالية بنسب متفاوتة ،كما أكدت أن استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة ،وانه لكي تكون لجنه التدقيق فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية.

---

[1] Davidson.R Goodwin, Stewart. J, Kent .P, "**Internal Governance Structures And Earnings Management**", Accounting & Finance, Vol.45, No.2, 2005, Pp241-267 .

[2] Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B.D,"**Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence**", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2, 2008.

3- دراســة (choi, 2008) بعنــوان: "دراسة تطبيقية للعلاقة بين جودة الأرباح و قيمة المؤسسة".[1]

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين جودة الأرباح و قيمة المؤسسة في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة كوريا خلال الفترة الممتدة مابين 2003-2005 م.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مقاييس جودة الأرباح المتمثلة في كل من جودة المستحقات ،استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية ،كما تم استخدام متغيرات ضابطة تمثلت في : العائد على الأصول ،حجم المؤسسة ،نسبة المديونية ،المخاطر التشغيلية ،عمر المؤسسة ،نسبة ملكية اكبر مساهم ،حجم نشاطات البحث و التطوير و الإعلان. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية وجود علاقة ايجابية بين جودة الأرباح وقيمة المؤسسة.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مقاييس جودة الأرباح وقيمة المؤسسة ،كما بينت أن المؤسسات ذات جودة الأرباح المرتفعة تكون قيمتها اكبر في سوق الأسهم ،وبالتالي فان موثوقية المعلومات المحاسبية هو عامل مهم في تفسير القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الكورية.

4- دراســة (Garcia, Et. Al ,2010) ،بعــنوان: " لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية وإدارة الأرباح أدلة عملية من المؤسسات الإسبانية ".[2]

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين كل من خصائص لجنة التدقيق (حجم وعدد اجتماعات الجنة) ووظيفة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في إسبانيا ،حيث افترضت الدراسة أن العلاقة الفعالة بين لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي من شانها أن تقلل فرص الإدارة للتلاعب في الأرباح.

تمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات التي تتداول أسهمها في بورصة مدريد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 - 2006 م وبلغت عينة الدراسة 108 شركة ،وتم قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية .

توصلت الدراسة الى أن لكل من لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية تأثير في التقليل من فرص الإدارة للتلاعب بالأرباح،كما توصلت الى أن حجم وعدد اجتماعات لجنة التدقيق يرتبط بصورة عكسية مع التلاعب بالأرباح ،كما وأثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين وجودة وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح.

أوصت الدراسة بضرورة وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة وتتميز بخبرة كافية للتدقيق على عمليات الشركة والتأكد من سلامة هذه العمليات بالإضافة الى تكثيف اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي في الشركة لما لذلك من تأثير ايجابي على الحد من إدارة الأرباح.

[1] Choi, J." **An Empirical Study on the Relationship between Earnings Quality and Firm Value**", Asia-Pacific Journal of Financial Studies, Vol. (37), No. 5,2008, PP. 813-839.

[2]Garcia, L., Barbadillo, E., Perez, M., "**audit committee and internal audit and the qualiy of earnings: empirical evidence from spanish companies**" ,journal Manage Gov, Vol (10), No (1), pp 301-331,2010 .

5- دراسة (Al Fayoumi Et Alexander, 2010) بعنوان: "هيكل الملكية وإدارة الأرباح: حالة المؤسسات الصناعية الأردنية".[1]

هدفت الدراسة لاختبار اثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح ،لعينة من المؤسسات الصناعية الأردنية صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة مابين 2001 و 2005 م.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس هيكل الملكية من خلال : الملكية المؤسسية ،تركز الملكية ،الملكية الإدارية ،كما تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية بالاعتماد على نموذج جونز ،وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 39 مؤسسة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة مابين 2001 و 2005 م.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ايجابية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح ،بمعنى أن عدم استقلالية الإدارة ووجود مدير تنفيذي من حملة الأسهم قد يمنحه مجال اكبر لتحقيق سلوكه الانتهازي كزيادة العوائد والحوافز. كما أظهرت النتائج أن كل من الملكية المؤسسية وتركز الملكية لا يؤثران على ممارسات إدارة الأرباح ،حيث يلعبون دورا محدودا في المؤسسات الأردنية فقد يفتقرون للخبرة أو أنهم حليف استراتجي مع الإدارة .

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات الحوكمة من اجل ضمان رقابة اكبر من قبل المؤسسات وغيرها على إدارة الأرباح بما يحقق متطلبات الشفافية و الإفصاح.

6- دراســة (Bita and S. Bazaz ,2010) ،بعنــوان : "اثر حوكمة الشركات على جودة الأرباح : أدلة من إيران ".[2]

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ونوعية الأرباح المحاسبية في المؤسسات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية من 2005 إلى 2008 م.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد كل من المقاييس التالية لقياس جودة الأرباح : جودة المستحقات ،استمرار الأرباح والقدرة على التنبؤ بالأرباح ،واعتماد أربعة متغيرات مستقلة لقياس الحوكمة وهي : متغيرات حجم المجلس ،استقلالية مجلس الإدارة ،وقيادة مجلس الإدارة ،وتواتر اجتماع مجلس الإدارة ،وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من مائة وخمسين (150) مؤسسة من المؤسسات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية ،والتي تضم ستمائة (600) سنة ثابتة .

توصلت الدراسة الى أن كبر حجم المجلس يؤدي إلى انخفاض الأرباح ،بينما زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة يحسن جودة أرباح الشركة من حيث الاستمرارية والقدرة على التنبؤ ومع ذلك فإنها لا تؤثر على جودة المستحقات ،كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة المستحقات للمؤسسات الإيرانية ،غير أن حوكمة الشركات يمكن أن تؤثر على استمرارية وإمكانية التنبؤ بالأرباح.

[1] Nedal Al Fayoumi, Bana Abuzayed, David Alexander, "**Ownership And Earning Management In Earning Marketets,The Cas Of Jordan**",International Rearch Journal Of Finance And Economics(38)(1), Pp 28-47,2010.

[2] Bita Mashayekhi ,Mohammad S. Bazaz," **The Effects Of Corporate Governance On Earnings Quality: Evidence From Iran**",Asian Journal Of Business And Accounting, 3(2), 2010, Pp 71-100.

7- دراســـة (Abed et al, 2012) ،بـعنـوان : "حوكمة الشركات وإدارة الأرباح : دليل من الأردن ".[1]

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص الحاكمية المؤسسية المعبر عنها بخصائص مجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين ،حجم المجلس ،نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم المؤسسة) بالمؤسسات غير المالية الأردنية (صناعية و خدماتية) .

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح ،وربطها مع خصائص الحوكمة : عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة ،حجم المجلس ،ونسبة الملكية التي تحتفظ بها الإدارة ،بإضافة متغيرات ضابطة المتمثلة في حجم المؤسسة والرفع المالي داخل المؤسسة لمعادلة الانحدار المتعدد المستخدمة ،كما تمثلت عينة الدراسة في 132 مؤسسة أردنية في القطاع الصناعي و الخدماتي خلال الفترة (2006-2009 م).

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة ،وبينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وباقي العوامل الأخرى (عدد الأعضاء المستقلين ،نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم المؤسسة).

8- دراسة (alves, 2012) بعنوان: "هيكل الملكية وإدارة الأرباح: أدلة من المؤسسات البرتغالية ".[2]

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين هيكل الملكية وبين إدارة الأرباح في المؤسسات البرتغالية و الأسترالية خلال الفترة الممتدة مابين 2002 و 2007 م.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس هيكل الملكية من خلال ثلاثة مقاييس : الملكية الإدارية ،تركز الملكية والملكية المؤسسية وتحري إذا كان كل مقياس يساهم في تخفيض ممارسة إدارة الأرباح (المقاسة بالمستحقات الاختيارية) أو تفاقمها ،وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 34 مؤسسة غير مالية خلال الفترة الممتدة مابين 2002 و 2007 م .

توصلت الدراسة الى أن المستحقات الاختيارية ترتبط سلبيا بالملكية الإدارية وتركز الملكية ،كما بين أن الملكية الإدارية وتركز الملية تحول دون ممارسة إدارة الأرباح مما يدل على أن المديرين الذين يملكون جزء كبير من رأس المال لديهم حافز اقل للتلاعب بالأرباح. وبالتالي فان كل من الملكية الإدارية وتركز الملكية تؤثر على نوعية معلومات الأرباح بشكل ايجابي

9- دراسة (Al-Dhamari et Ku Nor,2013) بعنوان : "حوكمة الشركات ،هيكل الملكية والقدرة التنبؤية للأرباح : أدلة من ماليزيا".[3]

هدفت الدراسة للبحث في علاقة آليات الحوكمة بإدارة الأرباح وجودتها المعبر عنها بالقدرة التنبؤية ،في المؤسسات الماليزية المدرجة في بورصة ماليزيا خلال سنتي 2008- 2009 م.

---

[1] Suzan Abed, Ali Al-Attar, Mishiel Suwaidan," **Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence**", International Business Research, Jordan. Vol. 5, No 1, 2012, PP 212- 222.

[2] Alves Sandra," **ownership structure and earnings management: evidence from Portugal**", Australasian accounting busines and finance journal, 6(1), 2012, pp 57-74.

[3] Redhwan Ahmed Al-Dhamari, Ku Nor Izah Ku Ismail," **Governance Structure, Ownership Structure And Earnings Predictability: Malaysian Evidence**", Asian Academy Of Management Journal Of Accounting And Finance, Aamjaf, Vol. 9, No. 1, 2013,pp 1–23.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد آليات الحوكمة التالية: حجم واستقلالية مجلس الإدارة ،خصائص لجنة التدقيق المتمثل في الاستقلالية،عدد مرات اجتماع اللجنة وخبرة أعضاء اللجنة ،هيكل الملكية (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية) ،في حين تم قياس جودة الأرباح من خلال قدرتها التنبؤية ،و ذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 330 مؤسسة ماليزية مدرجة في البورصة خلال سنتي 2008-2009 م.

توصلت الدراسة الى أن القدرة التنبؤية للأرباح ترتفع عندما يكون حجم المجلس صغير ،كما أن للملكية المؤسسية اثر ايجابي على القدرة التنبؤية للأرباح ،بينما لاستقلالية مجلس الإدارة اثر سلبي على جودة الأرباح ،إذ أن القدرة التنبؤية للإرباح تنخفض باستقلالية مجلس الإدارة.

10- دراسة (Abbadi Et Al ,2016) بعنوان : "جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح : أدلة من الأردن ".[1]

هدفت الدراسة الى تحري اثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في المؤسسات الصناعية و الخدماتية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2009-2013 م .

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد لقايس إدارة الأرباح على نموذج جونز المعدل ،كما تم قياس جودة الحوكمة من خلال خصائص كل من مجلس الإدارة (الاستقلالية ،عدد اجتماعات المجلس) ،لجنة التدقيق (وجود اللجنة ،استقلالية والخبرة) ،وجود لجنة التعيينات والمكافآت في عينة الدراسة ،بحيث تكونت العينة من 132 مؤسسة مابين صناعية و خدماتية مدرجة في بورصة عمان .

توصلت الدراسة الى أن المؤسسات الأردنية لم تبلغ بعد مرحلة الامتثال الكامل للتعليمات الخاصة بحوكمة الشركات ،وقد يرجع السبب في ذلك الى المرونة الممنوحة للمؤسسات الأردنية من خلال الامتثال من عدمه ،حيث أكد ذلك من خلال تقسيم سنوات الدراسة الى مرحلتين 2009-2010 م و 2012 -2013 م ،ولوحظ ازدياد الوعي والامتثال لمتطلبات الحوكمة في المرحلة الثانية مقارنة بالأولى.كما توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين كل من متغيرات الحوكمة (استقلالية و عدد اجتماعات المجلس ، وجود لجنة تدقيق وتمتعها بالاستقلالية والخبرة) وممارسة إدارة الأرباح ،كما أن وجود لجنة التعويضات والمكافآت يقلل من ممارسات إدارة الأرباح لاسيما عندما تكون تعويضاتهم مرتبطة بمقدار دخل ثابت .

أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام والالتزام بقواعد الحوكمة في المؤسسات المدرجة ببورصة عمان لما لها من اثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ،خاصة من حيث استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة لها (لجنة التدقيق ولجنة التعويضات والمكافآت).

[1] Sinan S. Abbadi, Qutaiba F. Hijazi, Ayat S. Al-Rahahleh, " **Corporate Governance Quality and Earnings Management**: **Evidence from Jordan**, Australasian accounting, business and finance journal, vol 10, No2, 2016 , pp54-75.

المبحث الثاني: الدراسات العربية

1- دراسة (سامي مجدي محمد ،2009) ،بعنوان : "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية" . [1]

هدفت الدراسة الى تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات ،وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ،ولتحقيق الهدف العام من هذه الدراسة تم تطبيق مجموعة من الأهداف الفرعية ،منها الوقوف على أهم البواعث التي أدت الى زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة في بيئة الأعمال المصرية ،وإبراز دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

أهم ما توصلت إلية الدراسة ان الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ، وان لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ،من خلال التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،وكذا تقييم الرقابة الداخلية ،وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى ،وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

أوصت الدراسة الى أن ضرورة وضع معايير عامة عند إختيار وتعيين أعضاء لجنة المراجعة تتمثل فى: تمتع عضو اللجنة بالخبرة الكافية فى مجال الصناعة والمال و الإستثمار ومجال المراجعة ،وذلك لضرورة إقرار رئيس لجنة المراجعة بعدم وجود تحريف جوهري بالقوائم السنوية و الدورية ،وأن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة.

2- دراسة (إقبال و أبو عجيلة ،2009) ،بعنوان : العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية".[2]

هدفت الدراسة الى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية ،حيث تمثلت جودة الأرباح في الاستمرارية خلال الفترات المستقبلية ،أما جوانب الحاكمية فتمثلت في كل من : مجلس الإدارة (نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة ،حجم المجلس ،استقلاليته) ،لجنة التدقيق الداخلي (استقلالية اللجنة والخبرة المالية لأعضائها ونشاطها) ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات خمس وأربعون مؤسسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2001 ،كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود علاقة بين مقياس جودة الأرباح الذي يتمثل ي المستحقات الكلية وبين جوانب الحاكمية المؤسسية.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة ،ووجود علاقة طرديه بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح ،أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحوكمة فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

---

[1] سامي مجدي محمد، "**دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 46، العدد 2 مصر، 2009.

[2] اقبال عدنان الشريف ،عماد محمد ابو عجيلة ،"**العلاقة بين جودة الارباح والحاكمية المؤسسية**" ،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال ،التحديات ،الفرص ،الافاق ،المنعقدة يومي 10-11 نوفمبر 2009 ،كلية الاقتصاد ،جامعة الزرقاء الخاصة ،الأردن.

أوصت الدراسة بضرورة عمل الجهات ذات العلاقة بإيجاد آليات لضمان استقلالية مجالس إدارة المؤسسات ،والعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق و تفعيل هذه اللجان بداخلها وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المالية لما لذلك من اثر ايجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

3- دراسة (هادي مسعود ،2010) ،بعنوان: "دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح" .[1]

هدفت الدراسة لاختبار اثر آليات حوكمة الشركات من حيث مفهومها وخصائصها ومسؤولياتها ،في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية ،كما هدفت لصياغة إطار فكري لإدارة الأرباح يوضح مفهومها ودوافعها والأساليب ،والممارسات التي تستخدمها الإدارة للتأثير على رقم صافي الربح والآثار المترتبة عليها ،وطرق اكتشافها وقياسها وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية ،وإجراء تأصيل نظري شامل لمفهوم حوكمة الشركات والياتها الداخلية والخارجية في إطار خصائصها ومسؤولياتها ودور هذه الآليات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح ،وسعت الدراسة الى اختبار تأثير مجلس الإدارة ،لجنة التدقيق ،والمراجعة الداخلية على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: يوجد تأثير جوهري بعلاقة ارتباط عكسية بين المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح ، ويوجد تأثير جوهري بعلاقة ارتباط عكسية بين لجان التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات والآليات الداعمة لها ،وضرورة الاهتمام بوضع دليل أو ميثاق أخلاقي للمؤسسة للحد من السلوك النفعي .

4- دراسة (صالح رضا إبراهيم ،2010) ،بعنوان :"العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية".[2]

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفاهيم وأهمية كل من جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية ،ومن ثم تطوير نموذج لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح (المقاسة من خلال المستحقات الكلية) وبعض جوانب الحاكمية المؤسسية والمتمثلة في مجلس الإدارة (نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المؤسسات ،وحجم مجلس الإدارة ،واستقلالية أعضائه) ،ولجنه التدقيق (استقلالية ونشاط اللجنه) وأثرها على جودة التقارير المالية.

تكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2007 الى 2009 ،أما عينة الدراسة فتكونت من 45 مؤسسة.

توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة ،وهذا يعني أن زيادة نسبة الملكية لأعضاء مجلس الإدارة في أسهم المؤسسة تؤدي الى انخفاض جودة الأرباح ،كما توصلت الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين المستحقات الكلية التي تعبر عن جودة الأرباح ،وانه لا يوجد اثر سلبي

---

[1] هادي مسعود، "**دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لادارة الارباح**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، 201.

[2] صالح رضا إبراهيم، "**العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية**"، المجلة العلمية: التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامع طنطا، العدد رقم 2، المجلد رقم 2، 2010، ص386-455.

أو ايجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح. كما توصلت الى أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق ،وهذا يعني ان زيادة الاستقلالية تؤدي الى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي زيادة جودة الأرباح ،كما انه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط اللجنة المتمثل بعدد اجتماعاته.

أوصت الدراسة بالعمل على إيجاد آليات فعالة لتعزيز استقلالية مجالس إدارات المؤسسات ،وتفعيل دور هذه المجالس بالخبرة المالية لما لذلك من اثر ايجابي في رفع مستوى جودة الأرباح ،ودور لجان التدقيق في الرقابة على أداء الإدارة.

5- دراسة (عفيفي هلال عبد الفتاح ،2011) ،بعنوان : "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الارباح دراسة اختباريه في البيئة المصرية".[1]

هدفت الدراسة لكشف علاقة هيكل الملكية بسلوك جودة الارباح ،لعينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة ، بالتطبيق على عينة مكونة من 34 مؤسسة ناشطة في سبعة قطاعات مختلفة لعام 2008 م .

ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على اربعة تصنيفات لهيكل الملكية وهي :الملكية الادارية ،الملكية المؤسسية ،ملكية الكبار الخارجيين (على المستوى الفردي) ،والتداول الحر ،بالإضافة الى اعتماد اربعة متغيرات ضابطة وهي : حجم المؤسسة ،الانتساب الى تجمع الاعمال ،اداء المؤسسة ،الرفع المالي .كما تم الاعتماد في قياس جودة الارباح على مقاييس لجودة االمستحقات الكلية (نموذج **Dechow And Dichev ,2002**) ،وجودة المستحقات الاختيارية (نموذج **Francis Et Al ,2004**) .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين الملكية الادارية وجودة الارباح ،ويتفق ذلك مع فرض تقارب المصالح ،ووجود علاقة سالبة وذات دلالة احصائية بين الملكية الفردية وجودة الارباح ، حيث يتفق ذلك مع فرض التحصين ، ووجود علاقة موجبة ولكنها غير دالة بين الملكية المؤسسية والتداول الحر وبين جودة الارباح.

6- دراســة (علاَّم محمد موسى حمدان ،2012) ،بعنوان : "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية".[2]

هدفت هذه الدراسة للتحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة الصناعية العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، بالإضافة الى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك المؤسسات وهي : التحفظ المحاسبي ،حجم المؤسسة وعقود الدين ،العائد على الاستثمار ،الحوكمة ،جودة التدقيق ،ولجان التدقيق . ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام نموذجين مختلفين لقياس جودة الأرباح هما من اكثر النماذج استخداما : نموذج (Richardson et al., 2005) ونموذج "Jones" المعدل.

تكونت عينة الدراسة من (50) شركة مساهمة عامة صناعية ،مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2004-2009 م) والتي رتبت بطريقة مكنت من استخدام اختبار الانحدار المشترك.

توصلت الدراسة الى نتائج مهمة تشير الى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ،ووجدت الدراسة أن هناك تباين في وجود الأرباح تعزى لحجمها ،كما تبين أن المؤسسات كبيرة الحجم تتميز أرباحها بالجودة أكثر من المؤسسات

---

[1] عفيفي هلال عبد الفتاح،" **العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية**" ،مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)– مصر ،العدد 2 ،دار المنظومة ،2011.

[2] علاَّم محمد موسى حمدان ،"**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :دليل من المؤسسات الصناعية الأردنية**" ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد العشرين العدد الأول ،يناير2012.

صغيرة الحجم ،كما وجدت أن لكل من قيود الدين وجودة التدقيق الخارجي تأثير في جودة الأرباح ،في حين أن العوامل الأخرى لم يكن لها اثر ذو دلالة إحصائية في جودة الأرباح.

توصلت الدراسة الى ضرورة دعم الحوكمة و تفعيل آلياتها ،وكذلك دعم جودة التدقيق الخارجي ،مع العمل على مراقبة وتحسين خصائص لجنة التدقيق ليكون لها اثر فعال في تحسين جودة الارباح ،كما اوصت بدراسة اثر خصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح ،والعلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الارباح .

7- دراسة (العبدلي ،2012) بعنوان :" اثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية والخدمية الأردنية".[1]

هدفت الدراسة لمعرفة اثر آليات الحوكمة على ممارسة المؤسسات الأردنية لسياسة تمهيد الدخل ،واعتمد لقياس تمهيد الدخل على نموذج (ECKEL,1981) باستخدام ثلاثة مستويات للدخل ،الأول اعتمد على الدخل التشغيلي ،والثاني اعتمد على الدخل قبل الضريبة ،والثالث بالاعتماد على صافي الدخل .أما لقياس حوكمة الشركات فقد تم اختيار بعض المؤشرات المستقلة في كل من خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ا.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت بعض الأساليب الإحصائية أهمها (Regression Analysis Logistic) وذلك على عينة مكونة من (102) مؤسسة مدرجة في بوصة عمان.

توصلت الدراسة الى أن المؤسسات الأردنية الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي ،قد مارست تمهيد الدخل بمعدل (44.11 %) للدخل التشغيلي ،و(38.23%) للدخل قبل الضريبة ،و بنسبة (41.11%) لصافي الدخل. كما توصلت الى أن حجم مجلس الإدارة له اثر على سياسة تمهيد الدخل ،إذ بينت أن زيادة أعضاء المجلس يزيد من تمهيد الدخل في المؤسسات.

أوصت الدراسة باتخاذ خطوات حذرة لتجنب الوقوع في التضليل الموجود في القوائم المالية ،الذي قد تهدف من خلاله الإدارة الى الحفاظ على منصبها وتحقيق مصالحها ،وذلك بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى في المؤسسات.

8- دراســـة (النابلسي ،2012) ،بـعنـوان :" دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية".[2]

هدفت الدراسة الى بيان اثر حوكمة الشركات على ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات المدرجة ببورصة عمان ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وزعت على مجتمع مكون من : أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسات ،ومن المستثمرين (مؤسسات وأفراد) ،حيث تم توزيع (208) استبان بشكل عشوائي على عينتي الدراسة ،وتم استرداد (161) استبان.

ولتحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على برنامج spss ،حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ،ومقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي ،ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري ،كما تم الاعتماد على اختبار t لعينتين مستقلتين لاختبار الفرضيات واختبار كرونباخ ألفا لاختبار درجة مصداقية البيانات.

---

[1] العبدلي يمينة، "**اثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية والخدمية الاردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2012.

[2] زياد محمد حسن طاهر النابلسي ،"**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدردة في بورصة عمان ،دراسة ميدانية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاقتصاد و الاعمال ،جامعة جدارا ،الاردن ، 2012.

توصلت الدراسة الى أن الحوكمة تلعب دورا هاما في الحد من ممارسات تمهيد الدخل ،في المؤسسات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة ،فيما يتعلق بالممارسة المرتبطة بالإيرادات و المصروفات .كما توصلت الى أن الحوكمة تلعب دورا في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في المؤسسات المدرجة ببورصة عمان من وجهة نظر المستثمرين.

أوصت الدراسة بضرورة الالتزام التام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات لما له من اثر في الحد من ممارسات تمهيد الدخل ،وضرورة إجراء دراسات تطبيقية تظهر كيف تؤثر حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل.

9- دراسة (الصادق محمد سالم الطيب ،2012) ،بعنوان : "حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيارات بين السياسات المحاسبية البديلة".[1]

هدفت الدراسة الى تحليل ودراسة المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ،وتوضيح دورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ،وتحديد آليات حوكمة الشركات وإبراز دورها في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن التلاعب ببدائل السياسات المحاسبية.

لحل مشكلة الدراسة قام الباحث باختبار اثر الالتزام بكل من :معايير الحوكمة ؛،آلياتها ؛ مبادئها وركائزها على اختيار السياسات المحاسبية البديلة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمعايير حوكمة الشركات في تنظيم واختيار السياسات المحاسبية البديلة ، وكذلك تقوم آليات حوكمة الشركات بدور فعال في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ،وذلك من خلال ضبط ممارسات الإدارة غير السليمة التي تهدف الى إظهار الربح غير الحقيقي بواسطة المراجعة الداخلية والخارجية ،الرقابة الداخلية ،لجان التدقيق؛ مجلس الإدارة .

أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن في مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة عند الاختيار بين السياسات المحاسبية ، و الاسترشاد بآراء الخبراء والاستشاريين الماليين عند الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة.

10- دراسة (علي يوسف ،2012) ،بعنوان :" اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية – دراسة تطبيقية".[2]

هدفت هذه الدراسة الى لاختبار اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية ،إذ حددت ملائمة معلومات الأرباح على أساس محددين أساسيين يعكسان استخدام المستثمرين لمعلومات الأرباح في قراراتهم ،وهما قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ،ومحتواها التقييمي.

تكونت عينة الدراسة من (78) مؤسسة نشطة مدرجة في سوق الأوراق المالية ،خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و 2008 م. ولعل اهم ماتوصلت اليه من نتائج مبينه في النقاط التالية:

- يؤثر وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين ايجابيا في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في السوق ،وذلك من خلال مقياسي قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ،والمحتوى التقييمي لمعلومات

[1] الصادق محمد سالم الطيب، "**حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيارات بين السياسات المحاسبية البديلة**"، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، دامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

[2] علي يوسف ،"**اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد الثاني،2012.

الأرباح .إذ أظهرت النتائج أن المؤسسات التي يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارتها من غير التنفيذيين تكون ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية أكبر من المؤسسات الأخرى؛

- يؤثر قيام رئيس المجلس بدور مزدوج (كرئيس للمجلس ورئيس الإدارة التنفيذية) ،سلبا في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية؛
- لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية ،ومع ذلك فان حجم المجلس المتوسط (7 أو9 أعضاء) هو الأقل في التأثير السلبي.

11- دراسة (عبد المطلب السرطاوي وآخرون ،2013) ،بعنوان" اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح ،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية" . [1]

هدفت الدراسة الى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية ،لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق الواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية ،وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ،ودراسة أثرها على ممارسات إدارة الأرباح في 50 مؤسسة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2006.

توصلت الدراسة الى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق بان كلا من: حجم لجنة التدقيق ،الخبرة المالية لأعضائها ،وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح ،إلا أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من إدارة الأرباح. أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة كان له أثرا مهما في زيادة إدارة الأرباح.

أوصى الباحثون في ضوء نتائج الدراسة بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين الأردنية الخاصة بخصائص لجان التدقيق وتضمينها مجموعة من الشروط والخصائص الإضافية لزيادة فعاليتها في الحد من إدارة الأرباح ،وتقليص ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم المؤسسة ،مع ضرورة دعم استقلال لجنة التدقيق من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين فيها.

12- دراسة (حمد آمنه و أبو ناصر محمد ،2013) ،بعنوان : "اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية". [2]

هدفت الدراسة للتعرف على اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للمؤسسات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ،واختبار اثر نوع القطاع على عملية تمهيد الدخل ،حيث أجريت الدراسة على عينة مكونه من (70) مؤسسة مدرجة في بورصة عمان .

---

[1] عبد المطلب السرطاوي ،علام حمدان ،صبري مشتهي ،عماد ابوعجيلة،" **اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من ادارة الارباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ماقبل الازمة المالية العالمية**" ، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) ،المجلد 28 ،العدد 4 ،2013.

[2] آمنة خميس حمد، محمد أبونصار ،"**أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**" ،مجلة دراسات العلوم الادارية ،المجلد 40 ،العدد2 ص ص 329-351 ،2013.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام نموذج (ECKEL,1981) لتصنيف المؤسسات الى ممهدة وغير ممهدة لدخلها ،كما تم اعتماد أربعة مقاييس للدخل متمثلة بمجمل الربح ،وصافي الربح التشغيلي ،الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل .في حين تم استخدام أربعة مقاييس للحجم هي : متوسط المبيعات ،متوسط إجمالي الموجودات ،متوسط إجمالي القيمة السوقية. واعتمدت الدراسة على عدة أساليب إحصائية منها ،اختبار (t–test) واختبار بيرسون ،وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة الى أن بعض المؤسسات الأردنية تمارس تمهيد الدخل ،اذ ظهر تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في القطاعين وبنسب مختلفة ،وتبين انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات في سلوك تمهيد الدخل وباستخدام مقاييس الدخل المختلفة ،باستثناء مجمل الربح كمقياس للتمهيد . و تبين أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية.

أوصت الدراسة المستثمرين والمحللين بعدم الاعتماد على أرقام القوائم المالية المنشورة كارقام مسلم بها لغايات الاستثمار وكمؤسسات مستقرة من حيث الأرباح ،لكون هذا الاستقرار قد يكون ناتجا عن ممارسة تمهيد الدخل لتلبية أهداف الإدارة بمختلف مستوياتها ومكوناتها.

13- دراسة (الخطيب حنان محمد صالح ،2013) ،بعنوان : "دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح دراسة ميدانية".[1]

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ،أهميتها ،أهدافها و آلياتها مع إبراز تطبيق هذه الآليات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية ،من خلال الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب في الأرباح وتحسين جودة رقم الأرباح الواردة بالقوائم المالية.

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي و الاستنباطي ،كما اقتصرت عينة الدراسة على كل من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة و المراجعين الداخليين بشركات المساهمة.

توصلت الدراسة الى أن دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات يتمثل في إعطاء الثقة والمصداقية للتقارير المالية وتقييم عملية إدارة المخاطر والتقرير عن حوكمة الشركات .وان من أهم عوامل تفعيل دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات مساءلته وحماية استقلاليته ،في حين ان دور المراجع الداخلي في حوكمة الشركات يتمثل في خدمات التأكيد بشان نظم الرقابة الداخلية .ومن أهم العوامل المؤثرة على دوره في هذا الصدد هي خبرته ومؤهلاته ونطاق سلطته ومسئوليته ،في حين ان دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات لا يقل أهمية عن دور كل من المراجع الداخلي والخارجي فهي مسئولية عن دعم عملية المراجعة الخارجية وتفعيل استقلاليتها والإشراف على إعداد التقارير المالية وأعمال المراجعة الداخلي ونظم الرقابة الداخلية.

أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مفاهيمي وإجرائي عام لتطبيق آليات حوكمة الشركات الجيدة ليساهم في نشر ثقافة وفكر حوكمة الشركات في مجتمع المال والأعمال ،وبضرورة تحسين الهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالية المراجعين الداخليين وتوفير خطوط اتصال فعالة مع لجان التدقيق ومجلس الإدارة لعدم خضوعه لضغوط من قبل الإدارة التنفيذية مع ضرورة إعطاء المراجعين الداخليين دورات تكوينية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات وتقييم نظم الرقابة الداخلية والمفاهيم المحاسبية الحديثة مثل الحوكمة.

[1] الخطيب ،حنان محمد صالح،" **دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الارباح _دراسة ميدانية**" ،مجلة الفكر المحاسبي _مصر ،المجلد 17 العدد 04،ديسمبر 2013،ص ص 44-45.

14- دراسة (نور الدين محمد خليل أبو نقيرة ،2014) ،بعنوان: "اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية – دراسة تطبيقية غلى البنوك الأردنية المدرج أسهمها في بورصة عمان".[1]

هدفت الدراسة الى اختبار اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان ،على جودة الأرباح ومؤشرات المتانة المالية ،وذلك سعيا للخروج بنتائج وتوصيات تساعد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتهم المختلفة سواء الاستثمارية أو التمويلية أو البحثية.

اقتصرت الدراسة على بعض البنود المتعلقة بالحاكمية المؤسسية وهي طبيعة ملكية البنوك لما تشكله من أهمية من حيث تركز الملكية ودورها في عملية الضبط والرقابة وتأثيرها على مجلس الإدارة ، وأيضا تركز ملكية أصحاب المصالح وانعكاس ذلك على عملية الإفصاح والشفافية ،ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ،والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ودوران مكتب التدقيق الخارجي .وتم قياس جودة الأرباح من خلال ثلاثة مقاييس : استمرارية الأرباح ،اقتراب الأرباح من النقد و نسبة المستحقات للقيمة الدفترية للبنك . في حين تم قياس المتانة المالية من خلال : نسبة القروض غير العاملة الى إجمالي القروض كفاية رأس المال ،العائد على الملكية ،العائد على الأصول ،نسبة السيولة.

تمثل مجتمع وعينة الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2012 م ،كما تم استخدام برمجية (**E-views**) لإجراء التحليلات اللازمة لبيانات الدراسة بطريقة تحليل الانحدار المشترك.

توصلت الدراسة الى توفر العديد من متطلبات الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية ،كما دلت على وجود اثر لبعض مؤشرات فاعلية الحاكمية على نحو منفرد في جودة الأرباح والمتانة المالية ،وأن المؤشرات المتمثلة في حصة اكبر مساهم ،والملكية المؤسسية ،وملكية الإدارة العليا التنفيذية كان لها اثر على جميع متغيرات الدراسة التابعة ،بينما كان للمؤشرات الأخرى أثرا متفاوتا،كما توصلت الى أن أرباح هذه البنوك تتوفر فيها خاصية الاستمرارية مما يدل على جودتها .

أوصت الدراسة الى ضرورة بناء مؤشر لقياس الحوكمة ،لتسهيل تقييم درجة الالتزام بتطبيقها في البنوك وكذا تسهيل قياس أثرها على جودة الأرباح والمتانة المالية.

15- دراسة (محمود عبد المالك سالم صيام ،2014) ،بعنوان : "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح".[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية والتي تتكون من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وبين جودة الأرباح ،حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير العناصر الخاصة بالحاكمية المؤسسية عن جودة الأرباح ،والتي تنقسم إلى قسيمين وهما: مجلس الإدارة والذي تم الاعتماد في قياسه على خصائصه المتمثلة في كل من : ملكية أعضائه لأسهم المؤسسة ،عدد أعضائه واستقلاليته ،ومن ثم تحري اثر خصائصه على جودة الأرباح .والقسم الآخر لعناصر الحاكمية المؤسسية المتمثلة في لجنة التدقيق من خلال خصائصها : استقلالية هذه اللجنة ،خبرتها ونشاطها في المؤسسة .

---

[1] نور الدين محمد خليل ابونقيرة ،"**اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الارباح والمتانه المالية ،دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرج اسهمها في بورصة عمان**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان ، 2014.

[2] محمود عبد المالك سالم صيام، "**العلاقة بين الحاكمية المؤسسية و جودة الارباح، دراسة تطبيقيةعللا الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية**"، مذكرة ماجستار في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات جميع المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها "12" مؤسسة صناعية ،حيث تم دراسة البيانات الخاصة بهذه المؤسسات لمدة 6 سنوات ،ممتدة مابين سنتي 2008 و 2013 م،حيث تم مسح التقارير المالية السنوية للوصول الى المعلومات المطلوبة للدراسة.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الادارة وبين جودة الأرباح ،ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح .بالإضافة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة التدقيق وجودة الأرباح .أما عناصر الحاكمية المؤسسية الأخرى والمتمثلة بملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة وخبرة لجنة التدقيق فلم تثبت الدراسة وجود علاقة بينهما ،وبخصوص استقلالية لجنة التدقيق فلم نتمكن من اختبار تأثيرها على جودة الأرباح وذلك لاستقلالية جميع لجان التدقيق العاملة في المؤسسات التي خضعت للدراسة عن أية وظائف تنفيذية.

أهم توصيات الدراسة؛ العمل بكافة الطرق لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضائه وذلك من خلال الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة وعقد الندوات لتوعية مجالس إدارة المؤسسات بأهمية استقلاليتهم عن الوظائف التنفيذية وأهمية الدور الذي يلعبونه في كشف عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة ،بالإضافة الى التوعية بالدور الذي تلعبه لجنة التدقيق في المؤسسات وفاعليتها في الحد من عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالح خاصة بها وتوضيح أهمية نشاط هذه اللجنة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة سنويا.

16- دراسة (فداوي امينة ،2014) ،بعنوان :" دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية – دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250".[1]

هدفت الدراسة الى التعرف على دور ركائز الحوكمة المتمثلة في إدارة المخاطر ،الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية ،وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2009 م .

ولتحقيق اهداف الدراسة تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال مدى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام نموذج "jones" المعدل ،وممارسة تمهيد الدخل من خلال نموذج" Eckel " .كما تم قياس جودة ركائز الحوكمة المتمثلة في إدارة المخاطر ،الإفصاح والرقابة لنفس العينة المدروسة باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية "Dummy Variables " ،ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترح ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات بالعينة المدروسة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

توصلت الدراسة الى أن العينة المدروسة تمارس المحاسبة الإبداعية ،من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا ،سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع الى سنوات الدخل المتدني ،وذلك تفاديا لتأثيرات الأزمة المالية التي طبعت خلال نفس الفترة المدروسة .وتوصلت الدراسة ايضا الى وجود ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر الإفصاح والرقابة في العينة المدروسة ،وتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .في حين لا تتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات ،ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من المؤسسات العينة المدروسة بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

[1] فداوي امينة ،"**دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشرSBF250-**" ، اطروحة دكتوراه الطور الثالث ،مالية محاسبة و التسويق في المؤسسة،جامعة عنابة ،الجزائر ،2014.

17- دراسة (مهند سعدي احمد حسين ،2015) ،بعنوان " اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".[1]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح ،بالتطبيق على المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ،وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على جميع المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والبالغ عددها (73) مؤسسة ،أما عينة الدراسة فقد شملت المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والتي يزيد رأس مالها عن (5, 000,000) مليون دينار ،والبالغ عددها (51)مؤسسة . أما وحدة التحليل فقد تكوّنت من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين للتلك المؤسسات والمدققين الخارجيين والبالغ عددهم (138) فرداً.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي ،لجمع البيانات وتحليلها و اختبار الفرضيات .وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد ،بالإضافة لتحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح ،بالإضافة إلى ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية والفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان .

أوصت الدراسة بضرورة قيام مجالس إدارة المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ،بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية وإدارية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان التدقيق التي تمكنهم من أداء مهامهم بمهنية وفاعلية.

18- دراسة (لؤي محفوظ داود ،2015) ،بعنوان : " دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية".[2]

هدفت الدراسة للتعرف على دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، وذلك من خلال الوقوف على دور لجان التدقيق في الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية ،إضافة لدورها في دعم وظيفة التدقيق الداخلي ،وذلك من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق ومديري التدقيق الداخلي في تلك البنوك .

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءته لطبيعة الدراسة ،حيث تم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من 40 استبيان.

[1] مهند سعدي احمد حسين، "**اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

[2] لؤي محفوظ داود ،"**دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية**" ،رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الزرقاء ،الاردن ،2015.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود دور ايجابي للجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ،وكان أكثرها تأثيرا دور لجان التدقيق في دعم التدقيق الداخلي ،يليه دور لجان التدقيق في الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية.

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ،أهمها ضرورة التوعية والتوضيح لمفهوم تمهيد الدخل ،لما لها من اثر في الحد من التلاعب بالارباح من خلال ممارسات تمهيد الدخل ،إضافة لضرورة اداراك موظفي الإدارة التنفيذية في البنك لأهمية دور لجان التدقيق في دعم وظيفة التدقيق الداخلي ،وذلك من خلال توعيتهم لهذا الدور.كما أوصت الدراسة بضرورة اختيار أعضاء لجان التدقيق من أصحاب الخبرات العلمية والعملية في مجال التدقيق والمحاسبة.

المبحث الثالث : مساهمة البحث

بعد الاطلاع على الادبيات التطبيقية التي تناولت العناصر المرتبطة بالدراسة الحالية ،والمتمثلة في كل من متطلبات الحوكمة (هيكل الملكية ،خصائص مجلس الادارة ،خصائص لجنة التدقيق) ومواضيع ممارسات التلاعب بالارباح (تمهيد الدخل ،ادارة الارباح) وكذا كل ماله علاقة بمقاييس جودة الارباح على اختلافها وتعددها ،سيتم ادراج النقاط التي اتفقت مع نقاط الدراسة الحالية وابراز اهم ما يميزها عن سابقتها على النحو التالي :

1- **اهم نقاط اختلاف الادبيات التطبيقية الاجنبية السابقة مع الدراسة الحالية** : ويمكن تلخيصها في الجدول ادناه :

جدول (2-1) : اهم نقاط اختلاف الادبيات التطبيقية الاجنبية السابقة مع الدراسة الحالية

الباحث	عنوان البحث	اهم الفروقات
Davidson Et Al,2005	**دور هيكل حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**	ركزت الدراسة على اثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ،في حين تناولت الدراسة الحالية آلية كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق وتحرى أثرهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها دون التطرق لآلية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
Luohe et al, 2008	**مجالس الإدارة ،فعالية لجان التدقيق و جودة التقارير المالية: أدلة تجريبية**	تتفق في شق من الدراسة الحالية كونها تناولت اثر خصائص كل من مجلس الادارة ولجان التدقيق في الحد من إدارة الأرباح ،إلا ان الدراسة الحالية اكتفت بوجود لجنة تدقيق دون التطرق لخصائصها.
choi, 2008	**دراسة تطبيقية للعلاقة بين جودة الأرباح و قيمة المؤسسة**	تناولت الدراسة مقاييس جودة الأرباح (استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية) التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية ،كما تم تناول متغير العائد على الأصول كمقياس لجودة الأرباح بدلا من كونه متغير ضابط.

Garcia, Et. Al 2010	**لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية وإدارة الأرباح أدلة عملية من المؤسسات الإسبانية**	ركزت الدراسة على اثر خصائص لجنة التدقيق (حجم وعدد اجتماعات الجنة) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ،في حين اكتفت الدراسة الحالية بأثر وجود لجنة التدقيق في الحد من التلاعب بالأرباح دون التطرق لخصائصها.
Al Fayoumi Et Alexander 2010	**هيكل الملكية وإدارة الأرباح: حالة المؤسسات الصناعية الأردنية**	ركزت الدراسة على اثر هيكل الملكية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ما يجعلها تتسق مع جزء من البحث الحالي ،فيما يخص اثر تركز الملكية على إدارة الأرباح.
Bita and S. Bazaz,2010	**اثـر حوكمة الشركات علـى جودة الأربــاح : أدلة من إيران**	تناولت الدراسة اثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح ،بحيث تعددت المقاييس المعتمدة لجودة الأرباح (جودة المستحقات ،استمرار الأرباح والقدرة على التنبؤ بالأرباح) ،ما يتفق مع شق من الدراسة الحالية التي اعتمدت كل من استمرار الأرباح والقدرة على التنبؤية لها كما تم تحري اثر استقلالية مجلس الإدارة وحجمه في تحسين جودة الأرباح.
Abed et al, 2012	**حوكمة الشركات وإدارة الأرباح : دليل من الأردن**	تناولت الدراسة اثر خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس ،نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم المؤسسة) على ممارسات إدارة الأرباح المقاسة بنموذج جونز ،ما يجعلها تتفق مع شق من الدراسة الحالية.
alves, 2012	**هيكل الملكية وإدارة الأرباح: أدلة من المؤسسات البرتغالية**	تتفق هذه الدراسة مع شق من الدراسة الحالية كونها تناولت اثر تركز الملكية المعبر عنها بملكية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح المقاسة بنموذج جونز المعدل.
Al-Dhamari et Ku Nor,2013	**حوكمة الشركات هيكل الملكية والقدرة التنبؤية للأرباح : أدلة من ماليزيا**	تناولت الدراسة اثر حجم واستقلالية مجلس الإدارة ،خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية ،عدد مرات اجتماع اللجنة وخبرة أعضاء اللجنة) وهيكل الملكية (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية) ،على جودة الأرباح المقياس من خلال قدرتها التنبؤية ،وهذا ما يتفق مع شق من الدراسة الحالية رغم اكتفائها بتحري اثر توافر لجان التدقيق ومتغيرات اخرى لهيكل الملكية على جودة الارباح المقاسة بمقاييس مختلفة.
Abbadi Et Al 2016	**جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح : أدلة من الأردن**	تناولت الدراسة اثر كل من استقلالية المجلس وجود لجنة تدقيق على ممارسة إدارة الأرباح ،ما يجعلها تتفق مع شق من الدراسة الحالية.

2- **اهم نقاط اختلاف الادبيات التطبيقية العربية السابقة مع الدراسة الحالية** : ويمكن تلخيصها في الجدول ادناه :

جدول (2-2) : اهم نقاط اختلاف الادبيات التطبيقية العربية السابقة مع الدراسة الحالية

الباحث	عنوان البحث	اهم الفروقات
سامي مجدي محمد ،2009	**دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**	اهتمت هذه الدراسة بجانب من جوانب الدراسة الحالية ،بحيث تناولت اثر لجان التدقيق على جودة القوائم المالية في البيئة المصرية ، في حين تناولت الدراسة الحالية اثر وجود لجنة التدقيق على كل من جودة الأرباح وممارسات التلاعب بالارباح .
إقبال و أبو عجيلة 2009	**العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية**	تطرقت هذه الدراسة لأثر كل من خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة الأرباح المعبر عنها باستمراريتها ،بحيث غطت جانب من جوانب البحث .
هادي مسعود 2010	**دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح**	ركزت هذه الدراسة على آليات حوكمة الشركات ،من حيث خصائصها ومسؤوليتها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح أما الدراسة الحالية فتناولت من بين هذه الآليات اثر لجان التدقيق ومجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.
صالح رضا إبراهيم 2010	**العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية**	بحثت هذه الدراسة في اثر كل من خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على جودة الأرباح ،والتي تم اعتمادهما في الدراسة الحالية بإضافة متغيرات أخرى لحوكمة الشركات وتعدد مقاييس جودة الأرباح.
عفيفي هلال عبد الفتاح ،2011	**العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الارباح دراسة اختباريه في البيئة المصرية**	تناوت هذه الدراسة اربعة تصنيفات لهيكل الملكية وهي :الملكية الادارية ،الملكية المؤسسية ،ملكية الكبار الخارجيين (على المستوى الفردي) ،والتداول الحر .بالإضافة الى اعتماد اربعة متغيرات ضابطة وهي : حجم المؤسسة ،الانتساب الى تجمع الاعمال ،اداء المؤسسة ،الرفع المالي .كما تم الاعتماد في قياس جودة الارباح على مقاييس المستحقات الكلية و المستحقات الاختيارية، إلا ان الدراسة الحالية تناولت مقاييس اخرى لهيكل الملكية وجودة الارباح.
حمدان علام محمد موسى 2012	**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية**	اهتمت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة في جودة الأرباح ،فتناولت لجنة التدقيق وحجم المؤسسات من بين هذه العوامل ،وهذا ما يتفق في جزء من الدراسة الحالية كونها تتناول اثر متطلبات الحوكمة والتي من بينها لجان التدقيق على جودة الأرباح.

العبدلي 2012	**اثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية والخدمية الأردنية**	تناولت هذه الدراسة اثر خصائص لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على تمهيد الدخل المقاس بنموذج (ECKEL,1981) ،وهذا ما يتفق مع شق من الدراسة الحالية بحيث ساهمت في تدعيم الإطار النظري والتطبيقي الخاص بأثر حوكمة الشركات على تمهيد الدخل.
النابلسي 2012	**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية**	تناولت هذه الدراسة خصائص حوكمة الشركات على تمهيد الدخل بينما الدراسة الحالية اهتمت ببعض متطلبات الحوكمة وتحرى أثرها في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر ،كما تم الاستفادة منها في تدعيم الجانب النظري .
الصادق محمد سالم الطيب 2012	**حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيارات بين السياسات المحاسبية البديلة**	ركزت هذه الدراسة على دور حوكمة الشركات والياتها في ترشيح البدائل المحاسبية ،لضبط الممارسات غير السليمة في المفاضلة بين البدائل المتاحة ،بينما اتجهت الدراسة الحالية الى تحري اثر آليات الحوكمة في ضبط ممارسات التلاعب المحاسبي (تمهيد الدخل ،إدارة الأرباح).
علي يوسف 2012	**اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية – دراسة تطبيقية**	تناولت هذه الدراسة اثر خصائص مجلس الإدارة على مقياس من مقاييس جودة الأرباح الذي تبنته الدراسة الحالية– ألا وهو القدرة التنبؤية للأرباح –كما تم الاستفادة منها في تدعيم الجانب النظري
عبد المطلب السرطاوي وآخرون 2013	**اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح ،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية**	ترى الباحثة ان هذه الدراسة درست اثر خصائص لجان التدقيق على إدارة الأرباح في البيئة الأردنية ،حيث تناولت جانب من جوانب بحثنا الحالي ،كما تكمن الاستفادة منها في تدعيم الإطار النظري وتحرى اثر وجود لجنة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح.
حمد آمنه وأبو ناصر محمد 2013	**اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**	عمدت هذه الدراسة الى قياس ممارسات تمهيد الدخل من خلال نموذج (ECKEL,1981) والذي تم اعتماده في الدراسة الحالية لقياس مدى ممارسة تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر ،وعليه تم الاستفادة منها في تغطية الجانب النظري والتطبيق الخاص بتمهيد الدخل.

الخطيب حنان محمد صالح 2013	**دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح دراسة ميدانية**	اهتمت هذه الدراسة بأثر آليات حوكمة الشركات (التي من بينها لجان التدقيق) في تحسين جودة الأرباح ،بينما الدراسة الحالية اتجهت لتحري اثر متطلبات أخرى على جودة الأرباح وممارسات التلاعب بالارباح في البنوك العاملة في الجزائر.
نور الدين محمد خليل أبو نقيرة 2014	**اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية – دراسة تطبيقية غلى البنوك الأردنية المدرج أسهمها في بورصة عمان**	تعتبر هذه الدراسة قريبة جدا الى الدراسة الحالية كونها تناولت اثر فعالية الحوكمة (تركز الملكية ،الملكية الأجنبية ، الملكية الحكومية والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام) على جودة الأرباح (استمرارية الأرباح ،اقتراب الأرباح من النقد) والمتانة المالية المقاسة بالعائد على الأصول الذي تم اعتماده في الدراسة الحالية كمقياس لجودة الارباح .
محمود عبد المالك سالم صيام 2014	**العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح**	تناولت هذه الدراسة جوانب من البحث الحالي ،حيث درست اثر كل من ملكية أعضاء مجلس الإدارة ،الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي ،حجم المجلس وكذا خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح.
فداوي امينة 2014	**دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية – دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250**	قاست هذه الدراسة المحاسبية الإبداعية من خلال إدارة الأرباح وتمهيد الدخل والذي تم اعتمادهما في دراستنا الحالية لقياس التلاعب بالأرباح ،كما تطرقت لأثر ركائز الحوكمة والتي من بينها الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وحجم مجلس على إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية ،بحيث تكمن الاستفادة منها من خلال اعتماد طريقة قياس متغيرات الحوكمة (اعتماد المتغيرات الوهمية) ومساهمتها في تدعيم الإطار النظري وجانب من التطبيقي .
مهند سعدي احمد حسين 2015	**اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**	تناولت هذه الدراسة شق من الدراستنا الحالية ،بحيث ركزت على اثر خصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح ،بينما اكتفت الدراسة الحالية بتحري اثر تواجد اللجنة بالبنوك دون التطرق لأثر خصائصها على جودة الأرباح .
لؤي محفوظ داود 2015	**دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية**	تناولت هذه الدراسة اثر لجان التدقيق على ممارسات تمهيد الدخل هذا ما جعلها تتفق مع جزء من الدراسة الحالية بحيث ساهمت في بناء الفرضيات والإطار النظري لتمهيد الدخل.

3- اهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسة اهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها ،كما تغطي القطاع البنكي الذي يعتبر احد اهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة مابين سنتي (2010- 2015 م).

يمكن تلخيص ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها بالنقاط التالية:

- استخدمت اكثر من طريقة لقياس جودة الارباح ،تمثلت في استمرارية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ،معدل العائد على الاصول ،وهذا يعطي ميزة لنتائج الدراسة كونها استخدمت اكثر من بديل لتقييم جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر ؛
- اعتمدت اكثر من طريقة للاستدلال على مدى التلاعب بالارباح في البنوك العاملة في الجزائر ،تمثلت في تمهيد الدخل و ادارة الارباح مما يعطي تقييم موسع للظاهرة؛
- اهتمت بجوانب الادوات الرقابية للحوكمة ،المتمثلة في كل من هيكل الملكية (تركز الملكية ،الملكية الاجنبية ،الملكية الحكومية) وخصائص مجلس الادارة (حجم المجلس ،الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي) وكذا مدى تشكيل لجان تدقيق في البنوك عينة الدراسة ،على غرار الدراسات السابقة التي اكتفت باحدى هذه الادوات.
- تعتبر هذه الدراسة الاولى – حسب معرفة الباحثة – التي تناولت موضوع قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة (هيكل الملكية ، خصائص مجلس الادارة ووجود لجنة التدقيق) على كل من ممارسات التلاعب بالأرباح وجودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر، بحيث جمعت بين ثلاثة جوانب مختلفة على غرار الدراسات الاخرى التي اكتفت بجمع جانبين فقط ؛
- انطلقت الدراسة من استخدام البيانات المالية المنشورة والمدققة ،لقياس كل من بديلي التلاعب بالأرباح (تمهيد الدخل وادارة الارباح) ، وبدائل قياس وجودة الارباح (الاستمرارية، الاقتراب من النقد ،معدل العائد على الاصول) في البنوك العاملة في الجزائر ،حيث ترى الباحثة ان بنية القوائم المالية ومكوناتها اكثر قدرة للتعبير عن نفسها ،بمعنى ان تحليل الارقام المعبرة عن ممارسات التلاعب بالارباح وجودتها تكون اكثر دلالة على الواقع؛
- تميزت هذه الدراسة ايضا باستخدامها لخمسة نماذج رياضية ،وهذا يعطي نتائج اشمل من نتائج الدراسات السابقة؛
- تعددت بيئات التطبيق في الدراسات السابقة ،سواء كانت عربية او اجنبية فقد اتجهت للشركات الصناعية ؛ الخدماتية و الانتاجية ،المدرجة وغير مدرجة في البورصة . اما دراستنا الحالية فقد تم تطبيقها في البيئة الجزائرية وخصوصا في القطاع البنكي (باختيار عينة عشوائية تضم بنوك عمومية خاصة وحتى اسلامية) دون سواه من القطاعات الاقتصادية.

خلاصة الفصل

بالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت اثر اليات الحوكمة الرقابية او مبادئها على احدى جوانب بحثنا (التلاعب بالأرباح و جودة الارباح) ،إلا انها تختلف عن الدراسة الحالية من خلال عدة معايير منها :

- **حسب مجتمع الدراسة**، لان الدراسة في البيئة الجزائرية تختلف عن الدراسة في الدول العربية و الاجنبية؛
- **حسب اداة التحليل** ، حيث اغلب الدراسات استخدمت اسلوب او اسلوبين احصائيين ،بينما تم الاعتماد على اكثر من اسلوب احصائي للاستدلال على الاثر ، كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية spss؛
- **حسب القطاع المستهدف** ،من خلال اعتماد القطاع البنكي دون سواء من المؤسسات الاقتصادية.

القسم الثـــاني
الدراســة الميدانية

الفصل الثالث

الادوات والاجراءات

تـمهيـد :

بغرض اجراء الدراسة التطبيقية ،يتناول هذا الفصل المنهجية المعتمدة ،لتحقيق الاهداف التي تسعى للوصول الى نتائج من خلالها .وذلك بتحديد مجتمع عينة و اداة الدراسة ،الاساليب الاحصائية والنماذج المستخدمة لقياس المتغيرات التابعة (ممارسات التلاعب بالارباح ،جودة الارباح) والمتغيرات المستقلة (متطلبات الحوكمة) ،كذا المتغيرات الضابطة (حجم البنك) .ليتم بعدها تحليل وعرض اهم نتائج الاحصاء الوصفي للمتغيرات التي تناولتها .

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث متضمنة في طياتها عناصر على شكل مطالب وفروع ،مبينة كما يلي :

المبحث الاول :ادوات ومتغيرات الدراسة ؛

المبحث الثاني :اساليب قياس متغيرات الدراسة ؛

المبحث الثالث :الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الاول :ادوات ومتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،بحيث يتم قياس اثر المتغير المستقل (مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة) على المتغيرين التابعين (التلاعب بالأرباح و جودة الارباح) ،اذ يقوم هذا الاسلوب على تطوير نموذج الدراسة وتوضيح المتغيرات ،ومن ثم وضع الفرضيات تمهيدا لإخضاعها للاختبار والتحقق من صحتها ،مما يتطلب جمع البيانات اللازمة للدراسة بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لبنوك العينة المدروسة،وإجراء التحليل الاحصائي المناسب باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية (**SPSS**) ،ومن ثم الخروج بنتائج اختبار الفرضيات.

المطلب الاول : مجتمع الدراسة

تحقيقا لأهداف البحث ،المتمثلة في توضيح اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في الحد من التلاعب بالأرباح و تحسين جودتها ، اتجهت الدراسة للتعامل مع البنوك العاملة في الجزائر .حيث تم اختيار القطاع البنكي نظرا لأهميته في الحلقة الاقتصادية، اضافة لكونه الاقرب مما عليه في تطبيق عناصر الحوكمة محل الدراسة مقارنه بالقطاع الاقتصادي .

وبالرجوع الى هيكلة النظام البنكي الجزائري ،والذي يمثل مجتمع دراستنا ،نجد انه يتكون من بنوك عمومية وبنوك خاصة مبينة كما يلي :[1]

- **البنوك العمومية** : تتمثل في 06 بنوك موضحة كالأتي:

البنك الخارجي الجزائري **BEA**
البنك الوطني الجزائري **BNA**
بنك التنمية المحلية **BDL**
القرض الشعبي الجزائري **CPA**
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP**
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**

- **البنوك الخاصة** :والتي تنقسم بدورها الى بنوك تقليدية وبنوك تقليدية تقدم منتجات اسلامية ،بنوك اسلامية موضحة كالأتي:

بنوك تقليدية
NATAXIS BANQUE
CITE BANK ALGERIE
البنك العربي – الجزائر (فرع)
BNP PARIBAS EL DJAZAIR
بنك الاسكان للتجارة والتمويل
FRANSA BANK EL- DJAZAIR
HSBC ALRERIE

[1] من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر (www.bank- of- algeria.dz) .

CREDIT AGRICOLE CORPORATE AND INVESTMENT BANK
بنوك اسلامية
بنك البركة الجزائري
بنك السلام
بنوك تقليدية تقدم منتجات اسلامية
بنك الخليج – الجزائر AGB
المؤسسة المصرفية العربية ABC
TRUST BANK ALGERIA

المطلب الثاني : عينة الدراسة

تم اخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يتكون من عشرون (20) بنك ،والتي بلغت احدى عشر(11) بنك ،مزيج ما بين بنوك عمومية خاصة وإسلامية ،وذلك خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م – **انظر الجدول رقم (3–1)**– والتي تحقق الشروط التالية :

- ان تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة ،وعلى وجه الخصوص البيانات المالية المتعلقة باحتساب ممارسات ادارة الارباح وممارسات تمهيد الدخل ومقاييس جودة الارباح المعتمدة في دراستنا ؛
- ان تتوفر لها البيانات الخاصة بقياس متطلبات الحوكمة (تركز الملكية ،الملكية الاجنبية ،الملكية الحكومية ،حجم المجلس ، الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ،وجود لجان تدقيق) ؛

جدول (3–1) :قائمة البنوك عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	رمز البنك
01	بنك الجزائر الخارجي	**BEA**
02	البنك الوطني الجزائري	**BNA**
03	بنك التنمية المحلية	**BDL**
04	البنك العربي	**ARAB BANK**
05	بنك الخليج الجزائري	**AGB**
06	BNP Paribas El Djazair	**BNP**
07	بنك البركة	**BARKA BANK**
08	بنك الاسكان للتجارة والتمويل-الجزائر	**HOUSING BANK**
09	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**BADR**
10	FRANCA BANK EL ZJAZAIR SPA	**FRANCA BANK**

11	بنك السلام	**السلام**

المصدر :من اعداد الباحثة .

وتشتمل المعلومات المعتمد عليها في اعداد هذه الدراسة على القوائم المالية للبنوك خلال الفترة الممتدة مابين 2011-2015 م ،التي تم الحصول عليها بالرجوع الى المواقع الرسمية للبنوك او للمركز الوطني للسجل التجاري ،كما قمنا بالرجوع للتقارير السنوية الصادرة عن البنوك فيما يخص متطلبات الحوكمة .

المطلب الثالث : الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية (**spss**) طبعة 23 ،بهدف حساب الاحصاءات المختلفة الخاصة بالدراسة وإجراء التحليلات اللازمة على المتغيرات ،كما تستخدم الدراسة العديد من الاختبارات ،بحيث يتناسب كل اختبار مع الغاية التي تستخدم من أجلها ،و فيما يلي عرض لهذه الاختبارات والأساليب المتبعة :

1- **الاحصاء الوصفي** :

يهدف الى التعريف بواقع وخصائص متغيرات الدراسة ،ويشمل على مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) مقاييس التشتت (الانحراف المعياري ،اعلى وادنى قيمة) ،بالإضافة للإحصاءات الخاصة بشكل توزيع المتغيرات ،اذ تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتحقق من ان البيانات موزعة توزيعا طبيعيا.

2- **اختبار ذي الحدين (The Binomial Test)**:

يعتبر احد الاختبارات اللامعلمية ،يساعد على اختبار هل البيانات المتاحة تتبع توزيع ذي الحدين او لا ؟ ،وذلك باحتمال معين لمجموعة (عينة) واحدة ،وافتراض ان البيانات ثنائية اي ان المتغير يأخذ قيمتين (1) في حال نجاح التجربة و (0) في حالة الفشل،وبالتالي يكون لدينا تكرارين مشاهدين مناظرين لقيم المتغير ،وباستخدام توزيع ذي الحدين نحصل على التكرارات المتوقعة المناظرة للتكرارات المشاهدة ،وذلك باحتمال يحدده المستخدم للبرنامج.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات** :

يتم الاعتماد على اختبار (**Kolmogorov-Smirnov**) اذا كان عدد المفردات اكبر من (30) مفردة في كل مجموعة ، ويتم الاعتماد على اختبار (**shapiro-wilk**) اذا كان عدد المفردات اقل من 50 مفردة ،وتكون قاعدة القرار قبول ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة ($sig \geq 0.05$).

4- **التحقق من صلاحيات البيانات للتحليل الإحصائي**:

تعتبر عملية التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي خطوة اساسية قبل بدء استخدام الاختبارات الاحصائية المعتمدة، بحيث تتم من خلال ثلاثة خطوات اساسية مبينة كما يلي :

- التعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي : بحيث يجب ان تخضع بيانات الدرسة للتوزيع الطبيعي ، وإذا لم تكن موزعة توزيعا طبيعيا ،يجب اجراء المعالجات اللازمة على هذه البيانات التي تمكننا من استخدامها بالشكل الصحيح لاختبار الفروض ،وذلك من خلال احتساب اللوغاريتم الطبيعي او الجذر التربيعي لهذه المتغيرات .في حين ان المتغيرات الوهمية لا تخضع للتوزيع الطبيعي نظرا لطبيعتها ومحدودية قيمتها ؛

- اختبار التداخل الخطي (**Multicollinearity Test**): يعتمد هذا الاختبار على فرضية استقلالية كل متغير من المتغيرات المستقلة المعتمدة. وللتحقق من ذلك تم حساب قيم معامل (**VIF**) ؛
- اختبار الارتباط الذاتي : يهدف هذا الاختبار للتعرف على مدى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة ،وللتحقق من ذلك تم اجراء اختبار (**Durbin Watson Test**).

5- **تحليل الانـحدار:**

يعتبر تحليل الانحدار من اهم الاساليب المحققة لأهداف الدراسة ،بحيث يهدف الى دراسة وتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ،كما جاء لتحقيق ثلاثة اغراض اساسية هي : وصف شكل العلاقة بين المتغيرات ،التقدير والتنبؤ بقيمة المتغير التابع عند اي مستوى للمتغيرات المفسرة ،والتحكم بقيم المتغير التابع تبعا للتغير في قيم المتغير المفسر عند ثبات بقية المتغيرات المفسرة . لهذا اعتمدت الدراسة الحالية على كل من الانحدار الخطي البسيط و الانحدار الخطي المتعدد لوصف شكل العلاقة بين المتغيرات.

6- **الانحدار اللـوجـستي الثنائي :**

يستخدم الانحدار اللوجستي الثنائي عندما يكون المتغير التابع ثنائيا ، اي يأخذ قيمتين فقط الاولى عند وقوع الحدث يرمز لها بـ(1) وذلك باحتمال (p) بينما يرمز للثانية عدم وقوع الحادثة بالرمز (0) وذلك باحتمال يساوي (1-p) ، فيما لا يشترط نوعية المتغيرات المستقلة ،كما لا يشترط اعتدالية توزيعها ولا ان تكون العلاقة بينها وبين المتغير التابع علاقة خطية ، كما انه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على متغير الاستجابة الثنائية ،وبالإضافة الى ذلك فان الانحدار اللوجستي يرتب تأثير المتغيرات.

المطلب الرابع : نـموذج الدراسـة

تم اختيار نموذج الدراسة ادناه ،بناءا على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها ،حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة في تطويره ،اذ يوضح المتغير المستقل (الالتزام بمتطلبات الحوكمة) والمعبر عنه بسته (06) عناصر ،والمتغير التابع الاول (التلاعب بالأرباح) المعبر عنه ببديلين ،بينما المتغير التابع الثاني (جودة الارباح) عبر عنه بأربعة بدائل قياس ،كما استخدمت الدراسة متغير حجم البنك الذي من شانه ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع . يبين الشكل ادناه طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة التابعة والمتغير الضابط.

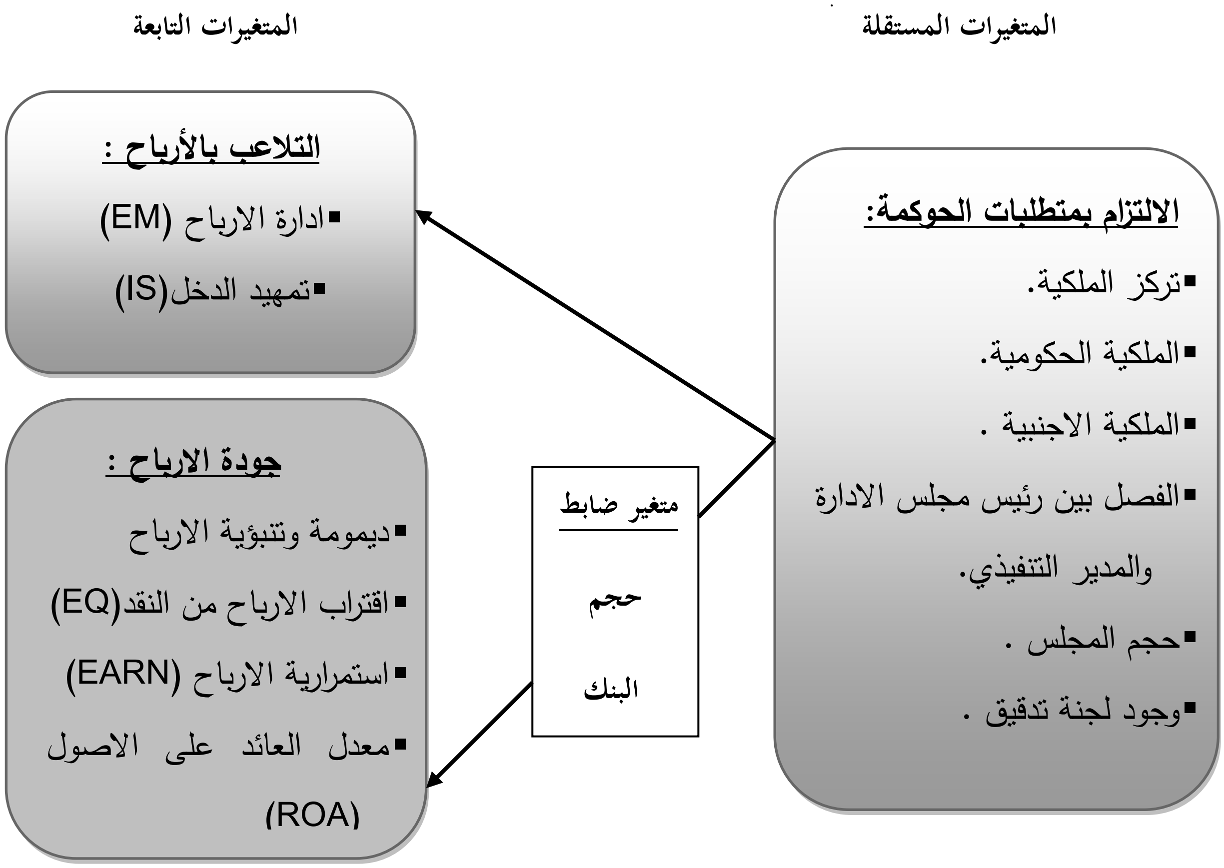

المبحث الثاني :اساليب قياس متغيرات الدراسة

من اخل اختبار فرضيات الدراسة تم قياس كل من المتغيرات المستقلة التابعة والضابط ،كلا على حدى بإتباع الخطوات الموضحة التالية :

المطلب الاول : اساليب قياس ممارسات التلاعب بالأرباح

سيتم في هذه الدراسة قياس ممارسات التلاعب في الارباح من خلال مقياسين :ادارة الارباح وتمهيد الدخل ،وذلك باتباع الخطوات التالية:

الفرع الاول : قياس ممارسات ادارة الارباح

يتم قياس ممارسات ادارة الارباح بالاعتماد على القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية ،حيث ان ارتفاعها يعبر عن ممارسة ادارة الأرباح ،في حين ان انخفاض المستحقات الكلية يعبر عن جودة الأرباح . ولاستخراج المستحقات الاختيارية تم استخدام نموذج جونز المعدل "**Jone**s" من قبل (**DECHOW ET AL,1995**) ،الذي يعد من اكثر النماذج استخداما لقياس المستحقات الاختيارية ،وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أولا: تقدير المستحقات الكلية

تم تقدير المستحقات الكلية بالاعتماد على مدخل التدفقات النقدية ،والتي تحسب فيها بالفرق بين صافي الربح التشغيل وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيل ،وذلك خلال سنوات الدراسة (2011، 2012، 2013، 2014، 2015 م) لكل سنة على حدى ،والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية :

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث يمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$	المستحقات الكلية للبنك i في السنة t؛
$NI_{i,t}$	صافي دخل للبنك i في السنة t؛
$CFO_{i,t}$	التدفق النقدي التشغيلي للبنك i في السنة t. (**انظر الملحق رقم 01**).

ثانيا: تقدير المستحقات غير الاختيارية

يتم قياس المستحقات غير الاختيارية من خلال تقدير معالم نموذج جونز المعدل ،وبالاعتماد على معادلة الانحدار لمجموع بنوك العينه لكل سنة على حدى ،والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \propto_0 + \propto_1 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \propto_2 \frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \propto_3 \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل كلا من :

$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$	المستحقات الكلية الى اجمالي الاصول للبنك i في السنة t.
$A_{i,t-1}$	مجموع الاصول للبنك i في السنة t-1 .
$\Delta REV_{i,t}$	التغير في ايرادات البنك i بين السنتين t وt-1.
$\Delta REC_{i,t}$	التغير في الحسابات تحت التحصيل للبنك i بين السنتين t وt-1.
$PPE_{i,t}$	الحجم الاجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للبنك i في السنة t.
$\varepsilon_{i,t}$	الخطأ العشوائي.

فحصلنا على(55) معادلة انحدار متعدد لكل سنة من السنوات محل الدراسة – **انظر الملحق رقم** (**02**) – ،وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية المقدرة (α_1، α_2، α_3) – **انظر الملاحق (3، 4، 5 ، 6، 7)** –، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموعة البنوك محل الدراسة في كل سنة على حدى ،وذلك بالاعتماد على معادلة الانحدار المتعدد التالية :

$$\frac{NDAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \propto_0 + \propto_1 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \propto_2 \frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \propto_3 \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \ldots\ldots\ldots(3)$$

بحيث : $\frac{NDAC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$:المستحقات غير الاختيارية الى اجمالي اصول البنك i في السنة t.

ثالثا: تقدير المستحقات الاختيارية.

يتم حساب المستحقات الاختيارية لكل بنك من بنوك العينة المدروسة خلال سنوات الدراسة ،وذلك باستخدام الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة ، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{DAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \frac{NDAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بحيث: $\frac{DAC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: المستحقات الاختيارية الى اجمالي اصول البنك i في السنة t.

رابعا: حساب القيم المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية

يتم حساب القيم المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل بنك من بنوك العينة المدروسة خلال سنوات الدراسة ،للحكم عن مدى ممارسة البنوك لادارة الارباح من عدمه وذلك بمقارنتها مع المتوسط السنوي .

الفرع الثاني :قياس ممارسات تمهيد الدخل

من اجل اختبار فرضية ممارسة او عدم ممارسة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لتمهيد الدخل خلال الفترة 2011-2015 م ، قمنا بتطبيق نموذج معامل التباين (**ECKEL,1981**) ،اذ يقوم بتحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة ،وقد اعتمد على اسلوب معامل التباين كمقياس لمدى تذبذب الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات ،على افتراض ان الدخل هو دالة خطية للمبيعات ؛اي ان اي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل ،وعليه يعد البنك ممهد للدخل اذا كان معامل التباين للتغير في الدخل اقل من معامل التباين للتغير في المبيعات. ويمكن التعبير عن نموذج معامل التباين (**ECKEL,1981**) بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\left| SB = \frac{CVI}{CVS} \right|$$

حيث ان :

SB	مؤشر سلوك تمهيد الدخل للبنك i بين السنتين t وt-1 .
CVI	معامل التباين للتغير في الدخل للبنك i بين السنتين t وt-1 .
CVS	معامل التباين للتغير في المبيعات للبنك i بين السنتين t و معامل التباين للتغير في المبيعات للبنك i بين السنتين t وt-1

يتم قياس مدى ممارسة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لتمهيد الدخل ، وفق نموذج (**ECKEL,1981**) باتباع الخطوات التالية :

اولا :حساب نسبة مؤشر تمهيد الدخل للفترات المدروسة

نقوم بحساب معامل تباين الدخل والمبيعات للبنك i بين السنتين t وt-1 بإتباع المراحل التالية:

- حساب التغير في كل من الدخل والمبيعات لسنتين؛
- حساب الانحراف المعياري والوسط الحسابي للتغير في كل من الدخل و المبيعات ،وذلك لإيجاد معامل التباين للتغير في كل منهما (معامل التباين للتغير في الدخل او المبيعات = الانحراف المعياري / المتوسط)؛
- ايجاد القيمة المطلقة لناتج قسمة معامل التباين للتغير في الدخل على معامل التباين للتغير في المبيعات لحساب مؤشر تمهيد الدخل.

ثانيا: تحديد نسبة البنوك الممهدة و غير ممهدة لدخلها خلال الفترات المدروسة

بعد حساب مؤشرات تمهيد الدخل للبنوك عينة الدراسة خلال الفترات المدروسة ،بتطبيق نموذج معامل التباين (**ECKEL,1981**) يمكننا تحديد نسبة البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها .فإذا كانت نسبة المؤشر اقل من الواحد بين السنة t والسنة t-1 ،فان البنك يصنف على انه ممهد لدخله ويعطى متغير وهمي (1) ،اما اذا كانت نسبة المؤشر تساوي او تفوق الواحد بين السنة t والسنة t-1 ،فان البنك يصنف على انه غير ممهد لدخله ويعطى متغير وهمي (0) .

المطلب الثاني : اساليب قياس جودة الارباح

اعتمدت الدراسة لقياس جودة الارباح على اربعة مقاييس تتمثل في كل مـن: ديمومة وتنبؤية الأرباح ،اقتراب الارباح من النقد استمرارية الارباح ومعدل العائد على الاصول ،وذلك باستخدام الاساليب الاحصائية التالية :

الفرع الاول :قياس ديمومة وتنبؤية الأرباح

تم استعمال اسلوب تحليل السلاسل الزمنية واستخدام معادلة الاتجاه العام ،لغرض التعرف على المستوى الثابت من الارباح والتغيرات التي تطرأ عليه خلال الفترة الزمنية 2011-2015 م ،ولمحاولة التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

يتم تحديد الاتجاه العام لأي ظاهرة بطرق كثيرة ،ومن اهم الطرق التي تستخدم في هذا المجال طريقة المربعات الصغرى ،بحيث نستخدم الزمن كمتغير مستقل (t_i) وقيم السلسلة (Y_i) كمتغير تابع ،ويمكن استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيم مستقبلية لهذه السلسلة ،وذلك بإتباع الخطوات التالية :[1]

1. بافتراض ان الزمن (t) يمثل المتغير المستقل ،والقيمة (y) تمثل المتغير التابع فان معادلة الاتجاه العام تأخذ الصيغة الاتية :

$$y_i = \alpha_0 + \alpha_1 t_i + \epsilon i$$

[1] سعد سلمان عواد المعيني ،"**قياس جودة الارباح في المصارف التجارية ،دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية**" ،بغداد ،الكلية التقنية الادارية ،قسم التقنيات المالية والمحاسبية ،بدون تاريخ نشر ،ص 110.

2. الحصول على تقديرات للمعلمات (a_1، a_0) باستخدام صيغة الانحدار الخطي البسيط الاتية :

$$\widehat{\alpha_1} = \frac{\sum y_i t_i - n\bar{t}\,\bar{y}}{\sum t_i 2 - n\bar{t}\,2}$$

3. وبالتعويض نحصل على معادلة الاتجاه العام التنبؤية التالية :

$$\widehat{a_0} = \bar{y} - \widehat{\alpha_1}\,\bar{t}$$

الفرع الثاني :قياس اقتراب الارباح من النقد

يعتبر مقياس اقتراب الارباح من النقد من بين مقاييس جودة الارباح المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ،اذ ان تحليل الانشطة التشغيلية للبنك يوفر معلومات تمكن من فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات ،وكذلك المساهمة في الكشف عن كل ما من شانه ان يؤدي الى التضليل في تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها .

لذا سيتم اتباع منهجية كل من (**ابو عجيلة و اخرون**، **2011**) (**Abdelghany, 2005**)، حيث قام هؤلاء الباحثون بقياس اقتراب الربح المحاسبي من النقد بنسبة صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الى صافي الأرباح ،حيث كلما انخفضت هذه النسبة (اقتربت من 1) كلما دل ذلك على ارتفاع اقتراب الربح من النقد وبالتالي زيادة جودة الارباح[1]. ويمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{Closenes to cash} = \frac{CFO_{j,t} / TA_{j,t-1}}{EAM_{j,t} / TA_{j,t-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots [2]$$

حيث ان :

$EAM_{j,t}$	صافي الربح للبنك j في السنة t.
$CFO_{j,t}$	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للبنك j في السنة t.
$EAM_{j,t}$	صافي الربح للبنك j في السنة t.
$TA_{j,t-1}$	مجموع الاصول للبنك j في السنة t−1.

[1] نور الدين محمد خليل ابو نقيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص 98.

[2] سوزي ابو علي ،مأمون الدبعي ،محمد ابو ناصر ،"**اثر جودة الارباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية**،المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 7 ،العدد1، 2011، ص76.

الفرع الثالث : قياس استمرارية الارباح

طور (**Kormendi And Lipe,1987**) مقياس لاستمرارية الارباح حيث ربط بين الارباح الحالية والأرباح المستقبلية المرجحة الى اجمالي الاصول[1] ،وتم الاعتماد على المعامل (a_1) المستخرج من معادلة الانحدار البسيط للحكم على مدى جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها ،اذ في حالة اقتراب هذه القيمة من (0) فهذا يشير الى ان الارباح مؤقتة وعابرة وغير مستقرة ،اما اذا اقتربت من (1) فهذا يشير الى ان الارباح عالية الاستمرارية .

سيتم اتباع منهج (**Kormendi And Lipe,1987**) (**Francis Et Al.2004**) لقياس استمرارية الارباح كدليل على جودتها ،بالاعتماد على معادلة الانحدار البسيط المبينة ادناه:[2]

$$EARN_{I,T}/TA_{I,T} = \alpha_0 + \alpha_0 \ EARN_{I,T-1}/TA_{I,T-1} + \varepsilon_{I,T}$$

حيث ان:

$EARN_{I,T}$	ارباح البنك (i) في السنة (t) مقسومة على الوسط المرجح لمجموع اصول في السنة (t).
$EARN_{I,T-1}$	ارباح البنك (i) في السنة (t-1) مقسومة على الوسط المرجح لمجموع اصول في السنة (t-1).
$\varepsilon_{I,T}$	مقدار الخطا العشوائي للبنك (i) في السنة (t)

الفرع الرابع :قياس معدل العائد على الاصول

يعتبر الهدف الرئيسي للبنوك تحقيق اعلى مستوى من الارباح ،وليتمكن من تحقيقه عليه ان يوظف الاموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات ،وعادة ما تقاس تلك المقدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية (من اهمها : هامش الفائدة ،هامش صافي الربح من الفوائد ،درجة استخدام الاصول ،العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية). كما يعد العائد على الاصول بمثابة مؤشر للعائد الكلي على استخدام الاموال ،لذا فهو من النسب التي تستخدم كثيرا للدلالة على الربحية.

وسيتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على الاصول الذي يمكن من قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الاصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة ، بالاعتماد على العلاقة الرياضية الموضحة ادناه:

$$\text{العائد على الاصول (ROA)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

المطلب الثالث : اساليب قياس متطلبات الحوكمة

من اجل اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة ،تم اعتماد طريقة المتغيرات الصورية (**Dummy Variable**) ،بحيث كلما التزم البنك بمقاييس من المقاييس المعتمدة اعطي المتغير الوهمي

[1] Bita Mashayekhi And Mohammad S. Baza, "**The Effects Of Corporate Governance On Earnings Quality:Evidence From Iran** ", Asian Journal Of Business And Accounting , 3(2) ,2010, P83.

[2] نور الدين محمد خليل ابو نقيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص 123.

(1) وإذا لم يلتزم يعطى المتغير الوهمي (0) ،وذلك بإتباع منهجية (**نور الدين محمد خليل ابو نقيرة ،2014**) التي استندت للإطار الذي تبنته دراسة (**Bai et al, 2004**) لقياس كل من : تركز الملكية ،الملكية الاجنبية والملكية الحكومية ،في حين تم اتباع منهجية (**فداوي امينة ،2014**) لقياس كل من: الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ،حجم المجلس ،كما تم اضافة مقياس وجود لجنة تدقيق . والجدول الاتي يبن المقاييس المعتمدة في تقييم الالتزام بمتطلبات الحوكمة للبنوك عينة الدراسة.

جدول (3–2) :مقاييس متطلبات الحوكمة المعتمدة

مقاييس الالتزام بمتطلبات الحوكمة	
تركز الملكية MANGOWN	في حال ما اذا كانت مساهمات اعضاء مجلس الادارة اكبر من 5% يعطي الرقم (1) وغير ذلك يعطى (0) .
الملكية الحكومية GOVROWN	في حال ما اذا كان اكبر مساهم هو الدولة (ملكية حكومية) يعطى الرقم (1) وغير ذلك يعطى (0) .
الملكية الاجنبية FOVOWN	في حال ما اذا كان اكبر مساهم هو مستثمر اجنبي يعطى الرقم (1) وغير ذلك يعطى (0).
الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي BRDINDP	يجب ان يكون هنالك فصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ،فإذا حقق البنك هذا الشرط يعطى المتغير (1) ،وان لم يتحقق الشرط يعطى المتغير (0) .
حجم المجلس BRDSIZE	يجب ألا يقل عدد اعضاء مجلس الادارة عن ثلاث ولا يزيد عن احد عشر عضوا ،فإذا حقق البنك هذا الشرط يعطى المتغير (1) ،وان لم يتحقق الشرط يعطى المتغير (0).
وجود لجنة تدقيق EXSTAUDIT	يجب ان يحتوي مجلس الادارة عن لجنة تدقيق ،فإذا حقق البنك هذا الشرط يعطى المتغير (1) ،وان لم يتحقق الشرط يعطى المتغير (0).

المصدر:من اعداد الباحثة

كما تضمنت الدراسة في نماذج جودة الارباح حجم البنك (**BNKSIZE**)كمتغير ضابط (**Control variables**)،اذ تساعد هذه المتغيرات في النموذج على ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل ،وبيانهما بصورتهما الاقرب للواقع ،من خلال تقليل نسبة الخطأ العشوائي في النموذج ،مما يسهم في تمثيل المتغير التابع بشكل أفضل وبيان علاقة المتغيرات الاخرى مع المتغير التابع . اذ يتم استخدام حجم البنك لمعرفة ما اذا كانت جودة الارباح تتأثر باختلاف حجم البنك ،اذ يعتبر من المتغيرات التي تم تناولها بالدراسة والتحليل لاختبار مدى تأثيرها على جودة الارباح .

يقاس هذا المتغير بالعديد من المقاييس مثل المجموع الكلي لإجمالي اصول البنك ،القيمة السوقية لأسهم البنك ،وتماشيا مع طبيعة الدراسة تم اعتماد **اللوغاريتم الطبيعي لمجموع اصول البنك** كمقياس لحجم بنوك العينة المدروسة.

المبحث الثالث :الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تناول هذا المبحث الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ،والتي تتضمن متغيرين تابعين بديلين و ستة (06) متغيرات مستقلة ،وبعد جمع البيانات اللازمة لقياس ممارسات التلاعب بالأرباح و قياس جودة الارباح في بنوك عينة الدراسة والاستعانة ببرنامجي **EXEL** و**SPSS** يمكن عرض وتحليل الاحصاءات الوصفية الخاصة بتلك المتغيرات .

المطلب الاول : الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات التلاعب بالأرباح

استخدمت هذه الدراسة متغيرين بديلين لقياس ممارسات التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة للفترة الممتدة مابين 2011-2015 م ،والتي يمكن توضيح الاحصاءات الوصفية الخاصة بكل بديل على النحو التالي :

الفرع الاول :الاحصاءات الوصفية الخاصة بممارسات ادارة الارباح

بعد تطبيق نموذج جونز المعدل لتقدير المستحقات الاختيارية ،ووفق الخطوات السابقة الذكر تحصلنا على النتائج التفصيلية المبينة في الجدول الاتي :

جدول (3-3) :الاحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2011-2015

	متوسط المستحقات الاختيارية الى اجمالي الاصول $DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية الى اجمالي الاصول $DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية الى اجمالي الاصول $DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية الى اجمالي الاصول $DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$
2011	0.0411-	0.0977	0.0815	0.3025-
2012	0.0856	0.0435	0.1498	0.0085-
2013	0.1249	0.0480	0.1922	0.0377
2014	0.1336-	0.2766	0.3696	0.6531-
2015	0.0192	0.7752	0.1728	0.0652-
فترة الدراسة	0.0096	0.1638	0.3696	0.6531-

المصدر :مخرجات برنامج spss – **انظر الملحق (09)**-

من خلال الجدول اعلاه ،يمكن القول بان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة قد مارست ادارة الارباح خلال الفترة الممتدة مابين 2011-2015 م باستخدام المستحقات الاختيارية **بشكل موجب** ،حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة (0.0096) ،وبلغ الانحراف المعياري (0.1638) ،وقد قدرت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.3696) مسجلة سنة 2014 م من قبل بنك (**FRANCA BANK**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية قدرت بـ(0.6531-) وسجلت سنة 2014 م من قبل بنك (**السلام**) .

كما تشير النتائج اعلاه الى وجود اختلاف في استخدام المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

- **سنة 2011 م**: قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0.0411-) ،في حين قدر الانحراف المعياري (0.0977) ،وكانت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.0815) مسجلة من قبل بنك (**السلام**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.3025-) مسجلة من قبل (**ARAB BANK**).
- **سنة 2012 م**: قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0.0856) ،في حين قدر الانحراف المعياري (0.0435) ،وكانت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.1498) مسجلة من قبل بنك (**BEA**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.0085-) مسجلة من قبل بنك (**BADR**).
- **سنة 2013 م** : قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0.1249) ،في حين قدر الانحراف المعياري (0.048) ،وكانت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.1922) مسجلة من قبل بنك (**BEA**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.0377) مسجلة من قبل بنك (**BNA**).
- **سنة 2014 م**: قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0.1336-) ،في حين قدر الانحراف المعياري (0.2766) ،وكانت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.3696) مسجلة من قبل بنك (**FRANCE BANK**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.6531-) مسجلة من قبل بنك (**السلام**).
- **سنة 2015 م**: قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0.0192) ،في حين قدر الانحراف المعياري (0.7752) ،وكانت اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.1728) مسجلة من قبل بنك (**BEA**) ،اما ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.0652-) مسجلة من قبل بنك (**BADR**) .

كما و يلاحظ من نفس الجدول اعلاه ،ان البنوك عينة الدراسة اتجهت لاستخدام المستحقات الاختيارية **بشكل سالب** في السنتين 2011 و 2014م بهدف ادارة ارباحها من خلال **تخفيضها** ،بعكس السنوات (2012-02013-2015 م) التي تم فيها استخدام المستحقات الاختيارية **بشكل موجب** اي ادارة ارباحها من خلال **تعظيمها** .كما تعتبر سنة 2013 م السنة التي كانت فيها استخدامات المستحقات الاختيارية كبير بمتوسط (0.1249) ،في حين ان سنة 2014 م هي السنة التي كانت فيها استخدامات المستحقات الاختيارية بشكل قليل بمتوسط (0.1336-) ،هذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل (3-1) :متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م

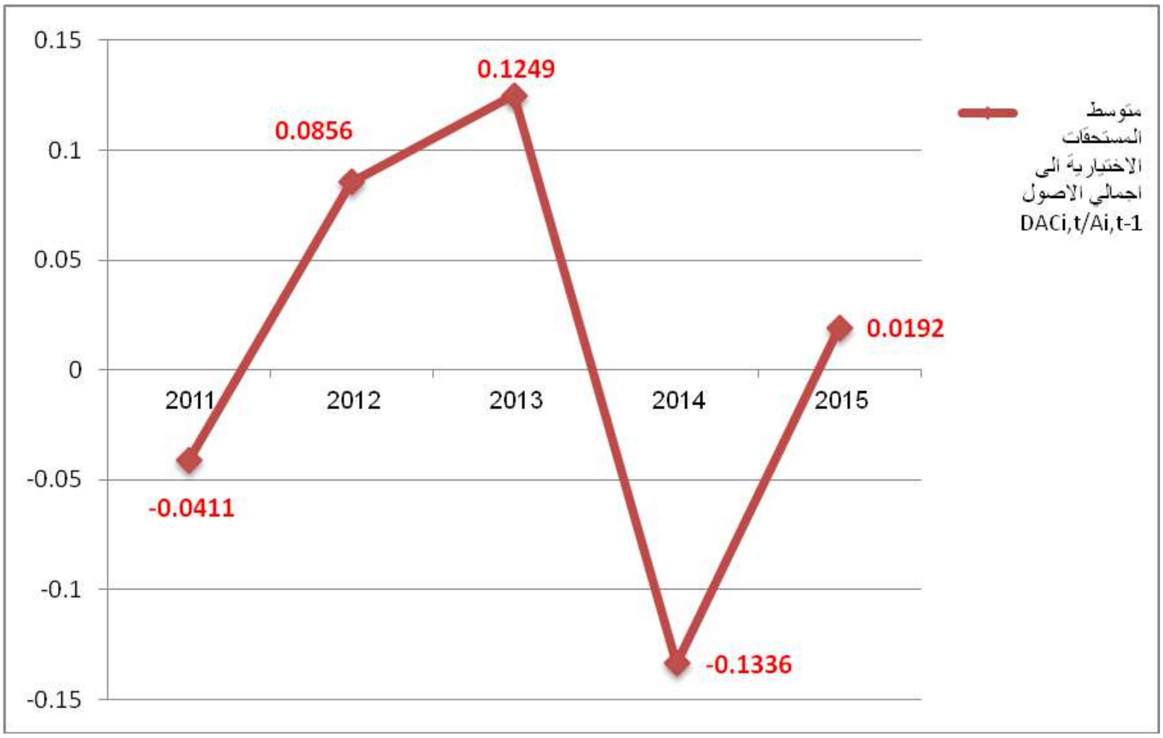

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-3) و مخرجات برنامج EXCEL.

سيتم عرض نتيجة مدى ممارسة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لإدارة ارباحها خلال الفترة 2011-2015 م ،بالاعتماد على نتائج **الملحق رقم08** ، والتي يمكن توضيحها في الجدول الاتي :

جدول (3-4) :نسبة البنوك الممارسة وغير ممارسة لإدارة الارباح خلال فترة الدراسة

	البنوك الممارسة		البنوك غير ممارسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2011	1	**%9.09**	10	%90.90
2012	2	%18.18	9	%81.82
2013	4	%36.36	7	%63.64
2014	8	**%72.73**	3	%27.27
2015	5	%45.45	6	%54.55

المصدر:من اعداد الباحثة - **انظر الملحق رقم (08)**-.

اظهرت نتائج الجدول اعلاه ،ان اعلى نسبة لممارسة ادارة الارباح كانت سنة 2014 م ،حيث ان ثمانية (08) بنوك من اصل احدى عشر (11) بنك قامت بممارسة ادارة ارباحها ،اي ما نسبة **%72.73**، وهذا ما يلاحظ من خلال كون البنوك عينة

الدراسة قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب خلال نفس السنة ،اذ كان هدف هذه البنوك **تدنئة ارباحها** خلال سنة 2014 م .

و في المقابل كانت سنة 2011 م مثلة لاقل تكرار من حيث ممارسة ادارة الارباح بما نسبته 9.09% ، اي ما يقابلها بنك واحد (01) من اصل احدى عشر بنك (11) ،والذي بدوره قام باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب باتجاه تخفيض ارباحه خلال نفس السنة. ويوضح الشكل ادناه نسبة ممارسة ادارة الارباح من عدمها خلال سنوات الدراسة.

شكل (3-2):البنوك الممارسة وغير ممارسة لإدارة الارباح خلال فترات الدراسة

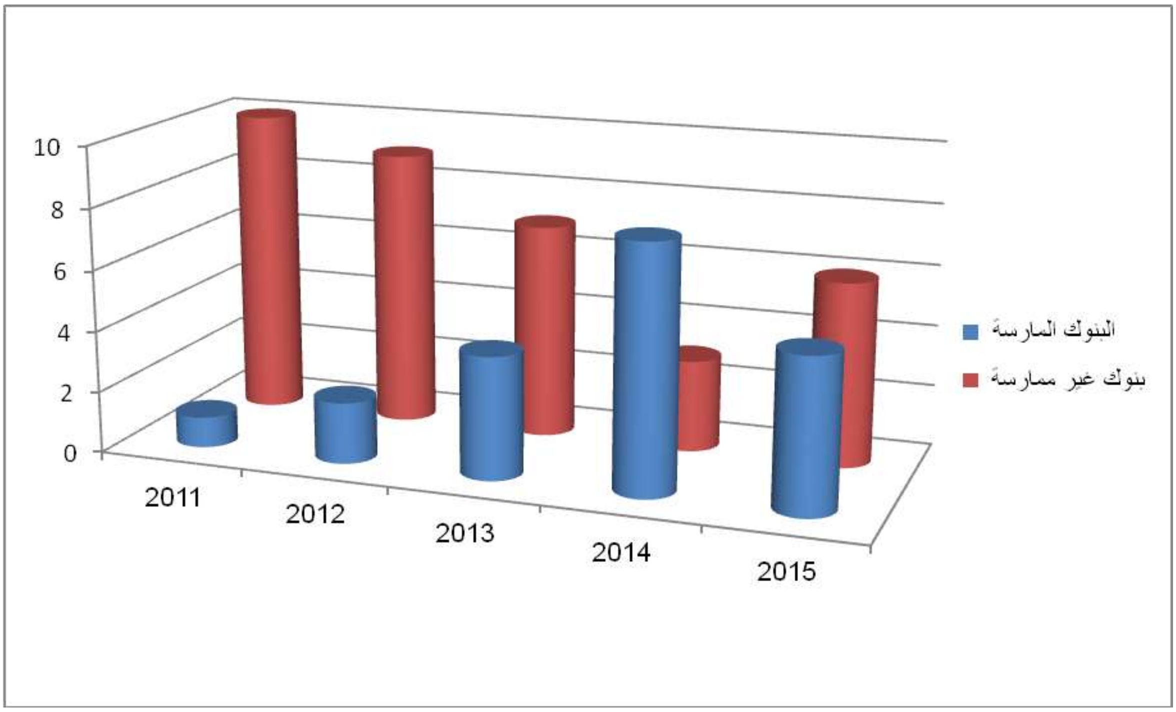

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-4) ومخرجات برنامج EXCEL.

بعد ان اظهرت الاحصاءات الوصفية تفاوت ممارسات ادارة الارباح بالبنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م ،لابد من التأكد من مدى معنوية هذه الممارسات من خلال اختبار ثنائي الحد " **Binomial Test**" ، وذلك باختبار الفرضية المتعلقة بمدى معنوية ممارسة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لإدارة الارباح خلال الفترة 2011-2015 م ،بحيث تم صياغتها كما يلي :

الفرضية العدمية H_0: لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بممارسة إدارة ارباحها خلال الفترة 2011-2015 م.

الفرضية البديلة H_1 :توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بممارسة إدارة ارباحها خلال الفترة 2011-2015 م.

بحيث يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الارباح من خلال اختبار ثنائي الحد ،والتي اعطي لها متغيرين وهميين (1،0) عن متوسط افتراضي يساوي 0.5 ،فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا اليها ملخصة في الجدول التالي :

جدول (3-5):نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لممارسات ادارة الارباح

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	sig
المجموعة الاولى	البنوك الممارسة	20	%36	0.5	0.058
المجموعة الثانية	البنوك غير ممارسة	35	%64		0.058

المصدر: مخرجات برنامج spss - **انظر الملحق رقم (10)** -

نلاحظ من الجدول اعلاه ،ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة قد مارست ادارة الارباح خلال الفترة 2011-2015 م بنسبة 36% ،بعدد مشاهدات (20) مشاهدة من اصل (55) مشاهدة ،في حين بلغت نسبة البنوك غير ممارسة لإدارة الارباح (64 %) بعدد مشاهدات (35) مشاهدة من اصل (55)مشاهدة ،وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ،فالقيمة المرتفعة للمعنوية (0.058) اكبر من 0.05 ،مما يشير الى ان توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ،وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلية ،وقبول الفرضية العدمية ،اي انه :**لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بإدارة ارباحها خلال الفترة 2011-2015 م.**

الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية الخاصة بممارسات تمهيد الدخل

بعد تطبيق نموذج معامل التباين (**ECKEL, 1981**) باتباع الخطوات السابقة الذكر ،قمنا بحساب مؤشر سلوك تمهيد الدخل للفترات :2011-2012 و 2012-2013 و 2013-2014 و 2014-2015 م ،باستخدام مقياس الدخل قبل الضريبة ،وكانت النتائج المحصل عليها كما يوضحها الجدول التالي :

جدول (3-6) :مؤشر سلوك تمهيد الدخل (قبل الضريبة) للعينة المدروسة

البـــنك	مؤشر تمهيد الدخل 2011 – 2012	ممارسات تمهيد الدخل 2011 – 2012	مؤشر تمهيد الدخل 2012 – 2013	ممارسات تمهيد الدخل 2012 – 2013	مؤشر تمهيد الدخل 2013 – 2014	ممارسات تمهيد الدخل 2013 – 2014	مؤشر تمهيد الدخل 2014 – 2015	ممارسات تمهيد الدخل 2014 – 2015
BNA	3.43	0	32.57	0	5.81	0	2.68	0
BANK ARAB	1.91	0	1.92	0	0.29	1	0.03	1
BARAKA	1.18	0	0.11	1	1.40	0	0.18	1
BDL	4.94	0	5.04	0	140.52	0	1.37	0
BEA	17.50	0	4.29	0	5.37	0	1.13	0
BNP	3.86	0	0.07	1	5.37	0	0.79	1
AGB	1.36	0	0.55	1	17.61	0	0.68	1
HUSING	0.68	1	0.70	1	1.24	0	28.40	0
FRANCE BANK	18.50	0	0.73	1	0.43	1	1.24	0

BADR	0.54	1	6.36	0	13.84	0	0	1
السلام	2.00	0	1.75	0	0.06	1	3.35	0

المصدر : مخرجات برنامج Excel – **انظر الملحق رقم (11)** –

من خلال الجدول اعلاه ،نلاحظ ان هنالك تباين في ممارسات تمهيد الدخل بين البنوك عينة الدراسة خلال فترات الدراسة (2011-2012 و 2012-2013 و 2013-2014 و 2014-2015 م) ،كما ان مؤشرات تمهيد الدخل لذات البنك تختلف من فترة الى أخرى . هذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل مؤشر كل فترة لبنوك عينة الدراسة من خلال المنحنيات البيانية التالية :

شكل (3-3) :مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2011– 2012 م

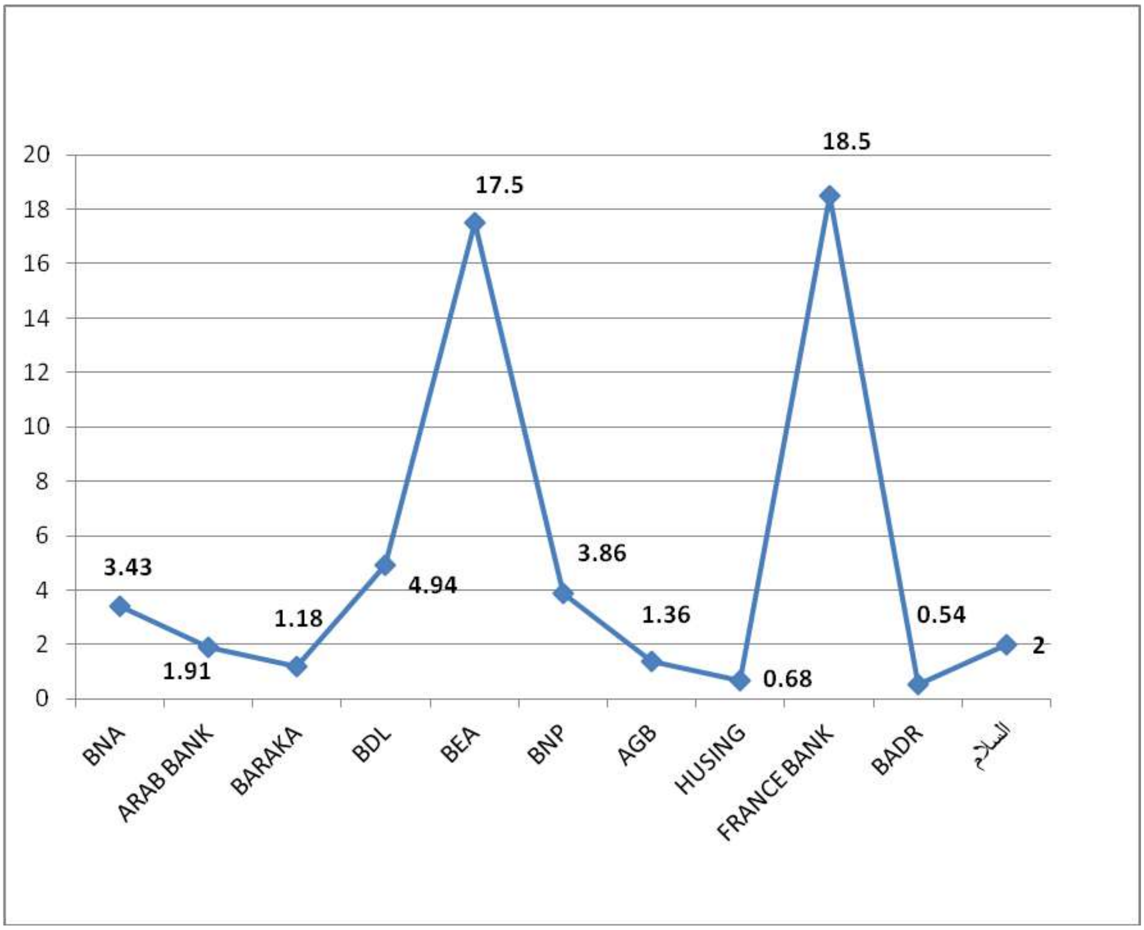

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-6) ومخرجات برنامج EXCEL.

شكل (3–4) :مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2012–2013

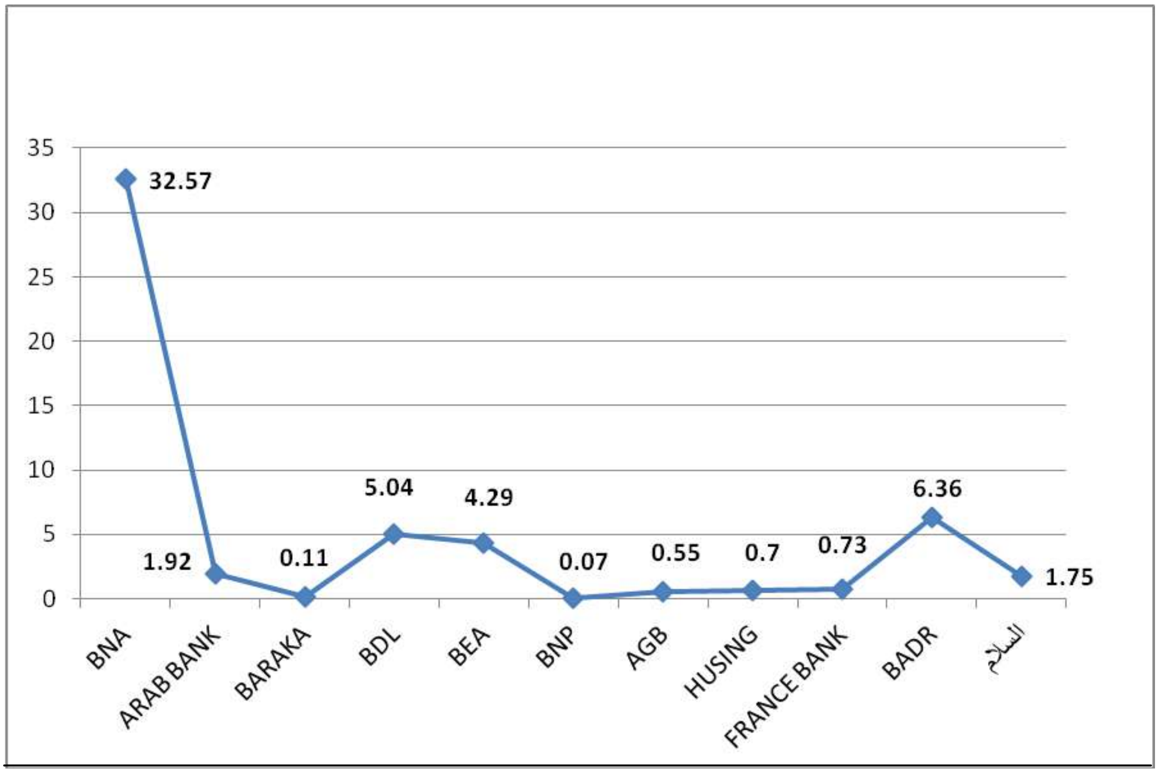

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–6) ومخرجات برنامج EXCEL.

شكل (3–5) :مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2013–2014

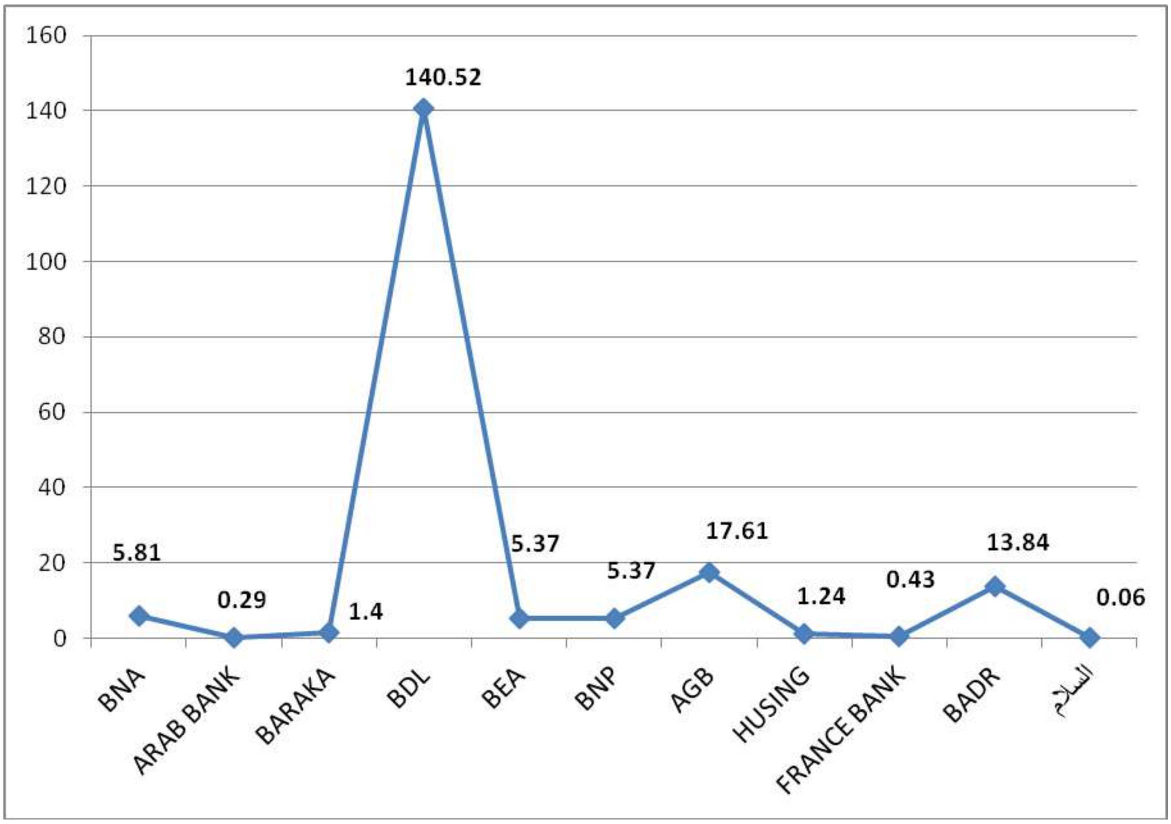

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–6) ومخرجات برنامج EXCEL.

شكل (3-6) :مؤشر تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترة 2014-2015

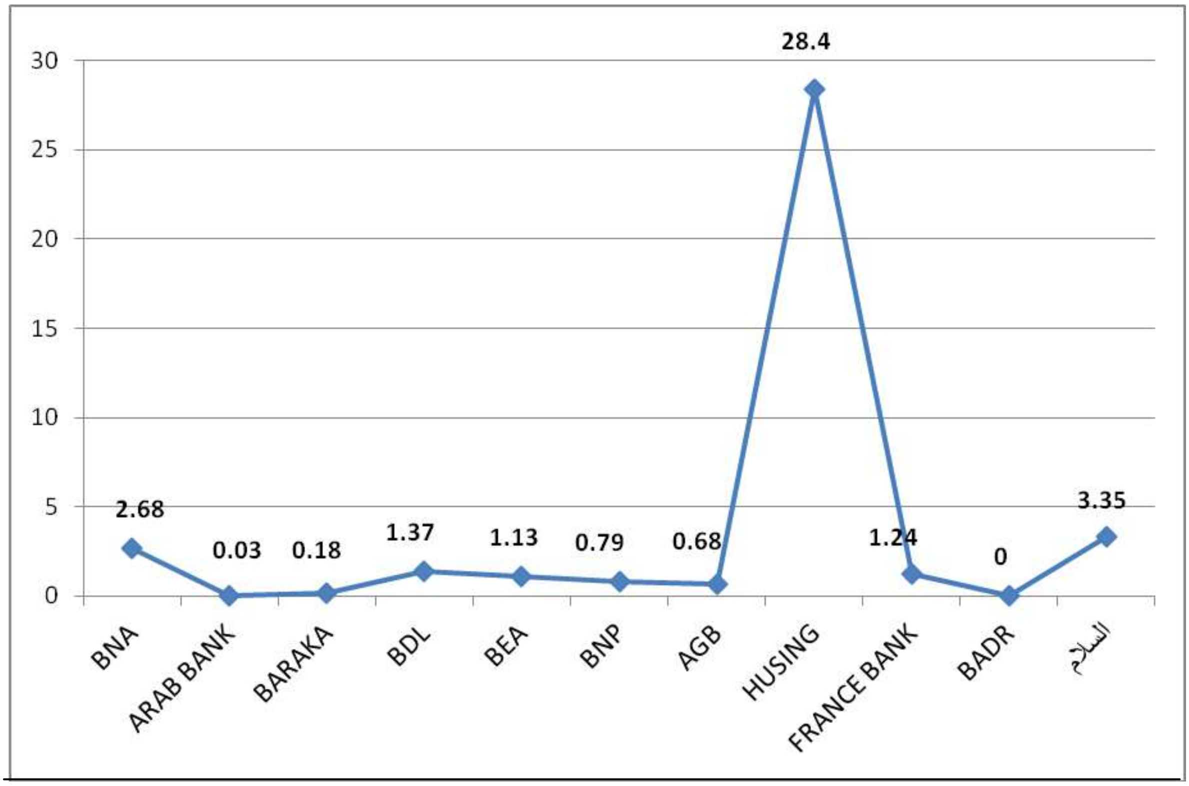

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-6) ومخرجات برنامج EXCEL.

بعد حساب مؤشرات تمهيد الدخل وفقا لمقياس الدخل قبل الضريبة للبنوك عينة الدراسة خلال الفترات: (2011-2012) (2012-2013)؛(2013-2014)؛(2014-2015) ،يمكننا تحديد نسبة البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها.والمبينة في الجدول التالي :

جدول (3-7) :البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها خلال فترات الدراسة

الفترة المدروسة	ممارسات تمهيد الدخل (قبل الضريبة)			
	البنوك الممهدة		البنوك غير ممهدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2011- 2012	2	%18.18	9	%81.82
2012- 2013	5	%45.45	6	%54.55
2013- 2014	3	%27.27	8	%72.73
2014- 2015	5	%45.45	6	%54.55

المصدر:من اعداد الباحثة.

شكل (3-6):البنوك الممهدة وغير ممهدة لدخلها خلال فترات الدراسة

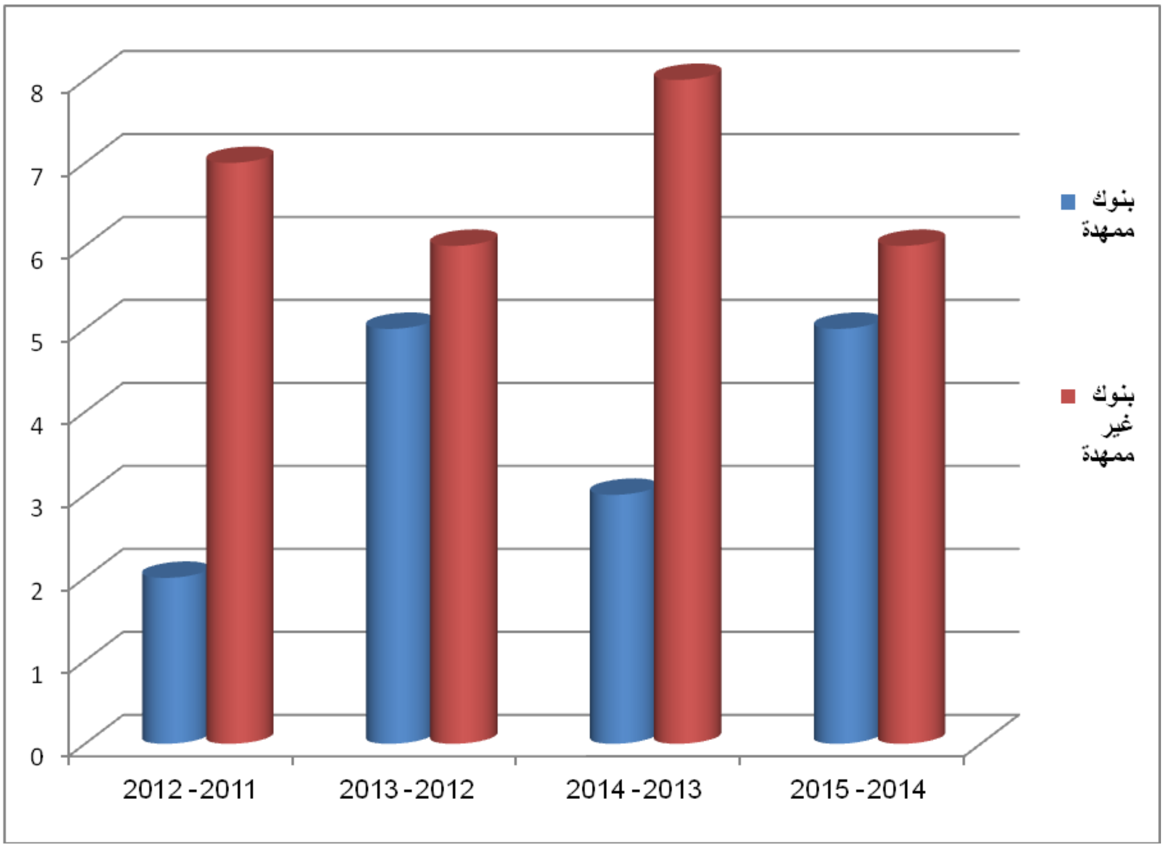

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-7) ومخرجات برنامج EXCEL.

من خلال الجدول اعلاه ،يتبن ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة قامت بممارسة تمهيد دخلها خلال الفترتين 2012-2013 و 2014-2015 م بنسبة 45.45% ،بتكرار قدره خمسة (5) بنوك من اجمالي احدى عشر(11)بنك ،في حين بلغت البنوك غير ممهدة لدخلها 54.54% بتكرار قدر بستة (6) بنوك من اصل (11) بنك ،لتليها الفترة 2013-2014 التي كانت نسبة تمهيد الدخل فيها مقدرة بـ 27.27% بتكرار ثلاثة (3) بنوك من اصل احدى عشر (11) بنك ،في حين بلغت البنوك غير ممارسة لتمهيد الدخل بـ 72.73%. بتكرار 8 بنوك من اصل 11 بنك.

في حين كانت الفترة 2011-2012 ممثلة لأقل ممارسات تمهيد الدخل ،حيث قدرت نسبة البنوك الممهدة لدخلها 18.18%بتكرار بنكين (2) من اصل احدى عشر (11) بنك ،في حين بلغت البنوك غير ممارسة لتمهيد الدخل بما نسبته 81.82% بتكرار تسعة (9) بنوك من اصل احدى عشر(11) بنك.

ويمكن تفسير ارتفاع ممارسات تمهيد الدخل في الفترتين 2012-2013 و 2014-2015 م ،برغبة البنوك في تخفيض تقلبات دخلها من خلال تخفيض دخل السنوات ذات الدخل المرتفع ،واستخدامه في السنوات ذات الدخل المتدني ،وذلك من اجل تقديم انطباع مظلل للمتعاملين مع البنك ورغبة منها في تحسين صورة نتائج اعمالها وتغطية عجزها .وهذا ما تأكده نتائج ادارة الارباح ،حيث ان البنوك عينة الدراسة اتجهت لاستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب في السنتين 2011 و 2014 بهدف ادارة ارباحها من خلال **تخفيضها**.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى معنوية ممارسة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لتمهيد دخلها خلال الفترة الممتدة مابين 2011-2015 م ،بحيث تمت صياغتها كما يلي :

الفرضية العدمية H_0 :لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015 م.

الفرضية البديلة H_1 :توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015 م.

تم اجراء اختبار ثنائي الحد "**Binomial Test**" ،للتمكن من معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة بتمهيد الدخل عن متوسط افتراضي يساوي 0.55 (الذي تم اختياره بافتراض ان البيانات تتبع توزيع ذي الحدين باحتمال محدد 55% نظرا للتباين في نسبة الممارسات لتمهيد الدخل عن عدم ممارستها حيث قدرت بـ 34% و 66% على التوالي) ،والتي تم اعطائها متغيرين وهميين (1.0) ،فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا اليها كما يلخصه الجدول التالي :

جدول (3-8) :نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لممارسات تمهيد الدخل

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	sig
المجموعة الاولى	**البنوك الممارسة**	15	%34	0.55	0.95
المجموعة الثانية	**البنوك غير ممارسة**	29	%66		0.95

المصدر:مخرجات برنامج spss – **انظر الملحق رقم (12)**-.

نلاحظ من الجدول اعلاه ،ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة قامت بممارسة تمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015 وبما نسبته 34% ،بعدد مشاهدات (15) مشاهدة من اصل (44) مشاهدة ،في حين بلغت نسبة عدم ممارسة تمهيد الدخل 66% بعدد مشاهدات بلغ (29) مشاهدة من اصل (44) مشاهدة ،وبالنظر لقيمة المعنوية (0.95) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة ،اي انه : **لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015 م.**

المطلب الثاني :الاحصاءات الوصفية الخاصة بجودة الارباح

تم استخدام اربعة (04) مقاييس ،لتقييم مدى جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م ،اولهما من ضمن تكوينات جودة الارباح المشتقة من السلاسل الزمنية المرتبطة بثلاث تكوينات (الديمومة ، القدرة التنبؤية ،القدرة التباينية) ،اذ تم التطرق لمكونين فقط (الديمومة والقدرة التنبؤية للأرباح) ،بينما المقاس الثاني من ضمن تكوينات جودة الارباح المشتقة من العلاقة بين الارباح والمستحقات والنقد ،اذ تم التطرق لنسبة اقتراب الارباح من النقد كدليل على جودتها ،في حين المقياس الثالث يعبر عن مدى استمرارية الأرباح ،بينما المقياس الرابع من ضمن مؤشرات الربحية وهو معدل العائد على الاصول. وفيما يلي الاحصاءات الوصفية للمقاييس المعتمدة:

الفرع الاول : الاحصاءات الوصفية الخاصة بديمومة وتنبؤية الارباح

بعد تطبيق الخطوات السابقة لقياس ديمومة الارباح السنوية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م ،تحصلنا على الجدول التالي :

جدول (3-9):تحديد خط الاتجاه العام للأرباح السنوية للبنوك عينة الدراسة

البنك	سنة t_i	الارباح السنوية (مليار دينار) y_i	$T_i y_i$ (مليار دينار)	T_i^2	t	y
	1	34819139.00	34819139.00	1		
	2	27180499.00	54360998.00	4		
BNA	3	30259986.00	90779958.00	9		
	4	29784457.00	119137828.00	16	3	30316319
	5	29537515.00	147687575.00	25		
المجموع	15	151581596.00	446785498.00	55		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 32704106 - 795929\ t_i$					
	1	1364354.00	1364354.00	1		
Arab	2	2271974.00	4543948.00	4		
bank	3	2639832.00	7919496.00	9		
	4	2230806.00	8923224.00	16	3	2184790
	5	2416986.00	12084930.00	25		
المجموع	15	10923952.00	34835952.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 1565562 + 206410\ t_i$					
	1	3778297569.89	3778297569.89	1		
	2	4190030186.46	8380060372.92	4		
Baraka	3	4092489013.27	12277467039.81	9		
	4	4306604700.34	17226418801.36	16	**3**	4095067902
	5	4107918040.24	20539590201.20	25		
المجموع	15	20475339510.20	62201833985.18	55		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 386232366 + 77581545\ t_i$					
	1	1892076.00	1892076.00	1		
	2	2068303.00	4136606.00	4		
BDL	3	2195924.00	6587772.00	9	**3**	2985013
	4	1779217.00	7116868.00	16		
	5	6989543.00	34947715.00	25		
المجموع	15	14925063.00	54681037.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 13258 + 990585\ t_i$					
	1	4972059.00	4972059.00	1		

	2	4565756.00	9131512.00	4		
BNP	3	3825349.00	11476047.00	9		
	4	4336739.00	17346956.00	16	**3**	4284674
	5	3723465.00	18617325.00	25		
المجموع	15	21423368.00	61543899.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام		**Y_t =5102535 – 272620 t_i**				
	1	30260305674.85	30260305674.85	1		
	2	35557303381.83	71114606763.66	4		
BEA	3	2093142640.30	6279427920.90	9	**3**	26292238070
	4	29807652822.91	119230611291.64	16		
	5	33742785831.80	168713929159.00	25		
المجموع	15	131461190351.69	395598880810.05	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام		**Y_t =25927645144 + 121530975 t_i**				
	1	2591296.00	2591296.00	1		
	2	3999080.00	7998160.00	4		
GOLF	3	5035072.00	15105216.00	9		
	4	4010423.00	16041692.00	16	**3**	3852861
	5	3628435.00	18142175.00	25		
المجموع	15	19264306.00	59878539.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام		**Y_t =3227175 + 208562 t_i**				
	1	1089339048.00	1089339048.00	1		
	2	1440520019.00	2881040038.00	4		
HUSING	3	1534729045.00	4604187135.00	9		
	4	1788353524.00	7153414096.00	16	**3**	1477703211
	5	1535574417.00	7677872085.00	25		
المجموع	15	7388516053.00	23405852402.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام		**Y_t = 1105611938 + 124030424 t_i**				
	1	635845.00	635845.00	1		
France	2	1042125.00	2084250.00	4		
bank	3	728261.00	2184783.00	9	**3**	620708
	4	269583.00	1078332.00	16		
	5	427725.00	2138625.00	25		
المجموع	15	3103539.00	8121835.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام		**Y_t = 977342 – 118878 t_i**				
	1	10122789142.51	10122789142.51	1		
	2	5638160834.93	11276321669.86	4		
	3	6124669251.89	18374007755.67	9		

badr	4	5155134651.27	20620538605.08	16	**3**	5521781791
	5	568155074.65	2840775373.25	25		
المجموع	15	27608908955.25	63234432546.37	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 11399470087 - 1959229432\, t_i$					
السلام	**1**	898166.00	898166.00	1	**3**	993809
	2	1119549.00	2239098.00	4		
	3	1266660.00	3799980.00	9		
	4	1383314.00	5533256.00	16		
	5	301357.00	1506785.00	25		
المجموع	**15**	4969046.00	13977285.00	**55**		
معادلة خط الاتجاه العام	$Y_t = 1272765 - 92985\, t_i$					

المصدر :من اعداد الباحثة

وبالاستفادة من معادلة خط الاتجاه العام الموضحة في الجدول اعلاه ،يمكن تحديد احداثيات النقاط الخاصة باتجاه الارباح ،اذ اعتبرت سنة 2011 م لكل بنك نقطة الاساس الاولى وسنة 2015 م للنقطة الخامسة ،وبتعويض كل منهما في معادلة الاتجاه العام نحصل على الاحداثيات المبينة في الجدول التالي :

جدول (3–10) :احداثيات خط الاتجاه العام لأرباح بنوك عينة الدراسة

البنك	السنة	t_i	احداثيات النقاط
BNA	2011	1	31908177
	2015	5	28724461
ARAB	2011	1	1771972
	2015	5	2597612
BARAKA	2011	1	463813911
	2015	5	774140091
BDL	2011	1	1003843
	2015	5	4966183
BNP	2011	1	4829915
	2015	5	3739435
BEA	2011	1	26049176119
	2015	5	26535300019
AGB	2011	1	3435737
	2015	5	4269985
HUSING	2011	1	1229642362
	2015	5	1725764058
FRANCE BANK	2011	1	858464

	2015	5	382952
BADR	2011	1	9440240655
	2015	5	1603322927
السلام	2011	1	1179780
	2015	5	807840

المصدر :من اعداد الباحثة

وبعد الحصول على احداثيات النقطتين (1.5) المبينه في الجدول اعلاه ،والاستفادة من بيانات الجدول رقم (3-9) المتعلقة بأرباح البنوك عينة الدراسة الداخلة في السلسلة الزمنية (y_i)، نحصل على الرسوم البيانية التالية والتي تبين خط الاتجاه العام لكل بنك على حدى :

شكل (3-7) :خط الاتجاه العام لبنك BNA

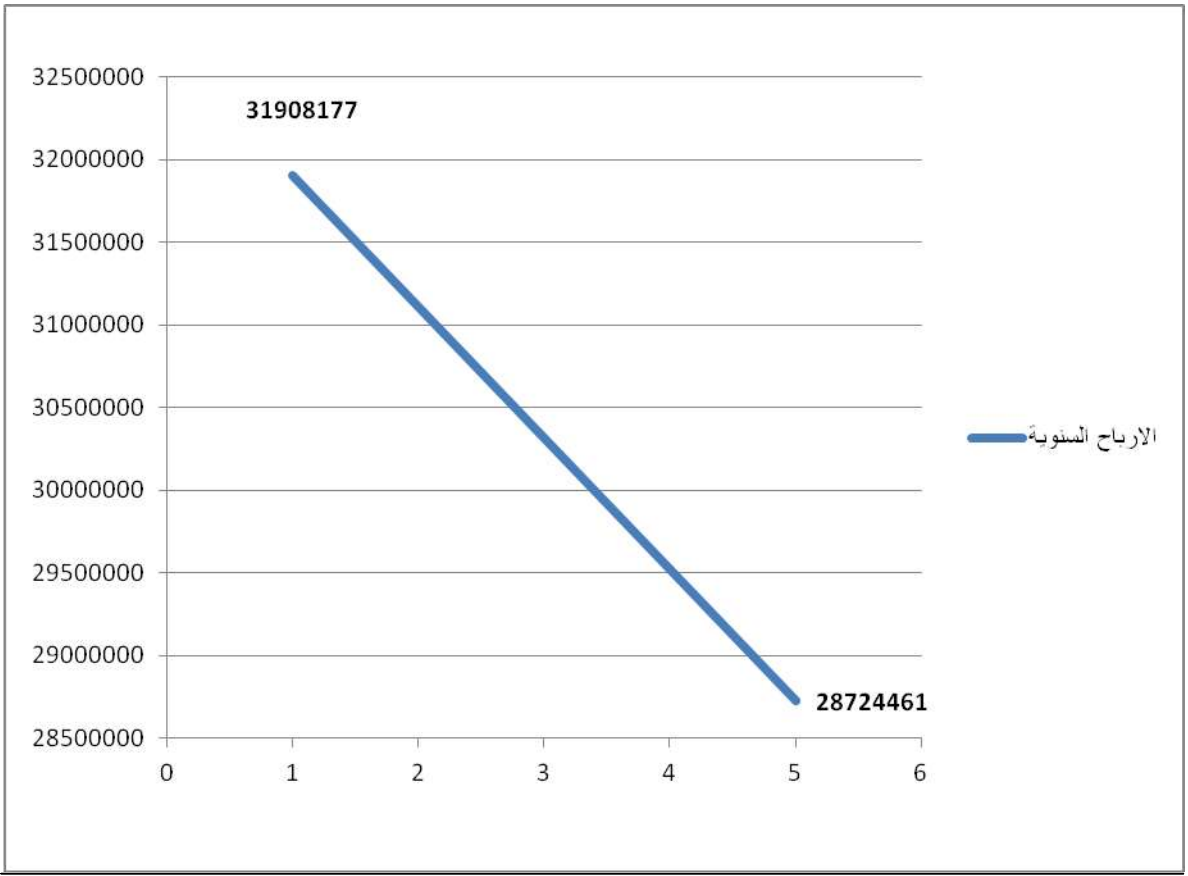

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3-8):خط الاتجاه العام لبنك ARAB BANK

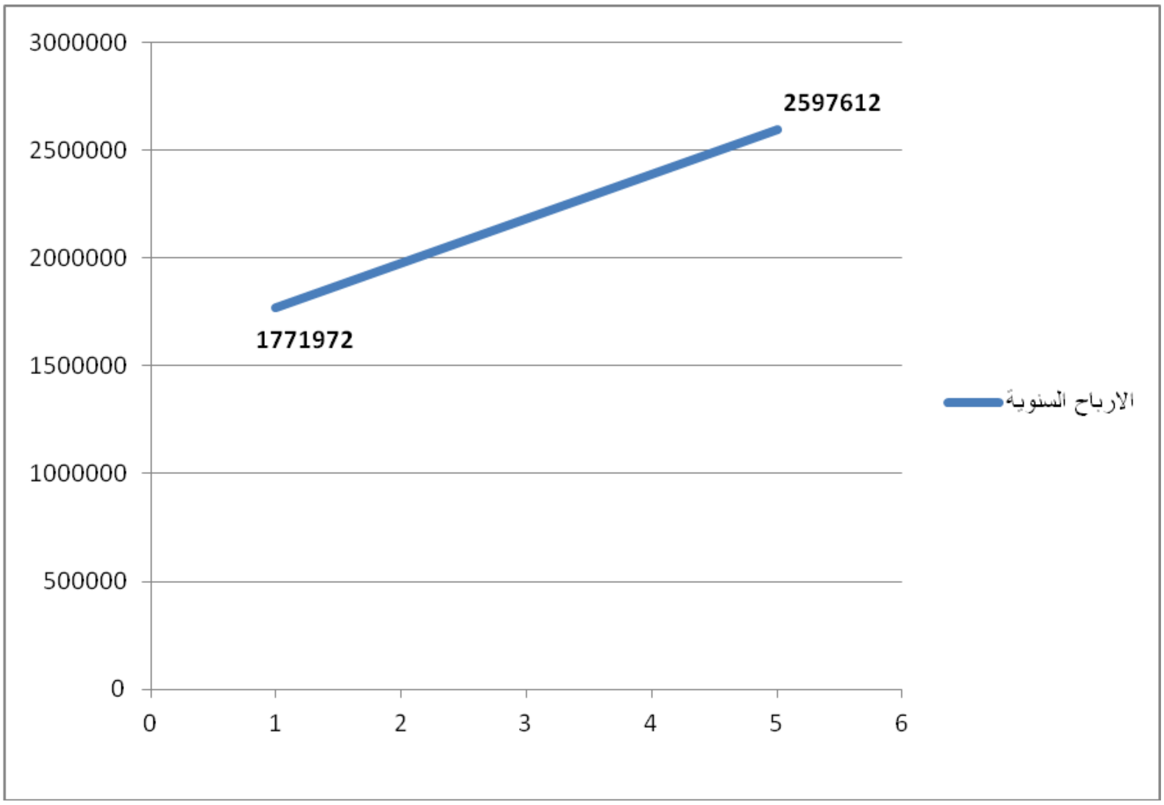

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3-9) :خط الاتجاه العام لبنك BARAKA

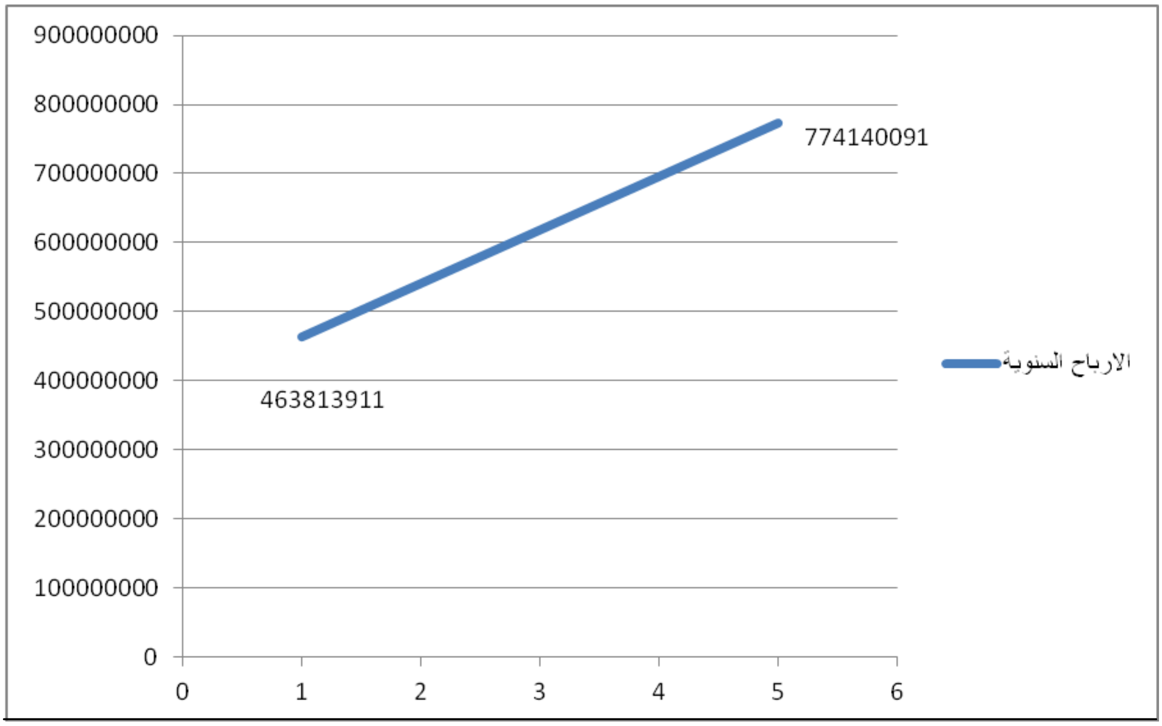

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–10):خط الاتجاه العام لبنك BDL

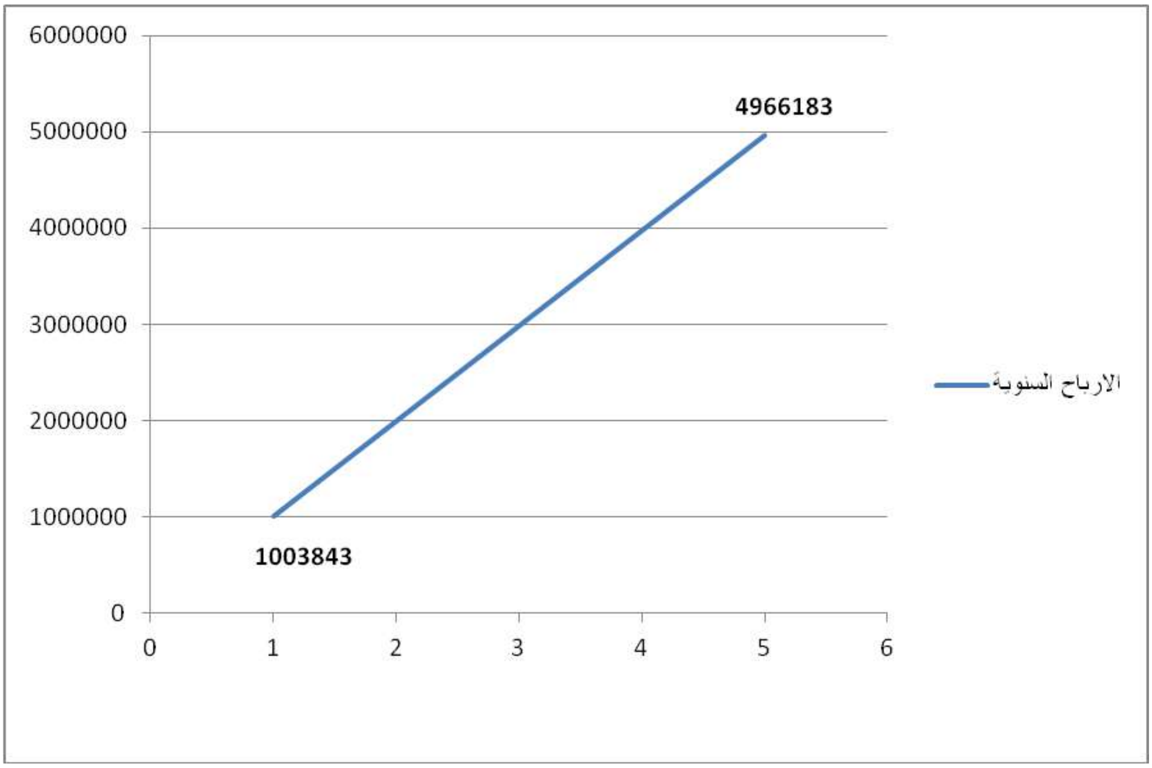

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–11):خط الاتجاه العام لبنك BNP

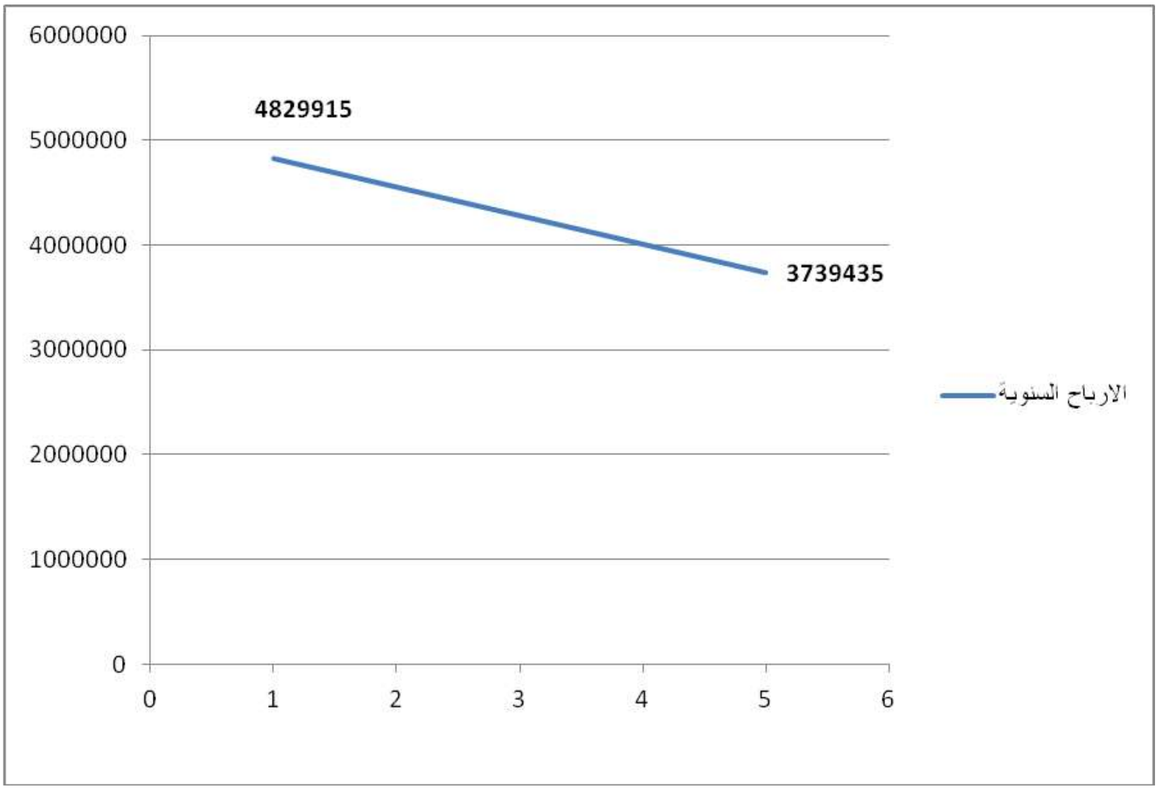

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–12) :خط الاتجاه العام لبنك **BEA**

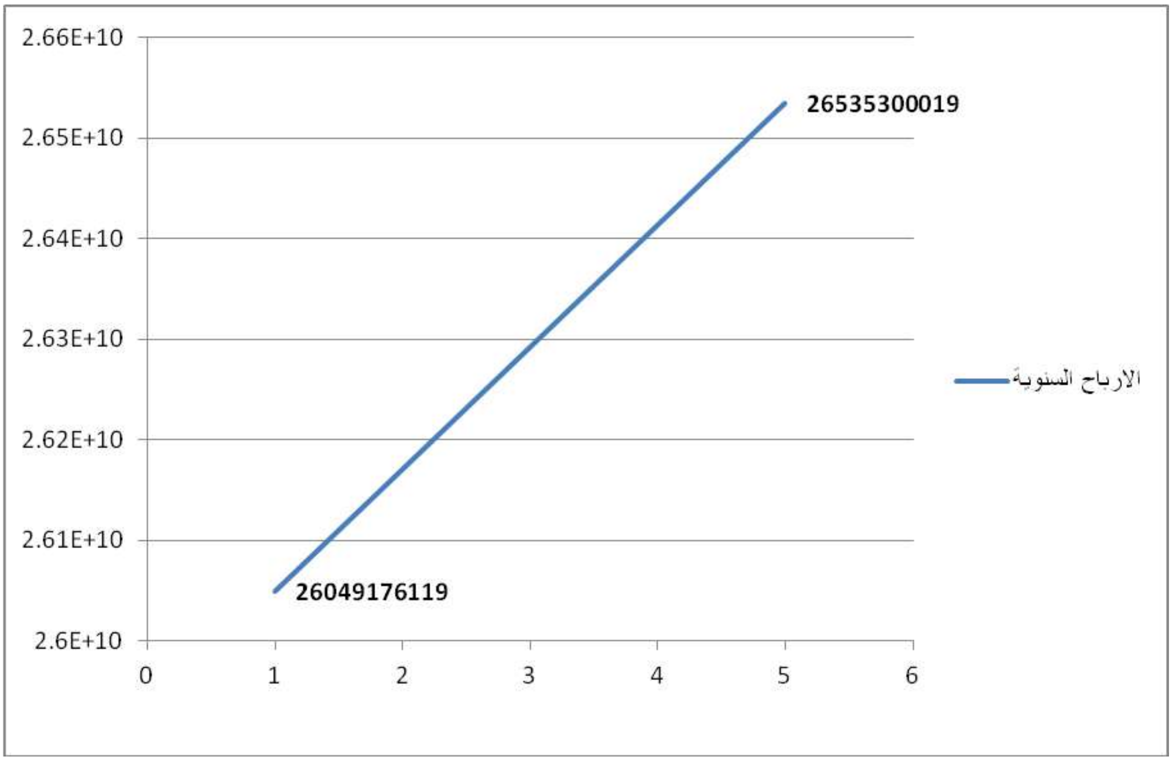

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–13) :خط الاتجاه العام لبنك **AGB**

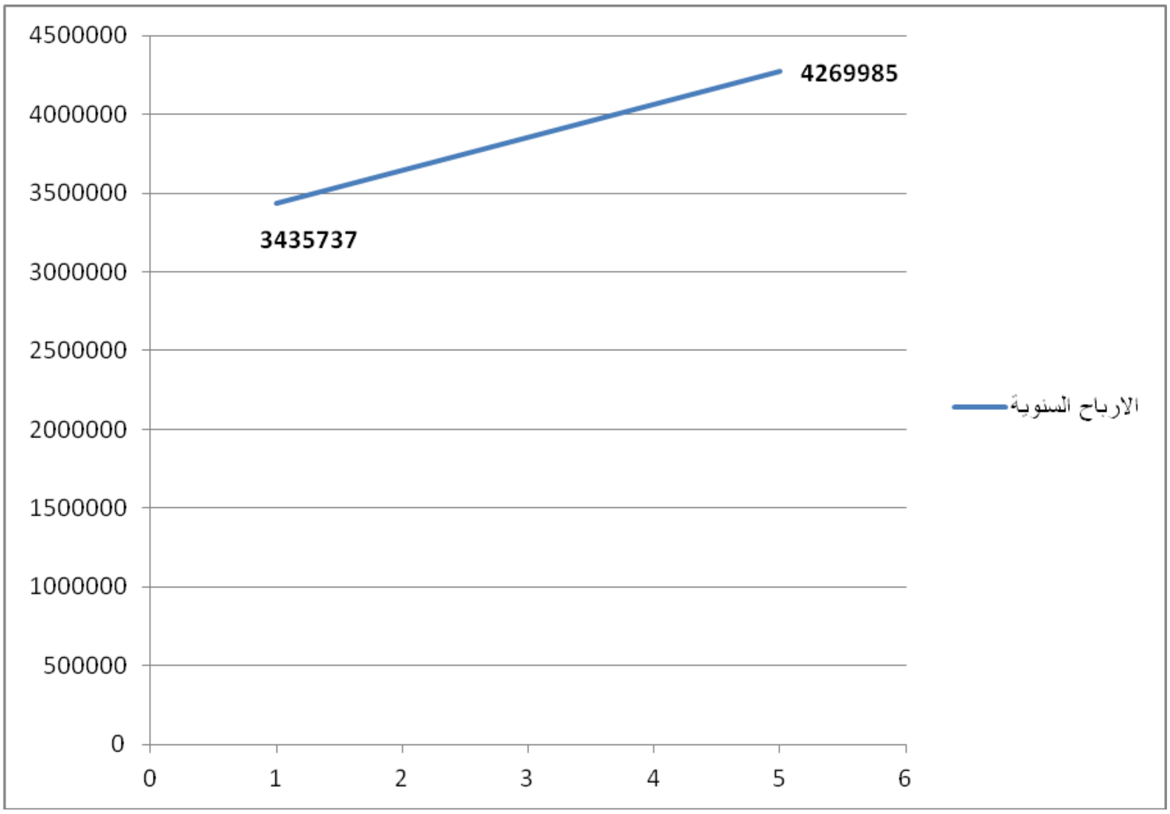

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3-14):خط الاتجاه العام لبنك HUSING BANK

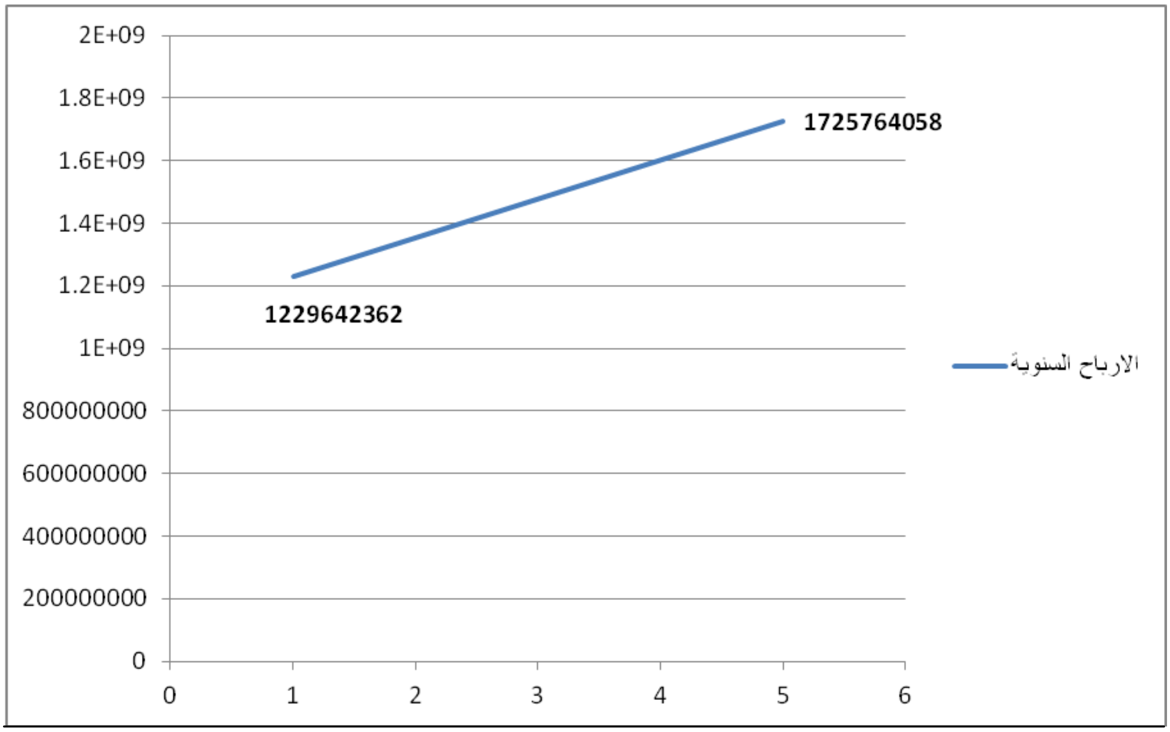

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-9) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3-15): خط الاتجاه العام لبنك FRANCA BANK

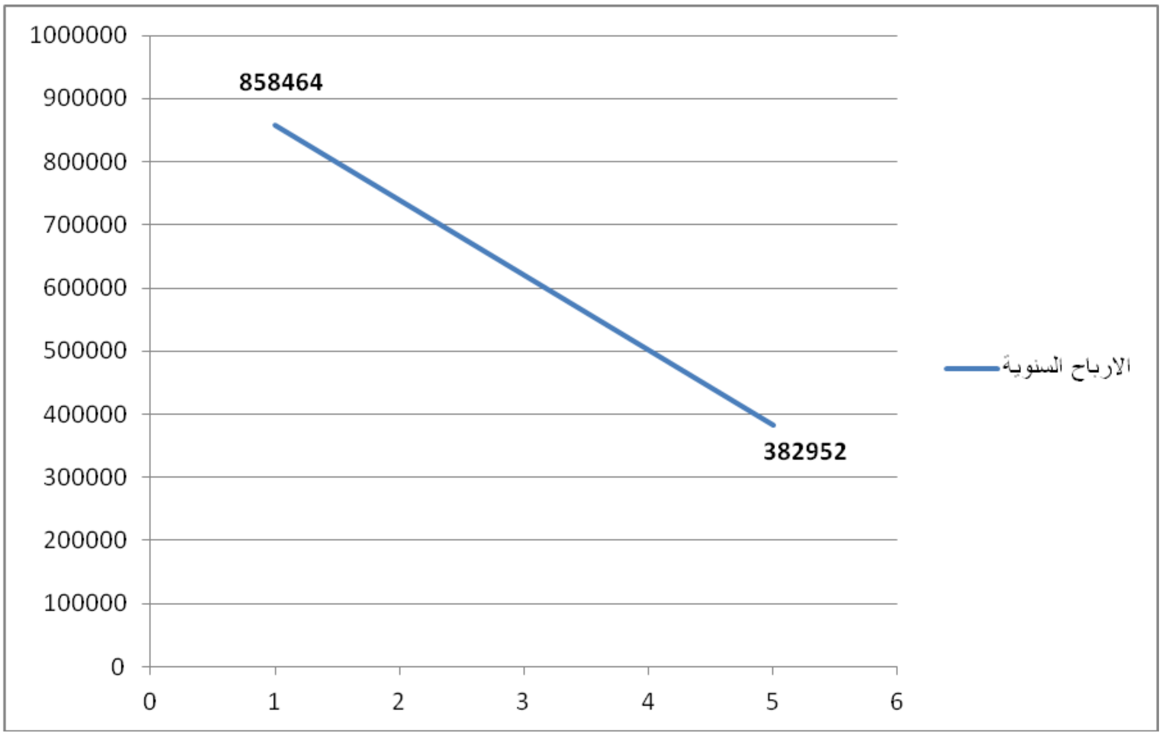

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–16) :خط الاتجاه العام لبنك BADR

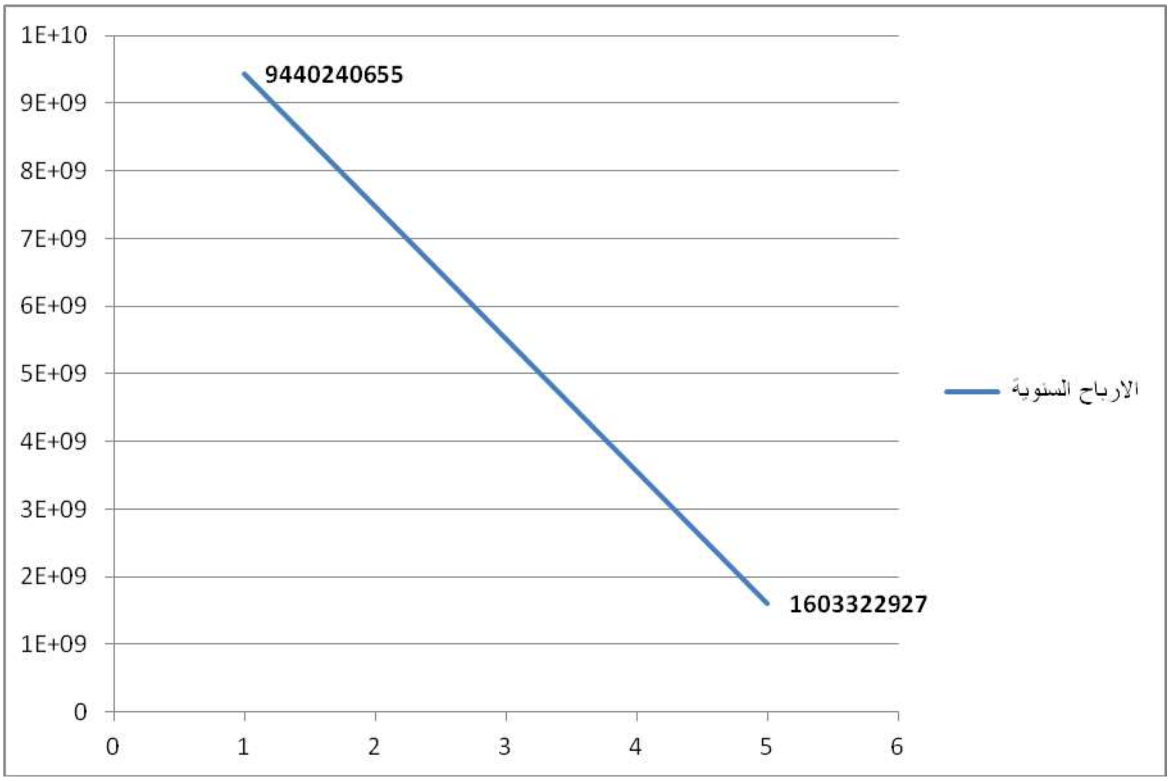

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

شكل (3–17):خط الاتجاه العام لبنك السلام

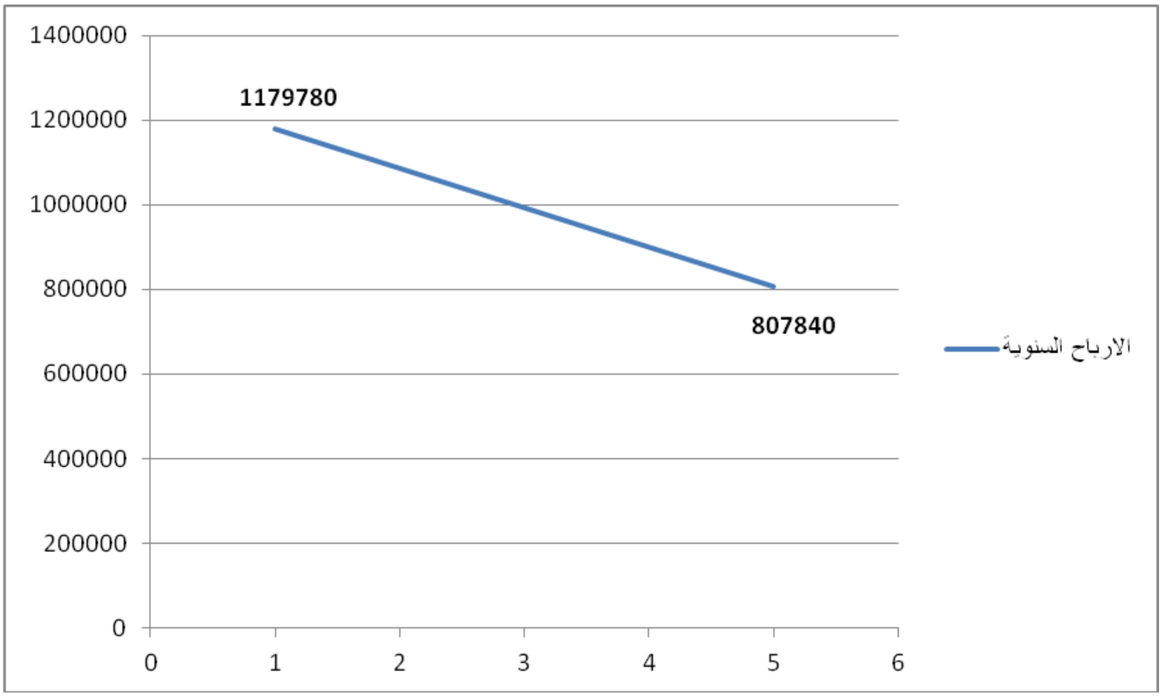

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

تؤكد الاشكال البيانية ان الاتجاه العام للأرباح في اغلب البنوك تتجه للزيادة ،باستثناء كل من البنوك التالية :BNA؛ BNP FRANCA BANK؛ BADR التي تتجه ارباحها للنقصان ،وبالتالي تشير الى تذبذب في السلسلة الزمنية للأرباح ،ما يعكس انخفاض جودة الارباح المصحوبة بانخفاض ديمومتها .

الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية لمقياس اقتراب الارباح من النقد

بعد تطبيق الخطوات السابقة الذكر لاحتساب مؤشر اقتراب الارباح من النقد ،تم توضيح النتائج المحصل عليها في الجدول ادناه :

جدول (3-11) :مؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015.

البنك	السنة	$CFO/TA_{i,t-1}$	$EAM/TA_{i,t-1}$	نسبة اقتراب الارباح للنقد
BNA	2011	0.00960-	0.02449	0.39-
	2012	0.02174	0.01677	1.30
	2013	0.03330	0.01469	2.27
	2014	0.01721	0.01363	1.26
	2015	0.03838	0.01127	3.41
BANK ARAB	2011	0.28026	0.04515	6.21
	2012	0.09731	0.05267	1.85
	2013	0.05319	0.05924	0.90
	2014	0.09277-	0.04202	2.21-
	2015	0.04281-	0.04703	0.91-
BARAKA	2011	0.00011	0.03135	0.004
	2012	0.00012	0.03151	0.004
	2013	0.00004	0.02714	0.002
	2014	0.00003-	0.02742	0.001-
	2015	0.00012	0.02524	0.005
BDL	2011	0.01316	0.00508	2.59
	2012	0.02295	0.00478	4.80
	2013	0.01810	0.00486	3.72
	2014	0.06150	0.00314	19.61
	2015	0.03070	0.00990	3.10
BEA	2011	0.42631	12.78086	0.03
	2012	0.11730-	0.01349	8.70-
	2013	0.13987-	0.00091	153.89-
	2014	0.15446	0.01412	10.94
	2015	0.16057-	0.01307	12.28-
	2011	0.06473	0.02980	2.17

BNP	**2012**	0.01971-	0.02632	0.75-
	2013	0.00681-	0.01847	0.37-
	2014	0.08425	0.01854	4.54
	2015	0.09063-	0.01464	6.19-
AGB	**2011**	0.05117-	0.04522	1.13-
	2012	0.18818	0.05317	3.54
	2013	0.18962	0.04784	3.96
	2014	0.14082	0.02886	4.88
	2015	0.01102	0.02052	0.54
HUSING	**2011**	0.02815	0.04361	0.65
	2012	0.22243-	0.04756	4.68-
	2013	0.03426-	0.03785	0.91-
	2014	0.09938	0.03868	2.57
	2015	0.02222-	0.02689	0.83-
FRANCE BANK	**2011**	0.06405-	0.02967	2.16-
	2012	0.24422	0.05688	4.29
	2013	0.13365	0.03101	4.31
	2014	1.41365-	0.01043	135.54-
	2015	0.13117	0.01748	7.51
BADR	**2011**	0.00077	0.00012	6.21
	2012	0.08858	0.00612	14.47
	2013	0.07665	0.00622	12.32
	2014	0.11770-	0.00460	25.61-
	2015	0.04005	0.00041	97.01
السلام	**2011**	0.08561-	0.04898	1.75-
	2012	0.06189	0.04510	1.37
	2013	0.01189-	0.03864	0.31-
	2014	0.03251	0.03498	0.93
	2015	0.13020	0.00830	15.69

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EXCEL.

يتضح من الجدول اعلاه تفاوت مؤشر جودة الارباح من بنك الى اخر خلال فترة الدراسة ،مما يؤكد انه ليس هناك استقرار في جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م ،كما يمكن ملاحظة ان جميع القيم كانت اكبر من (1) او اقل من (-1) وهو ما يعني انخفاض جودة الارباح .

وسيتم الاستدلال اكثر من خلال حساب متوسط مؤشر اقتراب الارباح للنقد والانحراف المعياري المبينة في الجدول التالي :

جدول (3–12) :الاحصاءات الوصفية لمؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة

البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	اعلى قيمة
BNA	1.57	1.404	0.39-	3.41
ARAB BANK	1.16	3.22	2.21-	6.21
BARAKA	0.0028	0.0023	0.001-	0.005
BDL	6.764	7.22	2.59	19.61
BEA	32.78-	68.29	153.89-	10.94
BNP	1.2	1.008	6.19-	4.54
AGB	2.35	2.53	1.13-	4.88
HUSING	0.64-	2.66	4.68-	2.57
FRANCE BANK	24.21-	62.27	135.54-	7.51
BADR	20.88	45.51	25.61-	97.01
السلام	3.18	7.09	1.75-	15.69
للعينة	1.99-	31.52	-153.89	97.01

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss. – **انظر الملحق (13)**–

يتبين من الجدول اعلاه ،ان متوسط مقياس اقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011 – 2015 م قدر بحوالي (–1.99) ،والذي بدوره يعتبر بعيد عن الواحد صحيح (1:1)، مما يشير مبدئيا لانخفاض جودة الارباح لدى بنوك عينة الدراسة المعبر عنها باقترابها من النقد .

وبالرجوع الى قيم ادنى واعلى قيمة لمتوسط مقياس جودة الارباح للعينة ، نجدها تتراوح من (– 153.89) الى (97.01) ما يعني ان التدفق النقدي التشغيلي لبعض بنوك العينة المدروسة يفوق صافي الربح بأكثر من 100 مرة ،الامر الذي يعكس انخفاض جودة الارباح لديها ،كما تشير قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ(31.52) الى وجود اختلاف كبير في جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد من بنك لأخر ومن سنة لأخرى.

شكل (3-18) :متوسط مؤشر جودة الارباح حسب البنك خلال فترة الدراسة

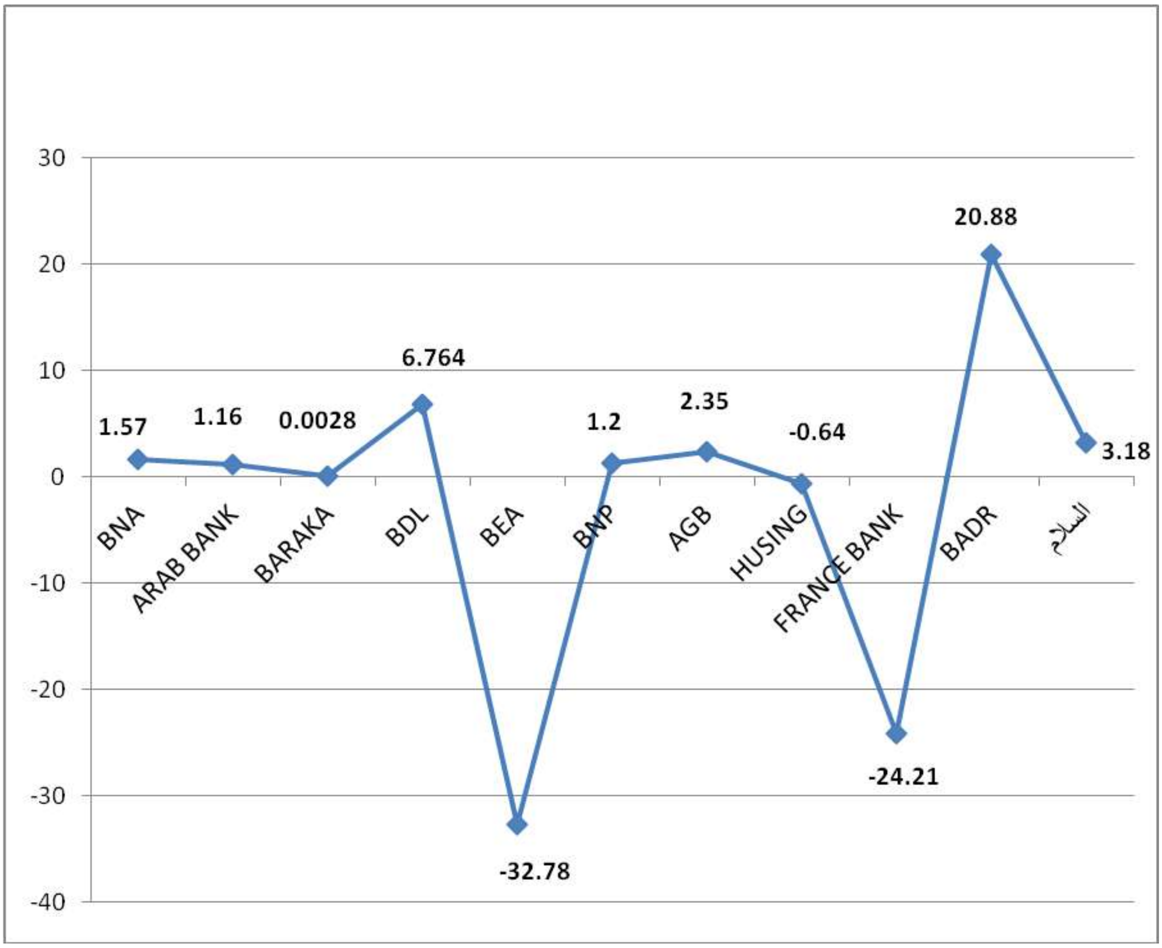

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3-12) ومخرجات برنامج ECXEL.

من خلال الشكل اعلاه يتبين ،ان اعلى متوسط مقياس جودة الارباح قدر بـ (20.88) عن بنك **BADR** ،وهذا ما يشير الى ان التدفق النقدي للبنك يفوق صافي الربح بأكثر من (20) مرة تقريبا ،ما يعكس انخفاض جودة ارباحه ،ليليه بنك **BEA** بمتوسط (-32.78) ثم بنك **FRANCA BANK** بمتوسط (-24.21) .

في حين يلاحظ ان كل البنوك التالية : **HUSING** ؛ **BNP** ؛ **BARAKA** ؛ **ARAB BANK** ؛ **BNA** لا يفوق متوسط مقياس جودة ارباحها (1.5) والتي تعتبر قريبة جدا من (1) وهو ما يدل على ان الارباح قريبة جدا من النقد التشغيلي.

شكل (3–19) :المتوسط السنوي لمقياس جودة الارباح للعينة المدروسة

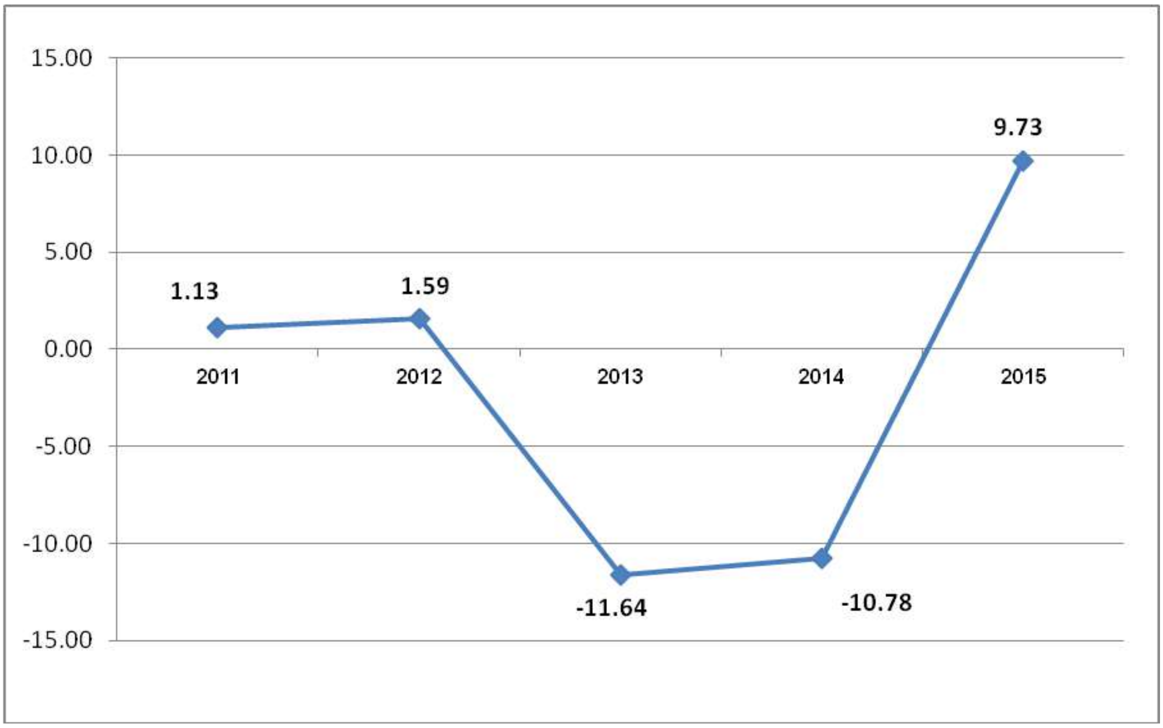

المصدر : بالاعتماد على الجدول (3–10) ومخرجات برنامج ECXEL.

من خلال الشكل اعلاه الذي يبين سلوك مقياس جودة الارباح للبنوك الجزائرية عبر الزمن ،نلاحظ وجود تقلب وعدم استقرار في الارباح المعبر عنها بمدى اقترابها من النقد ،كما يلاحظ ان القيم خلال سنة 2011 م كانت قريبة من (1:1) ،في حين ابتعدت عن الواحد (1:1) خلال السنوات الاخرى .

اذ انه خلال سنة 2011 م بلغ متوسط مؤشر اقتراب الارباح من النقد (1.13) ،مما يشير الى ارتفاع جودة ارباح بنوك عينة الدراسة لاقترابها من النقد ،اما بالنسبة لسنة 2012 م قدر المتوسط بـ(1.59) ،ما يعني ان التدفق النقدي الشغيلي يساوي تقريبا ضعفي الربح ،في حين انه خلال السنوات 2013 ؛ 2014، 2015 م كانت القيم فيها اكبر بكثير من (1) بما يقارب عشرة (10) اضعاف و هو ما يشير الى انخفاض جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد لدى البنوك عينة الدراسة خلال هذه السنوات.

وعليه اكدت نتائج انخفاض جودة الارباح المقاسة باقتراب الارباح من النقد نتائج ممارسات التلاعب بالأرباح ،المعبر عنها بكل من ادارة الارباح و تمهيد الدخل خلال الفترات (2013 –2014 –2015) ،بحيث ان العلاقة عكسية بينهما فكلما زادت ممارسات التلاعب بالأرباح قلت جودتها .

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011–2015 م ،بحيث تمت صياغتها كما يلي :

الفرضية العدمية H_0 :لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة المعبر عنها باقترابها من النقد خلال الفترة 2011–2015 م.

الفرضية البديلة H_1 :توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة المعبر عنها باقترابها من النقد خلال الفترة 2011-2015 م.

تم اجراء اختبار ثنائي الحد "Binomial Test" ،للتمكن من معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة باقتراب الارباح للنقد عن متوسط افتراضي يساوي 0.8 (الذي تم اختياره بافتراض ان البيانات تتبع توزيع ذي الحدين باحتمال محدد 80% نظرا للتباين في نسبة اقتراب الارباح من النقد عن عدم اقترابها حيث قدرت بـ 13% و 87% على التوالي) ،والتي تم اعطائها متغيرين وهميين (1.0) ،فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا اليها كما يلخصه الجدول التالي :

جدول (3-13):نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاقتراب الارباح من النقد

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	احتمال المشاهدات	الوسط الافتراضي	(sig)
المجموعة الاولى	**البنوك التي تقترب ارباحها من النقد**	07	%13	1	0.8	0.116
المجموعة الثانية	**البنوك التي لا تقترب ارباحها من النقد**	48	%87	9		0.116

المصدر:مخرجات برنامج spss - **انظر الملحق رقم (14)** - .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لا تقترب ارباحها من النقد خلال الفترة 2011-2015 م ،وبما نسبته 87% بعدد مشاهدات (48) مشاهدة من اصل (55) مشاهدة ،في حين بلغت نسبة اقتراب ارباحها من النقد 13% بعدد مشاهدات (07) مشاهدة من اصل (55)مشاهدة ،وبالنظر لقيمة المعنوية (0.116) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05) ،وعليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة ،اي انه :**لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة المعبر عنها باقترابها من النقد خلال الفترة 2011-2015 م.**

الفرع الثالث :الاحصاءات الوصفية لاستمرارية الارباح

بعد حساب المعاملات a_1 لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م - **انظر الملاحق (15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25)** - ،سيتم عرض الاحصاءات الوصفية لمقياس استمرارية الارباح في الجدول ادناه.

جدول (3-14):الاحصاء الوصفي لمقياس استمرارية الارباح

اسم البنك	a_1	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	اعلى قيمة
BNA	0.621				
ARAB BANK	0.002				

BARAKA	1.212	0.141	0.5872	-0.932	1.212
BDL	0.932-				
BEA	0.001				
BNP	0.711				
AGB	0.342				
HUSING	0.142-				
FRANCE BANK	0.348				
BADR	0.318-				
السلام	0.285-				

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان متوسط نسبة الارباح للبنوك الجزائرية عينة الدراسة قدر بحوالى (0.141) خلال الفترة المدروسة ،مما يشير الى انخفاض ربحيتها المعبر عنها باستمراريتها بشكل عام ،وقد تراوحت هذه النسبة مابين (0.932-) و (1.212) ،كما بلغ الانحراف المعياري (0.587) وهذا ما يعكس وجود تباين في ربحية البنوك نتيجة لارتفاع مقياس التشتت ، وبالتالي فان الارباح تتميز بعدم الاستقرار و التشتت ،هذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل (3-20) : استمرارية الارباح للعينة المدروسة

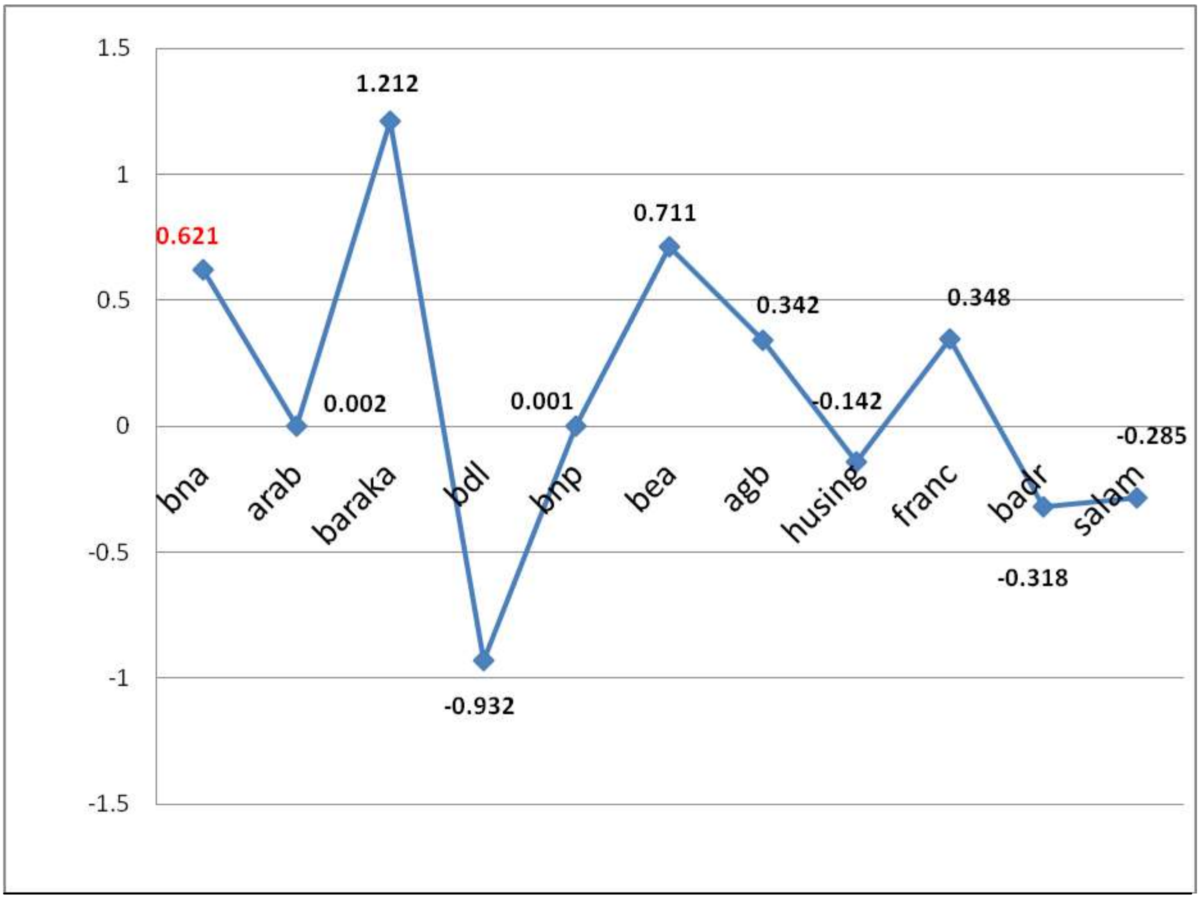

المصدر : بالاعتماد على الجدول (3-14) ومخرجات برنامج ECXEL.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى معنوية استمرارية ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين 2011 -2015 م ،بحيث تمت صياغتها كما يلي :

الفرضية العدمية H_0 :لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على استمرارية ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م.

الفرضية البديلة H_1 :توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على استمرارية ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م.

تم بإجراء اختبار ثنائي الحد "**Binomial Test**" ،للتمكن من معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة باستمرارية الارباح عن متوسط افتراضي يساوي 0.5 ،والتي تم اعطائها متغيرين وهميين (1.0) ،فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا اليها كما يلخصه الجدول التالي :

جدول (3-15) :نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاستمرارية الارباح

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	sig
المجموعة الاولى	استمرارية الارباح	03	%27	0.5	0.227
المجموعة الثانية	عدم استمرارية الارباح	08	%73		0.227

المصدر:مخرجات برنامج spss – **انظر الملحق رقم (26)**-

نلاحظ من الجدول اعلاه ان ارباح البنوك عينة الدراسة تتميز بالاستمرارية خلال فترة الدراسة بما نسبته 27% بعدد مشاهدات (03) مشاهدات من اصل (11) مشاهدة ،في حين بلغت نسبة عدم استمرارية الارباح 73% بعدد مشاهدات (08) مشاهدات من اصل (11) مشاهدة ،وبالنظر لقيمة المعنوية (0.227) اكبر من 0.05 ،وعليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة ،اي انه :**لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على استمرارية ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م.**

الفرع الرابع :الاحصاءات الوصفية لمعدل العائد على الاصول

بعد حساب معدل العائد على الاصول ،الذي تم استخدامه كمؤشر عن ربحية البنوك خلال فترة الدراسة ،للتمكن من معرفة مدى جودة الارباح ، يمكن تلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول ادناه.

جدول (3-16) :معدل العائد على الاصول للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2015.

البنك	ROA 2011	ROA 2012	ROA 2013	ROA 2014	ROA 2015	متوسط ROA
BNA	%2.15	%1.32	%1.38	%1.14	%1.09	%1.42
ARAB BANK	%3.16	%5.10	%4.97	%4.34	%3.72	%4.26

BARAKA	%2.84	%2.78	%2.61	%2.65	%2.12	%2.60
BDL	%0.44	%0.46	%0.39	%0.25	%0.86	%0.48
BEA	%1.15	%1.54	%0.10	%1.15	%1.30	%1.05
BNP	%2.87	%2.20	%1.64	%1.71	%1.47	%1.98
AGB	%3.45	%3.80	%3.80	%3.62	%2.27	%2.05
HUSING	%3.60	%3.55	%3.32	%3.13	%2.18	%3.16
FRANCE BANK	%3.47	%4.44	%2.82	%1.10	%1.54	%2.67
BADR	% 1.10	%0.57	%0.55	%0.37	%0.04	%0.53
السلام	% 3.62	%3.42	%3.20	%3.81	%0.74	%2.96
متوسط ROA للعينة =2.21%		**الانحراف المعياري للعينة =1.35%**				
ادنى قيمة للمؤشر = 0.04 %		**اعلى قيمة للمؤشر =5.10 %**				

المصدر: استنادا الى التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة ومخرجات برنامج Excel .

انطلاقا من الجدول اعلاه ،تبين ان بنك **ARAB BANK** حقق اكبر متوسط عائد على الاصول خلال فترة الدراسة بنسبة قدرت بـ(4.26%) ،ليليه بنك **HUSING BANK** بنسبة قدرت بـ(3.16%) ،بينما حقق بنك **BDL** اقل متوسط لمعدل العائد على الاصول بنسبة قدرت بـ(0.48%) ليليه بنك **BADR** بنسبة قدرت بـ (0.53%) .

ومن نفس الجدول يلاحظ ان بنك **ARAB BANK** يقابل اكبر متوسط معدل عائد على الاصول خلال الفترة 2011-2015 م، ما يدل على قدرة هذا البنك على توظيف الاموال توظيفا امثلا ،وكفاءته في استخدام مجموع اصوله مقارنة ببقية البنوك عينة الدراسة ،كما نلاحظ ان البنوك العمومية كانت ممثلة لأقل متوسط عائد على الاصول مقارنة بالبنوك الخاصة ،ما يشير ان مستويات اداء البنوك الخاصة اعلى من مستويات اداء البنوك العمومية من حيث توظيفها لأموالها.

كما بلغ متوسط مؤشر العائد على الاصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م حوالي (2.21%) ،وتراوح من (0.04 %) الى (5.10 %) وبلغ الانحراف المعياري (**1.35%**) ،مما يعكس وجود تفاوت في ربحية البنوك من بنك الى اخر ومن سنة الى اخرى ،وبالتالي عدم استقرارية ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م .

شكل (3-21) :متوسط مؤشر ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015

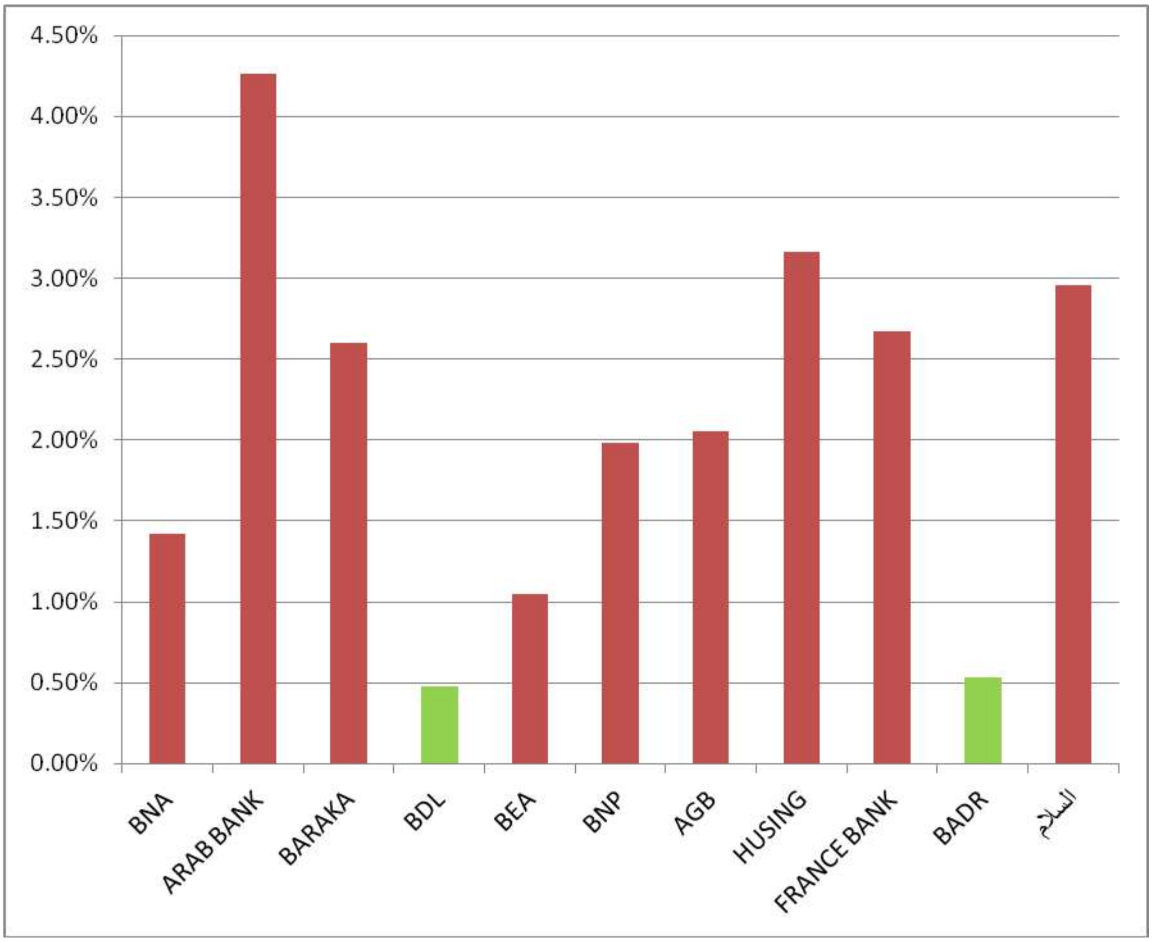

المصدر : بالاعتماد على الجدول (3-16) ومخرجات برنامج ECXEL.

المطلب الثالث :الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة ،المعبرة عن مدى التزام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بمتطلبات الحوكمة ،والمقاسة بستة (06) مقاييس وهمية تتخذ قيمتي (0 او 1) ،كما يتم عرض الاحصاءات الوصفية لحجم البنك والذي استخدم لضبط العلاقة بين متطلبات الحوكمة وجودة الارباح.

الفرع الاول : الاحصاءات الوصفية لمتطلبات الحوكمة

بعد جمع البيانات اللازمة لقياس متطلبات الحوكمة في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م ،يمكن عرض وتحليل النتائج المتوصل اليها كما يلي :

جدول (3–17) :البنوك الملتزمة وغير ملتزمة بمتطلبات الحوكمة

	متطلبات الحوكمة			
	البنوك الملتزمة		البنوك غير ملتزمة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تركز الملكية	01	%9.1	10	%90.90
الملكية الاجنبية	07	%63.64	04	%36.36
الملكية الحكومية	04	%36.36	07	%63.64
حجم مجلس الادارة	11	%100	0	%0
الفصل بين المدير العام والمدير التنفيذي	09	%81.82	02	%18.18
وجود لجنة تدقيق	10	%90.90	01	%9.1

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (28).

من خلال الجدول اعلاه ،يمكننا ان نسجل الملاحظات التالية :

- **تركز الملكية** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال ما اذا كانت نسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة تساوي او تفوق 5% ،والقيمة صف لغير ذلك .ويلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض المتوسط العام لهذا المؤشر ،اذ قدر بـ(9.1%) مما يعكس انخفاض تركز الملكية في البنوك العاملة في الجزائر عينة لدراسة ،وهذا ما يؤكد بدوره انخفاض جودة الرقابة والضبط الداخلي في البنوك العاملة في الجزائر.
- **الملكية الاجنبية** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال ما اذا كان اكبر مساهم هو مستثمر اجنبي ،والقيمة صف لغير ذلك .وقد بلغ المتوسط لهذا المتغير (63.64%) مما يعني ان كبار المساهمين في اغلب البنوك العاملة في الجزائر هم مستثمرين اجانب ،وبالرجوع لهيكلة القطاع البنكي نجد ان البنوك المملوكة للدولة (البنوك العمومية) تقدر بستة (06) بنوك من اصل عشرون (20) بنك .
- **الملكية الحكومية** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال ما اذا كان اكبر مساهم هو المؤسسات الحكومية (الدولة) ،والقيمة صف لغير ذلك .وقد بلغ المتوسط لهذا المتغير (36.36%) مما يعني انخفاض الملكية الحكومية في البنوك العاملة في الجزائر ،وهذا من شانه ان يعزز الرقابة والضبط الداخلي والارتقاء بمستوى العمل المصرفي ،نظرا لملكية الاجنبية التي من شانها ان تتمتع بالخبرة العملية والمصرفية والالتزام اكثر بمتطلبات الحوكمة مقارنة بالقطاع العام .
- **حجم مجلس ادارة** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال ما اذا عدد اعضاء مجلس الادارة لا يقل عن ثلاث ولا يزيد عن احد عشر عضوا) ،والقيمة صف لغير ذلك . وقد بلغ المتوسط لهذا المتغير (100%) مما يؤكد الالتزام بمتطلب حجم المجلس من قبل كل بنوك عينة الدارسة.
- **الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال كان هنالك فصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ،والقيمة صف لغير ذلك .وقد بلغ المتوسط لهذا المتغير (81.82%) مما يشير الى ان اغلب البنوك العاملة في الجزائر تفصل منصب رئيس المجلس عن منصب المدير العام ،مما يعزز انظمة الرقابة والمساءلة من قبل المجلس.

- **لجنة التدقيق** : هذا المتغير وهمي ،يتخذ القيمة واحد في حال احتواء مجلس الادارة على لجنة تدقيق والقيمة صفر لغير ذلك وقد بلغ المتوسط لهذا المتغير (90.90%) ،مما يشير الى ان اغلب البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة تلتزم بتشكيل لجنة تدقيق ، في حين بنكين بما نسبته 18.18% لا تتوافر فيهما لجنة تدقيق ،وبالرجوع الى المشاهدات يلاحظ ان البنوك الوطنية هي الممثلة لهذه النسبة ،وعليه لا تلتزم البنوك الوطنية مقارنة بالبنوك الخاصة و الاجنبية بمتطلب توافر لجنة تدقيق.

ويبين الشكل ادناه مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المعتمدة من قبل بنوك عينة الدراسة.

شكل (3–22) : مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة

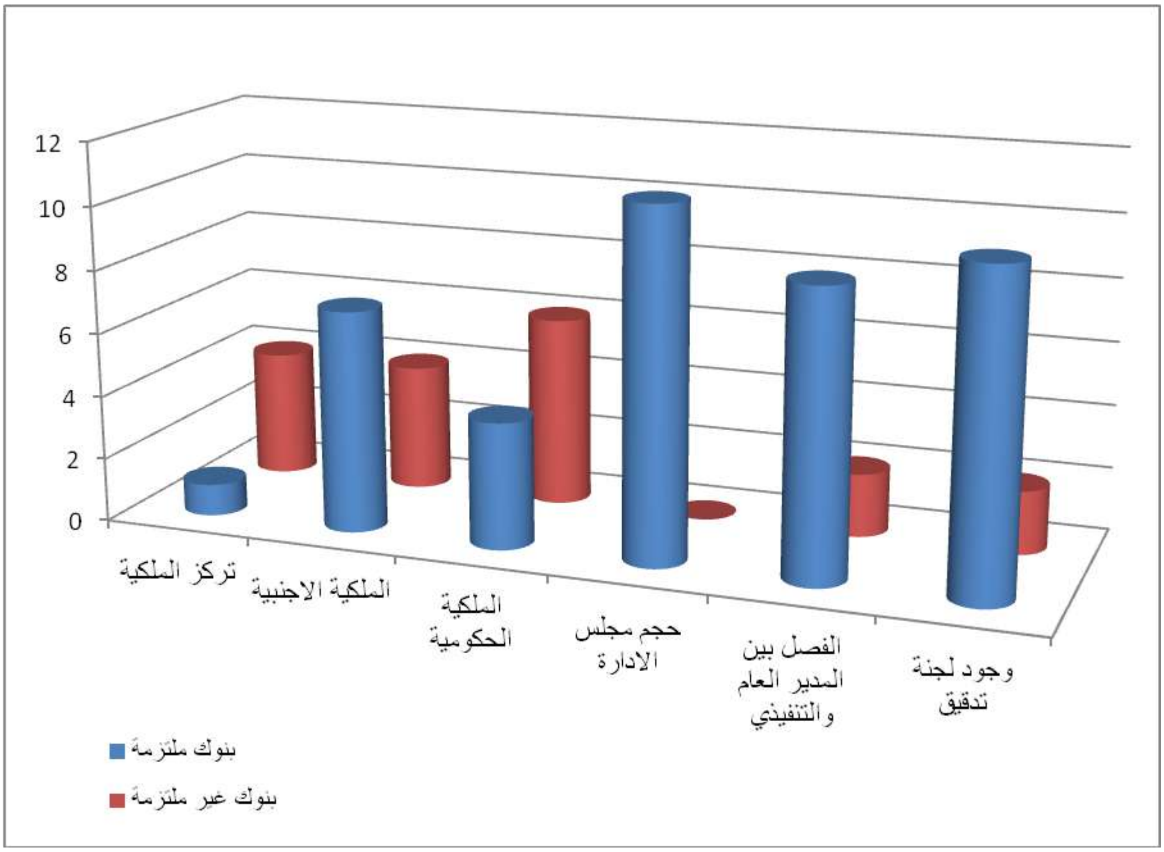

المصدر : بالاعتماد على الجدول (3–17) ومخرجات برنامج ECXEL.

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بمتطلبات الحوكمة ،قمنا بتطبيق اختبار ثنائي الحد (**Binomial Test**) ،بحيث ومن خلاله يمكن اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بمتطلبات الحوكمة التي اعطيت لها متغيرين وهميين (0 ،1) عن متوسط افتراضي يساوي 0.5 ،وكانت نتائج الاختبار كما يظهره **الملحق رقم 27** ،ويلخصه الجدول ادناه :

جدول (3-18):نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لمتطلبات الحوكمة

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى المعنوية sig
المجموعة الاولى	البنوك غير ملتزمة	24	%36	0.5	0.036
المجموعة الثانية	البنوك الملتزمة	42	%64		0.036

المصدر :مخرجات برنامج spss – **انظر الملحق رقم (27) –**

نلاحظ من الجدول اعلاه ،ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المعتمدة في دراستنا ،بما نسبته 64 % وذلك بعدد مشاهدات قدر بـ (42) من اصل (66) مشاهدة ،ومن خلال مقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي فالقيمة المنخفضة للمعنوية (0.036) وهو اقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،مما يشير الى ان توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ،بمعنى ان نسبة الالتزام بمتطلبات الحوكمة المعتمدة اكثر من نسبة عدم الالتزام بها ،والقيمة المعنوية (sig) تؤيد الدلالة الاحصائية لهذه النتيجة .

وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية ،وقبول الفرضية البديلة ،اي انه :**توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بمتطلبات الحوكمة.**

الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية الخاصة بحجم البنك

يبين الجدول ادناه متوسط حجم البنوك عينة الدراسة ،واللوغاريتم الطبيعي لمجموع اصول كل بنك من بنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م .

جدول (3-19):متوسط ولوغاريتم اجمالي اصول البنك للعينة المدروسة

البنك	متوسط حجم البنك	لوغاريتم اجمالي اصول البنك
BNA	11206136320.00	10.05
BANK ARAB	51444447.20	8.41
BARAKA	797190370160.65	11.90
BDL	2966361298.00	9.47
BEA	12235291609005.30	13.09
BNP	1121363573.00	9.05
AGB	673610243.00	8.83
HUSING	244657155381.00	11.39
FRANCE BANK	119947568.00	8.08

BADR	5710076169147.11	12.76
السلام	174038998.00	8.24
العينة	**19003528206141.30**	**13.28**
ادنى قيمة =8.08	**اعلى قيمة =13.09**	
الانحراف المعياري =1.85		

المصدر :استنادا الى التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

يتبين من الجدول اعلاه ،ان متوسط حجم البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م قدر ب (13.28) لوغاريتم طبيعي ما يعادل (**19003528206141.30**دج) ،و قد تراوح مابين (8.08) و (13.09) لوغاريتم طبيعي ، اي مابين (119947568.00 دج) و (12235291609005.30 دج) ، اما الانحراف المعياري فقد بلغ (1.85) لوغاريتم طبيعي .

وعليه فان هذه النتائج تعكس وجود فروق كبيرة بين احجام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،ويبين هذا بوضوح من خلال الشكل الموالي :

شكل (3-23) :لوغاريتم مجموع الاصول لعينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015.

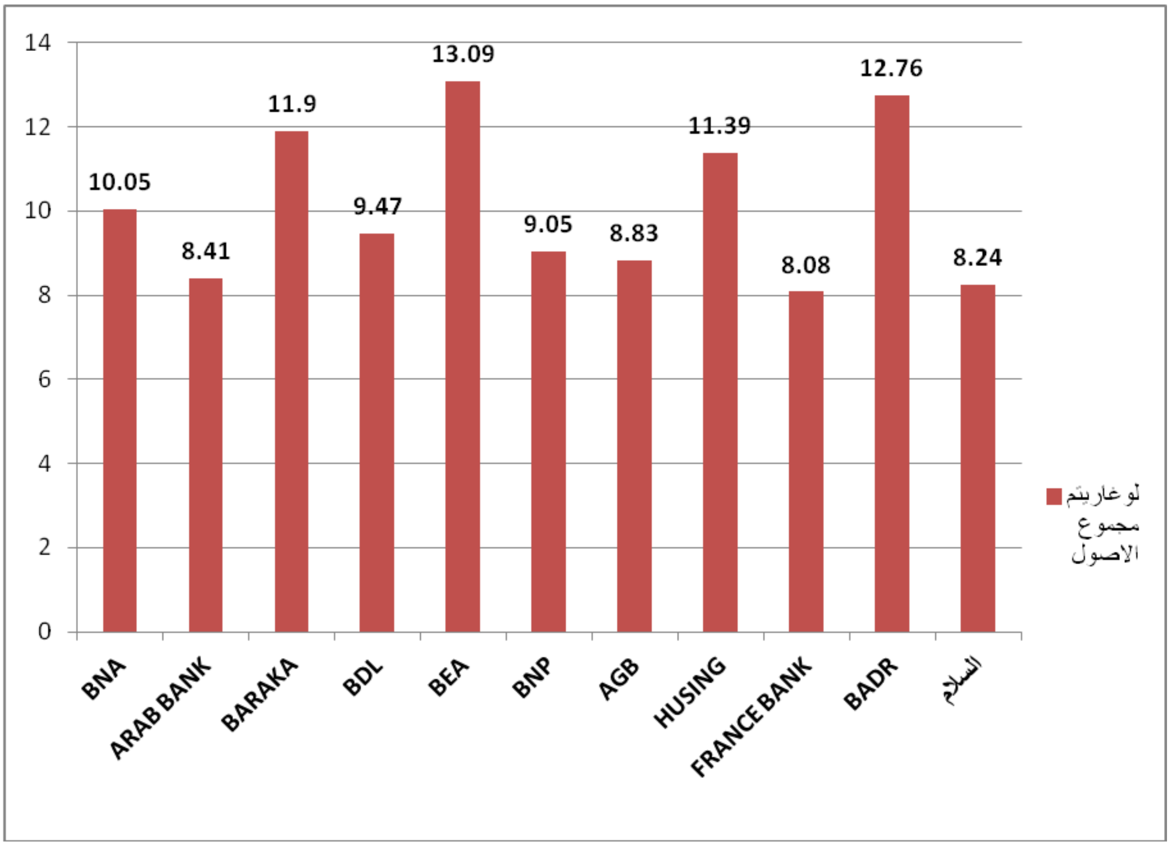

المصدر :بالاعتماد على الجدول (3-19) واستخدام برنامج EXCEL

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل ،التوصل لعدة نتائج منها ما يلي :

- ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة قد اتجهت لاستخدام المستحقات الاختيارية ،بشكل سالب في السنتين 2011 و 2014 م بهدف ادارة ارباحها من خلال تخفيضها ،بعكس السنوات (2012-02013-2015) التي تم فيها استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب اي ادارة ارباحها من خلال تعظيمها ،الا انه لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بإدارة ارباحها خلال الفترة 2011-2015 م.
- ارتفاع ممارسات تمهيد الدخل في الفترتين 2012-2013 و 2014-2015 م ،ما يعني رغبة البنوك في تخفيض تقلبات دخلها .إلا انه لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015 م.
- اشار مقياس ديمومة وتنبؤية الارباح الى تذبذب في السلسلة الزمنية للأرباح ،ما يعكس انخفاض جودة الارباح المصحوبة بانخفاض ديمومتها .
- ان ارباح البنوك عينة الدراسة لا تقترب من النقد خلال الفترة 2011-2015 م بما نسبته 87% ،ما يؤكد انه لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة المعبر عنها باقترابها من النقد خلال الفترة 2011-2015 م.
- ان ارباح البنوك عينة الدراسة لا تتميز بالاستمرارية خلال فترة الدراسة بما نسبته 73% ،ما يؤكد انه لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على استمرارية ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م.
- بلغ متوسط مؤشر العائد على الاصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015 م حوالي (2.21%) ،وتراوح من (0.04 %) الى (5.10 %) ،مما يعكس وجود تفاوت في ربحية البنوك من بنك الى اخر ومن سنة الى اخرى وبالتالي عدم استقرارية ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة.
- ان البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المعتمدة في دراستنا ،بما نسبته 64 % ، اي انه توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة بمتطلبات الحوكمة.

الفصل الرابع
مناقشة وتحليل
نتائج الدراسة

تمهيد :

تناول هذا الفصل الجانب العملي للدراسة ،من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الطرق الاحصائية المعتمدة والمحددة في منهجية البحث ،كما تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية (**spss**) طبعة 23 ،لإجراء الاختبار الاحصائي اللازم لكل نموذج من نماذج الدراسة المعتمدة .

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث متضمنة في طياتها عناصر مبينة كما يلي :

المبحث الاول : اختبار صلاحية البيانات للتوزيع الاحصائي؛

المبحث الثاني : قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح؛

المبحث الثالث : قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح .

المبحث الاول : اختبار صلاحية البيانات للتوزيع الاحصائي

يتم من خلال هذا المبحث اختبار مدى ملاءمة النموذج الخطي العام لبيانات الدراسة ،كما سيتم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات ،واختبار مدى وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد ،من خلال احتساب معامل تضخم التباين(VIF) ،وأخيرا سيتم اختبار مدى وجود ظاهرة الارتباط الذاتي المتعدد من خلال اختبار(Durbin-Waston).

المطلب الاول : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يتم اجراء هذا الاختبار للتحقق من ان البيانات موزعة توزيعا طبيعيا ،وللتمكن من اختيار الاسلوب الاحصائي الملائم لاختبار الفرضيات ،باعتباره شرط من شروط صلاحية النموذج الخطي العام .وفي حال عدم تحقق هذا الشرط يتم اعادة صياغة هذه المتغيرات باستخدام طرق احصائية معينة (احتساب اللوغاريتم الطبيعي ،الجذر التربيعي للقيم...الخ) .

سيجرى اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها لكل من المتغيرات المتصلة (**Continuous Variables**) التالية : استمرارية الأرباح (**EARN$_{i,t-1}$** و **EARN$_{i,t}$**)؛تمهيد الدخل ؛معدل العائد على الأصول و حجم البنك ،اما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية (**Dummy Variables**) لا يتم اختبار مدى اقترابها من التوزيع الطبيعي ،باعتبارها متغيرات منفصلة قطعا لا تقترب من التوزيع الطبيعي .

ومن اجل تحقيق ذلك تم استخدام اسلوبين للتحقق من مدى اقتراب بيانات هذه المتغيرات من توزيعها الطبيعي ،**الاسلوب الاول** : اختبار (Shapiro-Wilk) و **الأسلوب الثاني** : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) .

الفرع الاول : اختبار (shapiro-wilk) للتوزيع الطبيعي

تكون قاعدة القرار في هذا الاختبار اما قبول النتيجة التي مفادها ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ،اذا كانت قيمة المعنوية تزيد عن (0.05) ،والعكس اذا كانت قيمة المعنوية تقل عن (0.05) فان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ،من خلال اختبار الفرضيات الصفرية والبديلة المعبر عنهما على النحو التالي :

H_0 : البيانات موزعة توزيعا طبيعيا ،اي ان القيم موزعة في احدى جوانب المنحنى.

H_1 : البيانات غير موزعة توزيعا طبيعيا ،اي ان القيم مركزة بشكل منتظم تحت المنحنى.

ويوضح لجدول اعلاه نتائج الاختبار .

جدول(4-1): نتائج اختبار Shapiro-Wilk

	Shapiro-Wilk	
	statistiques	sig
EARN$_{i,t-1}$	0.211	0.00
EARN$_{i,t}$	0.958	0.053
IS	0.343	0.00

0.036	0.954	**ROA**
0.000	0.870	**BNKSIZE**

المصدر: مخرجات spss –**انظر الملحق رقم 29** –

من الجدول اعلاه تبين نتائج اختبار (**Shapiro-Wilk**) ان قيمة المعنوية لـ($\mathbf{EARN_{i,t}}$) اكبر من (0.05) وعليه فإنها تتوزع طبيعيا ،بينما المتغيرات الاخرى (ارباح السنة ن-1 ،تمهيد الدخل ،معدل العائد على الاصول ،حجم البنك) فقد كانت قيم المعنوية اقل من (0.05) و عليه فانها لا تتوزع طبيعيا.

الفرع الثاني : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي

من خلال هذا الاختبار يتم قياس اعتدالية التوزيع بشقيه الالتواء والتفلطح ،بحيث تكون قاعدة القرار اما قبول النتيجة التي مفادها ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ،اذا كانت قيمة المعنوية تزيد عن (0.05) ،والعكس اذا كانت قيمة المعنوية تقل عن (0.05) فان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ،ويوضح لجدول اعلاه نتائج الاختبار .

جدول (4-2): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

Kolmogorov-Smirnov		
sig	**statistiques**	
0.000	0.429	$\mathbf{EARN_{i,t-1}}$
0.074	0.114	$\mathbf{EARN_{i,t}}$
0.000	0.365	**IS**
0.090	0.111	**ROA**
0.001	0.166	**BNKSIZE**

المصدر: مخرجات spss –**انظر الملحق رقم 29** –

يبين الجدول اعلاه ،المتضمن لنتائج اختبار(**Kolmogorov-Smirnov**) ان قيمة المعنوية لكل من المتغيرين $EARN_{i,t}$ و ROA كانت اكبر من (0.05) ،اذ قدرت بـ(0.074) و(0.090) على التوالي ، مايؤكد بانهما يتبعان التوزيع الطبيعي ، بينما بقية المتغيرات فقد كانت قيم المعنوية لها اقل من (0.05) و بالتالي فان البيانات لا تتوزع طبيعيا.

من الاختبارين السابقين توصلنا الى ان كل من المتغيرات ($EARN_{i,t-1}$، IS، ROA، BNKSIZE) لا تخضع للتوزيع الطبيعي باستثناء ($EARN_{i,t}$، ROA). وبما ان حجم العينة كبير ($n \geq 30$) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعيا مؤثر على صحة نموذج الدراسة ،وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يعتبر استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ظاهرة الارتباط فيما بينها) في النموذج الخطي العام ،اساس صلاحية تطبيق هذا النموذج ،اذ تبرز هذه المشكلة عندما تكون المتغيرات في نموذج الانحدار مترابطة بشكل كبير .اذ يؤثر هذا الارتباط على معلمات المتغيرات التفسيرية ،كما تعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد (R^2) وتجعله اكبر من قيمته الفعلية ،وبالتالي التأثير على كفاءة النموذج بشكل عام .

و للتحقق من وجود هذه المشكلة ،تم الاعتماد على عدد من الاختبارات الاحصائية والتي من اهمها استخدام معامل ارتباط بيرسون (**Pearson Correlation**) ،بحيث بينت الدراسات ان هذه المشكلة تكون موجودة في حال كان معامل الارتباط لبيرسون يساوي او يزيد عن 80%.

ولتحري مدى وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة ،تم الاعتماد على مصفوفة ارتباط بيرسون المبينة في الجدول ادناه ادناه :

جدول (4–3) : مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

BNKSIZE	$EARN_{i,t-1}$	EXSTAUDIT	BRDINDP	GOVROWN	FOVOWN	MANGOWN	Correlations
						1	**MANGOWN**
					1	0.239	**FOVOWN**
				1	**-1.00**	-0.239	**GOVROWN**
			1	-0.624	0.624	0.149	**BRDINDP**
		1	-0.149	-0.418	0.418	0.100	**EXSTAUDIT**
	1	0.099	0.250-	0.085	0.085-	0.028-	**$EARN_{i,t-1}$**
1	0.176	0.116	0.388-	0.524	0.524-	0.334-	**BNKSIZE**

المصدر: مخرجات spss – **انظر الملحق 30**–

تشير نتائج الجدول اعلاه ان هناك تداخل خطي من الدرجة العليا – يكون عندما تكون العلاقة قوية بين المتغيرين وتقترب من (–1) او (+1) – بين المتغيرين الملكية الحكومية والملكية الأجنبية ،اما الارتباط بين باقي متغيرات الدراسة المستقلة فمعظمها صغير (اقل من 80%) او غير دالة إحصائيا ،وهذا مؤشر على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (التداخل الخطي) بين متغيرات الدراسة الاخرى (باستثناء الارتباط بين الملكية الاجنبية والحكومية).

ولتأكيد النتائج السابقة ،تم استخدام مقياس (**Collinearity Diagnostics**) الذي يمكن من خلاله استخراج معامل (**Tolerance**) لكل متغير من المتغيرات المستقلة للوصول الى معامل تضخم التباين (**VIF**) ،ويعتبر هذا المعامل مقياسا لوجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات ،حيث يعتبر الاحصائيون ان مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تكون موجودة ،اذا زادت قيمة معامل (VIF) عن العدد (10).

تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) لكل نموذج على حدى كما سيبين ادناه ،للتأكد من خلو البيانات في كل نموذج من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد.

الفرع الاول : نموذج استمرارية الارباح

جدول (4-4) : معامل (VIF) لنموذج استمرارية الارباح قبل التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.808	1.237	$EARN_{I,T-1}$
0.786	1.273	MANGOWN
0.021	47.569	FOVOWN
0.044	22.859	GOVROWN
0.066	15.063	BRDINDP
0.038	26.220	EXSTAUDIT
0.17	57.962	BNKSIZE

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 31**–

يبين الجدول اعلاه ان قيم معامل تضخم التباين لكل من المتغيرات (**FOVOWN**, **GOVROWN**, **BRDINDP** **EXSTAUDIT**, **BNKSIZE**) كانت اكبر من العدد 10 ،مما يشير الى وجود مشكلة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة هذا ما اكدته نتائج اختبار ارتباط بيرسون ،التي بينت وجود ارتباط وتداخل خطي بين متغير الملكية الاجنبية والملكية الحكومية.

وبالرجوع لقيمة معامل التضخم لمتغير الملكية الاجنبية والمقدرة بـ(**VIF** = 47.569) ،نجدها اكبر من قيمة معامل التضخم لمتغير الملكية الحكومية والمقدرة بـ(**VIF** = 22.859) ،وعليه نقوم بحذف (الغاء) متغير الملكية الاجنبية من نموذج استمرارية الارباح للتغلب على مشكلة التداخل الخطي.

جدول (4-5): معامل (VIF) لنموذج استمرارية الارباح بعد التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.906	1.104	$EARN_{i,t-1}$
0.864	1.157	MANGOWN
0.223	4.484	GOVROWN
0.365	2.739	BRDINDP
0.420	2.384	EXSTAUDIT
0.504	1.986	BNKSIZE

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 31**–

بعد الغاء متغير الملكية الاجنبية من نموذج استمرارية الارباح ،نلاحظ ان قيم معامل **VIF** لكل المتغيرات اصبحت اقل من القيمة (10) ،وعليه تم التخلص من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج استمرارية الارباح.

الفرع الثاني : نموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول

جدول (4-6) : معامل (VIF) لنموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول قبل التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.787	1.271	**MANGOWN**
0.021	47.338	**FOVOWN**
0.044	22.859	**GOVROWN**
0.070	14.212	**BRDINDP**
0.038	26.076	**EXSTAUDIT**
0.018	56.518	**BNKSIZE**

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 31–**

يبين الجدول اعلاه ان قيم معامل تضخم التباين كانت لكل من المتغيرات (**FOVOWN** ,**GOVROWN**, **BRDINDP**, **EXSTAUDIT**, **BNKSIZE**) اكبر من العدد 10 ،مما يشير الى وجود مشكلة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة ،هذا ما اكدته نتائج اختبار ارتباط بيرسون التي بينت وجود ارتباط وتداخل خطي بين متغير الملكية الاجنبية والملكية الحكومية .

وبالرجوع لقيمة معامل تضخم التباين للملكية الاجنبية والمقدرة بـ(VIF=47.338) ،نجدها اكبر من قيمة معامل تضخم التباين للملكية الحكومية والمقدرة بـ(VIF=22.859) ،وعليه نقوم بحذف (الغاء) متغير الملكية الاجنبية من نموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول للتغلب على مشكلة التداخل الخطي.

جدول (4-7): معامل (VIF) لنموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول بعد التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.865	1.156	**MANGOWN**
0.228	4.387	**GOVROWN**
0.387	2.584	**BRDINDP**
0.422	2.371	**EXSTAUDIT**
0.516	1.936	**BNKSIZE**

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 31–**

بعد الغاء متغير الملكية الاجنبية من نموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول ،نلاحظ ان قيم معامل VIF لكل المتغيرات اصبحت اقل من القيمة (10) ،وعليه تم التخلص من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول.

الفرع الثالث : نموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل

جدول (4–8) : معامل (VIF) لنموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل قبل التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.857	1.167	MANGOWN
0.025	39.667	FOVOWN
0.100	10.000	GOVROWN
0.074	13.500	BRDINDP
0.050	20.000	EXSTAUDIT

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 32–**

يبين الجدول اعلاه ان قيم معامل تضخم التباين كانت لكل من المتغيرات (**FOVOWN** ,**GOVROWN** **BRDINDP**, **EXSTAUDIT**) اكبر من العدد 10 ،مما يشير الى وجود مشكلة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة ، هذا ما اكدته نتائج اختبار ارتباط بيرسون التي بينت وجود ارتباط وتداخل خطي بين متغير الملكية الاجنبية والملكية الحكومية .

وبالرجوع لقيمة معامل تضخم التباين للملكية الاجنبية والمقدرة بـ(VIF=39.667) ،نجدها اكبر من قيمة معامل تضخم التباين للملكية الحكومية والمقدرة بـ(VIF=10.000) ،وعليه نقوم بحذف (الغاء) متغير الملكية الاجنبية من نموذجي من نموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل للتغلب على مشكلة التداخل الخطي.

جدول (4–9): معامل (VIF) لنموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل بعد التعديل

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.943	1.061	MANGOWN
0.337	2.970	GOVROWN
0.407	2.455	BRDINDP
0.550	1.818	EXSTAUDIT

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 32–**

بعد الغاء متغير الملكية الاجنبية من نموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل ،نلاحظ ان قيم معامل VIF لكل المتغيرات اصبحت اقل من القيمة (10) ،وعليه تم التخلص من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل.

المطلب الثالث: اختبار الارتباط الذاتي

من شروط صحة النموذج الخطي العام خلو البيانات المستخدمة فيه من مشكلة الارتباط الذاتي ،التي تنشا عندما تكون حدود الخطأ العشوائي مترابطة بعضها ببعض في نموذج الانحدار ،ما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة ،وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ ،كما ينتج عنها ارتفاع غير حقيقي في معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة .

وللتحقق من وجود هذه المشكلة في نماذج الدراسة تم استخدام اختبار (**Durbin-Waston**) ،بحيث تتراوح قيمة هذا الاختبار بين (0) و (4) لتشير (**D-W**) القريبة من الصفر الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرات ،بينما القريبة من (4) تشير الى وجود ارتباط سالب قوي ،اما القيمة المثلى هي التي تتراوح مابين (1.5-2.5) اذ تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات. بعد اجراء الاختبار السابق لمشكلة الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة المعتمدة ،اظهرت النتائج في الجدول ادناه.

جدول (4-10): اختبار D-W للارتباط الذاتي في نماذج الانحدار

النماذج	Durbin-waston	النتيجة
استمرارية الارباح	1.156	لا يوجد ارتباط ذاتي
الاقترا ب من النقد	1.822	لا يوجد ارتباط ذاتي
معدل العائد على الاصول	1.154	لا يوجد ارتباط ذاتي
ادارة الارباح	2.272	لا يوجد ارتباط ذاتي
تمهيد الدخل	2.766	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملاحق 31 ،32 ،33-**

نلاحظ من الجدول اعلاه ان جميع قيم (D-W) للمتغيرات في نماذج الدراسة المعتمدة قريبة من العدد (2) ،الذي يقع ضمن مجال القيم المثلي التي تتراوح مابين (1.5-2.5) التي تم الاشارة اليها سابقا ،باستثناء قيمة (D-W) في نموذج تمهيد الدخل التي قدرت بـ(2.766) والتي تعتبر ايضا غير بعيدة من القيمة المثلى ،وهذا دليل على خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

المبحث الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح

سيتم من خلال هذا المبحث اختبار اثر كل متغير من متطلبات الحوكمة على ممارسات التلاعب بالأرباح (ادارة الارباح ،تمهيد الدخل) . وللوصول الى نتائج حول فرضيات الدراسة تم تطوير نموذجي اولهما تناول اثر متطبات الحوكمة على ممارسات ادارة الأرباح ،بينما النموذج الثاني تناول اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل.

المطلب الاول : قياس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات ادارة الارباح

لتحري اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،قمنا باستخدام الانحدار اللوجستي (**Logistic Regressions**) كون المتغير التابع ثنائيا ،بحيث تم تقسيم البنوك الى ممارسة لإدارة الارباح اعطيت المتغير الوهمي (1) ،وبنوك غير ممارسة لإدارة الارباح اعطيت المتغير الوهمي (0) ،وفي نموذج الانحدار تم ادراج متطلبات الحوكمة كمتغيرات مستقلة .

بينما تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتحرى اثر الملكية الاجنبية (التي تم استبعادها من النموذج الكلي) على ممارسات ادارة الارباح ،كما تم التعبير على نموذج الدراسة الذي يقيس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات ادارة الارباح بالمعادلة التالية :

$$EM = \propto_0 + \propto_1\ MANGOWN + \propto_2\ GOVROWN + \propto_3\ FOVOWN + \propto_4\ BRDSIZE + \propto_5\ BRDINDP + \propto_6\ EXSTAUDIT + \epsilon_{i,t}$$

الفرع الاول : تقدير معلمات النموذج اللوجستي

للتعرف على مدى امكانية ان تكون القيم المشاهدة لمتغير ادارة الارباح تتأثر بمتغيرات متطلبات الحوكمة ،سيتم الاعتماد على دالة الامكان الاعظم لتقدير معلمات النموذج ،وذلك باستخدام طريقة الادخال (**Enter**) ،للتأكد من معنوية المتغيرات التوضيحية مجتمعة في النموذج ،بحيث يتم التمييز بين البنوك الممارسة لإدارة الارباح والبنوك غير ممارسة وذلك بتحديد مستوى معنوية (0.05) ،كمعيار للتحقق من الدلالة الاحصائية لكل معاملات الانحدار اللوجستي.

في البداية يتم تضمين الثابت فقط في النموذج ثم تضاف جميع المتغيرات التوضيحية ،لاستدلال اثرها مجتمعة في متغير ادارة الارباح لتحديد كفاءة النموذج ككل ،والجدول ادناه يبين النتائج الخاصة بالنموذج المبدئي الذي يحتوى على الثابت فقط.

جدول (4-11): تكرارات تقدير الثابت فقط في النموذج اللوجستي لإدارة الارباح

itération		Log de vraisemblance e^{-2}	CoeFFicients Constante
Pas 0	1	72.106	0.545-
	2	72.103	0.560-
	3	72.103	0.560-

المصدر : مخرجات spss – (انظر الملحق **34**)-

يظهر الجدول اعلاه ان اقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الامكان الاعظم تتوقف عند المحاولة الثالثة ،حيث جاء تقدير احصائية الامكان الاعظم ($-2 \text{ Log L} = 72.103$) ،و هي نفس القيمة للمحاولة السابقة إلا ان هذا لا يعني انها متماثلة اما قيمة الثابت والمبينه في الجدول ادناه فقدر بـ ($B_0= -560$) .

جدول (4–12):الدلالة الاحصائية للثابت في نموذج ادارة الارباح

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0الثابت	0.560-	0.280	3.986	1	0.046	0.571

المصدر : مخرجات spss –(**انظر الملحق 34**)–

وللتحقق من الدلالة الاحصائية للثابت التي تثبتها قيمة **Wald** ،نلاحظ من الجدول اعلاه انها بلغت (3.986) بمستوى معنوية (sig=0.046) ،وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05) ،لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على معنوية الثابت . و يبين الجدول ادناه المتغيرات غير الدالة احصائيا في النموذج.

جدول (4–13): متغيرات الدراسة المستبعدة من نموذج ادارة الارباح

المتغيرات		Score	Ddl	Sig
Pas 0	تركز الملكية	0.636	1	0.425
	الملكية الاجنبية	0.180	1	0.672
	الملكية الحكومية	0.180	1	0.672
	الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	0.982	1	0.322
	وجود لجنة تدقيق	0.031	1	0.859

المصدر : مخرجات spss – (**انظر الملحق 34**)–

يلاحظ من الجدول اعلاه ،عدم وجود دلالة احصائية بين كل متغيرات متطلبات الحوكمة وممارسات ادارة الارباح في سنوات عدم ممارسة ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،اذ ان مستوى المعنوية لكل متغيرة يفوق مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) .

الفرع الثاني : اختبار دلالة و ملائمة النموذج اللوجستي ككل

تم التحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي ،من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق جوهرية بين نموذج الانحدار اللوجستي المتضمن الثابت فقط ،وبين احتوائه المتغيرات التوضيحية عند مستوى معنوية (0.05) . تم اختبار الدلالة الاحصائية للتحقق من ملائمة النموذج من خلال استخدام الاساليب التالية :

1- اختبار (Khi-Deux):

يستخدم مربع كاي لدلالة الفرق بين قيمتي لوغاريتم دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجستي ،بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة موضحة في الجدول التالي:

جدول (4-14): اختبار الدلالة الاحصائية لنموذج ادارة الارباح ككل

	Khi-Deux	Ddl	Sig
النموذج	2.072	4	**0.722**

المصدر: مخرجات spss – (**انظر الملحق34**)-

تظهر النتائج المبينة في الجدول اعلاه ،بان قيمة احصائية كاي مربع قدرت بـ(2.072) عند درجة حرية (ddl=4) ،كما ان مستوى دلالة الاختبار الاحصائي تساوي (0.722) و هي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،مما يعني قبول الفرضية الصفرية ،اي انه لا توجد فروق جوهرية بين النموذج غير المتضمن للمتغيرات التوضيحية وعندما يتضمنها .وعليه فان النموذج الذي تم اعتماده ليس ذو دلالة احصائية (غير معنوي) ،مما يدل ان المتغيرات الموجودة في النموذج ليس لها اهمية او تأثير او مساهمة ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى ممارسة لإدارة الارباح وغير ممارسة .

لهذا لا يمكن القول ان متطلبات الحوكمة لها تأثيرات ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الارباح.

2- احصاءات R^2:

يتم التعرف على مقدار نسبة التباين التي تفسرها هذه المتغيرات ،ومدى قوتها في التأثير على ممارسة ادارة الارباح من خلال احصائية R^2 . والجدول ادناه يبين قيمة احصائية R-Deux De Cox Et Snell و احصائية R-Deux De Nagelkerke.

جدول (4-15): تفسير المتغيرات التوضيحية لنموذج ادارة الارباح

pas	Log de vraisemblance $^{-2}$	R-Deux De Cox Et Snell	R-Deux De Nagelkerke
1	70.031	0.037	0.051

المصدر : مخرجات spss –(**انظر الملحق 34**)-

يظهر الجدول اعلاه ،ان المتغيرات الداخلة في النموذج قد فسرت حوالي 5.1 %(باستخدام معامل R^2 Nagelkerke) و 3.7% (باستخدام معاملR^2 Cox Et Snell) من التغيرات في ممارسات ادارة الارباح (المتغير التابع) ،وهذا ما يدل على انه ما يزال هنالك نسبة من التغيرات في المتغير التابع تعود لمتغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج ،وان المتغيرات المرتبطة بالحوكمة المدرجة تأثيرها ضعيف على ممارسات ادارة الارباح.

3- اختبار كفاءة تصنيف النموذج:

من خلال اجراء اختبار كفاءة تصنيف النموذج ،والذي يعتبر احد طرق فحص جودة مطابقة النموذج للبيانات ،ظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول ادناه.

جدول (4-16): كفاءة تصنيف نموذج ادارة الارباح في الخطوة الاولى

التصنيف		التوقع (prévisions)		التصنيف الصحيح
		غير ممارس(0)	ممارس(1)	%
المشاهدة	غير ممارس(0)	30	5	85.7
Pas 1	ممارس(1)	15	5	25.0
				63.6

المصدر : مخرجات spss -**انظر الملحق 34**-

يتضح من الجدول اعلاه ،ان النموذج في الخطوة الاولى ولدى تضمين المتغيرات المستقلة ،قد حقق نسبة تصنيف كلية صحيحة وهي عبارة عن عدد التنبؤات الصحيحة على العدد الكلي لعينة الدراسة ،قدرت بـ(**63.6 %**) وهي نسبة مرتفعة .

و بالنظر للخطوة (0) والموضحة في الجدول ادناه ،التي تبين نتائج التحليل دون اي من المتغيرات المستقلة فانه يمكن ملاحظة عدم التغير في نسبة التصنيف الصحيح ،التي حققها النموذج اذ كانت مقدرة بـ(**63.6%**) .وعليه فان المتغيرات المستقلة لم تحسن من النموذج .

جدول (4-17): كفاءة تصنيف نموذج ادارة الارباح في الخطوة (0)

التصنيف		التوقع (prévisions)		التصنيف الصحيح
		غير ممارس(0)	ممارس(1)	%
المشاهدة	غير ممارس(0)	35	0	100
Pas 0	ممارس(1)	20	0	0
				63.6

المصدر : مخرجات spss - (**انظر الملحق 34**)-

4- اختبار (Hosmer And Lemeshow) لجودة مطابقة النموذج:

من خلال اختبار جودة مطابقة النموذج ،يتم اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها ان النموذج المعتمد ملائم للبيانات ،وتبين النتائج في الجدول ادناه .

جدول (4-18): اختبار(Hosmer And Lemeshow) لنموذج ادارة الارباح

	Khi-Deux	Ddl	Sig
النموذج	0.00	2	**1.00**

المصدر : مخرجات spss -(**انظر الملحق 34**)-

يتضح من الجدول اعلاه ،ان قيمة معنوية اختبار جودة مطابقة النموذج قدرت بـ(sig=1.00) ،وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) .هذا ما يعني انه لا يوجد دليل كاف لرفض الفرضية الصفرية ،وبالتالي فان النموذج المعتمد يعتبر مناسبا للبيانات.

الفرع الثالث : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم النموذج

يتم فحص المكونات الفردية للنموذج ،بمعنى اذا كان النموذج ككل ملائم يجب الوقوف على مدى اهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة ،وعلى مدى قدرتها ومساهمتها في التنبؤ بالمتغير التابع.

ولتحقيق ذلك يتم استخدام احصائية والد (**WALD**) ،لاختبار الدلالة الاحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي ،من خلال اختبار الفرضية الصفرية ،التي مفادها بان معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المستقل يساوي صفر (0) بحيث تتبع توزيع z ،فإذا كانت احصائية (**WALD**) ذات دلالة احصائية فان هذا يعني رفض الفرضية الصفرية اي ان قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل سوف تكون مختلفة عن الصفر ،وبالتالي سيكون فهذا المتغير ذو تأثير في التنبؤ بقيمة المتغير التابع.

جدول (4–19): نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر

المتغيرات التوضيحية	B	Wald	DLL	SIG	EXP(B)
تركز الملكية	0.840-	0.506	1	0.477	0.432
الملكية الحكومية	0.840-	0.506	1	0.477	0.432
الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	1.386-	1.165	1	0.280	0.250
وجود لجنة تدقيق	0.981-	0.462	1	0.497	0.375
الثابت	1.821	0.520	1	0.471	6.175

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 34**–

تبين النتائج المدرجة في الجدول اعلاه ،ان كل المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة ثقة 95% ،اي ان هذه المتغيرات ليس لها اهمية في تفسير ممارسات التلاعب بالأرباح المعبر عنها بإدارة الارباح .

وعند اختبار الفرضيات الصفرية التي مفادها عدم وجود اثر لكل عنصر من متطلبات الحوكمة على ادارة الارباح ،التي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي : (H_0 :B=0) ،بحيث اذا كان الميل مساويا للصفر بدلالة احصائية ،يتوقع ألا تكون هناك اثر لمتطلبات الحوكمة على إدارة الارباح .وبعد القيام بالاختبار السابق يمكن تلخيص العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النقاط التالية :

- بتقدير قيمة معامل تركز الملكية الذي قدر بـ(B=-0.840) ،ما يدل على وجود علاقة عكسية بين تركز الملكية وممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B**) الى ان ارتفاع ملكية اعضاء مجلس الادارة لأسهم البنك يؤدي الى انخفاض في ممارسات ادارة الارباح بمقدار 60% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (0.506) ،وبمستوى دلالة احصائية

(0.477) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه **لا يساهم تركز الملكية في الحد من ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر.**

- بتقدير قيمة معامل الملكية الحكومية الذي قدر بـ (B=-0.840)، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الملكية الحكومية وممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B**الى ان ارتفاع الملكية الحكومية في البنك يؤدي الى انخفاض في ممارسات ادارة الارباح بمقدار 60% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (0.506) وبمستوى دلالة احصائية (0.477) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه **لا تساهم الملكية الحكومية في الحد من ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر.**
- بتقدير قيمة معامل الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الذي قدر بـ(B=1.386-) ،مايدل على وجود علاقة عكسية بين الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي وممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B** ،الى ان زيادة الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي يؤدي الى انخفاض في ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 80% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية ،اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (1.165) ،وبمستوى دلالة احصائية (0.280) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وعليه **لا يساهم الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي في الحد من ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر.**
- بتقدير قيمة معامل وجود لجنة تدقيق الذي قدر بـ(B=0.981-) ،ما يدل على وجود عكسية بين وجود لجنة تدقيق وممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B** الى ان وجود لجنة تدقيق يؤدي الى انخفاض في ممارسات تمهيد الدخل بمقدار 60% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (0.497) ،وبمستوى دلالة احصائية (0.497) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه **لا يساهم وجود لجان تدقيق في البنوك العاملة في الجزائر في الحد من ممارسات ادارة الارباح.**

الفرع الرابع : اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح

لاختبار اثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الأرباح ،الذي تم الغاءه من نموذج ادارة الارباح العام للتخلص من مشكلة الارتباط تم استخدام الانحدار البسيط ،والاعتماد على اختبار (**Khi-Deux**) للدلالة على معنوية العلاقة بين متغير الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح ،تلخص النتائج في الجدول ادناه.

جدول (4-20): اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح

Sig	Ddl	Khi-Deux	
0.673	1	0.179	**النموذج**

المصدر: مخرجات spss – (**انظر الملحق35**)–

تظهر النتائج المبينة في الجدول اعلاه ،بان قيمة احصائية كاي مربع تساوي (0.179) عند درجة حرية (ddl=1) ،كما ان مستوى دلالة الاختبار الاحصائي تساوي (0.673) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،مما يعني النموذج الذي تم اعتماده ليس ذو دلالة احصائية (غير معنوي) ،مما يدل ان متغير الملكية الاجنبية ليس لها اهمية وتأثير ومساهمة ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى ممارسة لإدارة الارباح وغير ممارسة .

كما تم التعرف على مقدار نسبة التباين التي يفسرها هذا المتغير ومدى قوتها في التأثير على ممارسة ادارة الارباح ،من خلال قيمة احصائية R-Deux De Cox Et Snell و R-Deux De Nagelkerke المبينة في الجدول ادناه.

جدول (4-21): تفسير اثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح

R-Deux De Nagelkerke	R-Deux De Cox Et Snell	Log de vraisemblance e^{-2}	pas
0.004	0.003	71.924	1

المصدر: مخرجات spss -(**انظر الملحق 35**)-

يظهر الجدول اعلاه ،ان متغير الملكية الاجنبية قد فسر حوالي 0.4 % (باستخدام معامل R^2 Nagelkerke) و 0.3% (باستخدام معامل R^2 Cox Et Snell) من التغيرات في ممارسات ادارة الارباح (المتغير التابع) ،وهذا ما يدل على ان تأثير هذا المتغير على ممارسات ادارة الارباح ضعيف جدا يكاد ينعدم.

الفرع الخامس : فحص الدلالة الاحصائية للمعالم اثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح

تبين النتائج المبينة في الجدول ادناه عدم معنوية العلاقة بين متغير الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح ،اذ قدرت قيمة معامل الملكية الاجنبية بـ(B=-0.245) ،ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B**) الى ان ارتفاع الملكية الاجنبية لأسهم البنك يؤدي الى انخفاض في ممارسات ادارة الارباح بمقدار 21.7% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (0.179) ،وبمستوى دلالة احصائية (0.672) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه **لا تساهم الملكية الاجنبية في الحد من ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر.**

جدول (4-22): نتائج نموذج الانحدار اللوجستي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح

EXP(B)	SIG	DLL	Wald	E.S	B	المتغيرات التوضيحية
0.783	0.672	1	0.179	0.579	0.245-	**الملكية الاجنبية**
0.667	0.374	1	0.789	0.456	0.405-	**الثابت**

المصدر : مخرجات spss -(**انظر الملحق 35**)-

المطلب الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل

لتحري اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على ممارسات التلاعب بالأرباح المعبر عنها بتمهيد الدخل ،تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد للاستدلال على العلاقة بين المتغير التابع و المستقل .

تبدأ عملية تقويم النموذج بالتأكد من مدى معنويته من خلال اختبار احصائية فيشر(F) ،ومن ثم فحص الدلالة الاحصائية لكل متغير مستقل على المتغير التابع ،في حين تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتحرى اثر الملكية الاجنبية (التي تم استبعادها من النموذج الكلي) على ممارسات تمهيد الدخل ،كما تم التعبير على نموذج الدراسة الذي يقيس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل بالمعادلة التالية :

$$IS = \propto_0 + \propto_1 MANGOWN + \propto_2 GOVROWN + \propto_3 FOVOWN + \propto_4 BRDSIZE + \propto_5 BRDINDP + \propto_6 EXSTAUDIT + \epsilon_{i,t}$$

الفرع الاول : تحليل الانحدار المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل

يتم تضمين كل المتغيرات المستقلة (باستثناء متغير الملكية الاجنبية) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس اثرها مجتمعة على ممارسات تمهيد الدخل ،ثم اختبار مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات و تحرى اثر كل متغير ومدى معنوية هذا الاثر على المتغير التابع ،وفيما يلي النتائج المحصل عليها:

جدول (4-23) :نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل

المتغيرات	B	الانحراف المعياري	Béta	t-statistique	Sig T
الثابت	40.030	24.258	/	1.650	0.107
تركز الملكية	1.928-	11.007	0.026-	-0.175	0.862
الملكية الحكومية	1.467	11.007	0.033	0.133	0.895
الفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي	3.530-	12.481	0.063-	-0.283	0.779
وجود لجنة تدقيق	32.782-	14.412	0.437-	-2.275	0.029
معامل الارتباط (R)= 0.455			قيمة F =2.539		
معامل التحديد (R deux) =0.207			Sig F = 0.055		
معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.125					
معادلة الانحدار المتعدد لنموذج اثر متطلبات الحوكمة على تمهيد الدخل نموذج غير معنوي					

المصدر : مخرجات spss – انظر الملحق36 –

تم استخدام توزيع فيشر (احصائية F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ،ومدى ملائمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،اذ نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (F) قدرت بـ(2.539) و هي غير دالة احصائيا (Sig F=0.055) ،اي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05) .

وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية الصفرية (نموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) ،اذا كانت قيمة (F) مهمة احصائيا ،وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي مفادها ان نموذج الانحدار غير ملائم.

كما يتضح من نفس الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل (R-Deux Ajuste) تساوي (0.125) مما يعني ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (12.5 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

وعند اختبار الفرضية الصفرية ،التي مفادها عدم وجود اثر لمتطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل ،والتي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي :(H_0 :B=0) ،بحيث اذا كان الميل مساويا للصفر بدلالة احصائية يتوقع ألا تكون هناك اثر لمتطلبات الحوكمة على تمهيد الدخل ،وبعد القيام بالاختبار السابق يمكن تلخيص العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النقاط التالية :

- ان هناك علاقة سلبية (عكسية) ذات دلالة احصائية بين وجود لجنة تدقيق وممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عند مستوى المعنوية اقل من (0.05) وبقيمة قدرت بـ(sig=0.029) ،كما قدرت قيمة (B) بـ (-32.782) وعليه كلما زاد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في البنوك العاملة في الجزائر بدرجة واحدة ،قلت ممارسات التلاعب بالأرباح المعبر عنها بتمهيد الدخل بمقدار (-32.782).
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي متطلبات الحوكمة و ممارسات التلاعب بالأرباح المعبر عنها بتمهيد الدخل ،حيث ان مستوى المعنوية لكل متغير من المتغيرات كان اكبر من (0.05).

<u>الفرع الثاني : تحليل الانحدار التدريجي لأثر متطلبات الحوكمة على تمهيد الدخل</u>

وفق هذه الطريقة يتم ادخال المتغيرات المستقلة الى معادلة الانحدار على خطوات ،بحيث يتم ادخال المتغير المستقل ذي الارتباط الاقوى والدال إحصائيا مع المتغير التابع ،باستبعاد المتغيرات التي لا تحقق شرط دخول معادلة الانحدار ،وفيما يلي نتائج الاختبار.

<table>
<tr><th colspan="6">جدول (4-23): نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل</th></tr>
<tr><th>المتغيرات</th><th>B</th><th>الانحراف المعياري</th><th>Béta</th><th>t-statistique</th><th>Sig T</th></tr>
<tr><td>الثابت</td><td>37.967</td><td>9.876</td><td>/</td><td>3.844</td><td>0.00</td></tr>
<tr><td>وجود لجنة تدقيق</td><td>33.296-</td><td>10.358</td><td>0.444-</td><td>-3.214</td><td>0.003</td></tr>
<tr><td colspan="3">معامل الارتباط (R)= 0.444</td><td colspan="3" rowspan="3">قيمة F =10.333
Sig F = 0.003</td></tr>
<tr><td colspan="3">معامل التحديد (R deux) =0.197</td></tr>
<tr><td colspan="3">معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.178</td></tr>
<tr><td colspan="6">معادلة الانحدار المتعدد لنموذج اثر متطلبات الحوكمة على تمهيد الدخل</td></tr>
</table>

$$IS = 37.967 - 33.296\ EXSTAUDIT + \epsilon_{i,t}$$

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق37** –

بعد اعتماد طريقة الادخال التدريجي للمتغيرات في معادلة الانحدار ،نلاحظ انه تم تضمين متغير وجود لجنة التدقيق فقط كونه المتغير الوحيد الذي حقق شروط الادخال في المعادلة ،حيث قدرت قيمة (F) بـ(10.333) و بلغت الدلالة الاحصائية لها بـ(sig F =0.003) ،وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05) ،مما يدل على معنوية متغير وجود لجنة التدقيق في تفسير الاثر على المتغير التابع ،كما قدر معامل الارتباط بـ(R=44.4%) ،في حين بلغت القوة التفسيرية المعدلة (R-Deux Ajuste) بحوالى(% 17.8) ،مما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب (17.8 %) من التغير في المتغير التابع.

الفرع الثالث : تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ممارسات تمهيد الدخل

يقيس النموذج ادناه اثر الملكية الاجنبية فقط على ممارسات تمهيد الدخل بعدما تم استبعاده من النموذج العام :

$$IS = \propto_0 + \propto_1\ FOVOWN + \epsilon_{i,t}$$

جدول (4-24): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على تمهيد الدخل

المتغيرات	B	الانحراف المعياري	Béta	t-statistique	Sig T
الثابت	15.146	5.321	/	2.847	0.007
الملكية الاجنبية	11.703-	6.670	0.261-	1.755-	**0.087**
معامل الارتباط (R)= 0.261			**قيمة F** = 3.079		
معامل التحديد (R deux) =0.068			**Sig F** = 0.087		
معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.046					
معادلة الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على تمهيد الدخل					
انحدار غير معنوي					

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق38**–

يظهر الجدول اعلاه ،تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر ،اذ يوضح مدى اسهام ملكية الاجانب في تفسير التباين الحاصل في ممارسات التلاعب بالأرباح ،المعبر عنها بممارسات تمهيد الدخل عند مستوى دلالة (0.05).

كما بلغت قيمة F (3.079) بمستوى دلالة (sig=0.087) وعليه فهي غير دلالة احصائيا ،كما قدر معامل الارتباط R بـ(0.261) اما معامل التحديد المعدل (R-Deux ajusté) فقد بلغ (0.046) ،اي ان ما قيمته 4.6 % من المتغيرات في ممارسات التلاعب بالأرباح المعبر عنها بتمهيد الدخل ناتج عن التغير في مستوى الملكية الاجنبية.

كما يلاحظ من نفس الجدول ان قيمة درجة التأثير B قد بلغت (-11.703) ،وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين كل من الملكية الاجنبية وممارسات التلاعب بالارباح المعبر عنها بتمهيد الدخل ،بحيث ان الزيادة بدرجة واحدة في الملكية الاجنبية يؤدي الى تخفيض ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر بقيمة (11.703) ،و يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة وهي غير دالة عند مستوى المعتمد ($\alpha \leq 0.05$) ،حيث بلغت قيمتها بـ(-1.755) بمستوى معنوية (0.087) .

المطلب الثالث : نتائج اختبار الفرضيات الي تبحث في اثر متطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح

تلخص نتائج اختبار الفرضيات فيما يلي :

الفرضية الاولى : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م .

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن لتركز الملكية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حصة كبار المساهمين على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على ادارة الارباح.
- لم يكن لتركز الملكية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ، مما يعكس عدم تأثير حصة كبار المساهمين على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على تمهيد الدخل.

وبالرجوع للدراسات السابقة اكدت دراسة (**شمسية زيدان بني سليم ،2015**) نتائج الدراسة الحالية ،اذ توصلت لعدم وجود علاقة بين تركز الملكية وبين ممارسات تمهيد الدخل ،كما توصلت دراسة (**Abed,Et Al,2009**) الى انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين إدارة الأرباح وبين ملكية اعضاء مجلس الادارة.

إلا ان دراسة (**Alves,2012**) وجدت ان تركز الملكية يحد من ممارسات ادارة الارباح ،كما توصل (**عمر فريد مصطفى شقور ،2016**) الى ان انخفاض تركز الملكية يؤدي الى انخفاض ممارسة ادارة الارباح.

كما يمكننا تبرير عدم وجود تلك العلاقة المفترضة في الدراسة الحالية ،لانخفاض نسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة في العينة المدروسة ،حيث قدرت نسبة تحقق شرط تركز الملكية في البنوك عينة الدراسة بـ(9.1%).

الرقم	الفرضية	ادارة الارباح	تمهيد الدخل
01	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن للملكية الاجنبية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حصة المستثمرين والملاك الاجانب على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على ادارة الارباح.
- لم يكن للملكية الاجنبية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حصة المستثمرين والملاك الاجانب على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على تمهيد الدخل.

كما يمكننا تبرير عدم وجود تلك العلاقة المفترضة ،في البعد الجغرافي وأثره في عدم تمكن الملاك و المستثمرين الاجانب من الرقابة المباشرة على اداء الادارة رغم تمتعهم بالخبرة المالية والمحاسبية ،بالإضافة لعدم الالمام الكافي بالظروف والأوضاع المالية والاقتصادية والتشريعية السائدة في الجزائر ،مما يعطي فرصة اكثر للإدارة لإتباع السلوكيات التي من شانها ان تخدم مصالحهم وتوجهاتهم و أهدافهم.

الرقم	الفرضية	ادارة الارباح	تمهيد الدخل
02	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر. خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الثالثة : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية في البنوك العاملة في الجزائر على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن للملكية الحكومية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير ملكية الدولة على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على ادارة الارباح.
- لم يكن للملكية الحكومية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير ملكية الدولة على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيرهم على تمهيد الدخل.

الرقم	الفرضية	ادارة الارباح	تمهيد الدخل
03	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية في البنوك العاملة في الجزائر على	قبول	قبول

	التلاعب بالأرباح خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.	لا يوجد اثر	لا يوجد اثر

الفرضية الرابعة :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي اثر ذو دلالة احصائية ،عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير استقلال مجلس الادارة ودوره الرقابي و التنسيقي على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيره على ادارة الارباح.
- لم يكن للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي اثر ذو دلالة احصائية ،عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير استقلال مجلس الادارة ودوره الرقابي و التنسيقي على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيره على تمهيد الدخل.

وبالرجوع الى دراسات سابقة اكدت دراسة (**Ahmed Et Mansor,2009**) نتائج الدراسة الحالية ،بحيث توصلت لعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين المهام على ممارسات تمهيد الدخل .

إلا ان دراسة (**عبدلي ،2012**) توصلت الى وجود اثر سلبي للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي وبين ممارسات ادارة الارباح ،كما توصلت دراسة (**Luohe, et al, 2008**) أن استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة.

الرقم	الفرضية	ادارة الارباح	تمهيد الدخل
04	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي في على التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الخامسة :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الادارة على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

لا يمكن اختبار هذه الفرضية لان قيمة المتغير ثابته .

الفرضية السادسة :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجنة تدقيق على التلاعب بالأرباح مقاسة بادرة الارباح (EM) و تمهيد الدخل (IS) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية غير متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن لوجود لجنة تدقيق اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات ادارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير وجود لجان التدقيق وبالتالي انتفاء تأثيرها على ادارة الارباح.
- كان لوجود لجنة تدقيق اثر سالب (علاقة عكسية) ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م، بحيث كلما زاد الاهتمام بتشكيل لجان تدقيق في البنوك العاملة في الجزائر كلما قلت ممارسات التلاعب بالارباح المعبر عنها بتمهيد الدخل.

فيما يخص عدم معنوية اثر وجود لجان التدقيق على ممارسات ادارة الارباح توصلت دراسة كل من (**معروف ،2011**) و (**klein,2002**) الى نتائج مغايرة ،اذ اكدت ان لجان التدقيق تلعب دورا مهما في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الارباح كما وأضافت دراسة (**Luohe Et Al,2008**) انه لتكون لجان التدقيق فعالة في الحد من ممارسات ادارة الارباح يجب ان تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة .هذا ما اكده (**سامح محمد رضا رياض ،2012**) في دراسته حيث بين ان لكل من عدد اجتماعات لجنة التدقيق ،خبرة وحجم اللجنة اثر ذو دلالة احصائية في الحد من ممارسات ادارة الارباح .كما وجد كل من (**Parulian,2004**؛ **Utama,2008**؛ **Lin,2006**) ان هناك علاقة سلبية بين المستحقات الاختيارية وبين وجود لجان تدقيق.

اما فيما يخص معنوية اثر وجود لجان التدقيق على تمهيد الدخل ،توصلت دراسة (**لؤي محفوظ داود ،2015**) لوجود دور ايجابي للجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ،بينما اكدت دراسة (**Garacia Et Al,2010**) الى أن حجم وعدد اجتماعات لجنة التدقيق يرتبط بصورة عكسية مع التلاعب بالأرباح.

الرقم	الفرضية	ادارة الارباح	تمهيد الدخل
06	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على التلاعب بالأرباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.	قبول لا يوجد اثر	رفض يوجد اثر سالب

المبحث الثاني : قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح

سيتم خلال هذا المبحث اختبار اثر كل متغير من متطلبات الحوكمة على جودة الارباح (استمرارية الأرباح ،اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول) . وللوصول الى نتائج حول فرضيات الدراسة تم تطوير ثلاثة نماذج اولهما تناول اثر متطبات الحوكمة على استمرارية الأرباح ،بينما النموذج الثاني تناول اثر متطلبات الحوكمة على اقتراب الارباح من النقد ،في حين تناول النموذج الثالث اثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الأصول ،مع إضافة متغير حجم البنك كمتغير ضابط في كل نموذج النماذج المعتمدة.

المطلب الاول : قياس اثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح

لتحري اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد للاستدلال على العلاقة بين المتغير التابع و المستقل .

تبدأ عملية تقويم النموذج بالتأكد من مدى معنويته من خلال اختبار احصائية فيشر(F)، ومن ثم فحص الدلالة الاحصائية لكل متغير مستقل على المتغير التابع،في حين تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتحرى اثر الملكية الاجنبية (التي تم استبعادها من النموذج الكلي) على استمرارية الارباح ،كما تم التعبير على نموذج الدراسة الذي يقيس اثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح بإضافة متغير حجم البنك بالمعادلة التالية :

$$EARN_{i,t} = \propto_0 + \propto_1 EARN_{i,t-1} + \propto_2 MANGOWN + \propto_3 GOVROWN + \propto_4 FOVOWN + \propto_5 BRDSIZE + \propto_6 BRDINDP + \propto_7 EXSTAUDIT + \propto_8 BANKSIZ + \epsilon_{i,t}$$

الفرع الأول: تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح

يتم تضمين كل المتغيرات المستقلة (باستثناء متغير الملكية الاجنبية) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ،لقياس اثرها مجتمعة على استمرارية الارباح ،ثم اختبار مدى معنوية العلاقة و الاثر بين كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،وفيما يلي نتائج المحصل عليها:

جدول (4-25):نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح

المتغيرات	B	الانحراف المعياري	Béta	t-statistique	Sig T
الثابت	0.041	0.010	/	3.898	0.000
$EARN_{i,t-1}$	0.003	0.012	0.026	0.272	0.787
تركز الملكية	0.002-	0.005	0.034-	0.348-	0.729
الملكية الحكومية	0.021-	0.005	0.742-	3.847-	0.000
الفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي	0.005-	0.005	0.155-	1.028-	0.309
وجود لجنة تدقيق	0.004	0.007	0.085	0.607	0.547
حجم البنك	0.001-	0.001	0.152-	1.184-	0.242
معامل الارتباط (R)= 0.775			قيمة F =12.057		
معامل التحديد (R deux) =0.601			Sig F = 0.000		
معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.551					

معادلة الانحدار المتعدد لنموذج اثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح

$$EARN_{i,t} = 0.041 + 0.003\ EARN_{i,t-1} - 0.002\ MANGOWN - 0.021 GOVROWN - 0.005\ BRDINDP + 0.004\ EXSTAUDIT - 0.001\ BANKSIZ + \epsilon_{i,t}$$

المصدر: مخرجات spss – **انظر الملحق 39-**

تم استخدام توزيع فيشر (احصائية F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ،ومدى ملائمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،حيث نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (F) قدرت بـ(12.057) و هي ذات دلالة احصائية (Sig F= 0.000)، اي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05). وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية الصفرية (نموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) اذا كانت قيمة (F) مهمة احصائيا ،وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها ان نموذج الانحدار ملائم.

كما يتضح من نفس الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل (R-Deux Ajuste) تساوي (0.551)، مما يعني ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (55.1 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

في حين تبين النتائج الموضحة اعلاه ،انه لم يكن للأرباح السابقة $EARN_{i,t-1}$ اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على استمرارية الارباح ،حيث قدرت قيمة (T)بـ (0.272) وهي غير دالة احصائيا (Sig T=0.787)، وهذه النتيجة تعكس عدم توفر خاصية استمرارية الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،وبالتالي فان الارباح الحالية لا ترتبط بالأرباح السابقة ،مما يعني انخفاض جودة الارباح المعلن عنها في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2015.

وعند اختبار الفرضيات الصفرية ،التي مفادها عدم وجود اثر لكل عنصر من متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح ،والتي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي :(H_0 :B=0) بحيث اذا كان الميل مساويا للصفر بدلالة احصائية ،يتوقع ألا تكون هناك اثر لمتطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح ،وبعد القيام بالاختبار السابق يمكن تلخيص العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النقاط التالية :

- ان هناك علاقة سلبية (عكسية) ذات دلالة احصائية بين الملكية الحكومية واستمرارية الارباح في البنوك العاملة في الجزائر ،عند مستوى المعنوية اقل من 0.05 و بقيمة (sig=0.00)، اذ قدرت قيمة (B) بـ (-0.021)، وعليه كلما زادت الملكية الحكومية بدرجة واحدة قلت جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها بمقدار (-0.021).
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي متطلبات الحوكمة وجودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها ،حيث ان مستوى المعنوية لكل متغير من المتغيرات كان اكبر من (0.05).
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم البنك وجودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها ،حيث ان مستوى المعنوية كان اكبر من (0.05).

الفرع الثاني : تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح

يقيس النموذج ادناه اثر الملكية الاجنبية فقط على استمرارية الارباح بعدما تم استبعاده من النموذج العام:

$$EARN_{i,t} = \propto_0 + \propto_1 EARN_{i,t-1} + \propto_2 FOVOWN + \epsilon_{i,t}$$

جدول (4-26): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح					
المتغيرات	B	الانحراف المعياري	Béta	t-statistique	Sig T

الثابت	0.008	0.002	/	3.989	0.000
$EARN_{i,t-1}$	0.006	0.012	0.048	0.529	0.599
الملكية الاجنبية	0.021	0.003	0.755	8.232	0.000
معامل الارتباط (R)= 0.752			**قيمة F** =33.896		
معامل التحديد (R deux) =0.566			**Sig F** = 0.000		
معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.549					
معادلة الانحدار المتعدد لنموذج اثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح					
$EARN_{i,t} = 0.008 + 0.006EARN_{i,t-1} + 0.021FOVOWN + \epsilon_{i,t}$					

المصدر: مخرجات spss – **انظر الملحق 40**–

تم استخدام توزيع فيشر (احصائية F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ،ومدى ملائمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.حيث نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (F) قدرت بـ(33.896) و هي ذات دلالة احصائية (Sig F= 0.000) ،اي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05).

وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية الصفرية (نموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) ،اذا كانت قيمة (F) مهمة احصائيا ،وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها ان نموذج الانحدار ملائم.

كما يتضح من نفس الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل (R-Deux Ajuste) تساوي (0.549) مما يعني ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (54.9 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

في حين تبين النتائج الموضحة اعلاه ،ان هناك علاقة ايجابية (طردية) ذات دلالة احصائية بين الملكية الاجنبية وجودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها في البنوك العاملة في الجزائر ،عند مستوى المعنوية اقل من 0.05 بـقيمة (sig=0.00) ،بحيث قدرت قيمة (B) بـ (0.021) وعليه كلما زادت الملكية الاجنبية بدرجة واحدة زادت جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها بمقدار (0.021).

المطلب الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول

لتحري اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول ،تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد للاستدلال على العلاقة بين المتغير التابع و المستقل .

تبدأ عملية تقويم النموذج بالتأكد من مدى معنويته من خلال اختبار احصائية فيشر(F) ،ومن ثم فحص الدلالة الاحصائية لكل متغير مستقل على المتغير التابع ،في حين قمنا باستخدام الانحدار الخطي البسيط لتحرى اثر الملكية الاجنبية (التي تم استبعادها من النموذج الكلي) على معدل العائد على الاصول ،كما تم التعبير على نموذج الدراسة الذي يقيس اثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول بإضافة متغير حجم البنك بالمعادلة التالية :

$$ROA_{i,t} = \propto_0 + \propto_1 MANGOWN + \propto_2 GOVROWN + \propto_3 FOVOWN + \propto_4 BRDSIZE + \propto_5 BRDINDP + \propto_6 EXSTAUDIT + \propto_7 BANKSIZ + \epsilon_{i,t}$$

الفرع الاول :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول

يتم تضمين كل المتغيرات المستقلة (باستثناء متغير الملكية الاجنبية) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ،لقياس اثرها مجتمعة على معدل العائد على الاصول ،ثم اختبار مدى معنوية العلاقة و الاثر بين كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ،وفيما يلي نتائج المحصل عليها:

جدول (4–27) :نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول

المتغيرات	B	الانحراف المعياري	Béta	t-statistique	Sig T
الثابت	4.215	1.028	/	4.101	0.000
تركز الملكية	0.220-	0.446	0.047-	0.493-	0.624
الملكية الحكومية	2.094-	0.519	0.746-	4.035-	0.000
الفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي	0.559-	0.497	0.160-	1.126-	0.266
وجود لجنة تدقيق	0.452	0.638	0.096	0.709	0.482
حجم البنك	0.123-	0.094	0.162-	1.319-	0.193
معامل الارتباط (R)= 0.789			قيمة F =15.875		
معامل التحديد (R deux) =0.618			Sig F = 0.000		
معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.579					
معادلة الانحدار المتعدد لنموذج اثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح					

$$ROA_{i,t} = 4.215 - 0.220MANGOWN - 2.094\ GOVROWN - 0.559\ BRDINDP + 0.452\ EXSTAUDIT - 0.123BANKSIZ + \epsilon_{i,t}$$

المصدر: مخرجات spss – **انظر الملحق 41**–

تم استخدام توزيع فيشر (احصائية F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ،ومدى ملائمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،اذ نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (F) قدرت بـ(15.875) و هي ذات دلالة احصائية (Sig F= 0.000) اي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا (0.05).

وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية الصفرية (نموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) اذا كانت قيمة (F) مهمة احصائيا ،وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها ان نموذج الانحدار ملائم.

كما يتضح من نفس الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل (R-Deux Ajuste) تساوي (0.579) مما يعني ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (57.9 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

وعند اختبار الفرضيات الصفرية التي مفادها عدم وجود اثر لكل عنصر من متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول والتي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي : (H_0 :B=0) بحيث اذا كان الميل مساويا للصفر بدلالة احصائية، يتوقع ألا تكون هناك اثر لمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول ،وبعد القيام بالاختبار السابق يمكن تلخيص العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النقاط التالية :

- ان هناك علاقة سلبية (عكسية) ذات دلالة احصائية بين الملكية الحكومية معدل العائد على الاصول في البنوك العاملة في الجزائر عند مستوى المعنوية اقل من 0.05 و بقيمة (sig=0.00)، اذ قدرت قيمة (B) بـ (-2.094) وعليه كلما زادت الملكية الحكومية بدرجة واحدة قلت جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها بمقدار ضعفين.
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي متطلبات الحوكمة وجودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول حيث ان مستوى المعنوية لكل متغير من المتغيرات كان اكبر من (0.05).
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم البنك وجودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول ،حيث ان مستوى المعنوية كان اكبر من (0.05).

الفرع الثاني : تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول

يقيس النموذج ادناه اثر الملكية الاجنبية فقط على استمرارية الارباح بعدما تم استبعاده من النموذج العام :

$$ROA_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 \, FOVOWN + \epsilon_{i,t}$$

جدول (4-28): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول

Sig T	t-statistique	Béta	الانحراف المعياري	B	المتغيرات
0.000	4.342		0.200	0.867	الثابت
0.000	8.522	0.760	0.250	2.134	الملكية الاجنبية
قيمة F =72.619			معامل الارتباط (R)= 0.760		
Sig F = 0.000			معامل التحديد (R deux) =0.578		
			معامل التحديد (R-Deux ajusté) =0.570		
معادلة الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول : $ROA_{i,t} = 0.867 + 2.134 \, FOVOWN + \epsilon_{i,t}$					

المصدر: مخرجات spss – **انظر الملحق 42**-

تم تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على جودة الارباح المعبر ،عنها بمعدل العائد على الاصول في البنوك العاملة في الجزائر . اذ يوضح مدى اسهام ملكية الاجانب في تفسير التباين الحاصل في تحسين جودة ارباح البنوك (معدل العائد على الاصول) عند مستوى دلالة (0.05).

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (F) (72.619) بمستوى دلالة (sig=0.00) ،وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية الصفرية (نموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) اذا كانت قيمة (F) مهمة احصائيا ،وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها ان نموذج الانحدار الخطي البسيط ملائم.

كما يتضح من نفس الجدول ان قيمة معامل التحديد (R^2) قدرت بـ (0.578) ،بينما قدر معامل التحديد المعدل(R-Deux ajusté) بــ(0.570) ،مما يعني ان الملكية الاجنبية استطاعت تفسير ما نسبته (57 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

في حين بلغت قيمة درجة التأثير (B) بــ (2.134) وهذا يعني وجود علاقة ايجابية (طردية) بين كل من الملكية الاجنبية ومعدل العائد على الاصول ،بحيث ان الزيادة بدرجة واحدة في الملكية الاجنبية يؤدي الى زيادة جودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول في البنوك العاملة في الجزائر ،ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (t) المحسوبة وهي دالة عند مستوى ($0.05 \leq \alpha$) حيث بلغت (8.522) بمستوى معنوية (0.000) .

المطلب الثالث : قياس اثر متطلبات الحوكمة على اقتراب الارباح من النقد

لتحري اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر المعبر عنها باقترابها من النقد تم استخدام الانحدار اللوجستي(**Logistic Regressions**) ،كون المتغير التابع " **اقتراب الارباح من النقد** " كان متغيرا ثنائيا ؛ بحيث قسمت البنوك الى قسمين : القسم الاول البنوك التي تقترب ارباحها من النقد وقد اعطيت الرقم (1) ،وبنوك لم تقترب ارباحها من النقد وأعطيت الرقم (0) ،كما يحدد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من حيث قوة التأثير ويتمثل في قيمة المعلمات المقدرة ،واتجاه هذا التأثير يتمثل في اشارة المعلمات (تأثير ايجابي او سلبي) ،في حين تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتحرى اثر الملكية الاجنبية(التي تم استبعادها من النموذج الكلي) على اقتراب الارباح من النقد. كما تم التعبير على نموذج الدراسة الذي يقيس اثر متطلبات الحوكمة على اقتراب الارباح من النقد بالمعادلة التالية :

$$EQ_{i,t} = \propto_0 + \propto_1 MANGOWN + \propto_2 GOVROWN + \propto_3 FOVOWN + \propto_4 BRDSIZE + \propto_5 BRDINDP + \propto_6 EXSTAUDIT + \propto_6 BANKSIZ + \epsilon_{i,t}$$

الفرع الاول : تقدير معلمات النموذج اللوجستي

للتعرف على مدى امكانية ان تكون القيم المشاهدة لمتغير اقتراب الارباح من النقد تتأثر بمتغيرات متطلبات الحوكمة ،سيتم الاعتماد على دالة الامكان الاعظم لتقدير معلمات النموذج ،وذلك باستخدام طريقة الادخال (**Enter**) للتأكد من معنوية المتغيرات التوضيحية مجتمعة في النموذج ،بحيث يتم التمييز بين البنوك التي تقترب ارباحها من النقد والبنوك التي لاتقترب ارباحها من النقد وذلك بتحديد مستوى معنوية 0.05 كمعيار للتحقق من الدلالة الاحصائية لكل معاملات الانحدار اللوجستي.

في البداية يتم تضمين الثابت فقط في النموذج ثم تضاف جميع المتغيرات التوضيحية لاستدلال اثرها مجتمعة في متغير اقتراب الارباح من النقد لتحديد كفاءة النموذج ككل ،والجدول ادناه يبين النتائج الخاصة بالنموذج المبدئي الذي يحتوى على الثابت فقط.

جدول(4-30): تكرارات تقدير الثابت فقط في النموذج اللوجستي لاقتراب الارباح من النقد

itération	Log de vraisemblance e^{-2}	CoeFFicients Constante
Pas 0 1	43.211	1.491-
2	41.949	1.868-
3	41.929	1.924-
4	41.929	1.925-
5	41.929	1.925-

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 43**–

يظهر الجدول اعلاه ان اقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الامكان الاعظم تتوقف عند المحاولة الخامسة ،حيث جاء تقدير احصائية الامكان الاعظم (41.9292= Log L-) ،وهي نفس القيمة للمحاولة السابقة إلا ان هذا لا يعني انها متماثلة اما قيمة الثابت (B_0= -1.925) .

جدول (4-31):الدلالة الاحصائية للثابت في نموذج اقتراب الارباح من النقد

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0 الثابت	1.925-	0.405	22.645	1	0.000	0.146

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 43**–

وللتحقق من الدلالة الاحصائية للثابت تثبتها قيمة **Wald** والتي بلغت (22.645) ،بمستوى معنوية (sig=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ،لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على معنوية الثابت ،و يبين الجدول ادناه المتغيرات غير الدالة احصائيا في النموذج.

جدول (4-32) : متغيرات الدراسة المستبعدة من نموذج اقتراب الارباح من النقد

	المتغيرات	Score	Ddl	Sig
Pas 0	تركز الملكية	3.683	1	0.055
	الملكية الحكومية	0.210	1	0.646
	الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	0.582	1	0.446
	وجود لجنة تدقيق	0.802	1	0.370
	حجم البنك	1.631	1	0.202
الاحصاءات العامة		6.545	5	0.257

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 43**–

يلاحظ من الجدول اعلاه عدم وجود دلالة احصائية بين كل متغيرات متطلبات الحوكمة واقتراب الارباح من النقد ،في سنوات عدم اقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،اذ ان مستوي المعنوية لكل متغيرة يفوق مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) .

الفرع الثاني : اختبار دلالة و ملائمة النموذج اللوجستي ككل

تم التحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق جوهرية بين نموذج الانحدار اللوجستي المتضمن الثابت فقط وبين احتوائه المتغيرات التوضيحية عند مستوى معنوية 0.05 . تم اختبار الدلالة الاحصائية للتحقق من ملائمة النموذج من خلال استخدام الاساليب التالية :

1- اختبار (Khi-Deux):

يستخدم مربع كاي لدلالة الفرق بين قيمتي لوغاريتم دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجستي بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة موضحة في الجدول التالي:

جدول (4-33): اختبار الدلالة الاحصائية لنموذج اقتراب الارباح من النقد ككل

	Khi-Deux	Ddl	Sig
النموذج	6.870	5	**0.230**

المصدر : مخرجات spss **-انظر الملحق 43-**

تظهر النتائج المبينة في الجدول اعلاه بان قيمة احصائية كاي مربع تساوي(6.870) عند درجة حرية (ddl=5) ،كما ان مستوى دلالة الاختبار الاحصائي تساوي (0.230) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،مما يعني قبول الفرضية الصفرية اي انه لا توجد فروق جوهرية بين النموذج غير المتضمن المتغيرات التوضيحية وعندما تحتوي عليها ،وبالتالي فان النموذج الذي تم اعتماده ليس ذو دلالة احصائية (غير معنوي) ،مما يدل ان المتغيرات الموجودة في النموذج ليس لها اهمية او تأثير او مساهمة ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى بنوك تقترب ارباحها من النقد وبنوك لا تقترب ارباحها من النقد .

لهذا لا يمكن القول ان متطلبات الحوكمة لها تأثيرات ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى بنوك تقترب ارباحها من النقد وبنوك لا تقترب ارباحها من النقد .

2- احصاءات R^2:

يتم التعرف على مقدار نسبة التباين التي تفسرها هذه المتغيرات ومدى قوتها في التأثير على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد ،والجدول ادناه يبين قيمة احصائية R-Deux De Cox Et Snell و R-Deux De Nagelkerke.

جدول (4-34): تفسير المتغيرات التوضيحية لنموذج اقتراب الارباح من النقد

pas	Log de vraisemblance $^{-2}$	R-Deux De Cox Et Snell	R-Deux De Nagelkerke
1	35.059	0.117	0.220

المصدر : مخرجات spss **-انظر الملحق 43-**

يظهر الجدول اعلاه ،ان المتغيرات الداخلة في النموذج قد فسرت حوالي 22 % (باستخدام معامل R^2 Nagelkerke) و 11.7% (باستخدام معامل R^2 Cox Et Snell) من التغيرات في اقتراب الارباح من النقد (المتغير التابع) ،وهذا ما يدل على انه ما يزال هنالك نسبة من التغيرات في المتغير التابع تعود لمتغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج ،وان المتغيرات المرتبطة بالحوكمة المدرجة تأثيرها ضعيف نوعا ما على اقتراب الارباح من النقد.

3- اختبار كفاءة تصنيف النموذج:

من خلال اجراء اختبار كفاءة تصنيف النموذج ،والذي يعتبر احد طرق فحص جودة مطابقة النموذج للبيانات ،ظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول ادناه.

جدول (4-35) : كفاءة تصنيف نموذج اقتراب الارباح من النقد في الخطوة الاولى

التصنيف		التوقع (prévisions)		التصنيف الصحيح %
		لا تقترب من النقد (0)	تقترب من النقد (1)	
المشاهدة	لا تقترب من النقد (0)	48	0	100.0
Pas 1	تقترب من النقد (1)	07	0	0.0
				87.3

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 43-**

يتضح من الجدول اعلاه ان النموذج في الخطوة الاولى ،ولدى تضمين المتغيرات المستقلة قد حقق نسبة تصنيف كلية صحيحة وهي عبارة عن عدد التنبؤات الصحيحة على العدد الكلي لعينة الدراسة بلغت **87.3%** وهي نسبة مرتفعة ،وبالنظر للخطوة (0) والموضحة في الجدول ادناه والتي تبين نتائج التحليل دون اي من المتغيرات المستقلة فانه يمكن ملاحظة عدم التغير في نسبة التصنيف الصحيح التي حققها النموذج اذ كانت **87.3%** وعليه فان المتغيرات المستقلة لم تحسن من النموذج .

جدول (4-36): كفاءة تصنيف نموذج اقتراب الارباح من النقد في الخطوة (0)

التصنيف		التوقع (prévisions)		التصنيف الصحيح %
		لا تقترب من النقد (0)	تقترب من النقد (1)	
المشاهدة	لا تقترب من النقد (0)	48	0	100.0
Pas 0	تقترب من النقد (1)	7	0	0.0
				87.3

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 42-**

4- اختبار (Hosmer and Lemeshow) لجودة مطابقة النموذج:

باستخدام هذا الاختبار يتم اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها ان النموذج المعتمد ملائم للبيانات ،وتبين النتائج في الجدول التالي :

جدول (4-37): اختبار(Hosmer and Lemeshow) لنموذج اقتراب الارباح من النقد

	Khi-Deux	Ddl	Sig
النموذج	2.187	7	**0.949**

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 43**–

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة (sig=0.949) وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وهذا يعني انه لا يوجد دليل كاف لرفض الفرضية الصفرية ،وبالتالي فان النموذج المعتمد يعتبر مناسبا للبيانات.

الفرع الثالث : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم النموذج

يتم فحص المكونات الفردية للنموذج ،بمعنى اذا كان النموذج ككل ملائم يجب الوقوف على مدى اهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة ،وعلى مدى قدرتها ومساهمتها في التنبؤ بالمتغير التابع.

نقوم باستخدام احصاءة والد لاختبار الدلالة الاحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي ،من خلال اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها بان معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المستقل يساوي صفر (0) ،بحيث تتبع توزيع z ،فإذا كانت احصاءة (**wald**) ذات دلالة احصائية فان هذا يعني رفض الفرضية الصفرية اي ان قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل سوف تكون مختلفة عن الصفر وبالتالي سيكون فذا المتغير ذو تأثير في التنبؤ بقيمة المتغير التابع.

جدول (4-38): نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لاقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر

المتغيرات التوضيحية	B	Wald	DLL	SIG	EXP(B)
تركز الملكية	1.382	1.467	1	0.226	3.983
الملكية الحكومية	17.662-	0.000	1	0.999	0.000
الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	19.251-	0.000	1	0.999	0.000
وجود لجنة تدقيق	1.279	0.000	1	1.000	3.592
حجم البنك	0.388-	1.015		0.314	0.678
الثابت	19.111	0.000	1	1.000	199432955.0

المصدر : مخرجات spss – **انظر الملحق 43**–

تبين النتائج المبينة في الجدول اعلاه ،ان كل المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على اقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة ثقة 95% .

وعند اختبار الفرضيات الصفرية التي مفادها عدم وجود اثر لكل عنصر من متطلبات الحوكمة على اقتراب الارباح من النقد والتي يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي : (H_0 :B=0) بحيث اذا كان الميل مساويا للصفر بدلالة احصائية ،يتوقع ألا تكون

هناك اثر لمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد ،وبعد القيام بالاختبار السابق يمكن تلخيص العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النقاط التالية :

- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الحوكمة وجودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد ،حيث ان مستوى المعنوية لكل متغير من المتغيرات كان اكبر من (0.05).
- انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم البنك وجودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد ،حيث ان مستوى المعنوية كان اكبر من (0.05).

الفرع الرابع : اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد

لاختبار اثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد ،الذي تم الغاءه من نموذج العام للتخلص من مشكلة الارتباط تم استخدام الانحدار البسيط ،والاعتماد على اختبار (**Khi-Deux**) للدلالة على معنوية العلاقة بين متغير الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد ،تلخص النتائج في الجدول ادناه.

جدول (4-39): اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد

	Khi-Deux	Ddl	Sig
النموذج	0.217	1	**0.641**

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 44**-

تظهر النتائج المبينة في الجدول اعلاه ،بان قيمة احصائية كاي مربع تساوي(0.217) عند درجة حرية (ddl=1) ،كما ان مستوى دلالة الاختبار الاحصائي تساوي (0.641) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،مما يعني النموذج الذي تم اعتماده ليس ذو دلالة احصائية (غير معنوي) ،مما يدل ان متغير الملكية الاجنبية ليس لها اهمية وتأثير ومساهمة ذات دلالة احصائية في تصنيف البنوك الى بنوك تقترب ارباحها من النقد وبنوك لا تقترب ارباحها من النقد.

كما تم التعرف على مقدار نسبة التباين التي يفسرها هذا المتغير ومدى قوتها في التأثير على اقتراب الارباح من النقد،من خلال قيمة احصائية R-Deux De Cox Et Snell و R-Deux De Nagelkerke المبينة في الجدول ادناه.

جدول (4-40): تفسير اثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد

pas	**Log de vraisemblanc e^{-2}**	**R-Deux De Cox Et Snell**	**R-Deux De Nagelkerke**
1	41.711	0.004	0.007

المصدر : مخرجات spss –**انظر الملحق 44**-

يظهر الجدول اعلاه ان متغير الملكية الاجنبية قد فسر حوالي 0.7 %(باستخدام معامل R^2 Nagelkerke)و 0.4% (باستخدام معاملR^2 Cox Et Snell) من التغيرات في اقتراب الارباح من النقد (المتغير التابع) ،وهذا ما يدل على ان تأثير هذا المتغير على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد ضعيف جدا يكاد ينعدم.

الفرع الخامس : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم اثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد

تبين النتائج المبينة في الجدول ادناه عدم معنوية العلاقة بين متغير الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد ،اذ قدرت قيمة معامل الملكية الاجنبية (B=0.405) ما يدل على وجود علاقة طردية بين الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،كما اشارت قيمة نسبة الترجيح (**EXP(B**) الى ان ارتفاع الملكية الاجنبية لأسهم البنك يؤدي الى ارتفاع في جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد بمقدار 50% ،إلا ان هذه العلاقة لم تكن معنوية اذ بلغت احصائية **wald** لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (0.208) وبمستوى دلالة احصائية (0.648) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ،وعليه **لا تساهم الملكية الاجنبية في تحسين جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد في البنوك العاملة في الجزائر.**

جدول (4-41): نتائج نموذج الانحدار اللوجستي البسيط لأثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد

EXP(B)	SIG	DLL	Wald	E.S	B	المتغيرات التوضيحية
1.500	0.648	1	0.208	0.888	0.405	الملكية الاجنبية
0.111	0.003	1	8.690	0.745	-2.197	الثابت

المصدر : مخرجات spss -**انظر الملحق 44**-

المطلب الرابع : الاختبار الفرضيات الي تبحث في اثر متطلبات الحوكمة على جودة الارباح

تلخص نتائج اختبار الفرضيات التي تبحث في اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح ،فيما يلي :

الفرضية الاولى :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQ) معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن لتركز الملكية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حصة المساهمين الذين يمتلكون 5 % فما اكثر من اسهم البنك على اداء الادارة ، وبالتالي انتفاء تأثيرهم على استمرارية الارباح .
- لم يكن لتركز الملكية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ، مما يعكس عدم تأثير حصة المساهمين الذين يمتلكون 5 % فما اكثر من اسهم البنك على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرهم على معدل العائد على الاصول .

- لم يكن لتركز الملكية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ، مما يعكس عدم تأثير حصة المساهمين الذين يمتلكون 5 % فما اكثر من اسهم البنك على اداء الادارة ، وبالتالي انتفاء تأثيرهم على اقتراب الارباح من النقد .

وبالرجوع الى دراسات سابقة نجد ان نتائجها لم تتفق مع نتائج الدراسة الحالية ،اذ توصلت دراسة (**صالح رضا إبراهيم،2010**) و دراسة (**اقبال و ابو عجيلة ،2009**) الى ان هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة ،وهذا يعني أن زيادة نسبة الملكية لأعضاء مجلس الإدارة في أسهم المؤسسة تؤدي الى انخفاض جودة الأرباح .وهذا ما اكدته دراسة كل من(**Ayadi & Boujelbene**,**2014**)(**Fam Et Wong**,**2002**)

الرقم	الـفرضـيـــة	استمرارية الارباح	معدل العائد على الاصول	اقتراب الارباح من النقد
01	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

.جاءت نتائج الدراسة التطبيقية غير متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كان للملكية الحكومية اثر سالب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ، مما يعكس تأثير ملكية الدولة سلبا على اداء الإدارة ،بحيث كلما زادت الملكية الحكومية كلما قلت جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها ؛
- كان للملكية الحكومية اثر سالب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م مما يعكس تأثير ملكية الدولة سلبا على اداء الإدارة ،بحيث كلما زادت الملكية الحكومية كلما قلت جودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول ؛
- لم يكن للملكية الحكومية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير الملكية الحكومية على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تاثيرها على اقتراب الارباح من النقد.

الرقم	الفرضية	استمرارية الارباح	معدل العائد على الاصول	اقتراب الارباح من النقد
02	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م. .	رفض اثر سلبي	رفض اثر سلبي	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الثالثة : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQ) معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية غير متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كان للملكية الاجنبية اثر موجب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس تأثير ملكية الاجانب ايجابا على اداء الإدارة ،بحيث كلما زادت الملكية الاجنبية كلما زادت جودة الارباح المعبر عنها باستمراريتها ؛
- كان للملكية الاجنبية اثر موجب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس تأثير ملكية الاجانب ايجابا على اداء الإدارة ،بحيث كلما زادت الملكية الاجنبية كلما زادت جودة الارباح المعبر عنها بمعدل العائد على الاصول ؛
- لم يكن للملكية الاجنبية اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تاثير الملكية الاجنبية على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على اقتراب الارباح من النقد.

وبالرجوع للدراسات السابقة اكدت دراسة (**Ben-Nasr Et Al,2014**) نتائج الدراسة الحالية ،اذ توصلت الى ان زيادة نسبة الملكية الاجنبية تؤثر بشكل ايجابي على جودة الارباح . إلا ان دراسة (**Klai & Omri,2011**) توصلت ان الملكية الاجنبية تخفض من جودة التقارير المالية وتؤثر سلبا على استمرارية الارباح مما يؤثر في تخفيض جودتها.

الرقم	الفرضية	استمرارية الارباح	اقتراب الارباح من النقد	معدل العائد على الاصول
03	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.	رفض اثر ايجابي	رفض اثر ايجابي	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الرابعة : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQC) معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير استقلالية المجلس على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على استمرارية الارباح.
- لم يكن للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير استقلالية المجلس على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على معدل العائد على الاصول.
- لم يكن للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير استقلالية المجلس على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على اقتراب الارباح من النقد.

وبالرجوع الى دراسات سابقة نجد ان دراسة (**صالح رضا إبراهيم ،2010**) توصلت الى انه لا يوجد اثر سلبي أو ايجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح ،في حين ان دراسة (**CORMIER AT AL,2010**) اكدت ان خصائص مجلس الادارة لها تأثير على جودة الارباح.

إلا ان دراسة (**محمود عبد المالك سالم صيام ،2014**) توصلت الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس ادارة الشركة وبين جودة الأرباح ،إلا ان دراسة (**اقبال و ابو عجيلة ،2009**) توصلت لوجود علاقة طرديه بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

كما ان نتائج الدراسة الحالية لم تتوافق ايضا مع نتائج كل من (**Bojacioglu Et Akdogan,2010**) و (**Cheung Et Al,2010**) بحيث توصلت الى ان ممارسات الحوكمة الفاعلة تحسن من العائد على الاصول.

الرقم	الفرضية	استمرارية الارباح	معدل العائد على الاصول	اقتراب الارباح من النقد
04	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للفصل بين رئيس مجلس الادارة وبين المدير التنفيذي على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية الخامسة : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الادارة مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQ) معدل العائد على الاصول (ROA) على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

لا يمكن اختبار هذه الفرضية كون المتغير ثابت.

الفرضية السادسة :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجنة تدقيق على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) اقتراب الارباح من النقد (EQ) معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن لوجود لجان تدقيق اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير وجود لجان تدقيق على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على استمرارية الارباح.
- لم يكن لوجود لجان تدقيق اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير وجود لجان تدقيق على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على معدل العائد على الاصول.
- لم يكن لوجود لجان تدقيق اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير وجود لجان تدقيق على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيرها على اقتراب الارباح من النقد.

وبالرجوع الى الدراسات السابقة نجد نتائجها لم تتفق مع نتائج الدراسة الحالية ،بحيث توصلت دراسة (**صالح رضا إبراهيم ، 2010**) أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق ،وهذا يعني ان زيادة الاستقلالية تؤدي الى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي زيادة جودة الأرباح ،كما انه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنه التدقيق المتمثل بعدد اجتماعاتها ،في حين ان دراسة (**مهند سعدي احمد حسين ،2015**) توصلت الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح ،وهذا ما اكدته دراسة (**محمود عبد المالك سالم صيام ،2014**) التي توصلت الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نشاط لجنة التدقيق الداخلي وجودة الارباح.

الرقم	الفرضية	استمرارية الارباح	معدل العائد على الاصول	اقتراب الارباح من النقد
06	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجنة تدقيق على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

الفرضية السابعة :لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجنة تدقيق على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.

جاءت نتائج الدراسة التطبيقية متوافقة مع الفرضية المبينه اعلاه ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- لم يكن لحجم البنك اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باستمراريتها (EAR) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حجم البنك على اداء الادارة وبالتالي انتفاء تأثيره على استمرارية الارباح.
- لم يكن لحجم البنك اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة بمعدل العائد على الاصول (**ROA**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حجم البنك على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيره على معدل العائد على الاصول.
- لم يكن لحجم البنك اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 على جودة الارباح مقاسة باقترابها من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2010-2015 م ،مما يعكس عدم تأثير حجم البنك على اداء الادارة ،وبالتالي انتفاء تأثيره على اقتراب الارباح من النقد.

الرقم	الفرضية	استمرارية الارباح	معدل العائد على الاصول	اقتراب الارباح من النقد
07	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لحجم البنك على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و2015 م.	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر	قبول لا يوجد اثر

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم اختبار فرضيات الدراسة التي تبحث في اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على كل من ممارسات التلاعب بالأرباح (تمهيد الدخل ،ادارة الارباح) ،وجودة الارباح (استمرارية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول) فتم التوصل لعدة نتائج اهمها ما يلي :

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لكل متطلبات الحوكمة المعتمد في دراستنا على ممارسات إدارة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م؛
- يوجد اثر سلبي ذو دلالة احصائية لوجود لجان التدقيق على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م؛
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لباقي متطلبات الحوكمة المعتمد في دراستنا على ممارسات تمهيد الدخل في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م؛
- يوجد اثر سلبي ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية على جودة الارباح ،المعبر عنها بكل من استمراريتها ومعدل العائد على الاصول في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،إلا ان هذا الاثر غير معنوي على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد؛
- يوجد اثر ايجابي ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على جودة الارباح ،المعبر عنها بكل من استمراريتها ومعدل العائد على الاصول في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة ،الا ان هذا الاثر غير معنوي على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد؛
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لباقي متطلبات الحوكمة المعتمد في دراستنا وحجم البنك على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م.

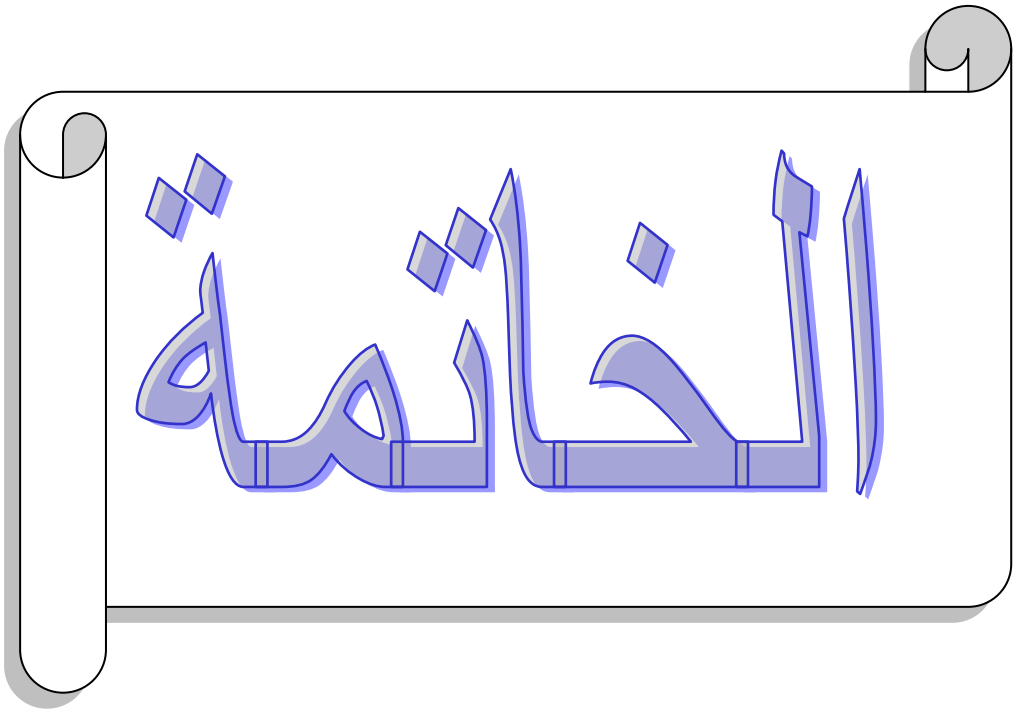
الخاتمة

حاولنا في هذا البحث دراسة اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في الحد من التلاعب بالارباح وتحسين جودتها ،في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م ،من خلال الوقوف على مدى ممارسة البنوك للتلاعب بارباحها المقاسة بكل من تمهيد الدخل وادارة الارباح ،والوقوف على مدى تمتع هذه الارباح بالجودة ،وبعدها تحري الاثر من خلال تطوير خمسة نماذج رياضية تجمع بين المتغيرات المستقلة والتابعة ،بحيث تم تجميع بيانات الدراسة من احدى عشرة(11) بنك ، واعتماد اساليب احصائية كتحليل الانحدار المتعدد للتمكن من اختبار فرضيات الدراسة ،وعليه سيتم عرض اهم النتائج المتوصل اليها بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات ونماذج الدراسة ،ثم تقديم بعض التوصيات الهامة والافاق المستقبلية للدراسة.

نتائج تحليل الجانب النظري للدراسة

من خلال الاطلاع على الادبيات المحاسبية ،المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية والتي اهتمت بالحوكمة ودورها كالية رقابية في ضبط السلوكيات الانتهازية للادارة ،والتي تسعى من خلالها لضمان جودة القوائم المالية بمافيها جودة الارباح المعلنة ،يمكن التوصل الى عدة نقاط مشتركة تمثل محصلة نظرية وانطلاقة ادبية محاسبية لموضوع الحوكمة وعلاقتها بجودة الارباح ،والممثلة في النقاط التالية :

- ان اهم النظريات التي عملت على تفسير السلوك الانتهازي للادارة ،نجد نظرية الوكالة لـ(JENSEN ET MEKLING 1976,) ونظرية تكلفة الصفقات لـ(WILLIAMSONI ,1985) ونظرية التجذر لـ(ALEXANDERE ET PEQUEROT 2000,) ....

- لا تختلف مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية عنها في البنوك ،الا ان نوعية اصحاب المصالح في البنوك وعدم تماثل المعلومات من جهة ،وما تمثله هذه الاخيرة في النظم الاقتصادية للدول من جهة اخرى .يوجب التركيز والحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة و لامتثال لها. لان تبنى نظام حوكمة سليم في المؤسسات المصرفية يساهم في تحسين عملية ادارة المخاطر التي تتعرض لها وتحسين ادائها ورفع قيمتها ،بمايضمن سلامة واستقرارية البيئة الاقتصادية ككل؛

- قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بموجهودات كبيرة على مستوى اصدار ارشادات تخص الرقابة والاشراف الشفافية والافصاح ،اضافة الى التوصيات التي اصدرتها خلال الفترات 1999 - 2006 - 2010 م التي تخص حوكمة المؤسسات المصرفية ،والتي بدورها فرضت تغيرات في البيئات الاقتصادية الدولية والجزائرية ،مما انجر عنه عدة اصلاحات مست القطاع المصرفي الجزائري ،و تجسدت من خلال قانون 90-10 الذي فتح المجال امام البنوك للعب دورها الحقيقي والذي تم تعويضه بالامر 03-11 في اطار الجيل الثاني للاصلاحات المصرفية ،اضافة الى اصدار لوائح وقواعد منظمة للمهنة وفرض رقابة واشراف على اعمال البنوك للتاكد من مدى الالتزم بما تم اصداره؛

- ان الممارسات المحاسبية الاحتيالية على اختلاف اهدافها ومساعيها والنتائج المرجوة منها ،تؤثر على مصداقية القوائم المالية ليكون المتضرر الاساسي مستخدميها على اختلافهم وتعددهم ،نظرا لاهتمامهم برقم الربح المعلن دون تحليل مدى جودته وتعبيره عن الواقع .ما يفرض اهمية تفعيل الادوات الرقابية للحوكمة والتنسيق فيما بينها لضمان نزاهة العمل المحاسبي والحد او التقليل من الممارسات الاحتيالية .

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

توصلت الدراسة الى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1. اتجهت البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة لادارة ارباحها خلال فترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 بما نسبته 36% ولممارسة تمهيد دخلها خلال نفس الفترة بمانسبته 34% ؛

الا ان نتائج اختبار **الفرضية الرئيسة الاولى** اظهرت انه لايوجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام البنوك العاملة في الجزائر بممارسة التلاعب بارباحها المعبر عنها بكل من تمهيد الدخل وادارة الارباح خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015م.

2. اظهرت نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الخاصة بجودة الارباح مايلي :

- عدم تمتع ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011-2015 م بالاستمرارية ،ما يعني انها لا تتبع سلوكا متتابعا ومستمرا عبر الزمن ،وبالتالي فان الارباح الحالية لاترتبط بالارباح السابقة ،مما يعكس انخفاض جودتها.
- اكد مؤشر اقتراب الارباح من النقد النتيجة السابقة ،اذ بلغ (-1.99) للعينة المدروسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م ،وعليه فان التدفق النقدي التشغيلي لايقترب من الارباح المعلن عنها ،اذ ان مقياس جودة الارباح من خلال هذا المؤشر يفترض ان يكون المؤشر قريب من الواحد (1) ،و عند مقارنة النسبة المتحصل عليها من النسبة المعيارية (-1.99 : 1) نلاحظ ابتعاد الارباح عن النقد ،مايعكس انخفاض جودتها .
- تشير النتائج الخاصة بديمومة وتنبؤية الارباح الى تذبذب في السلسلة الزمنية للارباح ،من خلال اتجاه اغلب ارباح البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة الى التناقص عبر الزمن ،ما يعكس انخفاض جودة الارباح المصحوبة بانخفاض ديمومتها .
- اظهر مؤشر العائد على الاصول قدرة البنوك في المحافظة على ربحية جيدة في المتوسط خلال فترة الدراسة ،حيث بلغ معدل العائد على الاصول 2.21 % ،كما واظهرت النتائج ان هناك تفاوت في ربحية البنوك من بنك الى اخر ومن سنة الى اخرى ،مايعكس عدم استقرار ربحية البنوك خلال الفترة 2011-2015 م.

وعليه اظهرت نتائج اختبار **الفرضية الرئيسية الثانية** ،انه لاتوجد موشرات ذات دلالة احصائية على جودة ارباح البنوك العاملة في الجزائر (المعبر عنها بكل من استمراريتها ،ديمومتها وقدرتها على التنبؤ ،اقترابها من النقد ،معدل العائد على الاصول) خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

3. دلت النتائج الخاصة بمدى التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة على توفر العديد من هذه المتطلبات ،موضحة كما يلي :

- كان هناك انخفاض واضح في ملكية كبار المساهمين والذين يمتلكون 5 % فما اكثر من اسهم البنك ،اذ قدر معدل تركز الملكية في العينة المدروسة بـ 9.1 % ،وهذا مايعكس عدم تركز الملكية في البنوك العاملة في الجزائر (تشتتها) ،ماينعكس على جودة الرقابة والضبط الداخلي لدى تلك البنوك؛

- كان هناك تركز واضح للملكية الاجنبية في اسهم البنوك العاملة في الجزائر ،اذ ان الملكية الحكومية منخفضة مقارنة بالملكية الاجنبية وبالرجوع الى هيكلة النظام البنكي الجزائري ،نجد ان البنوك العاملة في الجزائر (البنوك العمومية) تمثل 30 % فقط من مجمل البنوك الناشطة في البيئة الجزائرية ،اما بقية البنوك فهي بنوك خاصة ؛
- ان هناك توجه واضح من قبل البنوك للفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة ومنصب المدير العام ،والاهتمام بحجم المجلس الذي يتناسب مع المهام الموكلة اليه ،مما يعزز كفاءة وفعالية المجلس في اداء المهام المنوطة اليه والرقابة على الاداء؛
- ان اغلب البنوك العينة المدروسة تلتزم بتشكيل لجان تدقيق.

وعليه اظهرت نتائج اختبار **الفرضية الرئيسية الثالثة** انه توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة.

4. اشارت النتائج الاحصائية الخاصة بالمتغير الضابط (حجم البنك) ،ان متوسط حجم البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م قدر بـ **13.28** لوغاريتم طبيعي ،مع وجود فروق كبيرة بين احجام تلك البنوك ؛

5. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بان لوجود لجان التدقيق تاثير متفاوت على ممارسات التلاعب بالارباح المعبر عنها بكل من ادارة الارباح وتمهيد الدخل ،حيث كان تاثيرها سالبا ذو دلالة احصائية على ممارسات تمهيد الدخل ،مما يعني ان الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في البنوك يؤدي الى تخفيض ممارسات تمهيد الدخل . بينما لم يكن لها اثر ذو دلالة احصائية على ممارسات ادارة الارباح .

6. اثبتت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود اي اي اثر ذو دلالة احصائية لتركز الملكية او الملكية الاجنبية او الملكية الحكومية او الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي على كل من ادارة الارباح وتمهيد الدخل ،مما يعكس عدم تاثير هذه المتغيرات على ممارسات التلاعب بالارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م؛

وعليه اظهرت نتائج اختبار **الفرضية الرئيسية الرابعة** انه يوجد اثر سالب ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على التلاعب بالارباح مقاسة بتمهيد الدخل (**IS**) ،ولايوجد اثر ذو دلالة احصائية لوجود لجان تدقيق على التلاعب بالارباح مقاسة بادارة الارباح (**EM**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م . بينما لايوجد اثر ذو دلالة احصائية للالتزام بمتطلبات الحوكمة (تركز الملكية ،الملكية الاجنبية ،الملكية الحكومية ،الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي) على ممارسات التلاعب بالأرباح مقاسة بادارة الارباح (**EM**) وتمهيد الدخل (**IS**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

7. كان تاثير متغير الملكية الحكومية متفاوت على مقاييس جودة الارباح ،حيث كان تاثيره سالبا وذو دلالة احصائية على كل من استمرارية الارباح (**EAR**) و معدل العائد على الاصول (**ROA**)، مما يعني ان الملكية الحكومية ادت لتخفيض جودة ارباح البنوك . الا انه لم يكن لهذا المتغير اي اثر ذو دلالة احصائية على مقياس اقتراب الارباح من النقد (**EQ**)، مما يعني ان الملكية الحكومية لاتؤثر على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد؛

8. كان تاثير متغير الملكية الاجنبية متفاوت على مقاييس جودة الارباح ،حيث كان تاثيره موجبا وذو دلالة احصائية على كل من استمرارية الارباح (**EAR**) ومعدل العائد على الاصول (**ROA**)، مما يعني ان الملكية الاجنبية ادت لزيادة وتحسين جودة ارباح البنوك . الا انه لم يكن لهذا المتغير اي اثر ذو دلالة احصائية على مقياس اقتراب الارباح من النقد (**EQ**)، مما يعني ان الملكية الاجنبية لاتؤثر على جودة الارباح المعبر عنها باقترابها من النقد؛

9. اثبتت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود اي اي اثر ذو دلالة احصائية لكل من تركز الملكية او الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي او وجود لجان تدقيق على مقاييس جودة الارباح (استمرارية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول) ،مما يعكس انتفاء تاثير هذه المتغيرات على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م؛

10. اثبتت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود اي اي اثر ذو دلالة احصائية لحجم البنك على مقاييس جودة الارباح (استمرارية الارباح ،اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول) ،مما يعكس انتفاء تاثيره على جودة الارباح في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م؛

وعليه اظهرت نتائج اختبار **الفرضية الرئيسة الخامسة** انه يوجد اثر سلبي ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية ،واثر ايجابي ذو دلالة احصائية للملكية الاجنبية على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) و معدل العائد على الاصول (**ROA**)، مع انتفاء هاذين الاثرين على جودة الارباح المعبر عنها اقتراب الارباح من النقد (**EQ**) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م . بينما لايوجد اثر ذو دلالة احصائية للالتزام بمتطلبات الحوكمة (تركز الملكية ، الفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ،وجود لجان تدقيق) وحجم البنك على جودة الارباح مقاسة باستمرارية الارباح (EAR) ،اقتراب الارباح من النقد (EQ) ،معدل العائد على الاصول (ROA) في البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2011 و 2015 م.

<u>توصيات الدراسة:</u>

بناءا على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية ،يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- تم التاكيد على اهمية تطبيق معايير الحوكمة السليمة في البنوك ،كاحد العوامل الاساسية لتعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك وتعزيز سلامتها ،واداء الاقتصاد الكلي لاي بلد .وعليه يجب على البنك المركزي ان يحرص على سلامة القطاع المصرفي ،من خلال اعداد دليل لحوكمة البنوك العاملة في الجزائر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ،والاستناد الى الارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشان حوكمة البنوك ،وبما ينسجم مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ،والاسترشاد بتجارب الدول العربية وبما يتماشي مع افضل الممارسات الدولية في هذا المجال ؛
- عقد الندوات والدورات التكوينية ،التي تعكس اهمية ثقافة الحوكمة وتطبيقها على ارض الواقع ،وتهدف الى شرح اهمية اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة والمنافع المتوقعة منها ،واهمية تفعيل الاليات الرقابية في ظل حوكمة الشركات والتنسيق فيما بينها ،بما يضمن الارتقاء بالعمل المحاسبي من خلال تفعيل الاجهزة الرقابية؛

- ضرورة وضع ضوابط من قبل الجهات والنظمات المؤهلة لوضع المعايير المحاسبية وصياغة سياسات ومبادئ ب،الشكل الذي يضمن عدم استغلال المرونة فيها للتلاعب بالارباح ،ووضع ضوابط محاسبية خاصة بالمستحقات وكيفية معالجتها بهدف ترشيد التقديرات المحاسبية والتقليل منها ؛
- التوسع في دراسة اسباب ودوافع لجوء الادارة للتلاعب بالارباح والبحث في العوامل المؤثرة فيها ،من خلال اعتماد اسلوب الاستبيان والمقابلات لكل من :المحاسبين ،المدراء الماليين ،الادارة العامة ،المحللين الماليين ،المراجعين الداخلين والخارجيين للوقوف على اهم مسببات هذه الممارسات ،والعمل على دراسة هذه الظاهرة لفترة زمنية اكبر – حيث ان هذه الدراسة تناولت فترة خمسة (05) سنوات فقط- ؛
- ضرورة عناية الجهات المحاسبية المعنية بايجاد الاليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الاخلاقي ،واصدار تشريعات تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والغش التي قد تحدث في القوائم المالية؛
- عدم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة كارقام مسلم بها لغايات اتخاذ القرارات ،لكون ان استقرار الارباح الظاهري قد يكون في الاصل ناتج عن التلاعب في الارباح ،لتلبية اهداف الادارة بمختلف مستوياتها ومكوناتها؛
- ضرورة قيام الجهات المعنية بمتابعة عمليات تشكيل لجان التدقيق في البنوك العاملة في الجزائر ،خاصة العمومية منها حتى لاتكون عمليات تشكيل هذه اللجان من اجل استفاء المتطلبات القانونية فقط؛
- ضرورة ان تفرض القوانين الجزائرية على البنوك الافصاح ضمن تقاريرها السنوية عن خضائص مجلس الادارة (عدد الاعضاء و استقلاليتهم ،الخبرة والمؤهلات ،عدد الاسهم التي يمتلكونها) وعدد مرات اجتماعه خلال السنة ،وعن مهام لجان التدقيق وخصائصها (عدد الاعضاء ،استقلاليتهم ،الخبرة والمؤهلات وعدد مرات اجتماعه خلال السنة) ،والافصاح عن هيكل ملكية البنك وعن جودة الارباح لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالارباح المستقبلية؛
- و نظرا لاختلاف النتائج التي جاءت بها الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة ،فان الدراسة توصي باجراء مزيد من الابحاث المتعمقة في هذا المجال لتاكيد او ضحد هذه النتائج ،
- توصي الدراسة الباحثين بادخال متغيرات لم يسبق دراستها ،كمحاولة دراسة اثر خصائص مجلس الادارة ولجان التدقيق على جودة الارباح ،واعتماد طرق اخرى لقياس متغيرات هيكل الملكية (تشتت الملكية ،الملكية المؤسسية ..الخ) وتطبيقها على قطاعات اخرى (كالمؤسسات الاقتصادية ،المؤسسات السعرة في البورصة و قطاع التامين ،قطاع المحروقات) ،والبحث عن مزيد من العوامل المؤثرة في جودة الارباح مع استخدام نماذج اخرى لقياسها .

افاق بحثية :

- اثر خصائص لجنة التدقيق ومجلس الادارة في ظل حوكمة الشركات على جودة الارباح ؛
- دور اليات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات وضمان نزاهة القوائم المالية؛
- اثر السياسات المحاسبية المتحفظة على جودة الارباح المحاسبية ؛
- اثر السياسات المحاسبية المتحفظة في الحد من التلاعب بالارباح ؛
- اثر هيكل الملكية على جودة الارباح ومؤشرات الاداء المالي للمؤسسات؛
- دراسة تحليلية للعلاقة بين مؤشرات الاداء المالي وجودة الارباح.

قائمة المراجع

اولا : باللغة العربية

1. ابتسام خالد شباب العتيبي ،"**تمهيد الدخل و العوائج غير العادية للاسهم في الشركات المساهمة السعودية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الشرق العربي للدراسات العليا ،المملكة السعودية ،2016.
2. إبراهيم فريد محرم فريد ،"**العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض المؤسسة لمخاطر التعثر المالي دراسة تطبيقية على المؤسسات المساهمة المصرية غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري**" ،الفكر المحاسبي – مصر ،دار المنظومة ،المجلد 18 ،العدد 1 ،2014.
3. احمد جمال فايز عابورة ،"**اثر ممارسات تمهيد الدخل على المؤشرات المحاسبية و السوقية في البنوك التجارية الاردنية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاقتصاد و الاعمال ،جامعة جدارا ،الاردن ،2015.
4. احمد راهي عبد ،" **اثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للاسهم**" ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 16،العدد3 ،2014.
5. احمد سامح محمد رضا رياض ،"**التحفظ المحاسبي وجودة قياس الارباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية**" ،المجلة العربية للادارة- المنظمة العربية للتنمية الادارية ،المجلد 31 ،العدد 02 ،مصر ،2011.
6. اقبال عدنان الشريف ،عماد محمد ابو عجيلة ،"**العلاقة بين جودة الارباح والحاكمية المؤسسية**" ،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال ،التحديات ،الفرص ،الافاق ،المنعقدة يومي 10-11 نوفمبر 2009 ،كلية الاقتصاد ،جامعة الزرقاء الخاصة ،الأردن.
7. امال عياري ،ابو بكر خوالد ،"**تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية– دراسة حالة الجزائر**" ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،06 -07 ماي 2012 ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة.
8. آمنة خميس حمد، محمد أبونصار ،"**أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**" ،مجلة دراسات العلوم الادارية ،المجلد 40 ،العدد2 ص ص 329-351 ،2013.
9. بن رجن محمد خميسي ،معيزي احلام ،"**اثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك العاملة في الجزائر**" ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،العدد 08، 2012.
10. جبار عبد الرزاق، "**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي– حالة دول شمال افريقيا**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.
11. جبر إبراهيم الداعور ،**اثر تطبيق بطاقة الاداء المتوازن في الحد من ادارة الأرباح**" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 21 ،العدد 2 ،غزة ،فلسطسن ،2013.
12. جبر ابراهيم الداعور ،محمد نواف عابد،"**اثر السياسات المحاسبية لادارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ،في سوق فلسطين للاوراق المالية ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة الجامعة الاسلامية ،المجلد السابع عشر ،العدد الاول ،يناير 2009.
13. الجبري علي عبد الله احمد،"**الاطار الفكري لادارة الارباح: دراسة نظرية**" ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ، العدد1 ،2013.

14. جميل احمد ،سفير محمد ،"**تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح**" ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري ، يومي 06-07 ماي 2012 ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. جوناثان تشاركهام-ترجمه مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ،"**ارشادات لاعضاء مجالس ادارة البنوك**" ،المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،2005 .

16. حسين احمد دحدوح ،"**نموذج رقابي لقياس جودة اداء حوكمة المؤسسات في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،قسم المحاسبة ،2011

17. حسين يوسف صلاح عبد الله ،"**محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي**" ،مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية ،21 (01) ،2009.

18. الحفناوي شوقي عبد العزيز بيومي ،" **حوكمة الشركات ودورها في علاج امراض الفكر والتطبيق المحاسبي**" ،المؤتمر العلمي الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية ،ج 2 ،جامعة الاسكندرية ،مصر 2005.

19. حمادي نبيل،" **اثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،دراسة حالة الجزائر**" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2012.

20. الخضيري محسن احمد ،" **حوكمة الشركات: كيف يتم تفعيل أدوات الرقابة الضميرية ،والإشراف الذاتي على الشركات ،وتحقيق عوامل الصحة والسلامة المهنية والوظيفية ،وعناصر الشفافية والإفصاح في عصر العولمة والاجتياحية**" ، مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ،مصر 2005.

21. الخطيب ،حنان محمد صالح،" **دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الارباح _دراسة ميدانية**" ،مجلة الفكر المحاسبي _مصر ،المجلد 17 العدد 04،ديسمبر 2013،ص ص 44-45.

22. دهش نعيم، اسحاق ابوزر عفاف، " **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**"، مجلة البنوك في الأردن ،العدد العاشر ،المجلد الثاني و العشرون ،ديسمبر 2003.

23. زياد محمد حسن طاهر النابلسي ،" **دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في بورصة عمان ،دراسة ميدانية**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاقتصاد و الاعمال ،جامعة جدارا ،الاردن ، 2012.

24. الزين عبدالله بابكر ،بابكر إبراهيم الصديق،" **الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية" دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**" ،مجله العلوم الاقتصادية ،المجلد 16 ،العدد 2 ،2015.

25. سامي مجدي محمد، "**دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 46، العدد 2 مصر، 2009.

26. سعد سلمان عواد المعيني ،"**قياس جودة الارباح في المصارف التجارية ،دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية**" ،بغداد ،الكلية التقنية الادارية ، قسم التقنيات المالية والمحاسبية ،بدون تاريخ نشر.

27. سليمان محمد ،"**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون**" ،الدار الجامعية 2001.

28. سليمان محمد مصطفى ،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الاداري** "، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2009.

29. سليمان محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة**"،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2006 .

30. سماسم كامل موسى إبراهيم ، "**تأثير جودة الأرباح على الأداء المالى والتشغيلي للوحدات الاقتصادية المصرية ، (دراسة تطبيقية)**" ،مجلة الدراسات المالية والتجارية ،جامعة بنى سويف ،العدد الثاني ، 2011م.

31. سمير كامل محمد عيسى ،"**اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الاسكندرية ،المجلد 45 ،العدد 02 ،جويلية 2008.

32. سوزي ابو علي ،مأمون الديعي ،محمد ابو ناصر ،"**اثر جودة الارباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية** ،المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 7 ،العدد1 ،2011 .

33. شاهين محمد احمد،"**دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية**" ،المجله العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر ،العدد 4 ،2011.

34. شحاته السيد شحاته ،عبد الوهاب نصر علي،"**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2008.

35. الشريف محمد الطيب محمد ،"**ادارة الارباح في الشركات المساهمة الليبية**" ،مجلة الفكر المحاسبي-مصر ،المجلد 17 ، العدد 02 ،2013 .

36. صادق راشد الشمري ،" **الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي**" ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ،ايار 2008

37. الصادق محمد سالم الطيب، "**حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيارات بين السياسات المحاسبية البديلة**"، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، دامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

38. صالح رضا إبراهيم، "**العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية**"، المجلة العلمية: التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامع طنطا، العدد رقم 2، المجلد رقم 2، 2010، ص386-455.

39. طارق عبد العال حمادة،"**حوكمة المؤسسات ،المفاهيم ،المبادئ ،التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف**،"الطبعة الاولى ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر 2005.

40. عباس حميد يحي التميمي ،استقلال جمعة وجر،"**دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الارباح**" ،مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة السادسة والثلاثون ،العدد خمسة وتسعون ،2013.

41. عبد المطلب السرطاوي ،علام حمدان ،صبري مشتهي ،عماد ابوعجيلة،" **اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من ادارة الارباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ماقبل الازمة المالية العالمية**" ، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) ،المجلد 28 ،العدد 4 ،2013.

42. عبد الناصر ابراهيم نور ،حنان العواودة ،"**ادارة الأرباح وأثرها على جودة الارباح المحاسبية – دراسة اختبارية على المؤسسات الصناعية الاردنية المساهمة العامة**" ،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية للفترة ما بين 22- 2015/4/24 ،جامعة العلوم التطبيقية – الاردن .

43.العبدلي يمينة، "**اثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية والخدمية الاردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2012.

44.عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، "**مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الاردني**"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014.

45.عفاف اسحق محمد ابوزر،"**استراتيجية مقترحة لتحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني**" ،اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن ،2006.

46.عفيفي هلال عبد الفتاح،" **العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية**" ،مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)– مصر ،العدد 2 ،دار المنظومة ،2011.

47.علام محمد حمدان ،صبري ماهر مشتهى ،بهاء صبحي عواد، "**دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**" ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 8 ،العدد 3 ،2012.

48.علاَّم محمد موسى حمدان ،"**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :دليل من المؤسسات الصناعية الأردنية**" ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد العشرين العدد الأول ،يناير2012.

49.علام محمد موسى حمدان ،عادل محمد يسلم السريع ،محمد سلامة عناسوة ،"**هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة**" ، المجلة الاقتصاد و الاعمال بالجامعة الاسلامية غزة ،المجلد ،24 العدد 04 ،2016 ،ص ص 82-98.

50.علي يوسف ،"**اثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية ،دراسة تطبيقية**" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد الثاني،2012.

51.عمر عبد الله عبد المهدي المطارنة ،"**تمهيد الدخل وعلاقته بمؤشرات الربحية ،ومصروف ضريبة الدخل ،وجودة التدقيق ،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان ،2014.

52.عوض سلامة الرحيلي ،"**لجان المراجع كاحد دعائم حوكمة الشركات ،حالة السعودية**" ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ،المجلد 22 ،العدد 1 ، يناير 2008 .

53.عيسى عبد الله الغنودي،"**امكانية حوكمة الشركات لتحسين الاداء في الشركات الصناعية الليبية_ دراسة ميدانية تحليلية**" ،رسالة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،قسم المحاسبة،2011.

54.فداوي امينة ،"**دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشرSBF250-**" ، اطروحة دكتوراه الطور الثالث ،مالية محاسبة و التسويق في المؤسسة،جامعة عنابة ،الجزائر ،2014.

55.فواز سفير القتامي ،توفيق بن عبد المحسن الخيال،" **ادارة الارباح في الشركات المساهمة السعودية ،دراسة تطبيقية**" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الاسكندرية ،المجلد 47 ،العدد الاول ،جانفي 2010.

56.لؤي محفوظ داود ،"**دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية**" ،رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الزرقاء ،الاردن ،2015.

57.محمود عبد المالك سالم صيام، "**العلاقة بين الحاكمية المؤسسية و جودة الارباح، دراسة تطبيقيةعللا الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية**"، مذكرة ماجستار في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014.

58.مركز المشروعات الدولية الخاصة،" **قضايا واتجاهات حوكمة الشركات**" ،نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ،العدد الثامن ،اغسطس 2005 ،ص 2 ،ف 11.

59.منصور ،شويكار محمد ناجي فؤاد،" **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح**" ،مجلة الفكر المحاسبي – مصر ،دار المنظومة ،المجلد 18 ،العدد 02 ،2014.

60.مهند سعدي احمد حسين، "**اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

61.ميسون دهام حمادة الشمري ،"**اثر تمهيد الدخل على الاداءالمالي– دراسة تطبيقية على بنك الاسكان للتجارة والتمويل 2010–2014**" ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الاوسط ،ايار 2016.

62.نجم عبود نجم ،"**أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**" ،الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن،2006.

63.نصحي امير عاطف،" **اثر استخدام خطط مكافات الادارة على الحد من ممارسات ادارة الارباح: دراسة تطبيقية**" ، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة ،العدد 2 ،مصر 2015 ،ص 340-341.

64.نور الدين محمد خليل ابونقيرة ،"**اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الارباح والمتانه المالية ،دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرج اسهمها في بورصة عمان**" ،اطروحة دكتوراه في المحاسبة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان ، 2014.

65.هادي مسعود، "**دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لادارة الارباح**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان،201.

66.هدى محمد الشرقطلي،" **اثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الارباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية–دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة (2002–2012)**"،اطروحة دكتورة ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية،2015.

ثانيا: الجرائد الرسمية والنصوص التنظيمية والتشريعية

1. الامر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجزائرية ، السنة 47 ،العدد 50.
2. الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 ،المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 40 ،العدد 52.
3. الامر رقم 75-35 المؤرخ في 29 افريل سنة 1975 ،المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 15 ،العدد 37

4. التنظيم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 ،المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية ،والصادر عن بنك الجزائر.
5. القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري سنة 2005 ،المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 42 ،العدد 11.
6. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 ،المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 43 ،العدد 1.
7. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 44 ،العدد 74
8. المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 ،المعدل والمتمم بالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 ،المتعلق ببورصة القيم المنقولة.
9. المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 7 افريل سنة 2002 ،المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 39 ،العدد 23.
10. النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 اوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ،الصادر عن بنك الجزائر.
11. النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1992 ،المتضمن لمخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 32 ،العدد 13.
12. النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1992 ،المتعلق باعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات لمالية ونشرها ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،السنة 30 ،العدد 15.
13. التنظيم رقم 95-04 المؤرخ في 20 افريل 1995 المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 اوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ،الصادر عن بنك الجزائر.

ثالثا : باللغة الاجنبية

1. Abdelkader Ben Henni, "**De la gestation de l'ordre international à la gouvernance de l'ordre Mondial**", revue Idara, Ecole Nationale d'Administration, Hydra- Alger, 2-2005, Vol: 15, N°:30.
2. AGAMIR,M,"**Corporate Governance**: **A Risk Perspective**", Paper Presented To: Corporate Governance And Reform, Paving The Way Ti Financial Stability And Devlopment, A Conference Organized By The Egyptian Banking Institute, Cairo, 7-8/May/2007.
3. Alain Finet, "**Gouvernance D'entreprise**, **Enjeux Manageriaux**, **Comptables Et Financiers**", France, 1 Ere Edition, De Boeck Universite, Fevrier 2005.

4. Alves Sandra," **ownership structure and earnings management**: **evidence from Portugal**", Australasian accounting busines and finance journal, 6(1), 2012, pp 57-74.
5. Amel Kouaib, Anis Jarboui, " **External Audit Quality And Ownership Structure**: **Interaction And Impact On Earnings Management Of Industrial And Commercial Tunisian Sectors**", Journal Of Economics, Finance And Administrative Science 19 (2014), P P78–89.
6. April Klein, "**Economic Determinants Of Audit Committee Independence**, **Accounting Review**", Vol. 77, No.2, pp 435-452, 2002.
7. Barth. M., "**Valuation– Based Accounting Research** :**Implications For Finance Reporting And Opportuities For Future Research**", Accounting And Finance, Vol 40, 2000.
8. Bita Mashayekhi ,Mohammad S. Bazaz," **The Effects Of Corporate Governance On Earnings Quality**: **Evidence From Iran**",Asian Journal Of Business And Accounting, 3(2), 2010, Pp 71-100.
9. Choi, J." **An Empirical Study on the Relationship between Earnings Quality and Firm Value**", Asia-Pacific Journal of Financial Studies, Vol. (37), No. 5,2008, PP. 813-839.
10. Coase.R.H. ," **La Nature De La Firme** ", Revue Française D'economie, Paris, 1988, Pp. 389-487.
11. Copeland, R. M. "**Income Smoothing**", Journal Of Accounting Research, Empirical Research In Accounting, Supplement. 6(3), 1968, Pp. 101-116.
12. Dan R.Dalton, Catheriane M.Daily, Jonathan L.Johnson, Alan E.Ellstrand,"**Number Of Director And Financial Performance**: **A Meta–Analysis**", **Academy Of Management Journal**, Vol (2), December, Pp 674-686. 1999.
13. Davidson.R Goodwin, Stewart. J, Kent .P, "**Internal Governance Structures And Earnings Management**", Accounting & Finance, Vol.45, No.2, 2005, Pp241-267.
14. Dechow, Patricia M., And Skinner, Douglas J., "**Earnings Management**",Reconciling The Views Of, Accounting Academics Practitioners, And Regulators, University Of Michigan Business Schoo, 2000.

15. De-Jun, W.U., "**What Are Affecting Earning Quality**: **A Summarization**", Journal Of Modern Accounting And Auditing, Vol 5, No 5, 2009.
16. Donaldson, L. And Davis,"**Stewardship Theory Or Agency Theor**: **Ceo Governance And Shareholder Returns**",Australian Journal Of Management, 1991, Vol.16, No.1.
17. Francis. J, Lafond. R, Olsson. P, Schipper . K, "**Costo Of Equity And Earnings Attributes**", The Accounting Review, 79 (4), 2004, Pp 967-1010.
18. Freeman, R.Edward, " **Strategic Management** : **A Stakeholder Approach**", Boston: Pitman Press, 1984.
19. Garcia, L., Barbadillo, E., Perez, M., "**audit committee and internal audit and the qualiy of earnings**: **empirical evidence from spanish companies**" ,journal Manage Gov, Vol (10), No (1), pp 301-331,2010.
20. J.Bellovary, E. Don, A. Michael, "**Earning Quality**: **It's Time To Measure And Report**", The CPA Journal, Vol. 75, No. 11, November 2005 , PP. 32-37.
21. Jensen C.Michael, "**The Modern Industrial Revolation Exit And The Failure Of The Internal Control System**", Journal Of Finance, Vol(48), July, 1993.
22. Jensen,M & Meckling, W ."**Theory Of The Firm**: **Managerial Behavior**, **Agency Costs And Ownership Structure**", Journal Of Economics, October,1976 pp 305-360.
23. Kamran, Attaullah Shah," **The Impact Of Corporate Governance And Ownership Structure On Earnings Management Practices**: **Evidence From Listed Companies In Pakistan**", The Lahore Journal Of Economics 19 : 2 (Winter 2014): Pp. 27–70.
24. Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B.D,"**Board Monitoring**, **Audit Committee Effectiveness**, **and Financial Reporting Quality**: **Review and Synthesis of Empirical Evidence**", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2, 2008.
25. Marjan Tadayyon Chaharsoughi, Rashidah Abdul Rahman," **Corporate Governance and Earnings Quality**:**The Experience of Listed**

Companies in Iran", Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583, June 2013, Vol . 9, No. 6, 790-797.

26. Mark Bevir," **Encyclopedia of Governance – Rationalization**", Vii, California: Sage Publications Inc, 2007, P980.
27. Michael Jensen And Clifford," **Strockolders**, **Manager And Creditor Interests**: **Applocation Of Agency Theiry**", Harvard Business School, 1985.
28. Mohammad Ali Moradi, Ahmad Nezami," **Influence Of Ownership Structure On Earning Quality In The Listed Firms Of Tehran Stock Exchange**", International Journal Of Business Administration, Vol. 2, No. 4; November 2011.
29. Nedal Al Fayoumi, Bana Abuzayed, David Alexander, "**Ownership And Earning Management In Earning Marketets**,**The Cas Of Jordan**",International Rearch Journal Of Finance And Economics(38)(1), Pp 28-47,2010.
30. Norman Mohd Saleh, Takiah Mohisk Andar, Mohd Madrid Rahmat, "**Audit Committee Characteristics And Earning Management** : **Evidence From Malaysia**", Asian Review Of Accounting, Vol(15), No (2), 2007,Pp 147-163.
31. Omid, Akhgar M., "**Type Of Earnings Management And The Effects Debt Contracts**, **Future Earnings Growth Forecast And Sales Growth**: **Evidence From Iran**" School Of Doctoral Studies (European Union) Journal 2012", P 7-16.
32. Paul Colier,"**Factors Affecting The Formation Of Audit Committees In Major UK Listed Companies**" **A**ccounting And Business Research, Vol.(23), Issue91A, 1993.
33. Paul M.Healy And James M.Wahlen, "**A Review Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting**", Accounting Horizons, Vol 13 No4, Dec 1999.
34. pegg M.Lee, Hugh M.O'neill," **Ownership Structures And R&D Investments Of U.S. And Japanese Firms**: **Agency And Stewardship**

Perspectives", The Academy Of Management Journal, Vol. 46, No. 2 (Apr., 2003), Pp. 212-225.

35. Redhwan Ahmed Al-Dhamari, Ku Nor Izah Ku Ismail," **Governance Structure**, **Ownership Structure And Earnings Predictability**: **Malaysian Evidence**", Asian Academy Of Management Journal Of Accounting And Finance, Aamjaf, Vol. 9, No. 1, 2013,pp 1–23.
36. Sinan S. Abbadi, Qutaiba F. Hijazi, Ayat S. Al-Rahahleh, " **Corporate Governance Quality and Earnings Management**: **Evidence from Jordan**, Australasian accounting, business and finance journal, vol 10, No2, 2016 , pp54-75.
37. Soheil Kazemian, Zuraidah Mohd Sanusi," **Earnings Management And Ownership Structure" International Accounting And Business Conference 2015**, **Iabc 2015** ", Procedia Economics And Finance, 31 (2015) 618 – 624.
38. Sun, Lan, "**Executive compensation and contract-driven earnings management**", Asian academy of management journal of accounting and finance, 8(2), pp. 111–127, 2012.
39. Suzan Abed, Ali Al-Attar, Mishiel Suwaidan," **Corporate Governance and Earnings Management**: **Jordanian Evidence**", International Business Research, Jordan. Vol. 5, No 1, 2012, PP 212- 222.
40. The Institute Of Internal Auditors,"**The Lessons That Lie Beneath**", Tone Al The Top, Usa, February 2002.
41. Vafees, N, "**Board Structure And The Information Of Earnings**", Journal Of Accounting And Public Policy, Vol 19, No 2, June 2000.
42. Watts, Ross L., And Zimmerman, Jerold L.," **Positive Accounting Theory; A Ten Years Perspective**", The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, 1990.
43. Jaime Caruana, Balle 3," **Vers Une Système Finenciere Plus Sur**",3e Conference Bonaire International Santander, Madrid,15 September, 2010

رابعا: المواقع الالكترونية

1. Aboubacar Yenikoye Ismael,"**Comment analyser la gouvernance?**", L'harmattan, Paris/France, 2007, P: 09.

(www.editions-harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj=livre&no=24936).

2. Messod D. Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, *Working Paper*, Indiana University, April 2001, p 3, Available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625.
3. National Association Young And Ernest,: "**Effective Entreprenanial Boards Of Corporate Directors**", 2002, P 3 .

(Www. Nacdonline. Org).

4. Scott B. Jackson, Marshall K. Pitman, **Auditors and Earnings Management**, July 2001, Available from: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2001/0700/features/f073801.htm
5. Sonda marrakchi chtourou, Bedard Jean, Lucic Couteau, "**Corporate Governance And Earning Management**",2003, P 98.

Http://Www.Ssrn.Com.

6. Tehranian.H,A.Sounders,"**Earning Managment,Cirporate Governance And True Financial Performance**" ,Wirking Paper, Southern- Lllinois University,2006, P20.

Www.2bc.Edu

7. Basel committee on banking supervision, "**principles for enhancing corporate governance for banking organization bank for international settlements**", switzerland February, 2006.

http://www.bis.org/publ/bcbs122.pdf.

8. Basel Commtee on Banking Supervision, **Group of Governors and Heads of Supervision Announces higher Global Minimum Capital Standards** ,Press release Bank for international Settlement ,Switzerland ,12 September 2010 pp 08,29.

HTTP://WWW.BIS .ORG/PUB176.PDF.

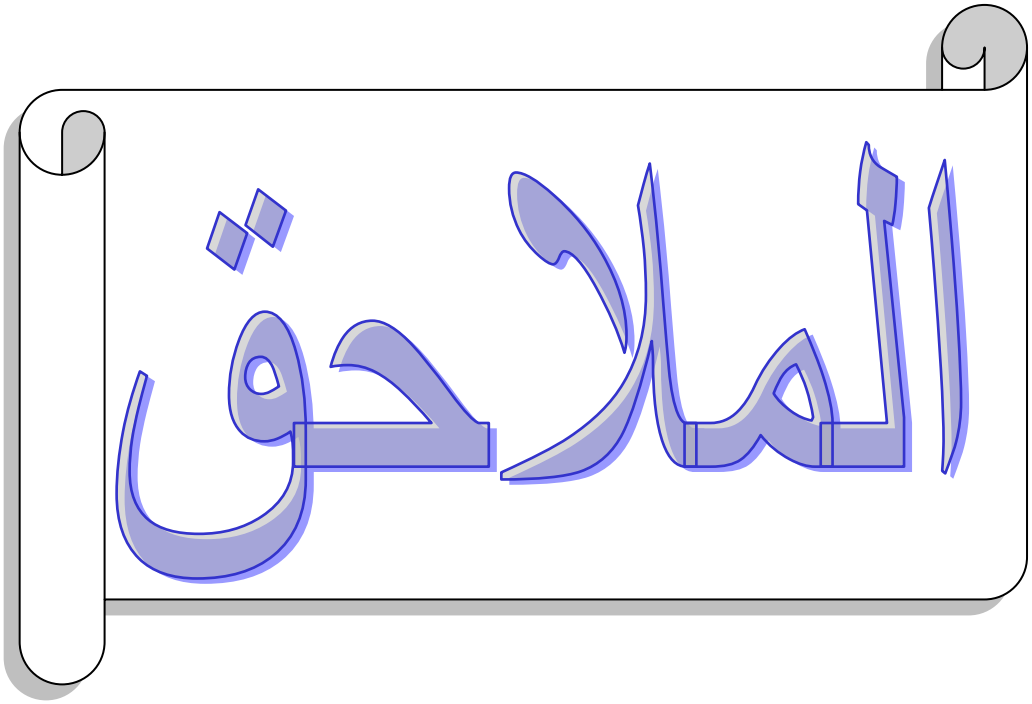
الملاحق

الملحق (01): المستحقات الكلية للعينة المدروسة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015

المستحقات الكلية = صافي الدخل – التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

الوحدة : مليار دينار

البنك	السنوات	صافي دخل البنك	التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	المستحقات الكلية
BNA	2011	34819139.00	13641653.00-	48460792.00
	2012	27180499.00	35226836.00	8046337.00-
	2013	30259986.00	68594606.00	38334620.00-
	2014	29784457.00	37619118.00	7834661.00-
	2015	29537515.00	100584303.00	71046788.00-
bank arab	2011	1364354.00	8468382.00	7104028.00-
	2012	2271974.00	4197410.00	1925436.00-
	2013	2639832.00	2370248.00	269584.00
	2014	2230806.00	4924828.00-	7155634.00
	2015	2416986.00	2200254.00-	4617240.00
baraka	2011	3778297569.89	13658781.00	3764638788.89
	2012	4190030186.46	16468693.00	4173561493.46
	2013	4092489013.27	6259726.00	4086229287.27
	2014	4306604700.34	5404725.00-	4312009425.34
	2015	4107918040.24	19110351.00	4088807689.24
BDL	2011	1892076.00	4905441.00	3013365.00-
	2012	2068303.00	9937322.00	7869019.00-
	2013	2195924.00	8172605.00	5976681.00-
	2014	1779217.00	34890724.00	33111507.00-
	2015	6989543.00	21684596.00	14695053.00-
BEA	2011	30260305674.85	1009346756.78	29250958918.07
	2012	35557303381.83	309277902789.88-	344835206171.71
	2013	2093142640.30	322104461387.46-	324197604027.76
	2014	29807652822.91	326132623443.64	296324970620.73-
	2015	33742785831.80	414487349386.72-	448230135218.52
BNP	2011	4972059.00	10798108.00	5826049.00-
	2012	4565756.00	3419626.00-	7985382.00
	2013	3825349.00	1410371.00-	5235720.00

15366655.00-	19703394.00	4336739.00	**2014**	
26769688.00	23046223.00-	3723465.00	**2015**	
5523558.00	2932262.00-	2591296.00	**2011**	**GOLF**
10154341.00-	14153421.00	3999080.00	**2012**	
14920551.00-	19955623.00	5035072.00	**2013**	
15558954.00-	19569377.00	4010423.00	**2014**	
1680363.00	1948072.00	3628435.00	**2015**	
386198401.00	703140647.00	1089339048.00	**2011**	**HUSING**
737379372.00	6736245589.00-	1440520019.00	**2012**	
8270974634.00	1389078117.00-	1534729045.00	**2013**	
3177431641.00	4594670046.00	1788353524.00	**2014**	
3059095629.00-	1269375845-	1535574417.00	**2015**	
2008240.00	1372395.00-	635845.00	**2011**	**france bank**
3432612.00-	4474737.00	1042125.00	**2012**	
2410689.00-	3138950.00	728261.00	**2013**	
36808103.00	36538520.00-	269583.00	**2014**	
2782557.00-	3210282.00	427725.00	**2015**	
52748635344.77-	62871424487.28	10122789142.51	**2011**	**badr**
75970151835.51-	81608312670.44	5638160834.93	**2012**	
69338562504.30-	75463231756.19	6124669251.89	**2013**	
137153832104.22	131998697452.95-	5155134651.27	**2014**	
54550508566.61-	55118663641.26	568155074.65	**2015**	
2468051.00	1569885.00-	898166.00	**2011**	**السلام**
416772.00-	1536321.00	1119549.00	**2012**	
1656475.00	389815.00-	1266660.00	**2013**	
97343.00	1285971.00	1383314.00	**2014**	
4426162.00-	4727519.00	301357.00	**2015**	

الملحق (02): معادلات الانحدار خلال الفترة 2011-2015

$$TAC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1 \, 1/A_{i,t-1} + \alpha_2 \, \Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/A_{i,t-1} + \alpha_3 \, PPE_{i,t}/A_{i,t-1}$$

$PPE_{i,t}/A_{i,t-1}$	$\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/A_{i,t-1}$	$1/A_{i,t-1}$	$TAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	السنوات	البنك
0.0159511	0.1364131-	0.0000000007034	0.0340869	**2011**	**BNA**
0.0142353	0.2155936-	0.0000000006170	0.0049648-	**2012**	
0.0110799	0.0271355-	0.0000000004854	0.0186083-	**2013**	
0.0101524	0.2150271-	0.0000000004575	0.0035845-	**2014**	
0.0082507	0.0099141-	0.0000000003816	0.0271107-	**2015**	
0.0675763	0.3699144-	0.0000000330950	0.2351077-	**2011**	**bank arab**
0.0499665	0.4552782	0.0000000231838	0.0446389-	**2012**	
0.0492537	0.1938230-	0.0000000224412	0.0060498	**2013**	
0.0396096	0.2488570-	0.0000000188378	0.1347961	**2014**	
0.0424047	0.1839101-	0.0000000194582	0.0898432	**2015**	
0.0204428	0.0199488-	0.0000000000083	0.0312395	**2011**	**baraka**
0.0190876	0.0056433	0.0000000000075	0.0313839	**2012**	
0.0187647	0.0369843-	0.0000000000066	0.0270992	**2013**	
0.0183029	0.1124017-	0.0000000000064	0.0274522	**2014**	
0.0186021	0.0935090-	0.0000000000061	0.0251198	**2015**	
0.0275663	0.1204397-	0.0000000026828	0.0080841-	**2011**	**BDL**
0.0230005	0.0280187-	0.0000000023093	0.0181720-	**2012**	
0.0211713	0.2700034-	0.0000000022147	0.0132365-	**2013**	
0.0160732	0.1858338-	0.0000000017626	0.0583608-	**2014**	
0.0125314	0.0725095-	0.0000000014159	0.0208074-	**2015**	
8.2895931	63.0793955-	0.0000000004224	12.3545515	**2011**	**BEA**
0.0072624	0.2974193	0.0000000000004	0.1307826	**2012**	
0.0081183	0.0450741-	0.0000000000004	0.1407757	**2013**	
0.0085677	0.1070249-	0.0000000000005	0.1403424-	**2014**	
0.0068060	0.0423349-	0.0000000000004	0.1736388	**2015**	
0.0193523	0.4086800-	0.0000000059943	0.0349230-	**2011**	**BNP**
0.0216195	0.0287194-	0.0000000057651	0.0460366	**2012**	
0.0237369	0.1718861-	0.0000000048271	0.0252732	**2013**	
0.0306905	0.0949166-	0.0000000042759	0.0657063-	**2014**	
0.0290845	0.0589822	0.0000000039326	0.1052742	**2015**	

0.0493823	0.2870756-	0.0000000174493	0.0963824	**2011**	**GOLF**
0.0559107	0.2271216-	0.0000000132958	0.1350105-	**2012**	
0.0657143	0.1457650-	0.0000000095022	0.1417774-	**2013**	
0.0706670	0.1433580-	0.0000000071962	0.1119651-	**2014**	
0.0661626	0.0704605-	0.0000000056555	0.0095033	**2015**	
0.0191513	0.0837616-	0.0000000000400	0.0154624	**2011**	**HUSING**
0.0163624	0.1416562-	0.0000000000330	0.0243477	**2012**	
0.0128671	0.3657167	0.0000000000247	0.2039681	**2013**	
0.0113032	0.1958254-	0.0000000000216	0.0687236	**2014**	
0.0086795	0.0219834-	0.0000000000175	0.0535591-	**2015**	
0.0745723	0.0773671	0.0000000466671	0.0937187	**2011**	**france bank**
0.1229919	0.0176665-	0.0000000545774	0.1873430-	**2012**	
0.1027158	0.0514317-	0.0000000425772	0.1026404-	**2013**	
0.0873443	0.0794432-	0.0000000386893	1.4240781	**2014**	
0.1177066	0.9796148	0.0000000408598	0.1136948-	**2015**	
0.0001624	0.6159761	0.00000000000001	0.0006502-	**2011**	**badr**
0.0153892	0.0171369	0.0000000000011	0.0824559-	**2012**	
0.0147149	0.1358973-	0.0000000000010	0.0704258-	**2013**	
0.0131570	0.3933303	0.0000000000009	0.1223008	**2014**	
0.0111316	0.3992902-	0.0000000000007	0.0396420-	**2015**	
0.0746083	0.3675994-	0.0000000545317	0.1345869	**2011**	**السلام**
0.0639224	0.1867310-	0.0000000402878	0.0167908-	**2012**	
0.0473421	0.2277675-	0.0000000305041	0.0505292	**2013**	
0.0376193	0.0801881	0.0000000252840	0.0024612	**2014**	
0.0743032	0.0440308-	0.0000000275413	0.1219023-	**2015**	

الملحق (03) : معاملات نموذج الانحدار لسنة 2011 حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-.034-	.050		-.690-	.512
	X1	-1373649.986-	1971018.080	-.008-	-.697-	.508
	X2	.082	.152	.419	.540	.606
	X3	2.119	1.160	1.417	1.828	.110

a. Dependent Variable: Y: $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
X1: $(1 / A_{i,t-1})$
X2: $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
X3: $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق (04): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2012 حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.088	.031		2.808	.026
	X1	5537015.441	2930837.392	1.188	1.889	.101
	X2	.055	.079	.133	.697	.509
	X3	-4.869-	1.624	-1.891-	-2.998-	.020

a. Dependent Variable: Y: $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
X1: $(1 / A_{i,t-1})$
X2: $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
X3: $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق (5): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2013 حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.125	.031		4.042	.005
	X1	6728697.791	2639976.451	.999	2.549	.038
	X2	.311	.110	.529	2.819	.026
	X3	-4.614-	1.324	-1.354-	-3.486-	.010

a. Dependent Variable: Y: $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
X1: $(1 / A_{i,t-1})$
X2: $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
X3: $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق (6): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2014 حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-.134-	.169		-.789-	.456
	X1	21251927.634	13258668.282	.634	1.603	.153
	X2	.159	.585	.065	.271	.794
	X3	2.804	6.636	.168	.423	.685

a. Dependent Variable: Y: $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
X1: $(1 / A_{i,t-1})$
X2: $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
X3: $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق (7): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2015

حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.026	.051		.517	.621
	X1	-.665-	1.519	-.179-	-.438-	.674
	X2	-.073-	.135	-.299-	-.538-	.607
	X3	-.325-	1.375	-.140-	-.236-	.820

a. Dependent Variable: Y: $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
X1: $(1 / A_{i,t-1})$
X2: $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
X3: $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق (08): المستحقات الاختيارية وممارسات ادارة الارباح للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات غير الاختيارية

البنك	السنوات	المستحقات غير اختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات اختيارية	متوسط ق م م ا	ممارسات ادارة الارباح
BNA	2011	30777092.87	17683699.13	17683699.13	41878545.49	0
	2012	126010797.20-	117964460.20	19852849.92		0
	2013	115973726.56-	77639106.56	73119366.98		1
	2014	8745534.56	16580195.56-	16580195.56		0
	2015	5130530.14-	65916257.86-	82156615.84		1
arab bank	2011	2036571.98	9140599.98-	9293333.82	4718936.68	1
	2012	3876736.03-	1951300.03	612632.13		0
	2013	6084137.72-	6353721.72	2392811.74		0
	2014	25047336.13	17891702.13-	8741364.03		1
	2015	18301.50-	4635541.50	2554541.68		0
baraka	2011	5021727579.96	1257088791.07-	65240208.08	903795484.24	0
	2012	12312398480.75-	16485959974.21	8384446.48		0
	2013	14782936546.06-	18869165833.33	118571381.87		0
	2014	5275281929.59	963272504.25-	365015766.39		0
	2015	127042070.88	3961765618.36	3961765618.36		1
BDL	2011	21773547.17	24786912.17-	19001868.73	26633315.55	0
	2012	43625200.24-	35756181.24	17490355.87		0
	2013	75294050.67-	69317369.67	41215116.25		1
	2014	30058251.31	63169758.31-	30617461.52		1
	2015	861953.23	15557006.23-	24841775.37		0
BEA	2011	29340942091.59	89983173.52-	89983173.52	307958250558.26	0
	2012	50098214098.75-	394933420270.46	394933420270.46		1
	2013	118538554377.01-	442736158404.77	442736158404.77		1
	2014	14815690472.95	311140661093.68-	256069309673.16		0
	2015	2267753949.12	445962381269.40	445962381269.40		1
BNP	2011	123179.33-	5702869.67-	9804645.89	24043798.22	0
	2012	12996004.58-	20981386.58	20981386.58		0
	2013	27034682.03-	32270402.03	6227425.22		0
	2014	37848267.20	53214922.20-	52937348.13		1
	2015	3498497.27-	30268185.27	30268185.27		1
	2011	3274138.85	2249419.16	2249419.16		0
	2012	15877275.91-	5722934.91	10095981.17		0

1	21823059.43	24028815.79	15030717.48	29951268.48-	**2013**	**GOLF**
1		68630938.73	61178842.73-	45619888.73	**2014**	
0		4110142.30	4572994.50	2892631.50-	**2015**	
0	2522972975.56	212210289.85	454471894.21-	840670295.21	**2011**	**HUSING**
1		3380586536.71	3380586536.71	2643207164.71-	**2012**	
0		2486800657.60	6059559451.47	2211415182.53	**2013**	
1		3130379670.18	3130379670.18	47051970.82	**2014**	
1		3404887723.48	2989639252.12-	69456376.88-	**2015**	
0	1919818.33	478191.98	1377845.72-	3386085.72	**2011**	**france bank**
0		1594887.48	2020628.02	5453240.02-	**2012**	
0		1273300.70	2367380.14	4778069.14-	**2013**	
1		5741674.83	9552392.06	27255710.94	**2014**	
0		511036.65	96139.31-	2686417.69-	**2015**	
0	136397219470.31	123218675200.27	4178644400889.08-	4125895765544.31	**2011**	**badr**
0		100018006588.29	7807942436.68-	68162209398.83-	**2012**	
0		114028465586.37	39112736073.37	108451298577.67-	**2013**	
1		209015015821.00	25625122565.80	111528709538.42	**2014**	
0		135705934155.64	89682379240.75-	35131870674.14	**2015**	
0	5712819.87	1495325.68	1495325.68	972725.32	**2011**	السلام
0		2026513.08	2026513.08	2443285.08-	**2012**	
0		71629.62	4410850.15	2754375.15-	**2013**	
1		22441682.99	25830840.46-	25928183.46	**2014**	
0		2528947.99	1871965.38-	2554196.62-	**2015**	

الملحق (9): متوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2011-2015

Statistiques

	2011	2012	2013	2014	2015
N Valide	11	11	11	11	11
Moyenne	-.041127-	.085602	.124934	-.133657-	.019274
Ecart type	.0977303	.0435215	.0480401	.2766106	.0775270
Minimum	-.3025-	-.0085-	.0377	-.6531-	-.0652-
Maximum	.0815	.1498	.1922	.3696	.1728

الملحق (10): نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام البنوك العاملة في الجزائر بادارة الارباح خلال الفترة 2011-2015

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
VAR00001	Groupe 1	ممارسة	20	.36	.50	.058
	Groupe 2	ممارسة غير	35	.64		
	Total		55	1.00		

الملحق (11) مؤشر سلوك تمهيد الدخل للعينة المدروسة خلال الفترات 2011-2012 2012-2013 و2014-2015

خلال الفترة 2011 – 2012	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل $\|CV\Delta I\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات $\|CV\Delta S\|$	مؤشر سلوك تمهيد الدخل $SB = \|CV\Delta I\| / \|CV\Delta S\|$
BNA	161	47	3.43
BANK ARAB	88	46	1.91
BARAKA	13	11	1.18
BDL	178	36	4.94
BEA	35	2	17.50
BNP	328	85	3.86
AGB	61	45	1.36
HUSING	32	47	0.68
FRANCE BANK	37	2	18.50
BADR	76	142	0.54
السلام	88	44	2.00

مؤشر سلوك تمهيد الدخل $SB = \|CV\Delta I\| / \|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات $\|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل $\|CV\Delta I\|$	خلال الفترة 2012–2013
32.57	21	684	**BNA**
1.92	119	229	**BANK ARAB**
0.11	3225	342	**BARAKA**
5.04	45	227	**BDL**
4.29	79	339	**BEA**
0.07	508	36	**BNP**
0.55	77	42	**AGB**
0.70	151	106	**HUSING**
0.73	2022	1485	**FRANCE BANK**
6.36	14	89	**BADR**
1.75	16	28	السلام

مؤشر سلوك تمهيد الدخل $SB = \|CV\Delta I\| / \|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات $\|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل $\|CV\Delta I\|$	خلال الفترة 2013 – 2014
5.81	63	366	**BNA**
0.29	119	35	**BANK ARAB**
1.40	42	59	**BARAKA**
140.52	71	9977	**BDL**
5.37	123	660	**BEA**
5.37	49	263	**BNP**
17.61	125	2201	**AGB**
1.24	123	153	**HUSING**
0.43	46	20	**FRANCE BANK**
13.84	49	678	**BADR**
0.06	2135	134	السلام

مؤشر سلوك تمهيد الدخل $SB = \|CV\Delta I\| / \|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات $\|CV\Delta S\|$	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل $\|CV\Delta I\|$	خلال الفترة 2014 – 2015
2.68	231	618	**BNA**
0.03	13825	374	**BANK ARAB**
0.18	1537	277	**BARAKA**
1.37	124	170	**BDL**
1.13	48	54	**BEA**
0.79	357	283	**BNP**
0.68	97	66	**AGB**
28.39	668	18964	**HUSING**
1.24	260	322	**FRANCE BANK**
0.00	0	30	**BADR**
3.35	40	134	السلام

الملحق (12) : نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام البنوك العاملة في الجزائر بتمهيد دخلها خلال الفترة 2011-2015

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (unilatérale)
VAR00002	Groupe 1	بنوك غير ممهدة لدخلها	29	.66	.55	.095
	Groupe 2	بنوك ممهدة لدخلها	15	.34		
	Total		44	1.00		

الملحق (13): الاحصاءات الوصفية لمؤشر اقتراب الارباح للنقد للعينة المدروسة خلال الفترة 2011-2015

Statistiques

	N					
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type	Minimum	Maximum
BNA	5	0	1.5700	1.40412	-.39-	3.41
ARAB BANK	5	0	1.1680	3.22830	-2.21-	6.21
BARAKA	5	0	.002800	.0023875	-.0010-	.0050
BDL	5	0	6.7640	7.22825	2.59	19.61
BEA	5	0	-32.7800-	68.29287	-153.89-	10.94
BNP	5	0	-.1200-	4.00824	-6.19-	4.54
AGB	5	0	2.3580	2.53945	-1.13-	4.88
HUSING	5	0	-.6400-	2.66453	-4.68-	2.57
FRANCE BANK	5	0	-24.3180-	62.27422	-135.54-	7.51
BADR	5	0	20.8800	45.51557	-25.61-	97.01
السلام	5	0	3.1860	7.09443	-1.75-	15.69

الملحق (14): نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى اقتراب ارباح البنوك العاملة في الجزائر من النقد خلال الفترة 2011-2015

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (unilatérale)
VAR00002	Groupe 1	تقترب ارباحها من النقد	48	.9	.8	.116
	Groupe 2	لا تقترب ارباحها من النقد	7	.1		
	Total		55	1.0		

الملحق (15): معامل نموذج الانحدار لبنك BNA حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.004	.005		.750	.508
	$EARN_{i,n-1}$	.612	.310	.752	1.974	.143

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (16): معامل نموذج الانحدار لبنك ARAB BANK حسب مخرجات spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.042	.026		1.613	.205
	$EARN_{i,n-1}$	.002	.603	.002	.003	.998

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (17): معامل نموذج الانحدار لبنك BARAKA BANK حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-.007-	.042		-.165-	.880
	$EARN_{i,n-1}$	1.212	1.541	.413	.786	.489

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (18): معامل نموذج الانحدار لبنك BDL حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.008	.004		2.235	.111
	$EARN_{i,n-1}$	-.932-	.994	-.476-	-.938-	.417

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (19): معامل نموذج الانحدار لبنك BNP حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.010	.003		3.172	.050
	$EARN_{i,n-1}$	.001	.009	.094	.163	.881

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (20): معامل نموذج الانحدار لبنك BEA حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.004	.011		.403	.714
	$EARN_{i,n-1}$	.711	.490	.642	1.450	.243

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (21): معامل نموذج الانحدار لبنك AGB حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.008	.017		.497	.653
	$EARN_{i,n-1}$	.342	.498	.368	.686	.542

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (22): معامل نموذج الانحدار لبنك HUISING BANK حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.036	.017		2.167	.119
	$EARN_{i,n-1}$	-.142-	.522	-.155-	-.272-	.803

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$.

الملحق (23): معامل نموذج الانحدار لبنك FRANCA BANK حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.017	.017		1.044	.373
	$EARN_{i,n-1}$	.348	.559	.338	.622	.578

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

الملحق (24): معامل نموذج الانحدار لبنك BADR حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	.007	.003		2.071	.130
	$EARN_{i,n-1}$	-.318-	.532	-.326-	-.597-	.592

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$.

الملحق (25): معامل نموذج الانحدار لبنك السلام حسب مخرجات Spss

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	.037	.012		3.086	.054
	$EARN_{i,n-1}$	-.285-	.385	-.394-	-.742-	.512

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$.

الملحق (26): نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية استمرارية الارباح في بنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2015

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
VAR00002	Groupe 1	استمرارية الارباح	8	.73	.50	.227
	Groupe 2	ارباح غير مستمرة	3	.27		
	Total		11	1.00		

الملحق (27): مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة في البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة

اسم البنك	تركز الملكية	ملكية اجنبية	ملكية حكومية	حجم المجلس	الفصل بين مهام مجلس الادارة والمدير التنفيذي	وجود لجنة تدقيق
BEA	0	0	1	1	0	1
FRANCA	0	1	0	1	1	1
BNA	0	0	1	1	0	1
BDL	0	0	1	1	1	0
ARAB B	0	1	0	1	1	1
BNP	0	1	0	1	1	1
HUSING	0	1	0	1	1	1
BARAKA	0	1	0	1	1	1
BADR	0	0	1	1	1	1
السلام	1	1	0	1	1	1
AGB	0	1	0	1	1	1

الملحق (28): نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى التزام البنوك العاملة في الجزائر بمتطلبات الحوكمة

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
VAR00002	Groupe 1	لا تلتزم	24	.36	.50	.036
	Groupe 2	تلتزم	42	.64		
	Total		66	1.00		

الملحق (29): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
$EARN_{i,t}$	.114	55	.074	.958	55	.053
$EARN_{i,t-1}$	.429	55	.000	.211	55	.000
معدل العائد على الاصول	.111	55	.090	.954	55	.036
حجم البنك	.166	55	.001	.870	55	.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
تمهيد الدخل	.365	44	.000	.343	44	.000

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق (30) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Corrélations

		x2	x3	x4	x6	x7	x1	z1
x2	Corrélation de Pearson	1	.239	-.239-	.149	.100	-.028-	-.334-*
	Sig. (bilatérale)		.079	.079	.277	.468	.837	.013
	N	55	55	55	55	55	55	55
x3	Corrélation de Pearson	.239	1	-1.000-**	.624**	.418**	-.085-	-.524-**
	Sig. (bilatérale)	.079		.000	.000	.001	.539	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55
x4	Corrélation de Pearson	-.239-	-1.000-**	1	-.624-**	-.418-**	.085	.524**
	Sig. (bilatérale)	.079	.000		.000	.001	.539	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55
x6	Corrélation de Pearson	.149	.624**	-.624-**	1	-.149-	-.250-	-.388-**
	Sig. (bilatérale)	.277	.000	.000		.277	.066	.003
	N	55	55	55	55	55	55	55

x7	Corrélation de Pearson	.100	.418**	-.418-**	-.149-	1	.099	.116
	Sig. (bilatérale)	.468	.001	.001	.277		.471	.401
	N	55	55	55	55	55	55	55
x1	Corrélation de Pearson	-.028-	-.085-	.085	-.250-	.099	1	.176
	Sig. (bilatérale)	.837	.539	.539	.066	.471		.198
	N	55	55	55	55	55	55	55
z1	Corrélation de Pearson	-.334-*	-.524-**	.524**	-.388-**	.116	.176	1
	Sig. (bilatérale)	.013	.000	.000	.003	.401	.198	
	N	55	55	55	55	55	55	55

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

X1: $EARN_{i,n-1}$, x2: **تركز الملكية** , x3: **الملكية الاجنبية** , x4: **الملكية الحكومية** , x6:**استقلالية المجلس** , x7: **وجود لجنة تدقيق**, z1: **حجم البنك سنوي** .

الملحق (31): اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في نموذج استمرارية الارباح

Coefficients[a,b]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	$EARN_{i,n-1}$	.273	.039	.013	.808	1.237
	تركز الملكية	.346	-.050-	-.017-	.786	1.273
	الملكية الاجنبية	.917	.490	.185	.021	47.569
	الملكية الحكومية	.204	.292	.100	.044	22.859
	استقلالية المجلس	.849	-.147-	-.049-	.066	15.063
	وجود لجنة تدقيق	.877	.087	.029	.038	26.220
	حجم البنك سنوي	.796	-.168-	-.056-	.017	57.962

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

b. Régression linéaire à l'origine

بعد التعديل

Coefficients[a]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	$EARN_{i,n-1}$	-.015-	.039	.025	.906	1.104
	تركز الملكية	.179	-.050-	-.032-	.864	1.157
	الملكية الحكومية	-.751-	-.485-	-.351-	.223	4.484
	استقلالية المجلس	.342	-.147-	-.094-	.365	2.739
	وجود لجنة تدقيق	.401	.087	.055	.420	2.384
	حجم البنك سنوي	-.455-	-.168-	-.108-	.504	1.986

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	Statistiques de colinéarité	
			VIF	Tolérance minimum
1	الملكية الاجنبية	.[b]	.	.000

a. Variable dépendante : $EARN_{i,n}$.

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante) $EARN_{i,n-1}$, تركز الملكية , الملكية الاجنبية, الملكية , حجم البنك سنوي, وجود لجنة تدقيق , استقلالية المجلس, الحكومية

Récapitulatif des modèles[b,c]

Modèle	Durbin-Watson
1	1.156[a]

a. Prédicteurs : $EARN_{i,n-1}$, تركز الملكية, الملكية الاجنبية, الملكية الحكومية, استقلالية المجلس , حجم البنك سنوي, وجود لجنة تدقيق

b. Variable dépendante : $EARN_{i,n-1}$

c. Régression linéaire à l'origine

الملحق (32): اختبار الارتباط بين تغيرات الدراسة في نموذجي اقتراب الارباح من النقد و معدل العائد على الاصول

Coefficients[a,b]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	تركز الملكية	.217	.110	.078	.787	1.271
	الملكية الاجنبية	.615	.001	.000	.021	47.338
	الملكية الحكومية	.108	-.274-	-.200-	.044	22.859
	استقلالية المجلس	.542	-.222-	-.160-	.070	14.212
	وجود لجنة تدقيق	.583	-.220-	-.158-	.038	26.076
	حجم البنك السنوي	.565	.423	.327	.018	56.518

a. Variable dépendante اقتراب الارباح من النقد

b. Régression linéaire à l'origine

بعد التعديل

Coefficients[a]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	تركز الملكية	.062	.110	.094	.865	1.156
	الملكية الحكومية	-.342-	-.462-	-.439-	.228	4.387
	استقلالية المجلس	.111	-.222-	-.192-	.387	2.584
	وجود لجنة تدقيق	.212	-.220-	-.190-	.422	2.371
	حجم البنك سنوي	.118	.423	.394	.516	1.936

a. Variable dépendante : اقتراب الارباح من النقد

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	Statistiques de colinéarité	
			VIF	Tolérance minimum
1	الملكية الاجنبية	.[b]	.	.000

a. Variable dépendante : اقتراب الارباح من النقد

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante) تركز الملكية, الملكية الحكومية, استقلالية المجلس, وجود لجنة تدقيق, حجم البنك سنوي.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	Durbin-Watson
1	1.822[a]

a. Prédicteurs : (Constante), تركز الملكية , الملكية الحكومية ,الملكية الاجنبية ,استقلالية المجلس ,وجود لجنة تدقيق ,حجم البنك سنوي .

b. Variable dépendante : اقتراب الارباح من النقد

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	Durbin-Watson Durbin-Watson
1	1.154[a]

a. Prédicteurs : (Constante), تركز الملكية , الملكية الحكومية ,الملكية الاجنبية ,استقلالية المجلس ,وجود لجنة تدقيق ,حجم البنك سنوي .

b. Variable dépendante : معدل العائد على الاصول

الملحق (33): اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في نموذجي ادارة الارباح و تمهيد الدخل

Coefficients[a,b]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	تركز الملكية	.100	-.098-	-.077-	.857	1.167
	الملكية الاجنبية	.454	.226	.182	.025	39.667
	الملكية الحكومية	.400	.272	.221	.100	10.000
	استقلالية المجلس	.500	-.155-	-.122-	.074	13.500
	وجود لجنة تدقيق	.569	-.090-	-.071-	.050	20.000

a. Variable dépendante : ادارة الارباح

b. Régression linéaire à l'origine

بعد التعديل

Coefficients[a]

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	تركز الملكية	-.108-	-.098-	-.097-	.943	1.061
	الملكية الحكومية	.057	-.098-	-.097-	.337	2.970
	استقلالية المجلس	-.134-	-.155-	-.154-	.407	2.455
	وجود لجنة تدقيق	-.024-	-.090-	-.089-	.550	1.818

a. Variable dépendante : ادارة الارباح

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	Durbin-Watson
1	2.272[a]

a. Prédicteurs : (Constante) وجود لجنة تدقيق ,استقلالية المجلس ,الملكية الحكومية ,تركز الملكية

b. Variable dépendante : ادارة الارباح

Récapitulatif des modèles[b,c]

Modèle	Durbin-Watson
1	2.766[a]

a. Prédicteurs : وجود لجنة تدقيق ,استقلالية المجلس ,الملكية الحكومية ,تركز الملكية

b. Variable dépendante : تمهيد الدخل

c. Régression linéaire à l'origine

الملحق (34): اختبار الانحدار اللوجستي لنموذج ادارة الارباح

```
GET DATA /TYPE=XLSX
 DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
  /METHOD=ENTER
   /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Régression logistique

Bloc 0 : Bloc de début

Historique des itérations[a,b,c]

Itération		Log de vraisemblance -2	Coefficients
			Constante
Pas 0	1	72.106	-.545-
	2	72.103	-.560-
	3	72.103	-.560-

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. Log de vraisemblance -2 initial : 72.103

c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 3, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Table de classification[a,b]

Observé		Prévisions		
		ادارة الارباح		Pourcentage correct
		.0	1.0	
ادارة الارباح	.0	35	0	100.0
	1.0	20	0	.0
Pourcentage global				63.6

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	-.560-	.280	3.986	1	.046	.571

Variables absentes de l'équation

			Score	ddl	Sig.
Pas 0	Variables	تركز الملكية	.636	1	.425
		الملكية الحكومية	.180	1	.672
		استقلال المجلس	.982	1	.322
		وجود لجان تدقيق	.031	1	.859
	Statistiques générales		1.990	4	.738

Bloc 1 : Méthode = Introduction

Historique des itérations[a,b,c,d]

Itération		Log de vraisemblance -2	Coefficients				
			Constante	تركز الملكية	الملكية الحكومية	استقلال المجلس	وجود لجان تدقيق
Pas 1	1	70.089	1.467	-.667-	-.667-	-1.200-	-.800-
	2	70.031	1.802	-.830-	-.830-	-1.377-	-.971-
	3	70.031	1.821	-.840-	-.840-	-1.386-	-.981-
	4	70.031	1.821	-.840-	-.840-	-1.386-	-.981-

a. Méthode : Introduction

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. Log de vraisemblance -2 initial : 72.103

d. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	2.072	4	.722
	Bloc	2.072	4	.722
	Modèle	2.072	4	.722

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	70.031[a]	.037	.051

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Test de Hosmer et Lemeshow

Pas	Khi-deux	ddl	Sig.
1	.000	2	1.000

Table de classification[a]

		Prévisions		
		ادارة الارباح		Pourcentage correct
Observé		.0	1.0	
ادارة الارباح	.0	30	5	85.7
	1.0	15	5	25.0
Pourcentage global				63.6

a. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1[a]	تركز الملكية	-.840-	1.180	.506	1	.477	.432
	الملكية الحكومية	-.840-	1.180	.506	1	.477	.432
	استقلال المجلس	-1.386-	1.285	1.165	1	.280	.250
	وجود لجان تدقيق	-.981-	1.443	.462	1	.497	.375
	Constante	1.821	2.525	.520	1	.471	6.175

a. Introduction des variables au pas 1 : تركز الملكية . الملكية الحكومية. استقلال المجلس. وجود لجان تدقيق.

الملحق (35): اختبار الانحدار البسيط لأثر الملكية الأجنبية على ادارة الأرباح

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	-.560-	.280	3.986	1	.046	.571

Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	.179	1	.673
	Bloc	.179	1	.673
	Modèle	.179	1	.673

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	71.924[a]	.003	.004

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 3, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1[a]	الملكية الاجنبية	-.245-	.579	.179	1	.672	.783
	Constante	-.405-	.456	.789	1	.374	.667

a. Introduction des variables au pas 1 : الملكية الاجنبية.

الملحق (36): اختبار الانحدار المتعدد لنموذج تمهيد الدخل

```
 REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /METHOD=ENTER .
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.455[a]	.207	.125	20.38107	.207	2.539	4	39	.055

a. Prédicteurs : (Constante), تركز الملكية ،الملكية الحكومية ،استقلالية المجلس ،وجود لجان تدقيق

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4218.309	4	1054.577	2.539	.055[b]
	Résidus	16200.133	39	415.388		
	Total	20418.442	43			

a. Variable dépendante : y4

b. Prédicteurs : (Constante), تركز الملكية ،الملكية الحكومية ،استقلالية المجلس ،وجود لجان تدقيق

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	40.030	24.258		1.650	.107
	تركز الملكية	-1.928-	11.007	-.026-	-.175-	.862
	الملكية الحكومية	1.467	11.007	.033	.133	.895
	استقلالية المجلس	-3.530-	12.481	-.063-	-.283-	.779
	وجود لجنة تدقيق	-32.782-	14.412	-.437-	-2.275-	.029

a. Variable dépendante : تمهيد الدخل

الملحق (37): اختبار الانحدار التدريجي لنموذج تمهيد الدخل

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.444[a]	.197	.178	19.75265	.197	10.333	1	42	.003

a. Prédicteurs : (Constante), وجود لجان تدقيق

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	37.967	9.876		3.844	.000
	وجود لجان تدقيق	-33.296-	10.358	-.444-	-3.214-	.003

a. Variable dépendante : تمهيد الدخل

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité
						Tolérance
1	تركز الملكية	-.043-[b]	-.304-	.763	-.047-	.990
	الملكية الحكومية	.091[b]	.596	.554	.093	.825
	استقلالية المجلس	-.091-[b]	-.643-	.524	-.100-	.978

a. Variable dépendante : تمهيد الدخل

b. Prédicteurs dans le modèle : (Constante), وجود لجان تدقيق

الملحق (38): اختبار الانحدار البسيط لاثر الملكية الاجنبية على تمهيد الدخل

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) BCOV R ANOVA COLLIN TOL CHANGE ZPP
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /METHOD=ENTER
```

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.261[a]	.068	.046	21.28263	.068	3.079	1	42	.087	2.247

a. Prédicteurs : (Constante), الملكية الاجنبية

b. Variable dépendante : تمهيد الدخل

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	15146	5.321		2.847	.007
	الملكية الاجنبية	-11.703-	6.670	-.261-	-1.755-	.087

الملحق (39) اختبار الانحدار المتعدد لنموذج استمرارية الارباح

```
GET DATA /TYPE=XLSX
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /METHOD=ENTER
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.775[a]	.601	.551	.0090010	.601	12.057	6	48	.000

a. Prédicteurs : (Constante), الملكية الحكومية, استقلالية المجلس, تركز الملكية, $EARN_{i,t-1}$, وجود لجان تدقيق, حجم البنك السنوي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.041	.010		3.898	.000
	$EARN_{i,t-1}$	.003	.012	.026	.272	.787
	تركز الملكية	-.002-	.005	-.034-	-.348-	.729
	الملكية الحكومية	-.021-	.005	-.742-	-3.847-	.000
	استقلالية المجلس	-.005-	.005	-.155-	-1.028-	.309
	وجود لجان تدقيق	.004	.007	.085	.607	.547
	حجم البنك السنوي	-.001-	.001	-.152-	-1.184-	.242

a. Variable dépendante : $EARN_{i,t}$

الملحق (40): اختبار الانحدار البسيط لاثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT
  /METHOD=ENTER
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.752[a]	.566	.549	.0090217	.566	33.896	2	52	.000

a. Prédicteurs : (Constante), الملكية الاجنبية, $EARN_{i,t-1}$

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.008	.002		3.989	.000
	$EARN_{i,t-1}$	.006	.012	.048	.529	.599
	الملكية الاجنبية	.021	.003	.755	8.232	.000

a. Variable dépendante : $EARN_{i,t}$

الملحق (41): اختبار الانحدار المتعدد لنموذج معدل العائد على الأصول

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /METHOD=ENTER
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.786[a]	.618	.579	.88383	.618	15.875	5	49	.000

a. Prédicteurs : (Constante), الملكية الحكومية ,استقلالية المجلس ,تركز الملكية ,وجود لجان تدقيق ,حجم البنك السنوي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	4.215	1.028		4.101	.000
	تركز الملكية	-.220-	.446	-.047-	-.493-	.624
	الملكية الحكومية	-2.094-	.519	-.746-	-4.035-	.000
	استقلالية المجلس	-.559-	.497	-.160-	-1.126-	.266
	وجود لجان تدقيق	.452	.638	.096	.709	.482
	حجم البنك السنوي	-.123-	.094	-.162-	-1.319-	.193

a. Variable dépendante : معدل العائد على الاصول

الملحق (42): اختبار الانحدار البسيط لاثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الأصول

```
 REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/METHOD=ENTER x3.
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.760[a]	.578	.570	.89347	.578	72.619	1	53	.000

a. Prédicteurs : (Constante), الملكية الاجنبية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.867	.200		4.342	.000
	الملكية الاجنبية	2.134	.250	.760	8.522	.000

a. Variable dépendante : معدل العائد على الاصول

الملحق (43): اختبار الانحدار اللوجستي لنموذج اقتراب الارباح من النقد

```
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES
  /METHOD=ENTER
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Régression logistique

Bloc 0 : Bloc de début

Historique des itérations[a,b,c]

Itération		Log de vraisemblance -2	Coefficients
			Constante
Pas 0	1	43.211	-1.491-
	2	41.949	-1.868-
	3	41.929	-1.924-
	4	41.929	-1.925-
	5	41.929	-1.925-

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. Log de vraisemblance -2 initial : 41.929

c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 5, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Table de classification[a,b]

Observé		Prévisions		
		y2		Pourcentage correct
		.0	1.0	
y2	.0	48	0	100.0
	1.0	7	0	.0
Pourcentage global				87.3

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	-1.925-	.405	22.645	1	.000	.146

Variables absentes de l'équation

			Score	ddl	Sig.
Pas 0	Variables	تركز الملكية	3.683	1	.055
		الملكية الحكومية	.210	1	.646
		استقلال المجلس	.582	1	.446
		وجود لجان تدقيق	.802	1	.370
		حجم البنك السنوي	1.631	1	.202
	Statistiques générales		6.545	5	.257

Bloc 1 : Méthode = Introduction

Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	6.870	5	.230
	Bloc	6.870	5	.230
	Modèle	6.870	5	.230

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	35.059[a]	.117	.220

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 20, car le nombre d'itérations maximum a été atteint. La solution finale est introuvable.

Test de Hosmer et Lemeshow

Pas	Khi-deux	ddl	Sig.
1	2.187	7	.949

Table de classification[a]

Observé		Prévisions		
		y2		Pourcentage correct
		.0	1.0	
y2	.0	48	0	100.0
	1.0	7	0	.0
Pourcentage global				87.3

a. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1[a]	تركز الملكية	1.382	1.141	1.467	1	.226	3.983
	الملكية الحكومية	-17.662-	17973.954	.000	1	.999	.000
	استقلال المجلس	-19.251-	17973.954	.000	1	.999	.000
	وجود لجان تدقيق	1.279	25418.176	.000	1	1.000	3.592
	حجم البنك السنوي	-.388-	.385	1.015	1	.314	.678
	Constante	19.111	40190.465	.000	1	1.000	199432954.955

a. Introduction des variables au pas 1 : حجم البنك السنوي ,وجود لجان تدقيق ,استقلال المجلس ,الملكية الحكومية ,تركز الملكية.

الملحق (44) اختبار الانحدار البسيط لاثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد

```
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES
  /METHOD=ENTER
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	.217	1	.641
	Bloc	.217	1	.641
	Modèle	.217	1	.641

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	41.711[a]	.004	.007

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 5, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1[a]	الملكية الاجنبية	.405	.888	.208	1	.648	1.500
	Constante	-2.197-	.745	8.690	1	.003	.111

a. Introduction des variables au pas 1 : الملكية الاجنبية.

الفهرس

الفـهــرس	الصفحة
الاهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	XI
قائمة الملاحق	XII
قائمة المختصرات والرموز	XIV
المقدمة	أ
القسم الاول : الادبيات النظرية والتطبيقية	
الفصل الاول : الحوكمة ،التلاعب بالارباح ،جودة الارباح	
تـمهيـد :	1
المبحث الاول : الاطار النظري للحوكمة	2
المطلب الاول : نشأة حوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها	2
الفرع الاول : نظرية الوكالة وعلاقتها بحوكمة الشركات	3
الفرع الثاني : نظرية المضيف وعلاقتها بحوكمة الشركات	3
الفرع الثالث : نظرية تكلفة المعاملة (الصفقة) وعلاقتها بحوكمة الشركات	4
الفرع الرابع : نظرية اصحاب المصالح وعلاقتها بحوكمة الشركات	4
الفرع الخامس : نظرية تجذر المسيرين وعلاقتها بحوكمة الشركات	5
المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للحوكمة	5
الفرع الاول : المفاهيم المرتبطة بحوكمة الشركات	8
الفرع الثاني : اهمية وأهداف الحوكمة	9
الفرع الثالث : الأطراف المؤثرة والمعنية بتطبيق الحوكمة	11
الفرع الرابع : المداخل والركائز الأساسية للحوكمة	14
الفرع الخامس : مراحل تطبيق الحوكمة	14
المطلب الثالث : حوكمة القطاع المصرفي وملامحها في البيئة الجزائرية	15
الفرع الاول : مفهوم الحوكمة المصرفية وطبيعة خصوصيتها	21
الفرع الثاني :توصيات لجنة بازل بشان حوكمة البنوك	25
الفرع الثالث : ملامح حوكمة المؤسسات المصرفية الجزائرية	25
المبحث الثاني: ممارسات ادارة الارباح ،تمهيد الدخل وعلاقتهما بجودة الارباح	26

المطلب الاول : ممارسات ادارة الارباح	27
الفرع الاول : مفاهيم إدارة الأرباح	27
الفرع الثاني : محددات إدارة الأرباح	30
الفرع الثالث : دوافع ممارسة إدارة الأرباح	31
المطلب الثاني : ممارسات تمهيد الدخل	32
الفرع الاول : مفهوم تمهيد الدخل	34
الفرع الثاني : انواع وطرق تمهيد الدخل	35
الفرع الثالث : ابعاد تمهيد الدخل	35
الفرع الرابع : دوافع تمهيد الدخل	35
المطلب الثالث : الاطار المفاهيمي لجودة الارباح	37
الفرع الاول : مفهوم ،خصائص وصفات جودة الأرباح	37
الفرع الثاني : أهمية وأهداف جودة الأرباح	38
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في جودة الأرباح ومحدداتها	38
الفرع الرابع : مقاييس جودة الأرباح	39
المبحث الثالث : علاقة متطلبات الحوكمة بجودة الارباح	41
المطلب الاول : علاقة مجلس الادارة بجودة الارباح	41
الفرع الاول : دور مجلس الادارة في حوكمة الشركات	41
الفرع الثاني : اثر خصائص مجلس الادارة على جودة الارباح	43
المطلب الثاني: علاقة لجنة التدقيق بجودة الارباح	45
الفرع الاول : ضوابط تشكيل لجنه التدقيق	45
الفرع الثاني : اثر خصائص لجان التدقيق على جودة الارباح	46
المطلب الثالث : علاقة هيكل الملكية بجودة الارباح	47
الفرع الاول : تركز الملكية وجودة الارباح	47
الفرع الثاني : طبيعة الملاك وجودة الارباح	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني : الادبيات النظرية والتطبيقية حول الحوكمة ،جودة الارباح والتلاعب بالارباح	
تمهيد :	51
المبحث الاول : الدراسات الأجنبية	52
المبحث الثاني: الدراسات العربية	57
المبحث الثالث : مساهمة البحث	67
خلاصة الفصل	73

القسم الثاني : الدراسة الميدانية	
الفصل الثالث : الادوات والاجراءات	
تـمهيـد :	74
المبحث الاول :ادوات ومتغيرات الدراسة	75
المطلب الاول : مجتمع الدراسة	75
المطلب الثاني : عينة الدراسة	76
المطلب الثالث : الاساليب الاحصائية المستخدمة	77
المطلب الرابع : نـموذج الدراسـة	78
المبحث الثاني :اساليب قياس متغيرات الدراسة	79
المطلب الاول : اساليب قياس ممارسات التلاعب بالأرباح	79
الفرع الاول : قياس ممارسات ادارة الارباح	79
الفرع الثاني :قياس ممارسات تمهيد الدخل	81
المطلب الثاني : اساليب قياس جودة الارباح	82
الفرع الاول :قياس ديمومة وتنبؤية الأرباح	82
الفرع الثاني :قياس اقتراب الارباح من النقد	83
الفرع الثالث : قياس استمرارية الارباح	84
الفرع الرابع :قياس معدل العائد على الاصول	84
المطلب الثالث : اساليب قياس متطلبات الحوكمة	85
المبحث الثالث :الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	86
المطلب الاول : الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات التلاعب بالأرباح	86
الفرع الاول :الاحصاءات الوصفية الخاصة بممارسات ادارة الارباح	86
الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية الخاصة بممارسات تمهيد الدخل	90
المطلب الثاني :الاحصاءات الوصفية الخاصة بجودة الارباح	95
الفرع الاول : الاحصاءات الوصفية الخاصة بديمومة وتنبؤية الارباح	96
الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية لمقياس اقتراب الارباح من النقد	105
الفرع الثالث :الاحصاءات الوصفية لاستمرارية الارباح	110
الفرع الرابع :الاحصاءات الوصفية لمعدل العائد على الاصول	112
المطلب الثالث :الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة	114
الفرع الاول : الاحصاءات الوصفية لمتطلبات الحوكمة	114
الفرع الثاني : الاحصاءات الوصفية الخاصة بحجم البنك	117
خلاصة الفصل	119

الفصل الرابع : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد :	120
المبحث الاول : اختبار صلاحية البيانات للتوزيع الاحصائي	121
المطلب الاول : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	121
الفرع الاول : اختبار (shapiro-wilk) للتوزيع الطبيعي	121
الفرع الثاني : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي	122
المطلب الثاني: التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة	123
الفرع الاول : نموذج استمرارية الارباح	123
الفرع الثاني : نموذجي اقتراب الارباح من النقد ومعدل العائد على الاصول	124
الفرع الثالث : نموذجي ادارة الارباح وتمهيد الدخل	125
المطلب الثالث : اختبار الارتباط الذاتي	126
المبحث الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح	127
المطلب الاول : قياس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات دارة الارباح	128
الفرع الاول : تقدير معلمات النموذج اللوجستي	128
الفرع الثاني : اختبار دلالة و ملائمة النموذج اللوجستي ككل	128
الفرع الثالث : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم النموذج	129
الفرع الرابع : اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية وممارسات ادارة الارباح	132
الفرع الخامس : فحص الدلالة الاحصائية للمعالم اثر الملكية الاجنبية على ممارسات ادارة الارباح	133
المطلب الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل	134
الفرع الاول : تحليل الانحدار المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على ممارسات تمهيد الدخل	135
الفرع الثاني : تحليل الانحدار التدريجي لأثر متطلبات الحوكمة على تمهيد الدخل	135
الفرع الثالث : تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على ممارسات تمهيد الدخل	136
المطلب الثالث : نتائج اختبار الفرضيات الي تبحث في اثر متطلبات الحوكمة على التلاعب بالأرباح	137
المبحث الثالث : قياس اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة على جودة الارباح	138
المطلب الاول : قياس اثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح	141
الفرع الأول: تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على استمرارية الارباح	142
الفرع الثاني : تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الملكية الاجنبية على استمرارية الارباح	142
المطلب الثاني : قياس اثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول	143
الفرع الاول :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر متطلبات الحوكمة على معدل العائد على الاصول	144

الفرع الثاني : تحليل الانحدار البسيط لأثر الملكية الاجنبية على معدل العائد على الاصول	145
المطلب الثالث : قياس اثر متطلبات الحوكمة على اقتراب الارباح من النقد	146
الفرع الاول : تقدير معلمات النموذج اللوجستي	147
الفرع الثاني : اختبار دلالة و ملائمة النموذج اللوجستي ككل	147
الفرع الثالث : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم النموذج	149
الفرع الرابع : اختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الملكية الاجنبية واقتراب الارباح من النقد	151
الفرع الخامس : فحص الدلالة الاحصائية لمعالم اثر الملكية الاجنبية على اقتراب الارباح من النقد	152
المطلب الرابع : الاختبار الفرضيات الي تبحث في اثر متطلبات الحوكمة على جودة الارباح	153
خلاصة الفصل	153
الخاتمة	159
قائمة المراجع	160
الملاحق	165
الفهرس	176